



كتاب الأسماء والنظائر
كتاب الأسماء والنظائر
المصري



اذالم يكن للموطن الاثر في الجوارح
 في الحواس
 ٣٤
 ٣٦
 لو افعل البتة راسه قدر الحواس
 فتقدر اخرج
 ٣٨
 ٣٩
 انكره على الان في ان راسه الجرح
 او انقصر وكذا الحواس في السفينة
 مع الوقوع في الماء
 ٣٩
 احد الى لونها في السفينة
 ٤٧
 ٥٥
 حركت لا فوسل لسانه
 في بكية الاق ٢ ولا لسانه
 ٥٢
 اذا لم يكن للموطن الاثر في الجوارح
 عدد السد فكم لم يكن
 ٣٦
 لو اضطرر عنه ميتة وما ان الغيرة في المنيّة وقيل
 على العكس
 ٣٩
 تظير النافذ والمدرسة
 بالمعنى في الاستراض
 بالمعنى في الاستراض
 ٤١
 ٤٤
 الاثبات في التبريد
 اختطوط مودة المسألة كوني
 الغلبة والعلية وعندها
 ٥١
 ٥٢
 الشهادة حسنة بلا عذر
 في الخلق والنسب
 ١٠٣
 ١٠٩

اشباه ونظائر

مقابل ومصحح

لن لا يطلو فضل لا في ركاوة
 ٩

Süleymaniye U. Kütüphanesi
 KİŞİ MUCA ZADE
 HÜSEYİN PAŞA
 YERİ
 Eski Kütüphane 169

وعلی خلق امر انکث فاشتهی کما یحب الضعیف الی
عشر سنین فزوجته مطلقته وحلت للرجوع
ایا فقبلت الضعیف النکاح ابنیام
الدار فانما

عشر
ايه فقبلت
مريض قال امرتين لمن علمنا الدار معهما
طالقان ثم اخذ علمنا الدار معهما
هما في العدة وثرتا وان خلت احديهما
في الاول دون الثانية
فاصطاع كذا الطلاق
قبل الاوى ورثت
في فصل المقدة التي
ورثت

استغفار اوله

بانت فلان نصف الالبس
كل كنه جلاله وعلوه وغه

عن أبيه صلى الله عليه وسلم من قرأ
سورة الدخان ليلة الجمعة أصبح
مغفورا له
في بيضاوية
أخر سورة الدخان

محمد رسولنا صل عليه وسلم و هو اسم مفعول في التمجيد اي كل الانبياء و محمد و
وقيل ان لسه تاج سماه محمد افا را ذ محمد ان تاجا محمد كبره او سماه احمد
كانه فالكل الانبياء محمد و في وانت احمد هم لي قال ابن العربي تسمي الف
اسم ولبيته محمد عليه السلام الف اسم
حاشية غري
لدده

اذا اراد ان يتم ضرب ضرب واحدة ثم حدث فمسخ بذلك التراب وجهه ثم ضرب ضرب اخرى
للبيدين الى الرفيقين جاز

ولو تعجل الدين المؤجل على الأهل بموت الكفيل فأدى وارثه من تركته حكمناه بالرجوع عليه
وقت حلول الأجل لا للمحال قال في الرجوع عليه في حال قيد بموت الكفيل لا لزومات المطالبة
قبل الأجل حل الأجل عليه لا على الكفيل اتفاقا قاله ان الأجل لما يسقط بموت الكفيل صار الدين
في الرجوع كما لو أدى مؤثره ولنا ان الدين حل في حق الكفيل لا اتفاقا من الذمة إلى التركة ومن غير
وأنما في الأهل فالدين كما كان وممكنا إلى العين فلا يسقط حقه في الأهل بغير ضاء

وضمونه مدعوها الملك في احوالها
 اى هو الملك وضمونه مدعوها الملك في احوالها
 او الساطع كالنقد والاعمال والاعمال
 اى قال الملك يضمن في الساطع كالنقد والاعمال
 المتضمن عن يمينه وان ان قد تمناه
 ففعل متضمن

کدو ایس کله یدرک
کدو ایس کله یدرک

علا بستان فروغ ساعده و

من افضل
الوفاء
صم اخذه وم
عطاوه
٦١

من استر الش اقبل
او انه عوب بكماته
٦٢

الولاية الخ صه موي
من الولاية العا
٦٣

سيرة بطون
٦٤

الصلوة	الزكاة	الصوم	الحج	النكاح	الطلاق
٧١	٧٣	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦
العقود	الايان	الحدود	السير	اللفظ	الشركة
٧٨	٧٤	٨٠	٨٠	٨١	٨١
الوقف	البيوع	الكفالة و الحوالة	التقاضي و الشهادة	الوكالة	ملاقرار
٨٣	٨٧	٩١	٩٢	١٠٥	١٠٧
الصلح	المضاربة	الهبة والهدايا	الاجارات	الامانات	الحج والمأذون
١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٦	١١٤
الشفعة	الغنى	الفصل	الخط والاباحة	الزهر	اجنابات
١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٣	١٢٣	١٢٣
الوصايا	الزوايا	في الجمع والفرق	الاعمال	احكام	احكام الاكرام
١٢٤	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣٠
احكام السكران	احكام العبيد	احكام الاعمي واحكام الاربع	احكام النفق	ما تقبل الاستفا	ط
١٣٢	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٤	١٣٤
بيان ان الاستفا لا يعود	بيان ان التام كالستيفظ	احكام المغنوه واحكام الجفون واحكام الخنث	احكام الانثى	احكام الانثى	١٣٧
١٣٥	١٣٦	١٣٦	١٣٧	١٣٧	١٣٧
احكام الذمي	احكام ايجان	احكام الحارم	احكام عيبوة الخنث	احكام العقود	١٤٢
١٣٨	١٣٨	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٢
احكام الفسوخ	احكام الكتابة	احكام الاشارة	القول في الملك	القول في الدين	١٥١
١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٧	١٥١	١٥١
القول في عمن المثل	القول في اجرة المثل	القول في مهر المثل	القول في الشرط	القول في	١٥٤
١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٦	١٥٦	١٥٦
القول في احكام	القول في احكام	القول في احكام	القول في احكام	القول في احكام	١٥٧
١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧

العنبر المسادس
 في الحامض
 ١٧٧
 الفل المسادس
 في الغرور
 ١٧٦
 الفل الخامس
 في الحامض
 ١٧١
 الفل الرابع
 في الحامض
 ١٦٧

الشهاب ونظامه
 الطاعون
 ١٦٤
 المعدل الذي في النوع الرابع
 ١٦١
 المعدل الذي في النوع الخامس
 ١٦٠

١٦٩

من اعاين هذا الكتاب
 في الحامض
 ١٦٠

الفل الثالث
 في الحامض
 ١٦٠

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فلما تراءى تعالى
 باتمام كتاب الاشياء والنظائر الفقهية على مذهب الحقيقة المشتمل على
 سبعة انواع اردت ان افرس في اوله ليسهل النظر فيه **الاول**
 في القواعد **الاولى** لاثواب الالبائية وفيها بيان ما يكون البنية فيه شرط
 وما لا يكون وبيان دخولها في العبادات والمعاملات والخصومات والمباحات
 والمناسخ والتركت **الثانية** الامور بمقاصدها وفيها بيان ان الشئ لو
 يتصف بالحل والحرمة باعتبار ما قصد له وفيها ان الكلام في البنية يقع في
 عشر مواضع **الاول** في بيان حقيقة **الثاني** فيما شرعت لاجل **الثالث**
 في تعيين المنوي **الرابع** في بيان التعرض لصفة المنوي من الضرورة
 والسنية والاداء والقضاء **الخامس** في بيان الاطلا **السادس** في بيان
 الجمع بين عبادتين بنية واحدة **السابع** في وقتها **الثامن** في بيان عدد
 اشتراط استمرارها وفي حكمها في كل ركن **التاسع** في محلها **العاشر** في شروطها
 وفيه بيان ما ينافيها وقاعدة في البهيم وهي تخصيص العام بالبنية وبيان ان
 تدخل البنية او لا وبيان ان البهيم على نية الخالف والمستخلف وبيان

ان الالبان مبنية على الاتفاق دون الراض وفيها فروع في الطلاق
 وبيان دخول النية في البنية وبيان ان القاعدة تجري في علم العربية
 ايضا وبيان ما يتعلق بالكلام نحو اوقعتها وبيان سماع آية التسمية فمن
 لم يقصد تلاوتها وبيان ان هذه تجري في الفروض ايضا **القاعدة الثالثة**
 البتة لا يزول بالشك فيها فواعد **الاولى** الماصل بقاء ما كان على
 عليه وبيان ما تفرع عليها من الطهارة والعبادات والطلاق والظهار
 المرأة وصول الفقه اليها واختلاف الزوجين في التكليف من الوطى والسك
 والردة والرجعة في العدة وبعد ما واختلف المتبايعين في الطمع ودعوى
 المطلقة **المجمل** **الثانية** الاصل براءة الذمة وفيها بيان الاختلاف
 في القيمة والجواب على ما ورد عليها **الثالثة** من شك هل فعل ام لا **الرابعة**
 فلاصل عدمه ويدخل فيها من يتقن الفعل وشك في القليل والكثير و
 بيان ان ما ثبت بيقين لا يزول الا باليقين وبيان الشك في الوضوء
 والصلوة هل صلا ما اولاً والشك في تعويذ من تركه وبيان
 ما اذا اخبره عدل بترك شئ منها والاختلاف بين الامام والقوم
 وبيان الشك في اركان الحج وفي الطلاق وعدده وفي الخارج من ذكره
 وفي قدر الدين وما يدعى عليه وفي الزكوة والصدقة **المنذور** وفي البهيم
 كونها بائنة كالأبطلان او عناق **الرابعة** الاصل العم وفيها بيان
 في وصول العتق وفي ربح الشريك المضارب في ان المال قرض او مضاربة
 وفي قدم العيب اشتراط الخيار وفي الرد وفي بيان الشك في وصول الدين
 الى جوف الرضيع بعد ما ادخلت ثديها في فيه وفي آخرها التنبيه على تعقيد القاعدة
 من ما خرج منها **الخامسة** الاصل اضافة الحادث الى اقراره فانه وبيان

وجود النجاسة في الثوب والقارة في البشر وبيان ما اذا اقرت بقا على العبد
 في ملك البائع وكذا المشتري وفي اختلاف الورثة مع المرأة في اباستها في المرض
 او الصحة وفي اختلافهم في كون الاراء لبعضهم في الصحة او المرض فيما لو اختلفوا
 في اسلمها بعد موت الزوج او قبله وفي الاختلاف بين القاضي المعزول وغيره
 وبيان ما خرج عن هذه القاعدة السادسة الاسل في الاشياء الاباحة
 او الخطا والتوقف ببيان ثمره الاختلاف السابعة الال في الابضاع التحريم
 وفيها مسائل النجوى في الزوج وبيان الطلاق المبهم والعنف المبهم في بيان
 ما خرج عنها وفيها بيان وطى السراري الا في يلبس الآن من الروم والهند ومن
 ان اصحابنا احتاطوا في الزوج الا في مسئلة وفيها قاعدة ان الال في الكلام
 الحقيقة وبيان ما خرج عليها وبيان ما شمل القسح الفاسد وما يخصه الصحيح
 وبيان ما اورد عليهما مع جوابه وفيها قاعدة فيها فوائد الاولي يستثنى من قولهم
 البتة لا يزول بالفكر الثانية بيان النكاح والوهم والظن وغالب الظن واكثر
 الراي الثالثة في بيان حد تعجب وجعته وما خرج عليه **القاعدة الرابعة**
 المشقة تجلب التيسير وبيان ان المشقة في السفر والمرض والاكراه والنسيان
 والجهل والعسر وعموم البلوى والنقص فيه بيان ما توسع فيه ابو حنيفة في العبادات
 وغيره على هذه الامور مع فوائده الاربعه وختمنا هذه القاعدة بفوائد
 مائة الاولى المشان على قسمين وفيها تنبيه في الفرق بين مرض الزوج ومرضها
 الثانية ان تخفيفات الشرع انواع الثالثة ان المشقة والمرض انا يعتبران عند
 عدم النقص الرابعة بيان قولهم اذا ضايق الامر التسع واذا التسع ضايق وبيان ما
 جمع بينهما **القاعدة الخامسة** الضرر يزال وبيان ما استثنى عليه من ابواب النقص وما يتعلق
 بها قواعد الاولي الضرر وان شئ المخطورات الثانية ما يبيح للضرورة يتفق

عليها
مسألة

ويقرب منها ما جاز له رطل بزواله الثالثة الضرر لا يزال بالضرر وبيان
 انها مقيدة لما قبلها وفيها بيان ما يتحمل في الضرر الخاضع لضرر عام وبيان ما
 فرغ عليها وفيها بيان ما اذا تعارض ضرران او فسد ثان وبيان الاحكام من يتلى
 بيلتين وبيان قولهم في المغاسد اولى من جلب المصالح وما يفرغ عليها **القاعدة**
السادسة العادة محكمة وبيان ما فرغ عليها من حد الماء الجاري والماء الكثير والخض
 والناس في العمل المفيد للصلاة وكون الشيء مكيدا او موزونا وصوم يوم الشك
 يومين قبل رمضان وقبول الهدية للقضاة وجواز الاكل من الطعام المقدم اليه بغير
 اذن صريح وبيان الايمان والنذور والوصايا والاوقاف عليها وبيان ما ثبت على
 وبيان انها انما تعتبر اذا طردت وغلبت لان نذرت وفيها حكم بيان البطالة في المدا
 وفيها بيان مساحاة الامم في كل شهر سبعة الماسرة او لزيارة اهل وفيها بيان قاض
 العرف الشرع وتعارض العرف مع اللغة وبيان ما خرج عن قولهم الايمان بمنية على الشرع
 وبيان ان العادة المطردة تنزل منزلة الشرع وما يتفرع عليه من تخاف الاجرة بل انظر
 اذا جرت العادة بان يعمل الاجرة وفيه بيان ان الواجب اذا شرط ضمانها هل يصح ولا وبما
 جواز البنات وانه لا يجب السواك عند الشرا من اسواق وبيان ان العرف الذي يعمل به
 الا لفاظ انما هو المقارن لا المتأخر وانه لا يعتبر في التعاليم والدعاوى الا في البروق
 بيان ان الواقف اذا شرط النظر لحاكم المسلمين وكان في ذلك فتنافعا فقام صار الا ان
 هل يكون له او لا وبيان اذا شرط النظر للقاضي هل يكون لقاضي بلده او للموقوف عليه
 بيان ان المعتبر العرف العام لا الخاص هذا آخر القواعد الكلية **الفرع الثاني** في قواعد كلية
 يخرج عليها ما لا يخرج من الصور الجزئية الاولى الاجتهاد ولا يتفق عليه وفيها بيان ان القا
 اذا اردت شهادة فليس بغير قبولها الا في اربعة وانه لو حكم بشئ ثم تغير اجتهاده
 صحت ما فرغ منها وبيان ما استثناه اصحابنا من قولهم واذا فرغ اليحكم حاكم

اي جعل العادة حكما
فيما يتقضى

جود من القواعد فوعين والمحمد خمس
 وعشرون قاعدة هي بيان ما يخرج
 الاو لكن انما انما بعض القواعد قد اورد
 ضمنية بغيره ووجه ما اورد

امضاء وبيان قولهم حكم بوجوبه وبيان قول الموثقين مستوفيا شرابط الشرعية
وحكاية شمس التمام مع قاضي عنبته وبيان عدم الفرق بين الحكم بالفتوى
والحكم بالموجب وبيان ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه وبرواية مرجوح عنها
او خالف مذهبه عمدا او ناسيا وبيان ان القضاء على خلاف شرط الواجب كالتفت
بخلاف النص وبيان ان فعل القاضي وامره انما ينفذ اذا وافق الشرع والاراد
القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال وبيان ما تنزع عنها
من اشتباه محرمات باجنيات وما اذا كان احدا بوجه ما كولا والاخر غير ما كولا
وما اذا شارك الكلب المعلم غيره او كلب المسلم كلب مجوسي وما اذا وضع المجوسي يده على
يد المسلم الذاب وما اذا عجز المسلم عن دفعه فاعانه مجوسي ووطئ الجارية
المشركة وما اذا كان بعض الشجرة او الصفا في الحلق وبعضها في الحرم فمالوا اختلطت
المذكاة بالميتة وما اذا اختلطت ودك الميتة بالزيت وما اذا اختلطت زوجه بغيرها
وقتها اذا اسلم وتحرر منه ما اذا رمى صيدا فوقع في ماء او سطح ثم الى الارض ببيان
خروج عنها من السائل العشرة وفي التهمة فيما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد او نية
وبيان دخوله في ابواب النكاح والبيع والاجارة والكفالة والابراء والحبسة
والهدية والوصية والافرار والشهادة والقضاء والعبادة والطلاق والعناق و
عارة الرحمن والوقف في حرة تنبيه على ما اذا اجتمع في العبادة جانب المحرم وسفره
فصل في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع الا في مسائل **القاعدة**
الثالثة هل يكره الاشارة بالقرب **القاعدة الرابعة** التابع تابع ويدخل فيها قواعد
الاواني لا ينفرد حكمه فيها بيان محل الجارية والشرع في الطريق وخروج عنها من السائل
التابع يسقط بسقوط المستوع ويقرب منها قولهم بسقط الغرض بسقوط اصله **القاعدة**
يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها وفيها بيان ما يغتفر ضمنا لا قصدا **القاعدة**

بلغ

يعرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وفيها بيان ان امره انما ينفذ اذا وافق الشرع
اخر ما تنبيه على تصرف القاضي في اموال الناس والاوقاف وفيها بيان احكام اللواحق
شرط الواقف وتغيره في المرتبة والاوقات **القاعدة السادسة** الحد ودرأ بالشبهة
وفيها بيان ان قصاص كل حد والاف في مسائل وبيان مخالفة التعزير لها **القاعدة**
الابعة الحرام لا يدخل تحت البد وفيها بيان ما خرج عنها **القاعدة السابعة** اذا اجمع
امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الاخر غالبا وبيان ما
يفرق عليهما من اجتماع الحدين وما يوجب الجلاء على الحرم وبيان ما يجري عن تحية المسجد
وركني الطواف تلاوة اية التسمية وبيان تعدد السهو في الصلوة والفرق بين طهر
الصلوة وجابر الحج وما اذا زنى مرارا او شرب مرارا او جامع وما اذا وطئ في رمضان
مرارا وتعد جناية المحرم والوطئ بشبهة وما اذا زنى بامته فقتلها او حرة كذا وما
اذا تعددت الجناية على واحد وما اذا وطئت المعتدة بشبهة **القاعدة الثامنة**
اعمال الكلام او من اهل امتي امكن والا اهل وفيها بيان الحقيقة اذا تعذرت او
هجرت شرعا او عفا وما اذا تعذرت الحقيقة والمجانبة فيها بيان ما اذا اجمع بين امرين
وغيره في الطلاق وفيها بعض مسائل الوقف بقول بنعق القضية وما ذكره بسبب
والخصم وفيها تنبيهات من النكاح والكفالة وما تنفر عليه من ان لو كثر الطلاق او
اليمين بامته لم ينتج او مطلقا **القاعدة العاشرة** الخلع فيها بيان ما اذا دخل
فيها وما خرج عنها **القاعدة الحادية عشر** السؤل معاد في الجواب وبيا كونه نعم وبلى
القاعدة الثانية عشر لا يثبت له ساكن قول بيان ما تنفر عليها وما خرج عنها في ذلك
القاعدة الثالثة عشر الغرض افضل من النفل الا في مسائل **القاعدة الرابعة عشر**
ما حرم اخذه حرم اعطاؤه الا في مسائل وفيها تنبيه على حرم طلبه الا في مسألتين
القاعدة الخامسة عشر من استعمل الشيء قبل اذ عوقب بحرمانه وما تنفر عليها

او وقف مرارا صحيح

وما خرج منها وفي آخرها لطيفة في العربية **القاعدة السادسة عشر** الولاية التي تضاف
 من الولاية العامة وفيها بيان مراتب الولايات **القاعدة السابعة عشر** لاجرة باطن
 البتين خطأ **القاعدة الثامنة عشر** ذكر بعض لا يتجزئ كذكر كل بيان ما خرج
القاعدة التاسعة عشر اذا جمع المباشرة والتبعية اضيف الحكم الى المباشرة وبيان
 ما خرج عنها والى عناصر القواعد **القاعدة العاشرة** في النسخ **القاعدة الثانية** في القواعد في الظهارة
 الى الفرض على ترتيب الكثرة **القاعدة الثالثة** في الجمع الفروع من الاشياء والنظائر وفي
 اول بيان احكام بكثرة دور ما يتبع بالقبض جعلها في احكام الناس الى اول المذكور واحكام
 الضيق والعبيد والتكاري والاعمال والحمل وبيان الاحكام الاربعة الاقتصار الاستثناء
 والتبيين والانعكاس وحكم النعوت وما يتعلق بها وما يجري فيها احكامها كالآخر
 وما لا وبيان الساقط بل يعود وان لم يثبت ملك لا يملك الاصيل وما يقبل الاسقاط
 من الحقوق وما لا يقبل وبيان ان الدرامم الزبوف كالجيا في بعض المسائل دون بعض
 واحكام النعم والمجنون والمعنونه وما يعبر فيه المعنى دون اللفظ وعكس واحكام
 الانثى والخنثى والجان والمارم وعيوبه المشقة وما فاروق فيه الذم والحق الاحكام
 العقود والنسب والملك والديون ومن المثل ومهر المثل وجره المثل والشروط والقبض
 والسفر والمسجد والحرم ويوم الجمعة بين الاجتماع والافراق في بعض المسائل وفي اخرها
 اشتملت على بعض قواعد في اندشني **قاعدة** في اقسام العلوم وما يكون فرض عين
 وفرض كفاية ومنه وباء وما ذكره **قاعدة** اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل
 واجبا **قاعدة** عن الامام البخاري فيما ينبغي لطالب العلم وما لا ينبغي **قاعدة** في اعتقاد
 الاشياء في مذاهب غير **قاعدة** المفرد المضاف يعبر في مسائل والاعمال في اخرى **قاعدة**
 العلوم ثلثة **قاعدة** ثلاثة من الدماء **قاعدة** من يدخل الجنة من الحيوان وهم خمسة
قاعدة المؤمن يقطع خمسة **قاعدة** في الدعاء برفع الطاعون **قاعدة** في الكف

في بعض المسائل
 في بعض المسائل
 في بعض المسائل

وما لا يتبعين

واحكام الكفاية والاشارة
 وفيه قاعدة اذا اجتمعت
 الاشارة والعبارة

واحكام

ام لا

في

بلغ

اذا هدم واحد منها هل تنعدم **القاعدة** العنق هل يمنع الشهادة والقضاء
 وغير ذلك في الصلوة على ميت موضوع على كان هل يكون ام **القاعدة** في الفروع
 بين علم القضاء وقضاء **قاعدة** في شروط الامانة المتفق عليها والمختلف فيها
قاعدة كل ان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله **قاعدة** اذا دلت
 السلطانة من ساهل تصح توليته او **قاعدة** ثلثة لا يستجيب عاظم **قاعدة** كل شئ
 يسأل عنه العبد يوم القيمة الا العلم **قاعدة** هل يجوز وضع خزانة في المسجد لا يحفظ
 المحاضر والسجلات او **قاعدة** ما معنى قول العلماء الاشبه **قاعدة** اذا بطل الشئ بطل
 ما في ضمنه الا في مسائل **قاعدة** المبنى على القاسد فاسد الا في مسألة **قاعدة** اذا
 اجتمع الحقان ما يقدم فيها **الراجح** فن الاغراض **السادس** فن الجمل **السادس**
 فن الاشياء والنظائر **السادس** فن الحكامات وفيه وصية الامام الاعظم **السادس**
 الثاني رحمه الله تعالى ورضي عنه **بسم الله الرحمن الرحيم**
 الحمد لله على النعم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم **وبعد** فان الفقه اشرف
 العلوم قدرا واعظمها اجرا واتمها عائدة **قاعدة** واعلمنا ما مرتبة
 واستنا ما منقبة تملأ العيون نورا واللوب سرورا والصدور انوارا ونفوسا
 الامورات عاوانقا **قاعدة** هذا لان ما بالخاص العام من الاستقرار على سنن
 النظام والاستمرار على تيرة الاجتماع والالتزام **قاعدة** يعرف الحلال من الحرام
 والتمييز بين الجائر والقاسد في وجوه الاحكام بحجزة زاهرة ورياضة ناضرة
 ونجوة زاهرة واصول ثابتة وفروع ثابتة لا يفتني بكثرة الانفاق كثره
 ولا يلبس على طول الزمان عزه **قاعدة** لا يستطيع كنه صفاته ولوان اعضا
 جميعا تحل اهل قوائم الدين وقوامه وبهم يتلاف وانظمة واليه المخرج في الاخرة
 حمد نيا والمرجع في التدريس الفتوي خصوصا ان اصحابنا رحمهم الله لهم خصوصية

والاشارة
قاعدة

الفقه

كتاب الاشياء والنظائر
 في بعض المسائل
 في بعض المسائل

السبق في هذا الشأن والناس لهم اتباع الناس في الفقه عيال على ابي حنيفة
 رحمه الله ولقد انصف الامام الشافعي حيث قال من اراد ان يتبحر في الفقه فليستظر الى
 كتب ابي حنيفة كما نقل ابن وهبان عن حماد وهو كما لصديق رضي الله عنه اجره
 واجرم من دون الفقه والف وفتح الحكم على اصوله الى يوم القيمة وان المشايخ
 الكرام قد اتفقوا ما بين مختصر وطول من متون وشروح وقفاوي واجتهادوا
 في المذهب الفتي وحوزوا ونحو اشكر الله عبيد الا انه لم ار لهم كتابا ياتي كتاب
 الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي شتملا على فنون في الفقه وقد كنت لما وصلت
 في شرح الكنتري تبييض باب السبع الفاسد الفت كتابا مختصرا في الضوابط و
 الاستقالات منها سميت بالفوائد النربنية في فقه الحنفية وصل الى غنى الضابط
 قاله ان اصنع كتابا على النمط السابق شتملا على سبعة فنون يكون هذا المجموع
 النوع الثاني في هذا **قال** معرفة القواعد التي تروى اليها وفرغوا الاحكام عليها
 وهي اصول الفقه في الحقيقة وبها يرتقى الفقيه الى درجة الاجتهاد ولو في القواعد
 واشترطوها ظفرت به في غريبه او عشرت به في غير مظنة الا اني يحول
 انه وقوة لا انقل الا الصحيح المعتمد في المذهب وان كان مغرعا على قول ضعيف
 او رواية ضعيفة بنيت على ذلك غالبا وحكي ان الامام ابا طاهر الدباس
 جمع قواعد مذهب **ابن حنيفة** سبعة عشر قاعدة ورده اليها وله كتابه
 مع سعيد الهروي الشافعي فانه لما بلغ ذلك سافرا اليه وكان ابو طاهر
 ضريحا يكثر كل ليلة تلك القواعد مسجده بعد ان يخرج الناس منه فالتفت
 الهروي بحضرته وفتح الناس اغلق ابو طاهر المسجد وسرد منها سبعة فحصل
 للهروي حلة فاحتسب ابو طاهر فخره واخرجه من المسجد ثم لم يكررها فبعد ذلك
 فرجع الهروي الى اصحابه وتلاها عليهم **الثاني** في الضوابط وما دخل فيها

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية
 وهو من كتب الفقه الحنفية
 وهو من كتب الفقه الحنفية

ابن حنيفة

مد الكلام
 كلاما بالاسم

عليه

وما خرج عنها وهو النفع الا فم للمدرس المغني والقاضي والعضد المؤمنين
 يذكرنا بطلاوي شتى من اشياء فاذا كرفية اني زدت آخر من لم يطلع على المزيد من الدخول
 وفي خارجة كما ستره ولهذا وقع موقعا حسنا عند اهل الانصاف والبرهه
 من هو من اولي الالباب **الثاني** معرفة الجمع الفرق **الرابع** الاشارة الى
 الجليل **السادس** الاشياء والنظاير **السادس** ما حكى عن الامام الاعظم وصاحبه
 والمشايخ المتقدمين والمتأخرين من المطارحات والمكاتبات والمسلمات
 والغريبات وارجم من كرم الفتح ان هذا الكتاب اذا تم بحول الله وقوته يصير نزهة
 للناظرين ومرجعا للمدربين ومطلبا للمحققين ومعمدا للقضاة والمفتين
 وغنية للمختصين وكشافا لكرب الملهوفين هذا لان الفقه اقل فنون طائفة
 فيعموني واعلمت بدني اعمال الجده ما بين بعري ويدي ولفوني ولم ازل من زمن
 الطلب اعيشني بكتبه قدما وحديثا واسعى في تحصيل ما جرم منها سعيًا حثيثا الى ان
 وقعت منها على العلم العفوي حطت بغالب الموجود في المذاهب الفقهية ومطالعة
 تأملًا بحيث لم يفتني الا التذلل لسيده كاستراة **سرد** ما مع ضم الاشتغال والمطالعة
 كتب الاصول من ابتداء امرى ككتاب البزدي والامام الحسن بن النقيب لابي
 زيد الدبوسي التقيع وشرحه وشرح فرجه وحواشيه ونسخ البزدي من الكشف
 الكبير والتقرير حتى اختفرت بخبر المحقق ابن الهمام وتبينت لب الاصول ثم تحت
 المناشر حار جاج بحول الله وقوته فابفا على نوع **فشرع** ان شاء الله تعالى
 انه وقوته فيما قصده من هذا التأليف بعد تسميته بالاشياء والنظاير سميت
 له باسم بعض فنونيه سائلًا من الله تعالى القبول وان ينفع به مؤلفه ومن نظر فيه انه خير
 مأول وان يدفع عنه كيد الخاسرين واقتراء المتقربين ولعمري ان هذا الفن لا
 يدرك بالتمني ولا ينال بسوف ولعل ولواني ولا يناله الا من كشف عن سائر

اشياء

انذار القليل
 الخفية

ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وإن لم ينو أممتها فأصحها في فصل بفسد الصلوة

في الاصول من بحث الحزب فلا يصح صلوة مطلقا ولو صلوة جنازة لا بأس فرضا او وجبة
او سنة او نفلا او اذا نوى قطعا لا يخرج عنها الا بخلاف ولو نوى الانتقال عنصرا
الى غير ما كان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالكبر صانقلا والافلا ولا
يصح اقتداء امام الابنية ونصح الامامة بدون نيتها خلافا للكرخي والى حفظ الكبر
كما في البنية الا اذا صلى خلفه فان اقتضى به بلانية للامامة غير صحيح
بعض الجمع والعبد من صحيح ولو حلف لا يؤتم احد فاقضى به ان صح
الاقتداء وهل حثت قال في الحانية حثت قضاء لا وبانية الا اذا شهد قبل
الشروع فلا حثت قضاء وكذا لو اتم الكس هذا الخالف في صلوة الجمعة
صح حثت قضاء ولا يحث اذا اتم في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
ولو حلف ان لا يؤتم فلما قام الكس ناويا ان لا يؤتم ويؤم غيره فاقضى به
فلان حثت وان لم يعلم بانتهى ولكن لا ثواب على الامامة وسجدة التلاوة
كالصلوة وكذا سجدته على قول من يراها مشروعة والمعتد ان الحائض
في سبيلها لا في الجواز وكذا في السهو ولا نفرة نية عدم وقت السلام
واما البنية في الخطبة للجمعة فصحتها حتى لو عطف بعد صعود المنبر فقال
الحمد لله للعطاس غير فاصلا لم يصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العبد من ذلك
لقوله بشرطها ما بشرط خطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان
فلما بشرط لصحة واما بشرط الثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط
الرجاء في صحة النية والصحيح خلاف ذلك في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان
يصلي في الصحراء وانما في علي ما اذا كان يصلي الى محراب كذا في البنية واما
ستر العورة فلا بشرط لصحة ولم ارفعه خلافا ولا بشرط الثواب صحة العبادة
بل يناب على نية وان كانت فاسدة بغير قصد كذا لو صلى محمدا على ظهر طهارة

في الاصول من بحث الحزب فلا يصح صلوة مطلقا ولو صلوة جنازة لا بأس فرضا او وجبة
او سنة او نفلا او اذا نوى قطعا لا يخرج عنها الا بخلاف ولو نوى الانتقال عنصرا
الى غير ما كان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالكبر صانقلا والافلا ولا
يصح اقتداء امام الابنية ونصح الامامة بدون نيتها خلافا للكرخي والى حفظ الكبر
كما في البنية الا اذا صلى خلفه فان اقتضى به بلانية للامامة غير صحيح
بعض الجمع والعبد من صحيح ولو حلف لا يؤتم احد فاقضى به ان صح
الاقتداء وهل حثت قال في الحانية حثت قضاء لا وبانية الا اذا شهد قبل
الشروع فلا حثت قضاء وكذا لو اتم الكس هذا الخالف في صلوة الجمعة
صح حثت قضاء ولا يحث اذا اتم في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
ولو حلف ان لا يؤتم فلما قام الكس ناويا ان لا يؤتم ويؤم غيره فاقضى به
فلان حثت وان لم يعلم بانتهى ولكن لا ثواب على الامامة وسجدة التلاوة
كالصلوة وكذا سجدته على قول من يراها مشروعة والمعتد ان الحائض
في سبيلها لا في الجواز وكذا في السهو ولا نفرة نية عدم وقت السلام
واما البنية في الخطبة للجمعة فصحتها حتى لو عطف بعد صعود المنبر فقال
الحمد لله للعطاس غير فاصلا لم يصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العبد من ذلك
لقوله بشرطها ما بشرط خطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان
فلما بشرط لصحة واما بشرط الثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط
الرجاء في صحة النية والصحيح خلاف ذلك في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان
يصلي في الصحراء وانما في علي ما اذا كان يصلي الى محراب كذا في البنية واما
ستر العورة فلا بشرط لصحة ولم ارفعه خلافا ولا بشرط الثواب صحة العبادة
بل يناب على نية وان كانت فاسدة بغير قصد كذا لو صلى محمدا على ظهر طهارة

انما في النية شرط

انما في النية شرط

وسبب في تحقيقه واما الزكوة فلا يصح ادائها الا بالنية وعلى هذا فاذكر الفقهاء
ان من امتنع عن ادائها اخذنا الامام كونا ووضعها في اهلها وتجزيه لان الامام
ولاية اخذنا مقام اخذ مقام دفع المالك باختياره ضعيف والمعتمد في المنع
عدم الاخذ كرها قال في المحيط ومن امتنع عن اداء الزكوة فالساعي لا يأخذ
كرها ولو اخذ لا يقع عن الزكوة لكونها بلا اختيار ولكن تجبره بالجلوس ليؤدي
بنفسه انتهى وخرج عن اشتراطها ما اذا تصدق بجميع النصاب بلانية فان
الغرض ليقطعه واختلوا في سقوط زكوة البعض اذا تصدق به قالوا واشترط
نية التجارة في العروض ولا بد ان تكون مقارفة للتجارة فلو اشترى شيئا
للغنية ناويا ان وجد ربحا باعه لا زكوة عليه ولو نوى التجارة فيما خرج
من ارضه العشرة او الخراجية او المستاجرة او المستفارة لا زكوة عليه
ولو قارب نية ليس يدل مال بالمال كالهبة والصدقة والجمع والمهر والوصية
لا يصح على الصحيح وفي السنة لا بد من قصد اسمائها للذم والنيل اكثر الحلول
فان قصد به التجارة فيها زكوة التجارة ان قارب كاشرا وان قصد به الحمل او
الركوب او الاكل فلا زكوة اصلا واما النية في الصوم فشرط صحة لكل يوم و
لو علقها بالمشيئة صححت لانها انما تبطل الاقوال والنية ليست منها الفرض والنية
والنفل في اصلها سواء واما الحج فشرط صحة ايضا فرضا كان او نفلا والعمره
كذلك لانكون الامة والمندور كالفرض ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه
الاجرة الاسلام كما لو نذر الاضحية والقضائي الكل كالاداء من جهة اصل النية
واما الاعتكاف ففي شرط صحة واجبا كان او سنة او نفلا واما الكفارات
فالنية شرط صحتها اعتقا او صياها او اطعانا واما الضحايا فلا بد فيها من النية لكن
عند الشراء لا عند الذبح وتفرق عليه انه لو اشترى بنية الاضحية فقد جازها غيره بلا اذن

في الاصول من بحث الحزب فلا يصح صلوة مطلقا ولو صلوة جنازة لا بأس فرضا او وجبة
او سنة او نفلا او اذا نوى قطعا لا يخرج عنها الا بخلاف ولو نوى الانتقال عنصرا
الى غير ما كان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالكبر صانقلا والافلا ولا
يصح اقتداء امام الابنية ونصح الامامة بدون نيتها خلافا للكرخي والى حفظ الكبر
كما في البنية الا اذا صلى خلفه فان اقتضى به بلانية للامامة غير صحيح
بعض الجمع والعبد من صحيح ولو حلف لا يؤتم احد فاقضى به ان صح
الاقتداء وهل حثت قال في الحانية حثت قضاء لا وبانية الا اذا شهد قبل
الشروع فلا حثت قضاء وكذا لو اتم الكس هذا الخالف في صلوة الجمعة
صح حثت قضاء ولا يحث اذا اتم في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
ولو حلف ان لا يؤتم فلما قام الكس ناويا ان لا يؤتم ويؤم غيره فاقضى به
فلان حثت وان لم يعلم بانتهى ولكن لا ثواب على الامامة وسجدة التلاوة
كالصلوة وكذا سجدته على قول من يراها مشروعة والمعتد ان الحائض
في سبيلها لا في الجواز وكذا في السهو ولا نفرة نية عدم وقت السلام
واما البنية في الخطبة للجمعة فصحتها حتى لو عطف بعد صعود المنبر فقال
الحمد لله للعطاس غير فاصلا لم يصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العبد من ذلك
لقوله بشرطها ما بشرط خطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان
فلما بشرط لصحة واما بشرط الثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط
الرجاء في صحة النية والصحيح خلاف ذلك في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان
يصلي في الصحراء وانما في علي ما اذا كان يصلي الى محراب كذا في البنية واما
ستر العورة فلا بشرط لصحة ولم ارفعه خلافا ولا بشرط الثواب صحة العبادة
بل يناب على نية وان كانت فاسدة بغير قصد كذا لو صلى محمدا على ظهر طهارة

في الاصول من بحث الحزب فلا يصح صلوة مطلقا ولو صلوة جنازة لا بأس فرضا او وجبة
او سنة او نفلا او اذا نوى قطعا لا يخرج عنها الا بخلاف ولو نوى الانتقال عنصرا
الى غير ما كان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالكبر صانقلا والافلا ولا
يصح اقتداء امام الابنية ونصح الامامة بدون نيتها خلافا للكرخي والى حفظ الكبر
كما في البنية الا اذا صلى خلفه فان اقتضى به بلانية للامامة غير صحيح
بعض الجمع والعبد من صحيح ولو حلف لا يؤتم احد فاقضى به ان صح
الاقتداء وهل حثت قال في الحانية حثت قضاء لا وبانية الا اذا شهد قبل
الشروع فلا حثت قضاء وكذا لو اتم الكس هذا الخالف في صلوة الجمعة
صح حثت قضاء ولا يحث اذا اتم في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
ولو حلف ان لا يؤتم فلما قام الكس ناويا ان لا يؤتم ويؤم غيره فاقضى به
فلان حثت وان لم يعلم بانتهى ولكن لا ثواب على الامامة وسجدة التلاوة
كالصلوة وكذا سجدته على قول من يراها مشروعة والمعتد ان الحائض
في سبيلها لا في الجواز وكذا في السهو ولا نفرة نية عدم وقت السلام
واما البنية في الخطبة للجمعة فصحتها حتى لو عطف بعد صعود المنبر فقال
الحمد لله للعطاس غير فاصلا لم يصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العبد من ذلك
لقوله بشرطها ما بشرط خطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان
فلما بشرط لصحة واما بشرط الثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط
الرجاء في صحة النية والصحيح خلاف ذلك في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان
يصلي في الصحراء وانما في علي ما اذا كان يصلي الى محراب كذا في البنية واما
ستر العورة فلا بشرط لصحة ولم ارفعه خلافا ولا بشرط الثواب صحة العبادة
بل يناب على نية وان كانت فاسدة بغير قصد كذا لو صلى محمدا على ظهر طهارة

في الاصول من بحث الحزب فلا يصح صلوة مطلقا ولو صلوة جنازة لا بأس فرضا او وجبة
او سنة او نفلا او اذا نوى قطعا لا يخرج عنها الا بخلاف ولو نوى الانتقال عنصرا
الى غير ما كان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالكبر صانقلا والافلا ولا
يصح اقتداء امام الابنية ونصح الامامة بدون نيتها خلافا للكرخي والى حفظ الكبر
كما في البنية الا اذا صلى خلفه فان اقتضى به بلانية للامامة غير صحيح
بعض الجمع والعبد من صحيح ولو حلف لا يؤتم احد فاقضى به ان صح
الاقتداء وهل حثت قال في الحانية حثت قضاء لا وبانية الا اذا شهد قبل
الشروع فلا حثت قضاء وكذا لو اتم الكس هذا الخالف في صلوة الجمعة
صح حثت قضاء ولا يحث اذا اتم في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
ولو حلف ان لا يؤتم فلما قام الكس ناويا ان لا يؤتم ويؤم غيره فاقضى به
فلان حثت وان لم يعلم بانتهى ولكن لا ثواب على الامامة وسجدة التلاوة
كالصلوة وكذا سجدته على قول من يراها مشروعة والمعتد ان الحائض
في سبيلها لا في الجواز وكذا في السهو ولا نفرة نية عدم وقت السلام
واما البنية في الخطبة للجمعة فصحتها حتى لو عطف بعد صعود المنبر فقال
الحمد لله للعطاس غير فاصلا لم يصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العبد من ذلك
لقوله بشرطها ما بشرط خطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان
فلما بشرط لصحة واما بشرط الثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط
الرجاء في صحة النية والصحيح خلاف ذلك في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان
يصلي في الصحراء وانما في علي ما اذا كان يصلي الى محراب كذا في البنية واما
ستر العورة فلا بشرط لصحة ولم ارفعه خلافا ولا بشرط الثواب صحة العبادة
بل يناب على نية وان كانت فاسدة بغير قصد كذا لو صلى محمدا على ظهر طهارة

فان اخذ ما مذبوحه ولم يضمنه اجزاء وان ضمنه لا تجزئ كما في الضحية الذبيحة وهذا
 ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن ما كملها فلا ضمان عليه هل تعين الاضحية بالنية
 فقالوا ان كان غير او قد اشترى ما يشترى تعينت فليس يسعها وان كان غنيا لم
 تعين والصحيح انها تعين مطلقا فتصدق بها الغني بعد ايام حاجته ولكن لا ان
 يقيم غير ما مضى كما في البدائع الاضحية قالوا والهدايا كالضحايا واما العتق فغنيها
 ليس بعبادة وضعا لبيل صحته من الكافر ولا عبادة له فان نوب وجهته تعالى
 كان عبادة ثابا عليه وان اعنى بلانية صح ولا ثواب له اذا كان مريجا واما الكتابة
 فلا بد لها من النية وان اعنى للضم او للشيطان صح وانم وان اعنى لاجل مخلوق
 صح وكان مباحا للاثواب لا انم وينبغي ان يخصم للاعتاق للضم بما اذا كان العتق
 كافرا اما المسلم اذا اعنى له قاصدا لتعظيم كفر كما ينبغي ان يكون الاعتاق للمخلوق
 مكروها والتدبير والكتابة كالعتق واما الجهاد فمن اعظم العبادات فلا بد له من مخلص
 النية واما الوضوء فكان العتق ان قصد التقرب فلا الثواب والا فمحيية فقط
 واما الوقف فليس بعبادة ~~فانما~~ لبيل صحته من الكافر فان نوب القرية فلا الثواب
 والا فلا واما النكاح فقالوا له اقرب الى العبادات حتى ان الاشتغال به افضل
 من التخلي لمحض العبادة وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة على الصحيح فيحتاج الى النية
 لتحصيل الثواب وان يقصد اعفاف نفسه وتحسينها وحصول ولد وفترة
 الاعتدال في الشرح الكبير شرح الكنتز ولم يكن فيه شرط صحته قالوا يصح النكاح مع
 الهرل لكن قالوا الوعد بلفظ لا يعرف معناه فيه اختلاف والفنوى صحه علم الشيوخ
 او لا كما في النزازية وعلى هذا سائر القرب لا بد فيها من النية بمعنى توقف حصول
 الثواب على قصد التقرب بها الى الله تعالى من نشر العلم تعليما واقفا و تقنيا
 واما النضا فقالوا انهم العبادات فالنواب عليه متوقف عليهما وكذا اقامه جدو

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بہار

والقائم

باب في بيان ما لا يقع فيه التثنية في المصدر انت الطلاق الا ان يكون اداة
 وتصح فيه التثنية واما كتابا فلا يقع بها الا بالنية وبيان سواء كان معها
 مذكورة الطلاق او لا والمذكورة انما تقوم مقام النية في القضاء الا في لفظ الحرام
 فانه كتابا ولا يحتاج اليها فنصرف الى الطلاق اذا كان الزوج من قوم يردون
 بالحرام الطلاق واما تنقيض الطلاق والخلع والايلاء والظهار فما كان منه
 مريحا لا يشترط له النية وما كان كتابا اشترط له واما الرجعة فكل النكاح لا يخفى
 استدامته لكن ما كان منها مريحا لا يحتاج اليها وكتابتها تحتاج اليها واما البين
 بالنية فلا يتوقف عليها فستفقد اذا خلف عايدا او سابها او مخطئا او مكروها
 وكذا اذا فعل المحلوف عليه كذلك اما نية تخصيص العام في البين فيقبول
 ديانته اتفاقا وقضاء عند الخصاف والعنوى على قوله ان كان الحالف
 مظلوما كذلك اختلفوا هل الاعتبار لنية الحالف او لنية المستخلف
 والقسم على اعتبار نية الحالف ان كان مظلوما لان كان ظالما في الولو الجية
 والخلاسة واما زيار والوكالة فتحتاجان بدو وخفاء وكذا لا بدع
 والاعارة وكذا القذف والسرقة واما القصاص فتتوقف على قصد
 القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد امر ابا طينا اقيمت الآلة مقامه
 فان قتل بغيره لا يفرق الاجزاء عادة كان عمدا فوجب القصاص والا فان قتل
 بما لا يفرق الاجزاء عادة لكنه يقتل غالبا فهو شبه عمد لا قصاص فيه
 عند الامام الاعظم واما الخطا فان بقصد مباحا فيصيب آدميا كما علم
 في باب الجنائيات واما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرانا
 بالقصد فجوزوا للجنب الحائض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر
 والادعية بقصد الدعاء لكن اشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد الذكر لا يخل

باب الطلاق

باب في بيان ما لا يقع فيه التثنية في المصدر انت الطلاق الا ان يكون اداة
 وتصح فيه التثنية واما كتابا فلا يقع بها الا بالنية وبيان سواء كان معها
 مذكورة الطلاق او لا والمذكورة انما تقوم مقام النية في القضاء الا في لفظ الحرام
 فانه كتابا ولا يحتاج اليها فنصرف الى الطلاق اذا كان الزوج من قوم يردون
 بالحرام الطلاق واما تنقيض الطلاق والخلع والايلاء والظهار فما كان منه
 مريحا لا يشترط له النية وما كان كتابا اشترط له واما الرجعة فكل النكاح لا يخفى
 استدامته لكن ما كان منها مريحا لا يحتاج اليها وكتابتها تحتاج اليها واما البين
 بالنية فلا يتوقف عليها فستفقد اذا خلف عايدا او سابها او مخطئا او مكروها
 وكذا اذا فعل المحلوف عليه كذلك اما نية تخصيص العام في البين فيقبول
 ديانته اتفاقا وقضاء عند الخصاف والعنوى على قوله ان كان الحالف
 مظلوما كذلك اختلفوا هل الاعتبار لنية الحالف او لنية المستخلف
 والقسم على اعتبار نية الحالف ان كان مظلوما لان كان ظالما في الولو الجية
 والخلاسة واما زيار والوكالة فتحتاجان بدو وخفاء وكذا لا بدع
 والاعارة وكذا القذف والسرقة واما القصاص فتتوقف على قصد
 القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد امر ابا طينا اقيمت الآلة مقامه
 فان قتل بغيره لا يفرق الاجزاء عادة كان عمدا فوجب القصاص والا فان قتل
 بما لا يفرق الاجزاء عادة لكنه يقتل غالبا فهو شبه عمد لا قصاص فيه
 عند الامام الاعظم واما الخطا فان بقصد مباحا فيصيب آدميا كما علم
 في باب الجنائيات واما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرانا
 بالقصد فجوزوا للجنب الحائض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر
 والادعية بقصد الدعاء لكن اشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد الذكر لا يخل

باب في بيان ما لا يقع فيه التثنية في المصدر انت الطلاق الا ان يكون اداة
 وتصح فيه التثنية واما كتابا فلا يقع بها الا بالنية وبيان سواء كان معها
 مذكورة الطلاق او لا والمذكورة انما تقوم مقام النية في القضاء الا في لفظ الحرام
 فانه كتابا ولا يحتاج اليها فنصرف الى الطلاق اذا كان الزوج من قوم يردون
 بالحرام الطلاق واما تنقيض الطلاق والخلع والايلاء والظهار فما كان منه
 مريحا لا يشترط له النية وما كان كتابا اشترط له واما الرجعة فكل النكاح لا يخفى
 استدامته لكن ما كان منها مريحا لا يحتاج اليها وكتابتها تحتاج اليها واما البين
 بالنية فلا يتوقف عليها فستفقد اذا خلف عايدا او سابها او مخطئا او مكروها
 وكذا اذا فعل المحلوف عليه كذلك اما نية تخصيص العام في البين فيقبول
 ديانته اتفاقا وقضاء عند الخصاف والعنوى على قوله ان كان الحالف
 مظلوما كذلك اختلفوا هل الاعتبار لنية الحالف او لنية المستخلف
 والقسم على اعتبار نية الحالف ان كان مظلوما لان كان ظالما في الولو الجية
 والخلاسة واما زيار والوكالة فتحتاجان بدو وخفاء وكذا لا بدع
 والاعارة وكذا القذف والسرقة واما القصاص فتتوقف على قصد
 القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد امر ابا طينا اقيمت الآلة مقامه
 فان قتل بغيره لا يفرق الاجزاء عادة كان عمدا فوجب القصاص والا فان قتل
 بما لا يفرق الاجزاء عادة لكنه يقتل غالبا فهو شبه عمد لا قصاص فيه
 عند الامام الاعظم واما الخطا فان بقصد مباحا فيصيب آدميا كما علم
 في باب الجنائيات واما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرانا
 بالقصد فجوزوا للجنب الحائض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر
 والادعية بقصد الدعاء لكن اشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد الذكر لا يخل

صلوة

صلوته واجبتا عنه في شرح الكفاية في محله فلا يتغير بغيره وقالوا ان المأمور
 اذا قرأ الفاتحة في صلاة الجنازة بنية الذكر لا تحرم عليه مع انه يحرم عليه ان يقرأها
 في الصلوة واما الضمان فكل شئ في شئ يحرم النية من غير فصل
 فقالوا في الحرم اذا لبس ثوبا ثم نزع ومن قصد ان يعود اليه لا يتعد الجنازة
 وان قصد ان لا يعود اليه فقد الجنازة بلبس وقالوا في المودع اذا لبس ثوبا
 الوديعة ثم نزع ومن نية ان يعود اليه لم يبرأ من الضمان واما المترك كترك
 المنهي عن ذكره في الاصول في ترك ما تركه الحقيقة عند الكلام على حديثنا
 الاعمال بالنيات وذكره في نية الوضوء وحاصله ان ترك المنهي عنه يحتاج الى نية
 للخروج عن عمدة التمسك واما الحصول الثواب فان كان كافا وهو ان تدعو لنفسك
 اليه قادر على فعله فيكف نفسه عنه خوفا من ربه فهو مثاب الا فلا توجب عليه
 تركه فلا يثاب على ترك الزنا وهو يصلح ولا يثاب العيش على ترك الزنا ولا الا على
 على ترك النظر المحرم وعلى هذا قالوا في الزكوة لو نوى بالنية ان يكون للخدمة
 كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما اذا نوى بها كان للخدمة ان يكون للتجارة
 لا يكون للتجارة حتى يعمل لان التجارة عمل فلا يتم بمجرد النية والخدمة ترك التجارة
 فتمت بها قالوا ونظروا المقيم والصائم والكافر والعاقبة والسائمة حيث لا يكون
 مسافرا ولا مغطرا ولا مسلما ولا سائمة بمجرد النية ويكون مقيما وصائما وكافرا
 بالنية لانها ترك العمل كما ذكره الزيلعي ومن هنا وما قد تناه في المباحات وما تنكره
 عن المشايخ وضع قاعدة للفقه في الثانية الامور بقاصد ما كما علمته في
 الزكوة وذكر قاضيه في قضاواه ان بيع العبيد ممن يتخذهم فخر ان قصد به التجارة
 فلا يحرم وان قصد به لاجل تخيير حرم وكذا غرس الكرم على هذا انتهى وعلى هذا
 عصبير العنب بقصد الخلية او الخمرية والمخروف ثلث دابر مع القصد فان قصد به

باب في بيان ما لا يقع فيه التثنية في المصدر انت الطلاق الا ان يكون اداة
 وتصح فيه التثنية واما كتابا فلا يقع بها الا بالنية وبيان سواء كان معها
 مذكورة الطلاق او لا والمذكورة انما تقوم مقام النية في القضاء الا في لفظ الحرام
 فانه كتابا ولا يحتاج اليها فنصرف الى الطلاق اذا كان الزوج من قوم يردون
 بالحرام الطلاق واما تنقيض الطلاق والخلع والايلاء والظهار فما كان منه
 مريحا لا يشترط له النية وما كان كتابا اشترط له واما الرجعة فكل النكاح لا يخفى
 استدامته لكن ما كان منها مريحا لا يحتاج اليها وكتابتها تحتاج اليها واما البين
 بالنية فلا يتوقف عليها فستفقد اذا خلف عايدا او سابها او مخطئا او مكروها
 وكذا اذا فعل المحلوف عليه كذلك اما نية تخصيص العام في البين فيقبول
 ديانته اتفاقا وقضاء عند الخصاف والعنوى على قوله ان كان الحالف
 مظلوما كذلك اختلفوا هل الاعتبار لنية الحالف او لنية المستخلف
 والقسم على اعتبار نية الحالف ان كان مظلوما لان كان ظالما في الولو الجية
 والخلاسة واما زيار والوكالة فتحتاجان بدو وخفاء وكذا لا بدع
 والاعارة وكذا القذف والسرقة واما القصاص فتتوقف على قصد
 القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد امر ابا طينا اقيمت الآلة مقامه
 فان قتل بغيره لا يفرق الاجزاء عادة كان عمدا فوجب القصاص والا فان قتل
 بما لا يفرق الاجزاء عادة لكنه يقتل غالبا فهو شبه عمد لا قصاص فيه
 عند الامام الاعظم واما الخطا فان بقصد مباحا فيصيب آدميا كما علم
 في باب الجنائيات واما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرانا
 بالقصد فجوزوا للجنب الحائض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر
 والادعية بقصد الدعاء لكن اشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد الذكر لا يخل

باب في بيان ما لا يقع فيه التثنية في المصدر انت الطلاق الا ان يكون اداة
 وتصح فيه التثنية واما كتابا فلا يقع بها الا بالنية وبيان سواء كان معها
 مذكورة الطلاق او لا والمذكورة انما تقوم مقام النية في القضاء الا في لفظ الحرام
 فانه كتابا ولا يحتاج اليها فنصرف الى الطلاق اذا كان الزوج من قوم يردون
 بالحرام الطلاق واما تنقيض الطلاق والخلع والايلاء والظهار فما كان منه
 مريحا لا يشترط له النية وما كان كتابا اشترط له واما الرجعة فكل النكاح لا يخفى
 استدامته لكن ما كان منها مريحا لا يحتاج اليها وكتابتها تحتاج اليها واما البين
 بالنية فلا يتوقف عليها فستفقد اذا خلف عايدا او سابها او مخطئا او مكروها
 وكذا اذا فعل المحلوف عليه كذلك اما نية تخصيص العام في البين فيقبول
 ديانته اتفاقا وقضاء عند الخصاف والعنوى على قوله ان كان الحالف
 مظلوما كذلك اختلفوا هل الاعتبار لنية الحالف او لنية المستخلف
 والقسم على اعتبار نية الحالف ان كان مظلوما لان كان ظالما في الولو الجية
 والخلاسة واما زيار والوكالة فتحتاجان بدو وخفاء وكذا لا بدع
 والاعارة وكذا القذف والسرقة واما القصاص فتتوقف على قصد
 القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد امر ابا طينا اقيمت الآلة مقامه
 فان قتل بغيره لا يفرق الاجزاء عادة كان عمدا فوجب القصاص والا فان قتل
 بما لا يفرق الاجزاء عادة لكنه يقتل غالبا فهو شبه عمد لا قصاص فيه
 عند الامام الاعظم واما الخطا فان بقصد مباحا فيصيب آدميا كما علم
 في باب الجنائيات واما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرانا
 بالقصد فجوزوا للجنب الحائض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر
 والادعية بقصد الدعاء لكن اشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد الذكر لا يخل

[illegible]

اقول صورة النجوة فيها واحدة فكملة ان نوي
النجاة والتفطيم لا العبادة فلا كفارة
ينبغي له ان يصيب للنفس
تقدم انه لو اكره على الكفر لا يصح منه
الكفر لا تقاره الى النية
فالحس

اوست في الامم والجزيرة عاصم
 على اهلها الملك الموحم
 على اهلها

النية في التزك لا بد كما قدمنا لا يتقرب بها الا اذا صار التزك كفا وهو فصل
 المكلف به في النية لا التزك بمعنى العدم لانه ليس اخلاصا للقدرة للعبد كما في
 التخيير وعرفنا الغرض بالبيضاء بانها شرعا الارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء
 لوجه الله تعالى وامتناعا للحكم ولذا ابتغى القلب نحو ما تراه موافقا لغرض من
 جلب نفع او دفع ضرر حالا او مآلا الثاني في بيان ما شرعت لاجله قالوا
 المقصود منها تمييز العبادات من العبادات وتتميز بعض العبادات عن بعض كما في البناء
 وفتح القدر كمالا ساكن عن المفطرات قد يكون هيئة او ندوبا او لعدم الحاجة اليه
 والجلوس في المسجد قد يكون للاستراحة ودفع المال قد يكون هبة او لغرض
 دينوي وقد يكون قرينة زكاة او صدقة والذبح قد يكون للاكل فيكون مباحا او منقذ
 او للامنية فيكون عبادة او لغرض امر فيكون حراما او كفرا على قول ثم التقرب اليه
 يكون بالغرض والتفعل والواجب فشرعت لتمييز ما عن بعضها ففقر على ذلك ان مالا
 يكون عادة او لا يميز بغيره لا تشترط فيه كالابان بالله تعالى كما قدمناه والمعرفة
 والخوف والرجاء النية ان قراءة القرآن والادكار لانها متميزة لا تلتبس بغيرها
 وما عدا الابان لم اره صريحا لكنه يخرج عن الابان المصريح به ثم رايست ابن وهب
 في شرح المنظومة قال ان مالا يكون للعبادة لا يحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية لا تحتاج
 الى نية ونقل العيني في شرح البخاري الاجماع على ان التلاوة والادكار والاذان لا
 يحتاج الى نية الثالث في بيان تعيين المنوي وعدمه الاسل عندنا ان للنية
 اما ان يكون من العبادات او لا فان كان عبادة فان كان وقتها ظرفا للموعد في معنى
 ان يسعد وغيره فلا بد من تعيين كالصلوة كان ينوي النظر فان قرنه بايوم كظلم يوم
 صبح وان فرج الوقت او بالوقت ولم يكن فرج الوقت فان فرج ونسب لا يميز في الصحيح
 وفرض وقت كظلم الوقت لان الجمع فاتها بدل لاصل الا ان يكون اعتقاد ما نسا

النية

نية في التزك لا بد كما
 قدمنا لا يتقرب بها الا
 اذا صار التزك كفا وهو
 فصل المكلف به في
 النية لا التزك بمعنى
 العدم لانه ليس
 اخلاصا للقدرة
 للعبد كما في
 التخيير وعرفنا
 الغرض بالبيضاء
 بانها شرعا
 الارادة المتوجهة
 نحو الفعل

النية

فانه ذكرنا ان ههنا
 انما كان التلاوة والادكار
 على معنى

فرض الوقت فان نوى النظر لغيره اختلف فيه والاصح الجواز قالوا وعلامة
 التعيين للصلوة ان يكون بحيث لو سئل اني صلوة تفعلني يمكنه ان يجيب بلا تأمل
 وان كان وقتها معيارا لها بمعنى لا يصح غير ما كان الصوم في يوم رمضان فان التعيين
 ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا مقبلا فيصحب بطلان النية وبنيته النفل واجب
 آخر لان التعيين المستعين لغو وان كان حريضا فغيبه وانسان والصحح وقوعه
 عن رمضان سواء نوى واجبا او نفلا واما المسافر فان نوى عن واجبا
 وقع عانوا لاه رمضان وفي النفل روايتان الصحيح وقوعه عن رمضان وان كان
 وقتها مشكلا كوقت الحج يشبه المعيار باعتبار انه لا يصح في السنة الا تحته واحدة و
 الظرف باعتبار ان افعال لا تستغرق وقتا فيصالح النية نظر الى المعيارية
 وان نوى نفلا وقع عانوي نظر الى الظرف ولا يسقط التعيين في الصلوة بضيق
 الوقت لان السوابقية بمعنى انه لو فرغ من تنفل صبح وان كان حراما ولا يتعين جوزه
 من اداء الوقت بتعيين العبد قولا واما بتعيين بفعل كما كانت في البس لا يتعين
 واحد من خصائص الكفارة الا ان ينفل هذا في الاداء اما في القضاء فلا بد من تعيين
 صلوة او صوما او حجيا واما ان كثرت الغوايب فاختلوا في اشتراط التعيين لتمييزه
 المتخدة من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان واحد فقام يوما ما
 عنه ولكن لم يعين اذ صام عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز في مضامين لم يعين انه
 صام عن رمضان سنة كذا واما قضاء الصلوة فلا يجوز لم يعين الصلوة وبوجهها بان
 يعين ظهر يوم كذا ولو نوى ان ظهر عليه او آخر ظهر عليه حازه وهذا هو المخلص لمن لم يعرف
 الاوقات الغائبة او اشتبهت عليه واراد التسهيل على نفسه وذكر في المحيط ان
 نية التعيين في الصلوة لم تشترط باعتبار ان الواجب يختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة
 الترتيب واجب عليه ولا يمكن مراعاة الترتيب لانيته التعيين حتى لو سقط الترتيب كبر الغوا

اذا وجب على انسان قضاء يومين من رمضان واحد فاراد
 ان يقضيهما يوما واحدا على قضاء يومين من رمضان
 وان لم يترك ذلك خيرا وان كانا غير رمضانين ينوي قضاء
 رمضان الاول فان لم يترك ذلك اختلف المشايخ فيه
 والصحيح انه يجزئه كذا في قاف وقاضيا
 في قضاء يومين من رمضان واحد فاراد
 ان يقضيهما يوما واحدا على قضاء يومين من رمضان
 وان لم يترك ذلك خيرا وان كانا غير رمضانين ينوي قضاء
 رمضان الاول فان لم يترك ذلك اختلف المشايخ فيه

من نية الغوا
 اذا كثر

تكفي نية النظر لا غير هذا مشكل وما ذكره اصحابنا كافي في بيان وغيره خلافاً وهو
 كذا في التبيين وقالوا في التيميم لا يجب التيميم في الحدث والجنابة حتى لو تيمم الجنب
 به الوضوء جاز خلافاً للخصاص لكونه يقع له على صفة واحدة فيتم بالنية كالصلوة
 المفروضة قالوا ليس صحيح لان الحاجة اليها يقع طهارة فاذا وقع طهارة جاز ان يؤتى
 برماناً لان الشر وطهر اى وجود ما لا غير الا ترى ان تيميم للصوم جاز ان يصل به غيره
ضابط في هذا البحث التبعين لتمييز الاجناس فينبغي التبعين في الجنس الواحد لغير
 الفائدة والتعرف اذ لم يصادف محله كان لغوا ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب
 كلها من قبل المختلف حتى الظاهر من بوبين او العبرين من بوبين بخلاف ايام رمضان
 فانه يجتمع كونهما شهر فتفرق على ذلك لو كان عليه قضاء يوم بعينه ضامه بنية يوم
 آخر او كان عليه قضا صوم بوبين او اكثر فصام بوبين من قضا بوبين جاز بخلاف ما اذا
 نوى عن رمضان حيث لا يجوز لاختلاف السبب كما اذا نوى ظهري او ظاهري عن
 او نوى ظهر يوم السبت ^{في ظهر يوم} على هذا اداء الكفارات لا يحتاج فيه الى التبعين
 في جنس واحد ولو عين لغوي في الجنس لا بد منه كما حققناه في الظاهر من شرح الكثر
 واما في الزكوة فقالوا لو عمل حصة سودا عن مائتي درهم سود فملكك السود قبل الحول
 وعنده نصاب آخر كان المعجل على الباقي وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه قضا بوبين
 من رمضان واحد الا ان ياتي بوبين او بوم وجب عليه قضاؤه من هذا رمضان
 وان لم يبعين جاز وكذا لو كان من رمضان على المحتاج حتى لو نوى القضاء لا غير جاز
 ولو وجبت عليه كفارة فطر فقام احدي وستين يوماً عن القضاء والكفارة ولم يبعين
 يوم القضاء جاز وفي الثانية لو عمل الزكوة عن احد المالاين فاستحق ما تجل عنه قبل
 الحول لم يكن المعجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لان في الاستحقاق
 عجل عن ما لم يكن ملكه فبطل التبعين انتهى وفيها ايضا لو كان له جنس الاصل

في التبعين لتمييز الاجناس
 فينبغي التبعين في الجنس الواحد
 لغير الفائدة والتعرف

الطلوع ص

الحاصل يعني الجبال فيجعل شاتين عنها وعما في بطونهما ثم تحت تحت قبل الحول اذ
 عن ما عجل وان عجل عما تحل في السنة اثنتي عشرة لا يجوز هذا كله في الفرائض الواجبات
 كالمنذور والوتر على قول الامام والعيد على الصحيح وكعتي الطواف على المختار ويؤتى
 الوتر لا الوتر الواجب للاختلاف فيه وفي صلاة الجنازة ينوي الصلوة لله تعالى
 للميت ولا يلزمه التبعين في سجود التلاوة لانه تلاوة يسجد لها كما في الفينة واما
 النوافل فاتفق اصحابنا انها تصح بمطلق النية واما من الروايات فاختلوا
 في اشتراط تعيينها والصحيح المعتبر عدم الاشتراط وانما يقع بنية الفعل بمطلق النية وتفرغ
 على لوصلي ركعتين على طعن انها تجدد لظن بقا الليل فبين انها بعد طلوع الفجر
 عن السنة على الصحيح فلا يصيرها بعده للكرهية واما من قال اذا صلى ركعة قبل
 واخرى بعده كانتا عن السنة فبعد لان السنة لا بد من شروع فيها في الوقت ولم يوجد
 وقالوا لو قام الى المنيعة في الظهر سابها بعد ما قعد الاخره فانه يصح ما دونه
 ويكون الركعتان تغللاً ولا يكونان عن سنة الظاهر على الصحيح وهذا لا يدل على اشتراط
 التبعين لان عدم الاجراء لكون السنة لم تشترط الا بنية مبتدأة ولم توجد
 واختلف الصحيح في التراجع هل تقع تراويح بمطلق النية او لا بد من التبعين فصيح
 قاضي خان الا اشتراط الوعد خلافاً كالسنن الرواتب وتفرغ ايضا على اشتراط التبعين
 للسنن الرواتب وعدمه ^{مثلاً} اخرى هي لو صلى بعد الجمعة اربعاً في موضع يشك
 في صحة الجمعة ناوياً آخر ظهر عليه او اقله اذكر وقته ولم يؤده ثم بين صحة الجمعة على
 الصحيح المعتمد تنوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه طهرايت وعلى القول
 الاخر لا كما في فتح القدير وهو يفرق على ان الصلوة اذا بطل وصحتها لا يبطل اصلها
 وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف خلافاً للمحدثين في ان يقال فيها انها تكون عن السنة
 الا على قول محمد وبنو علي بن ابي طالب الصيامات المسنونة بالصلوات المسنونة فلا يشترط

وصرفها
 من الصلوة اذا بطل
 لا يبطل اصلها

التعيين ولم ارم من عليه **تكميل** الحسن الرواسي في اليوم والليل اثنتي عشرة
 ركعة ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعد الظهر وركعتان
 بعد العشاء وفي صلاة الجمعة اربع قبلها واربع بعدها والاربع عشرون ركعة بعشر
 تسليماً بعد العشاء في ليالي رمضان وصلاة الوتر على قولها وصلاة العبد في أحد
 الروايتين وصلاة الكسوف على الصحيح فيل اربعة وصلاة الحسب والاسفأ
 على قول **واما المستحب** فاربعة قبل العصر واربع قبل العشاء وركعتان بعد ركعتي
 الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وستة الوضوء و
 تحية المسجد وينوب عنها كل صلاة اذا ما عند الدخول وقيل تؤدى بعد النفود و
 ركعتان او اتم كذلك ينوب عنها كل صلاة فرضا كانت او نفلا وصلاة الضحى وقلها
 اربع واكثر باثنتي عشرة ركعة وصلاة الحاجة وصلاة الاستخارة كما في شرح منية
 المصلح في تمامها مع الكلام على صلاة الغائب ليلة براءة مذكور فيه لابن امير
 حاج الحلي ضابطها **فأعين واخطأ** الخطأ فيما لا يشترط التعيين
 لا يضر كتحسين مكان صلاة ما ناهى عن عدد الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر
 فلما ناهى عن تعيينه لان التعيين ليس شرطاً فخطأ فيه لا يضر **قال في البناء**
 ونية عدد الركعات والسجرات ليست بشرط ولو نوى الظهر ثلثاً او حجتاً صححت
 وتلغوية التعيين وكما اذا عين الامام من يصلي به فبان غيره ومنه ما اذا
 الادأ فبان ان الوقت خرج او القضاء فبان انه بان **وقال** على هذا لا يضر
 ذكر ما لا يحتاج اليه فخطأ في صلاة بغيره قال في البرزخية لو سلم التمام على نوى
 الدابة فذكر واثم شهد واعند الدعوى وذكره والونا آخر تقبل والتناقض فيما لا يحتاج
 اليه لا يضر انتهى **واما فيما يشترط فيه التعيين** كما خطأ من الصوم الى الصلوة
 وعكس من صلوة الى الصلوة فانه يضر ومن ذلك ما اذا نوى الاقداة بزيادة

قال في القنية وذكر في المسجد بنية العزم والاقداة
 بنية العزم والاقداة بنية العزم والاقداة
 بنية العزم والاقداة بنية العزم والاقداة
 بنية العزم والاقداة بنية العزم والاقداة

في تناقض الابدان

فاذا هو عمره والاقبال ان لا يعين الامام عند نية الجماعة كيلا يظهر كونه غير المعين
 فلا يجوز فنيغ ان ينوي القابم في الحراب كما يناس كان ولو لم يظهر بباله انه زبداو
 عمر وجاز اقداة **ولو نوى بالامام القابم** وهو يرى انه زبداو هو عمر وصح اقداة
 لان العبرة لما نوى للماراي وهو نوى الاقداة بالامام وفي ان تارخا بنية صلى الظهر
 نوى ان هذا ظهر يوم الثلاثاء فبين ان من يوم الاربعاء جاز ظهره والخطأ في
 الوقت لا يضر انتهى ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا اقبله غيره لا يجوز
 ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو بطنه يوم الخميس هو غيره جاز ولو كان يرى
 شخصه فنوى الاقداة بهذا الامام الذي هو زيد فاذا هو خلفه جاز لانه عرفه بالاشارة
 فبلغت التسمية وكذا لو كان آخر الصفوف لا يرى شخصه فنوى الاقداة بالامام
 ان يعلم في الحراب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز ايضا ومثله ما ذكرنا في الخطأ في تعيين
 الميت فعند الكثرة ينوي الميت الذي يصلي عليه الامام كذا في فتح القدير وفي الفتاوى
 عدة **لو قال** اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح **لو قال** اقتديت بهذا
 الشيخ فاذا هو شاب صح لان الشاب يدعى شيخا لعله يخلط على انتهى والاشارة بهذا
 لا يكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام انما هو الى شاب او شيخ فمطلوع هذا النوى الصلوة
 على الميت المذكور فبان انه انشأ وعكس لم يصح ولم ار حكم ما اذا عين المولى في عشرة فبان انه
 اكثر او اقل وينبغي ان لا يضر الا اذا بان انهم اكثر لان فهم من لم يزلوا الصلوة عليه وهو الزاد
مسألة ليس لنا من ينوي خلافا ما يؤدى الى اطلاق قول محمد في الجمعة فاذا ادرك الامام في
 التشهد او في سجود السهو نوا بالجمعة ويصليها ظهره عند المذهب ان يصليها جمعة فلا تشأ
 واما اذا لم يكن المنوي من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء والفعل
 والتميم قالوا في الوضوء لا ينوب لانه ليس بعبادة واعترض شارح الزمعي على الكثرة قوله
 وينتبه بناء على عود الضمير الى الوضوء وكذا اعترضوا على القدوري في قوله ينوي الطمارة

هذا ما سبق من ان لو اذنى بهذا القابم في الحراب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز
 والذي يظهر لي ان هذا هو الوجه لان معنى قوله الذي هو زيد الذي هو زيد الذي هو زيد
 الاشارة به على كل من جازم بان شارب خطا والافق بين هذا وعكس
 الشاب يدعى شيخا فبين ان من يوم الاربعاء جاز ظهره والخطأ في
 الشاب يدعى شيخا فبين ان من يوم الاربعاء جاز ظهره والخطأ في
 الشاب يدعى شيخا فبين ان من يوم الاربعاء جاز ظهره والخطأ في

فانما هو شيخ لم يصح
 لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح
 لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح

لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح
 لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح
 لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح

والمدعيان بنوي لا يصح الا بالطهارة من العبادات ورفع الحدث وعند البعض نية
الطهارة يكفي واما في النية فقالوا ان بنوي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة مثل
سجدة التلاوة وصلوة الظهر قالوا ولو نيم لدخول المسجد والاذان والاقامة
لا يؤدي به الصلوة لانها ليست عبادة مقصودة وانما هي اتباع لغيرها وفي النية لقراءة
القرآن وادمان فتنه العامة لا يجوز كما في الحائض وهو محمول على ما اذا كان محدثا اما
اذا كان حيا فتم لها جازله ان يصلي بكان في البدائع وقد اوضحناه في شرح **الكتاب الرابع**
في صفة النوى من الفريضة والنافلة والقضاء والاداء اما الصلوة فقال في ابنة
ان بنوي الفريضة في الغرض فقال محرم الى المجنب لا بد من نية الصلوة ونية الغرض
ونية التعيين حتى لو نوى الغرض بخبره انتهى والواجب كالتواضع كما في الثاني
واما النافلة والسنة الراتبه فقد منا انها تصح بطلان النية ونية مباهن وتفي على
اشتراط نية الفريضة انه لو لم يعرف اقرض الخ لا ان يصليها في اوقاتها لا يجوز
وكذا لو اعتقد ان ~~فرضا~~ فرضا ولا يميز ولم ينو الغرض فيها فان نوى الغرض
في الكل جاز ولو طن الكل فركها جاز وان لم يظن ذلك فكل صلوة صلا ما مع الالام
جاز ان ينوي صلوة الالام كذا في فتح القدير وفي القنية المصلون سنة من علم
الغرض منها السنة وعلم معنى الغرض انه ما يستحق الثواب بطله والعقاب بتركه السنة
ما يستحق الثواب بطلها ولا يعاقب على تركها فنوى الظهر وخبره جازانه واغت نية
الظهر عن نية الغرض **والثاني** من يعلم ذلك بنوي الغرض فرضا ولكن ما يعلم
ما فيه من الغرض **والثالث** بنوي الغرض ولا يعلم معناه لا يجزئه **والرابع**
علم ان فيما يصليها الناس فرائض ونوافل فبطل كالمصلي في الجمع ونوى صلوة الالام
من النوافل لا يجزئه لان تعيين النية شرط وقيل يجزئه ما صلى في الجماعة ونوى صلوة الالام
والخامس اعتقد ان الكل فرض جازت صلوة **والسادس** لا يعلم ان الله على عباده صلوات

في صفة النوى من الفريضة والنافلة والقضاء والاداء اما الصلوة فقال في ابنة ان بنوي الفريضة في الغرض فقال محرم الى المجنب لا بد من نية الصلوة ونية الغرض ونية التعيين حتى لو نوى الغرض بخبره انتهى والواجب كالتواضع كما في الثاني واما النافلة والسنة الراتبه فقد منا انها تصح بطلان النية ونية مباهن وتفي على اشتراط نية الفريضة انه لو لم يعرف اقرض الخ لا ان يصليها في اوقاتها لا يجوز وكذا لو اعتقد ان فرضا ولا يميز ولم ينو الغرض فيها فان نوى الغرض في الكل جاز ولو طن الكل فركها جاز وان لم يظن ذلك فكل صلوة صلا ما مع الالام جاز ان ينوي صلوة الالام كذا في فتح القدير وفي القنية المصلون سنة من علم الغرض منها السنة وعلم معنى الغرض انه ما يستحق الثواب بطله والعقاب بتركه السنة ما يستحق الثواب بطلها ولا يعاقب على تركها فنوى الظهر وخبره جازانه واغت نية الظهر عن نية الغرض والثاني من يعلم ذلك بنوي الغرض فرضا ولكن ما يعلم ما فيه من الغرض والثالث بنوي الغرض ولا يعلم معناه لا يجزئه الرابع علم ان فيما يصليها الناس فرائض ونوافل فبطل كالمصلي في الجمع ونوى صلوة الالام من النوافل لا يجزئه لان تعيين النية شرط وقيل يجزئه ما صلى في الجماعة ونوى صلوة الالام والسادس لا يعلم ان الله على عباده صلوات

مفروضة ولكنه كان يصليها لا اوقاتها لم يجزئيه انتهى واما في الصوم فقد
علمت انه يصح نية مباهنة وبمطلق النية فلا يشترط لصوم رمضان اداء
نية الغرض حتى قالوا لو نوى ليلة الشك صوم اخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه
اول رمضان اخراجه واما الزكوة فيشرط لها نية الفريضة لان الصدقة مشروطة
ولم اركم نية الزكوة المعجلة وظاهر كلامهم انه لا بد من نية الغرض لانه تعجيل بعد
اصل الوجوب لان سببه التواضع النامي وقد وجد بخلاف الحل فانه شرط لوجوب
الاداء بخلاف تعجيل الصلوة على وقتها فانه غير جائز لكون وقتها سببا
للو وجوب وشرط الصلوة الاداء واما الحج فقد منا انه يصح بمطلق النية ولكن
علموه بما يقتضيه انه نوي في نفس الامر الفريضة قالوا لانه لا يحتمل المشايخ الكثر
الا لاجل الغرض فاستنبط منه المحقق اية الهام انه لو كان الواقع ان لم ينو الغرض
لم يجزئه لان حرفة الى الغرض حلالا عليه عملا بالظاهر وهو حسن جدا فلا بد فيه
من نية الغرض لانه لو نوى النفل فيه عليه **السادس** لم كان نفل ولا بد من نية
الغرض في الكفارات وكذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء رمضان يحتاج الى تبين
النية من الليل لان الوقت صالح للصوم النفل واما الوضوء والغسل فلا دخل لها
في هذا المبحث لعدم اشتراط النية فيها واما النيم فلا يشترط لنية الفريضة لانه
من الوسائل وقد منا ان نية رفع الحدث كافية وعلى هذا الشرط كلها لا يشترط
لها نية الفريضة لقولهم انما يراعى حصولها لا تحصيلها وكذا الخطبة لا يشترط لها
نية الفريضة وان شرط لها النية لانه لا ينتقل بها وينبغي ان تكون صلوة الجازة
كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما هو ايه وكذا الايعاد نفل ولم اركم صلوة الصبي في
نية الفريضة وينبغي ان لا يشترط لكونها غير فرض في حقه ولكن ينبغي ان ينوي صلوة كذا
التي فرض الله على المكلف في هذا الوقت ولم ارا ايضا حكم نية فرض العين و

فرض الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط وأما الصلوة المعادة لارتكاب
او ترك واجب فلا شك انها جازية لا فرض لهم بسقوط الفرض بالاولى فغلبت
لكونها جازية لنقص الفرض على انها نقل تحقيقا وأما على القول بان الفرض
بها فلا خفاء في اشتراطية الفرضية وامانة الاداء والقضاء في التاخر خاتمة
اذا عين الصلوة التي يؤذيها صح نوى الاداء والقضاء وقال في الامام
وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان احدهما يستعمل مكان الاخر حتى يجوز
الاداء بنية القضاء وبالعكس وبيانه ان ما لا يوصف بها لا يشترط له كالعبادة
المطلقة عن الوقت كالزكاة وصدقة الفطر والعشر والحراج والكفارات و
كذا ما لا يوصف بالقضاء كصلوة الجمعة فلا التباس لانها اذا قامت مع الامام
يصلى الظهر واما ما يوصف بها كالصلوات الخمس فلا لا يشترط ايضا قال في فتح
القدير لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فتيقن خروجه جازاه وكذا عكسه وفي
البيان لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه فنوى
فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينوبها ولا ينوب فرض الوقت للاختلاف فيها وفي
التاخر خاتمة كل وقت شك في خروجه فنوى ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المختار
الجاز واختلوا ان الوقتية تجوز بنية القضاء والمختار الجاز اذا كان في قلبه
فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء هو المختار وذكر في كشف الاسرار مخرج اهل
فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء حقيقة كنيته من نوى اداء الظهر اليوم بعد
خروج الوقت على ظن ان الوقت باق وكنية الاسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان
فتجرى شهر او صامه بنية الاداء فخرج صومه بعد رمضان وعكس كنيته من
نوى قضاء الظهر على ظن ان الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام
رمضان بنية القضاء على ظن انه قد مضى والصحة فيه باعتبار انه انما باصل البنية كنيته

مطلوب الاداء بنية القضاء
وبالعكس

اخلا في الظن والخطأ في مثله معفو انتهى وأما الحج فينبغي ان لا يشترط فيه بنية
التمييز بين الاداء والقضاء **الحائس في بيان الاخلاص** صرح الزيلعي بان المصلح
يحتاج الى نية الاخلاص فيها ولم ار من اوضحه لكن صرح في الخلاصة بان لا
يرى في الغرايض وفي البرازية شرع في الصلوة بالاخلاص ثم خالط الربا بالغير
السابق ولا ريب في الغرايض في حق سقوط الواجب ثم قال الصلوة لارضاء الخصوم
لا يقبل بل يصلي لوجه الله تعالى فان كان خضعا لم يغفر يؤخذ من حسنة يوم القيامة
جاء في بعض الكتب انه يؤخذ له ان يسجد لصلوة الجماعة فلا فائدة في البنية وان عفا
فلا يؤخذ به فما الفائدة في انتهى وقد افاد البرازي بقوله في حق سقوط الواجب
ان الغرايض مع الربا صحيحة مسقطه للواجب ولكن ذكر في كتاب الاصلحة بان
البدنة تجزى عن سبعة ان كان الكل حريدين القربة وان اختلف جهاتها من اصحية
وقران ومنتهى قالوا فلو كان احدهم مريدا لاهله او كان نفرا لم تجزى عن
واحد منهم وعلوا بان البعض اذا لم يقع قربة فخرج **الحائس** ان يكون قربة لان
الارادة لا تجزى فعلي هذا لو ذبحها اصحية لله ولغيره ولا تجزى بالاولى وينبغي
ان تحرم وصرح في البرازية من الفاظ التكفير ان الذبح للقاء من حج او غيره او امر
او غيره يجعل المذبح ميتة واختلاف في كونه الذابح قال الشيخ السفكودي وعبد الو
الدري في الحديدي والسفي والحاكم على انه يكفر والفضلي واسماعيل الزاهد على انه
لا يكفر انتهى وفي التاخر خاتمة لو اذبح خالصا لله ثم دخل في قلبه الربا فهو على
افتنح والربا انه لو دخل على الناس لا يصح ولو كان مع الناس يصح فاما لو صلى مع الناس
يحسنها ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب اصل الصلوة دون الاصحاح ولا
يدخل الربا في الصوم وفي البناء قال ابراهيم بن يوسف لو صلى ربا فلا اجر
له وعليه الوزر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر وهو كان لم يصلي وفي القول

مطلوب الاداء
الصلوة لارضاء
الخصوم

ثواب حج

مطلوب الاداء
والحج والاداء
ويجوز

مطلوب الاداء

وفي بعض

واذا اراد ان يصلي او يقرأ القرآن فيخاف ان يدخل عليه الربا فلا ينبغي ان يترك
 لانه امر موهوم انتهى وخرجوا في كتاب السير ان السوقي لا يسهم لانه عند
 المجاوزة لم يقصد الا التجارة لا اغراز الدين وارهاب العدو فان قاتل استحق
 لانه ظهر بالمقاتلة ان قصد القتال والتجارة تبع فلا يضره كالحاج اذا اخرج في طريق
 الحج لا ينقص حجه ذكره الزيلعي وظاهره ان الحاج اذا خرج تاجرا فلا اجر له وخرج
 بانه لو طاف طائفا غير علم لا يجزيه ولو وقف بعرفة طائفا غير اجراء والفرق ظاهر
 وقالوا لو فتح المصلي على غير امامه بطلت صلاته بقصد التعليم ورايت فرغاني
 بعض كتب الشافعية حكاية النووي فيمن قال له ان صلى الظهر فخذ دينار
 فصلى هذه التنية ان يجزيه صلاته ولا يفتي الدينار انتهى ولم ار مثله لاصحنا
 وينبغي على قواعدنا ان يكون كذلك اما الاجر فلما قدمنا ان الربا لا يجل
 الفرائض في حق سقوط الواجب واما عدم استحقاق الدينار فلان اداء
 الفرائض لا يدخل عند الاجابة الا ترى الى قولهم لو استاجر الاب ابنه للخدمة لا اجر
 لذكره في البرازية لان الخدمة عليه اجبة بل اتفق المتقدمون بان العبادات لا تصح
 الاجارة عليها كالامانة والاذان وتعليم القرآن والفتنة ولكن المعتد ما اتفق به
 المتأخرون من الجواز وقدنا ان اذا نوى الاعتاق لم جل كان مباحا ولم ار حكم
 ما اذا نوى الصوم والحجبة وشملها ما اذا اشرك بين عبادة وغيره فاقبل تصح العبادات
 واذا صحت هل يثاب بغيره ولا ثواب اصلا واما الخشوع فيها بظاهره وباطنه
 فمستحب وفي الغيبة شرع في الغرض وشغل الفكر في التجارة او المسألة حتى ان
 صلاته لا يستحب اعادته وفي بعض الكتب لا بعيد وفي بعضها لم ينقص جوده اذا
 لم يكن من تقصيره انتهى **الشيخ بيان الجمع** بين عبادتين وحاصل
 انه اما ان يكون في الوسائل او في المقاصد فان كان في الوسائل ارتفعت

في بعض كتب الشافعية حكاية النووي فيمن قال له ان صلى الظهر فخذ دينار فصلى هذه التنية ان يجزيه صلاته ولا يفتي الدينار انتهى ولم ار مثله لاصحنا وينبغي على قواعدنا ان يكون كذلك اما الاجر فلما قدمنا ان الربا لا يجل الفرائض في حق سقوط الواجب واما عدم استحقاق الدينار فلان اداء الفرائض لا يدخل عند الاجابة الا ترى الى قولهم لو استاجر الاب ابنه للخدمة لا اجر لذكره في البرازية لان الخدمة عليه اجبة بل اتفق المتقدمون بان العبادات لا تصح الاجارة عليها كالامانة والاذان وتعليم القرآن والفتنة ولكن المعتد ما اتفق به المتأخرون من الجواز وقدنا ان اذا نوى الاعتاق لم جل كان مباحا ولم ار حكم ما اذا نوى الصوم والحجبة وشملها ما اذا اشرك بين عبادة وغيره فاقبل تصح العبادات واذا صحت هل يثاب بغيره ولا ثواب اصلا واما الخشوع فيها بظاهره وباطنه فمستحب وفي الغيبة شرع في الغرض وشغل الفكر في التجارة او المسألة حتى ان صلاته لا يستحب اعادته وفي بعض الكتب لا بعيد وفي بعضها لم ينقص جوده اذا لم يكن من تقصيره انتهى

فان الكل صحيح قالوا لو غتسل الجنب يوم الجمعة ولو رفع جنبه ارتفعت جنبته
 وحصل له ثواب غسل الجمعة وان كان في المقاصد فاما ان ينوي فرضين او
 غتسلين او فرضا ونغلا اما الاول فلا يخلو اما ان يكون في الصلوة او في غيرهما فان
 كان في الصلوة فلا يصح واحدة منهما قال في السراج الواجب لو نوى صلواتي فرض الظهر
 والعصر يصح اتفاقا ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال
 محمد يكون تطوعا وان نوى كفارة الظهار وكفارة اليمين يجعل لاهما شأنا وقال
 محمد يكون تطوعا ولو نوى الزكوة وكفارة الظهار جعله عن ايهما شأنا ولو نوى الزكوة وكفارة
 اليمين فهو عن الزكوة ولو نوى مكتوبة وصلوة الجنازة فهي عن المكتوبة وقد
 ظهر بهذا ان اذا نوى فرضين فان كان احدهما اقوى انصرف اليه فمضموم القضاء
 اقوى من صوم الكفارة وان استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخيار وكفارة
 الظهار وكفارة اليمين وكذا الزكوة وكفارة الظهار واما الزكوة مع كفارة اليمين
 فالحكمة اقوى واما في الصلوة فيقدم المأقوى ايضا كذا اقدمنا المكتوبة على صلوة
 الجنازة وكذا قال في السراج الواجب لو نوى مكتوبين في التي دخل وقتها ولو
 نوى قابتين في الاولى منها ولو نوى قابتين ووقية في الثانية الا ان يكون
 في آخر الوقت ولو نوى الظهر والعصر عليه العجز من يومه فان كان في اول وقت الظهر
 ففي عن العجز وان كان في آخره ففي عن الظهر انتهى يعني اذا كبرنا وبالله التوفيق
 وللركوع واما اذا طاف للعرض وللوداع وان نوى فرضا ونغلا فان نوى
 الظهر والتطوع قال ابو يوسف يجزيه عن المكتوبة ويبطل التطوع وقال محمد
 لا يجزيه المكتوبة ولا التطوع وان نوى الزكوة والتطوع يكون عن الزكوة وعند
 محمد عن التطوع ولو نوى نافلة وجنازة فهي نافلة كذا في السراج الواجب واما
 اذا نوى نافلتين كما اذا نوى بركتي الفجر والتحية والسنة اجزأت عنهما ولم ار حكم ما

ان غتسل من السجدة الواجب منها خالف ظاهره
 يستعمل عند وجوبه ولو نوى مكتوبين
 في التي دخل وقتها فاعلم

معنى حيث لو قضى الغاية بوقت
 الوقتية حتى ولو اتمى

المراد بالاول ما قبل ضبط الوقت
 في حط المولى احيى على

اذا نوى سنين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومته وعن يوم عرفة اذا وافقه
 فانه سنة النية انما كانت من اجل حصول المقصود واما التقيد في الحج فقال
 في فتح القدير من باب الاحرام لو احرم نذرا ونفلا كان نفلا او فرضا وتطوعا كان
 تطوعا عندهما في الاصح ومن باب اضافة الاحرام الى الاحرام ولو احرم بحجيين معا
 او على التعاقب لزماه عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد في المعية يلزم احداها وفي
 التعاقب الاول فقط واذا الزماه عندهما ارتفعت احدهما بانها قما كانا مختلفا
 في حال الرخص فعند ابى يوسف عقيب صيرورة محررا لاهله وعند ابى حنيفة اذا اشترع
 في الاعمال وقيل اذا توجه سائر او نفق في المبسو على ظاهر الرواية وثمره
 الخلاف فيما اذا جنى قبل الشروع فعليه ما ان يلجأ به على احرامين ودم واحد عند
 ابى يوسف ولو جامع قبل الشروع فعليه ما ان يلجأ به ودم ثالث للرفق فانه يرضى
 احدهما ويمضي في الاخر ويقتضي التي مضى فيها وحجة وعمره مكان التي رفضها وقيل
 صيدا فعليه فتيان او حكمه فدان وعلى هذا الخلاف اذا اهل بعثتين معا وعلى
 التعاقب بلا فصل انتهى واما اذا نوى عبادة ثم نوى في ثنائها الانتقال عنها
 الى غير ما كان كبرنا وبلا انتقال الى غير ما صار خارجا عن الاولى وان نوى ولم يكبر
 لا يكون خارجا كما اذا نوى تجديدا لا في وكبر ونماه في مفصلات الصلوة من
 شرحنا على الكثر فانه يتفرع على الجميع بين شيئين في النية فان لم يكن في العبادة
 ما لو قال نذره انت على حرام نذرا والطلاق والظهار او قال نذره جنة انما على
 حرام نذرا في احدهما الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد كتبناه في باب البلايا من
 شرح الكثر فاعلم المحيط **السابع** في وقتها الاصل ان وقتها اول العبادات
 ولكن الاول حقيقي وحكي فقالوا في الصلوة لو نوى قبل الشروع فحسن محمد لو
 نوى عند الوضوء ان يصلي الظهار والعصر مع الامام ولم يستقل بعد النية باليسر حسن

الصلوة الا انما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضر النية جازت الصلوة بتلك النية
 وهكذا روى عن ابى حنيفة وابى يوسف كذا في الخلاصة وفي التخييل اذا نوى في
 منزله ليصلي الظهر ثم حضر المسجد وافتتح الصلوة بتلك النية فان لم يستقل محل آخر
 يمكنه ذلك هكذا قال محمد في التوقيات لان النية المتقدمة بنيتها الى وقت الشروع
 حكما كما في الصوم اذا لم يبد لها غير ما انتهى وعن محمد بن سلمة ان كان عند الشروع
 بحيث لو سئل ان صلوة يصلي على البديهة من غير تفكير فهي نية تامة ولو احتاج
 الى التأمل لما يجوز وفي فتح القدير فقد شرط عدم ما ليس من جنس الصلوة لصحة تلك
 النية مع تقريرهم بانها صحيحة مع العلم بانها تتخلل بينهما وبين الشروع المشي الى مقام
 الصلوة وهي ليس من جنسها فلا بد من كون المراد بما ليس من جنسها ما يدل على
 الاءاض بخلاف ما لو اشتغل بكلام او اكل او تقول عند المشي اليها من افعالها
 غير قاطع للنية وفي الخلاصة اجتمع اصحابنا ان الاصل ان تكون مقارنه للشروع
 ولا يكون شارعا متاخرا لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذا الب في عدم التجزئ
 ونقل ابن وهبان اختلاف بين المشايخ خارجا عن المذهب موافقا لما نقل
 عن الكوفي من جواز التاخير عن التجرئة فقيل ان النشا وقيل الى التقوذ وقيل الى
 الركوع وقيل الى الرفع والكل ضعيف المعتمد لابن القران حقيقة او حكما وفي الجوهر
 لا يعتبر بقول الكوفي واما النية في الوضوء فقال في الجوهر ان محلها غسل الوجه
 وينبغي ان يكون في قول ابن التين عند غسل اليدين الى الرسغين ليس ان ثواب
 ابن المتقدمة على غسل الوجه وقالوا الغسل كالوضوء في السن وفي التيمم
 ينوي عند الوضع على الصعيد لم اروقت نية الامامة للثواب وينبغي ان يكون وقت
 اقتداء اخذ به لا قبل كما انه ينبغي ان يكون وقت نية الجماعة اول صلوة المأموم وان
 كان في ابتداء صلوة الامام هذا للثواب واما الصلوة الاقتداء بالامام فقال في فتح القدير

اقول بل ينبغي ان ينوي في الاقتداء ان يكون الامام
 من يفتي به بل في يفتي به لا يراه منه بل يفتي
 والملائكة كما ورد في الانبار واما ما قال عليه
 فذاك اول صلوة المأموم ولا يمكن ان يقدم
 اليه النية عليه لا يفتي به

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

والأفضل ان ينوي لا قضاء عند اقتراف الامام فان نوى حين وقف علما بان لم ينسج
جاز وان نوى ذلك على ظن انه شرع ولم ينسج اختلف فيه قبل الاجوز انتهى وآماينة
التقرب لصورة المأمستعملا فوجها عند الاعتراف وآما وقربا في الزكوة فقال
في الهداية ولا يجوز اداء الزكوة الابنية مقارنة للاداء او مقارنة لعزل مقدارها
وجب لان الزكوة عبادة فحان من شرطها البنية والاصل فيها الاقران الا ان
الرفع يفرق فاكفى بوجودها حال العزل تبسيرا كنعيم البنية في الصوم انتهى فقد جوزوا
التقديم على الاداء لكن عند العزل وهل يجوز بنية متأخرة من الاداء فقال في شرح المجموع
وفيهما بلانية ثم نوى بعده فان كان المال قائما في يد الفقير جاز والا فلا انتهى وآما
صدقة العطر فكان الزكوة بنية ومصرفا قالوا الا الذي فانه مصرف للعطر دون الزكوة
آما الصوم فلا يخلو اما ان يكون فريضا او نفلا فان كان فريضا فلا يخلو اما ان يكون
اداء رمضان او غيره فان كان اداء رمضان جاز بنية متقدمة من غروب الشمس
وبمقارنة وهو الاصل وبمتأخرة عن الشرع الى ما قبل نصف النهار الشرع تبسيرا
على الصائم وان كان غير اداء رمضان من قضاء او نذر او كفارة فيجوز بنية
متقدمة من غروب الشمس لطلوع الفجر ويجوز بنية مقارنة لطلوع الفجر لان الاصل
القوان كما في فتاوى قاضي خان وان كان نافلا فكم رمضان اداء وآما الحج فالبنية فيه
سابقة على الاداء عند الامم وهو البنية مع التلبية او ما يقوم مقامها من سواك التلبية
فلا يمكن فيه القوان والتأخر لانه لا يصح افعاله الا اذا تقدم الاحرام وهي لكن فيه
شرط على قولين **فائق** هل تصح بنية عبادة وهو في عبادة اخرى قال في القنية نوى
في صلاة مكتوبة او نافلة الصوم تصح نيته ولا تفسد في التمتع الثاني في عدم كمالها
في البقاء وحكمها مع كل ركن قالوا في الصلاة لا يشترط البنية في البقاء كذا
في البنية فكذا بنية العبادة وفي القنية لا يلزم بنية العبادة في كل جزء وانما يلزم في جملة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

ما يفعل على كل حال انتهى وفي البناء افتح المكتوبة ثم ظن انها تلوع فاتمها على
نية النطوع اجزاء عن المكتوبة ومن الغريب ما في المجتبى ولا بد من نية العبادة
وهي التذلل والخشوع على مبلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما اراد الله
ونية القرية وهي طلب الثواب بالمشقة في فعلها وينوي ان يفعلها مصلح له في
دينه بان يكون اقرب الى ما وجب عظماء من الفعل واداء الامانة وابعدها عن
من الظلم وكفران النعمة ثم ان هذه النيات من اول الصلوة الى اخرها خصوصاً عند
الاستقبال من ركع الى ركع ولا بد من نية العبادة في كل ركع والعقل كالفرض فيها الا
في وجه وهو ان ينوي في النوافل انها لطف في الخرافع تسهيل لها انتهى و
الحال ان المذهب المعتمد ان العبادة ذات افعال كيقين بالنية في اولها ولا يحتاج
اليها في كل فعل كتفاء بانسحابها عليها الا اذا نوى ببعض الافعال غير ما وضع قالوا
لو طاف طابا لعزم لا يجزيه ولو وقف كذلك بعرفات اجزاء وقد تناه ونفى
ان الطواف عهد قربة مستقلة بخلاف الوقوف وقرن الزيلعي بينهما بفرق اخر
وهو ان النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد
النية والطواف يقع بين التحلل وفي الاحرام من وجه فاشترط فيه اصل النية
للتعيين انتهى وقالوا لو طاف بنية النطوع في ايام الخروص عن الغرض ولو
طاف بعد ما حل النحر ونوى النطوع اجزاء عن الصدر كذا في فتح القدير وهو
على ان نية العبادة تنسحب على اركانها واستفاد منه ان نية النطوع في بعض الاركان
لا تبطله وفي الغيبة وان تعد ان لا ينوي العبادة ببعض ما يفعل من الصلوة لا يخرج
الثواب ثم ان كان ذلك فعلا لا ينم العبادة بدونه فسدت والا فلا **التاسع**
في محلها محلها القلب في كل موضع وقد تناه حقيقتهنا ومنا اصلان الاول
لا يكفي التلفظ بالسادونة وفي الغيبة والمجتبى من لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي

وَقَوْلُهُ إِنَّ النِّسَاءَ عِندَ الْأَوْرَامِ تَحْمِلْنَ جَمِيعَ مَا يَصِلُ إِلَى الْأَوْرَامِ
فَالْحَاجَّ إِلَى الْكِفَايَةِ النِّسَاءُ فِي كُلِّ حَالٍ مِنْهُنَّ كَالْعَمَلَةِ وَغَيْرِهَا لِأَنَّ
بُرْءِي فِي الْأَوْرَامِ مِنْ كُلِّ حَالٍ وَلَا حَاجَّ فِيهِ إِلَى الْكِفَايَةِ
وَالطُّوْلُ فَيَصِغُ بَعْدَ التَّحْلُلِ وَيَقَعُ فِي الْأَوْرَامِ مِنْ وَجْهِ
فَيَسْتَرْطُ فِيهِ أَصْلُ النِّسَاءِ فَلَا يَسْتَرْطُ فِيهِ مَعْنِي
أَجْزَاءَ عِلَالَةٍ بِالسَّهْمَيْنِ أَيْ

ایک دفعہ ایک شخص نے

وفد اساتذہ
بیان

بقلب او يشك في النية يكفيه الحكم بل انه لا يكلف الله نفسا الا وسعها انتهى
 ثم قال فيها ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعل من الصلوة فيما سهوا معفو
 عنه وصالته مجزية فان لم يستحق بها ثوابا ومن فروع هذا الاكل انه لو اختلف
 اللسان والقلب فالمعتبر ما في القلب وخرج عن هذا الاكل اليمين فلو سبق لسان
 الى لفظ اليمين بلا قصد انقذت الكفارة او قصد الحلف على شيء فسبق لسانه
 الى غيره هذا في اليمين بانه تعالى واما في الطلاق ولعنائه فيقع قضاء لا ديانة
 ومن فروع ما لو قصد بلفظ غير معناه الشرعي وانما قصد معنى اخر كلف الطلاق اذا اراد
 به الطلاق عن وثاق لم يقبل قضاء ويدين وفي الثانية انت حر وقال قصدت
 به من عكس كذا لم يصح في قضاء وقد حكى في البسيط ان بعض الوعاظ طلب من الجاهل
 شيئا فلم يعطه فقال خذ منكم طلقتم ثلثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فحسب
 امام الحرمين بوقوع الطلاق وقال الغزالي في القلب منه شيء انتهى قلت
 يخرج على ما في فتاوى قاضينا من العتق قال رجل عبيد اهل بلخ احرار او قال
 عبيد اهل بغداد احرار ولم يوعده وهو من اهل بغداد او قال كل عبيد اهل بلخ
 او قال كل عبيد اهل بغداد او قال كل عبيد في الارض او قال كل عبيد في الدنيا قال
 ابو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد يعقوب وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول
 ابو يوسف اقد عصام بن يوسف ويقول محمد اخذ شتاده والعتق على قول ابى
 يوسف ولو قال كل عبيد في هذه السكة وعبيده في السكة او قال كل عبيد في مسجد
 الجامع فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبيد في هذا الدار وعبيده في غيرها يعق
 عبده في قوامه ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبده في قولهم انتهى فمقتضا
 ان لو اخطا ان كان في دار طلق وان كان في الجامع والسكة فعلى الخلاف والاول
 يخرجها على مسئلة اليمين لو حلف لا يكلم زيد فلم يعل عليه جماعة هو فيهم قالوا احسنت وان

لو اخطا اللسان
 والقلب في النية
 فالمعتبر القلب

لو اخطا اللسان
 والقلب في النية
 فالمعتبر القلب

فوامم دون دين وديانة لا قضاء انتهى فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه
 فان في مسئلة اليمين لا فرق بين كونه يعلم ان زيد فيهم ولا ويغتر على هذا
 فروع لو قال لها يا طالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يصح كياثر
 وهو اسمها كما في الثانية وقرئ المحبوبي في التلخيص بين الطلاق فلا يقع وبين
 العتق فيقع خلاف المشهور ولو نجر الطلاق وقال اردت به التعلق على
 كذا لم يقبل قضاء ويدين ولو قال كل امرأة لي طالق وقال اردت غير فلانة لم
 يقبل كذلك وفي الكنتز قلت تزوجت على فقال كل امرأة لي طالق طلقت
 المحلقة وفي شرح الجامع لقاضي خان وعن ابى يوسف انها لا تطلق ولا يخذ
 مشايخنا وفي المبسوط وقول ابى يوسف اصح عندي ولو قيل له اكل امرأة غير
 هذه المرأة فقال كل امرأة لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينها وبين مسئلة
 الكنتز مذكور في الولوالجية وفي الكنتز كل ملوك لي حر عتق عبده العن وانها
 اولاده ومندبروه وفي شرح التلخيص ولو قال اردت به الرجال دون النساء
 دين وكذا لو نوى غير المندبر ولو قال نويت الشهود دون البصير او عكس لا يدين
 لان الاول تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغير اللفظ فلا يعمل فيه
 التخصيص ولو نوى بالنساء دون الرجال لم يدين وفي الكنتز ان لبت واكلت
 او شربت ونوى معينا لم يصح اطلاقه ولو زاد ثوبا او طعاما او شرا بدين
 المحيط لو نوى جميع الاطعمة في لا ياكل طعاما او جميع مياه العالم في لا يشرب ماءا
 قضاء انتهى وفي الكشف الكبير يصح ديانة لا قضاء وقيل قضاء ايضا وفي
 الكنتز ولو قال لوطئة انت طالق ثلثا السنة وقع عند كل طرفة وان نوى
 ان يقع الثلث الساعة او عند كل شهر واحدة صحت انتهى وفي شرحه انت
 طالق للسنة ونوى ثلثا جملة او متفرقا على الاطمار صح خلافا لصاحب الهداية

لو اخطا اللسان
 والقلب في النية
 فالمعتبر القلب

في هذه الجملة وفي الثانية ولو جمع بين مكسوة ورجل فقال احديكما طالق لا يقع الطلاق
 على امراته في قول لا حنيفة وعن ابى يوسف انه يقع ولو جمع بين امرأة واجنسية
 وقال طلعت احديكما طلقت امراته ولو قال احديكما طالق ولم يوشى بالانطلاق
 امراته وعنه انها تطلق ولو جمع بين امراته وما ليس محل للطلاق كالبهيمية والحجر
 وقال احديكما طالق طلقت امراته في قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا
 تطلق ولو جمع بين امرأة اجنبية والميتة وقال احديكما طالق لا تطلق الميتة انتهى
 ولا يخفى انه اذا نوى عدمه فيما قلنا بالوقوع فيه نه يدبر وفيها لو قال لها طالق
 ان لم يكن لها زوج قبل او كان لها زوج كمن مات وقع الطلاق عليها وان كان
 لها زوج طلقها قبل ان لم ينوالا خبرا طلقت وان نوى به الاخبار صدق وبيانه
 وقضاء على الصحيح ولو نوى بالشتم وبن فقط **الاسل الثاني** من المتاح
 هو انه لا يشترط في نية القلب التلفظ بجميع العبادات ولذا قال في المحرم
 لا يعتبر باللسان وهل يستحب التلفظ او يستحب او يكبره او قول اختاره الهداية
 الاول لمن لا يجمع غيرة وفيه فتح القدير لم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
 التلفظ بالنية لاني حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن امير حاج انه لم ينقل
 عن الائمة الاربعة وفي المعتمد كره بعضنا النطق باللسان وراه الاخر
 سنة وفي المحيط الذكر باللسان سنة فينبغي ان يقول اللهم اني ربي صاوة كذا فيسنة
 لي وتقبلها مني وتقبلوا في كتاب الحج ان طلب التيسير لم ينقل الا في الحج بخلاف بقية
 العبادات وقد حققناه في شرح الكفر وفي القينة والمجتهبي المختار انه مستحب وخرج
 عن هذا الاسل مسائل منها انه لا يكفي في ايجاب النية بل لابد من التلفظ مرورا
 به في باب الاعتكاف ومنها الوقف ولو سجد الا بد من التلفظ الدال عليه
 واما توقف شرعه في الصلوة والاحرام على النية ولا يكفي النية فلان شرطه للشرع

في بيان انه لا يشترط في نية القلب
 التلفظ بجميع العبادات

لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 التلفظ بالنية

في المحيط الذكر باللسان سنة
 فينبغي ان يقول اللهم اني ربي
 صاوة كذا فيسنة

في بيان انه لا يشترط في نية القلب
 التلفظ بجميع العبادات

واما الطلاق والعتاق فلا يقعان بالنية بل لابد من اللفظ الا في مسئلة في
 فتاوى قاضي خان رجل له امرأتان عمره وزين فقال يا زين فاجابته
 عمره فقال انت طالق ثلثا وقع الطلاق على التي اجابت ان كانت امرأة
 وان لم تكن امراته بطل لانه اخرج الجواب جوابا للكلام التي اجابت وان قال نويت
 زين انتي فقد وقع الطلاق على زين بمجر النية ومنها حديث النفس لا يؤخذ
 به ما لم يتكلم او يعمل به كما في حديث مسلم وحال ما قالوه ان الذي يقع في النفس
 قصد المعصية على نفس مراتب الهاجس وهو ما يقع فيها ثم جازية فيها وهو الى ط
 ثم حديث النفس هو ما يقع فيها من التردد وهل يفعل او لا ثم الهم وهو ترجيح قصد
 الفعل ثم الغرم وهو قوة ذلك القصد والجزم به فالحاصل لا يؤخذ به جماعا لانه
 ليس من فعله وانما هو شئ ورد عليه لا قدرة له فيه ولا صنع والظاهر الذي
 كان قادرا على دفعه صرف الهاجس قول وروده ولكنه هو وما بعده من
 حديث النفس مرفوعان بالحديث الصحيح واذا ارتفع حديث النفس ارتفع
 ما قبله بالاولى وهذه الثلث لو كانت في الحسنات لم يكتب بها اجر لعدم القصد
 واما الهم فقد بين في الحديث الصحيح ان الهم بالجنة كتبت حسنة وان الهم بالسنة
 لا كتبت حسنة وينتظر فان تركها لا كتبت حسنة وان فعلها كتبت حسنة واحدة
 والاصح في معناه انه كتبت عليه بفعل وحده وهو معنى قوله واحدة وان الهم مرفوع
 واما الغرم فالمحققون على انه يؤخذ به ويحكم من جعل من الهم المرفوع وفي الزاوية
 من كتاب الكراهية مع معصية لا باثم ان لم يصم غرته عليه وان غرم باثم ثم الغرم
 لا اثم العمل بالجوارح الا ان يكون امرا يتم بمجره والغرم كما ذكر انتهى **العاشر**
 في شروط النية الاول الاسلام ولذا لم تصح العبادات من كافر صرحوا به في كتاب
 التيمم عند قول الكفر وغيره فلعني تيمم كافر لا وضوءه لان النية شرط في التيمم

لا يقع الطلاق والعتاق
 الا باللفظ

عبارة النية اخراج الطلاق
 من التلفظ فيه صحيح فذكر المسئلة في البرازية
 وعلل ان الوقوع على الاولى بالاشارة وعلى الاخرى
 بالاقرار لا بالنية في كلامه
 فتصور التلفظ على التلفظ في كلامه
 في بيان ان الذي يقع في النفس
 قصد المعصية على نفس مراتب الهاجس وهو ما يقع فيها ثم جازية فيها وهو الى ط

في بيان انه لا يشترط في نية القلب
 التلفظ بجميع العبادات

في المحيط الذكر باللسان سنة
 فينبغي ان يقول اللهم اني ربي
 صاوة كذا فيسنة

دون الوضوء فيصح وضوءه **عشرون** فاذا سلم بها صلى بها كمن قالوا اذا انقطع
دم الكتابة لا قل من عشرة حل وطئها بمجرد الانقطاع ولا يتوقف على الفصل
لانها ليست من اهل وان صح منها ولو لصح طهارة الكافر قبل اسلامه **فائق**
قال في الملتقط قال ابو حنيفة اعلم النظر في الفقه والقران لعلمه به **ثاني**
المصحف وان غنسل ثم غسل باليسر انتهى ولم يصح الكفارة من كافر فلا ينقذ
بيمينه انهم لا ايمان لهم وقوله تعالى وان تكفروا يا ايها الذين آمنوا فقد كتبنا في الفوائد
ان نية الكافر لا يعتبر الا في مسألة البرزخية **والخلاصة** هي صبي في نكاحه خرجا لا
ميرة ثلاث فبلغ الصبي في بعض الطرقي واسلم الكافر فطر الكافر لا اعتبار قصده **الاصبي**
في النكاح انتهى **الثاني** التمييز فلا يصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون ومن فروعه
عدم الصبي والمجنون خطأ ولكنه اعم من كون الصبي مميزا اولاد ويتعقب وضوء
السكران لعدم تمييزه ويتبطل صلوة بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهب
الثالث العلم بالمنوى فمن جهل فرضية الصلوة لم يصح منه كما قد تناه عن القبة
الا في الحج فانهم صحوا الا حرام المبرم لان علينا احرام با احرام النبي صلى الله عليه وسلم
ومحى فان عين مجا او عمرة صح ان كان قبل الشروع في الافعال وان شرع تعينت
عمرة **الرابع** ان لا ياتي بمناف بين السنة والمنوى قالوا ان البنية المتقدمة
على التحية جازية بشرط ان لا ياتي بعد بما ينافي ليس منها او عليه هذا **تبطل**
العبادة بالارتداد في اثباتها وتبطل صحبة النبي صلى الله عليه وسلم بالردة اذ اقامت
عليها فان لم بعد ما فان كان في حيوة عليه السلام فلا مانع من عودها والا ففي
عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المنا في نية القطع فان نوى قطع الايمان صار
موتد الحال ولو نوى قطع الصلوة لم تبطل وكذا سائر العبادات الا اذا كبر في الصلوة
بنوى الرد في اخرى فالتكبير هو القاطع لا والى لا مجرد البنية واما الصوم **الفرض**

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مصحف
في بيان ان عبد الصغى
والجنون خطاه

بطلان صلوة بانكدر
في انتفاض وضوءات كدران

وینتی اصل کی انت علیہ وسلم
اعوام رضی اللہ عنہ وسلم

اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه والانتقل الى الصوم فانه لا يبطل والفجر
 ان الفرض والنفل في الصلوة جنباً لجنب لا بجمان لا حدها على الاخر في التحريم
 وبها في الصوم والركوة جنباً في احدها في المحيط وفي خزنة الاكمل لو افتح للصلاة
 بنيتة فرض ثم غير نية في الصلوة وجعلها تطوعاً صار تطوعاً ولو نوى الاكل والجماع
 في الصوم لم يضره وكذا الوضوء فعلا مناف في الصلوة لم يبطل ولو نوى الصوم من
 الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمه بخلاف اذا رجع بعد ما مسك بعد الفجر فانه
 لا يبطل كالاكل بعد النية من الليل لا يبطلها ولو نوى قطع سفره بالاقامة صار
 وبطل سفره بشرط ترك السير حتى لو نوى بالاقامة سائر لم يصح وصلاجه الموضع
 فلو نوى في بحر او جزيرة لم يصح واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالرائي فالتصريح
 نية التابع كذا في معراج الدررانية واذا نوى المسافر بالاقامة في ثلث اصلونه في الوقت
 تحول فرضه الى الرابع سواء لو نوى في اولها او في وسطها او في آخرها وسواء كان
 منفرداً او مقعداً باو مدركا او مسبوفاً اما اللاحق لا يتم نيتها بعد فراق امامه كالسكن
 فرضه بفراق امامه كذا في الخلاصة ولو نوى بالاجارة الحذمة كان الحذمة بالنية
 ولو كان على علم لم يؤثر كما ذكره الزيلعي واما نية الخيانة في الوديع فلم يصح
 لكن في الفتاوى الظهيرية من جنائيات الاحرام ان المودع اذا تعدى ثم ازال التعدد
 ومن نية ان يعود اليه لا يزيل التعدد انتهى **رفع** ويقرب من نية القطع نية القلب
 وهي فعل الصلوة الى اخرى قدمنا انه لا يكون الا بالشروع بالتحريم لا بمجرد النية
 فلا بد ان تكون الثانية غير الاولى كان يشتر في العصر بعد افتتاح الظهر بشرط
 ان لا يتلفظ بالنية فان تلفظ بها بطلت الاولى مطلقاً وقد ذكرنا تغيرها في
 مفادات الصلوة من شرح الكنتز **فصل** ومن المنافي التردد وعدم الجزم
 في اصلها وفي الملتقط وعن محمد بن ابي بشرى خادماً للخدمة وهو بنو ان اصحاب

ربحا بابه لازكوة عليه وقالوا لولم يزل يوم انك ان شئنا فليس نعلم وان كان
 من رمضان كان صائما لم تصح نيته ولو رد في الوصف بان نوى ان كان من شعبان
 فقتل والافضل رمضان صحت نيته كما بينا في الصوم وينبغي على هذا انه لو كان عليه
 فاقبته فشك ان فضاها او لا فضاها ثم تبين انها كانت عليه ان لا تجزئ له للشك وعدم
 الجرم بتعيينها ولو شك في دخول وقت العبادة فاقبها فبان انه فعلها في الوقت لم
 يجزه اخذ من قولهم كما في فتح القدير ولو صلى الفرض وعقد في الوقت لم يدخل فظهر
 انه قد دخل لا يجزئ انتهى وفي خزانة الاكمل ادرك القوم في الصلوة ولا يدري ان
 المكتوبة او التروكية يكبر وينوي المكتوبة على انها ان لم تكن مكتوبة بتعيينها
 العشاء فاذا هو في العشاء صح وان كان في التروكية تقع نقلا انتهى **فروع**
 عقب النية بالمشية قد منا انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلوة لم
 تبطل وان كان يتعلق بالاقوال كالطلاق والعقاق بطل تكميل النية شرطه
 في كل العبادات اتفاق الاصحاب لاركن وانما وقع الاختلاف بينهم في كيفية
 الاحرام المعتمد انها شتر طاكليته وقيل لركبتها **قاعدة** في الايمان تخصيص
 العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الحنابلة تصح قضاء ايضا فلو قال كل
 امرأة اتزوجها فهي طالق ثم قال نوبت من بلدة كذا لم تصح في ظاهر المذهب
 خلافا للحنابلة وكذا من غضب ايمانا فلما حلف الخصم عاما نوى خا
 وما قاله الحنابلة فخلص لمن حلف ظالم والفتوى على ظاهر المذهب فتوقع في بد
 الظلمة واخذ بقول الحنابلة فلا بأس به كذا في الوالوجية ولو قال كل مملوك
 فهو حر وقال عينت بالرجال دون النسا دين بطلاق ما لو قال نوبت السود وول
 البيض او بالعكس لم يصدق ديانة ايضا كقول نوبت النسا دون الرجال والفرق
 بينه في النسخ من اليقين بالطلاق والعقاق وانما يقيم الحاصل لنية فلم اره الا ان

في وقت العبادة فاقبها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه اخذ من قولهم كما في فتح القدير

في كل العبادات اتفاق الاصحاب لاركن وانما وقع الاختلاف بينهم في كيفية الاحرام المعتمد انها شتر طاكليته

مطلب في اليقين

في وقت العبادة فاقبها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه اخذ من قولهم كما في فتح القدير

في وقت العبادة فاقبها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه اخذ من قولهم كما في فتح القدير

قاعدة فيها ايضا اليقين على نية الحالف ان كان مطلقا وعلى نية المستحلف
 ان كان ظاهرا كما في الجملة **قاعدة** فيها ايضا الايمان مبني على الاقوال لا على
 فلو اغتاض من ان في حلفه لا يشترى لشيئا بنفس فاشترى له باده ودرهم
 لم يثبت ولو حلف لا يبيع بعشرة فباعه باحد عشر او بتسعة لم يثبت مع ان غرضه الزيادة
 لكن لا حلفا لفظا ولو حلف لا يشترى بعشرة فاشترى باحد عشر حث وتامه
 في تلخيص الجامع وشهره للفارسي **فروع** لو كان اسما مطلقا او حرة فناداها ان
 الطلاق او لعنك وقعا او الذاء فلما اطلق فامتنع عدمه ولو كرر لفظ الطلاق
 فان قصد الاستيناف وقع الكل او التاكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا
 اطلق ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين فان نوى مع ثنتين فثلاث دخل
 بها او لا والا فان نوى واحدة وثنيتين فثلاث ان كان دخل بها او لا فواحدة
 كما اذا نوى الطرف او اطلق ولو نوى الضرب والحساب فذلك وكذا في الاقوال
 ولو قال انت علي مثل ابي او كافي رجع الى قصده لينكشف حكمه فان قال اردت
 الكرامة فهو كما قال لان التكريم بالتشبيه فاش في الكلام وان قال اردت
 الظهار فهو ظاهر لانه تشبيه بجميعها وان قال اردت الطلاق فهو طالق باين
 وان تكلم لنية فليس بشئ عندهما وقال محمد بن طاهر وان عني به التحريم لا غير
 فعند ابي يوسف اطلاقا وعند محمد بن طاهر ولو قال انت علي حرام كما في ونوبت
 طاهرا او طلاقا فهو على ما نوى وان لم ينو فعلى قول ابي يوسف اطلاقا وعلى قول
 محمد بن طاهر ومنها لو قرأ الجنب قرآنا فان قصد التلاوة حرم وان قصد الذكر فلا
 ولو قرأ فاتحة في صلوة على الجنازة ان قصد تداو وعالم بكبره وان قصد
 التلاوة كره عطس الخطيب فقال الحمد ان قصد الخطبة صحت وان قصد الحمد
 للعطاس لم تصح **دفع** عطس قال الحمد فذلك ذكر المصلحة او ذكر او

في وقت العبادة فاقبها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه اخذ من قولهم كما في فتح القدير

في كل العبادات اتفاق الاصحاب لاركن وانما وقع الاختلاف بينهم في كيفية الاحرام المعتمد انها شتر طاكليته

عتقت

قصد به جوابا لمسلم فسدت والا فلا **تكميل** في النية في النية قال في تكميل القنية
 يتم غير فالتنية على الميرض دون الميرض انتهى وفي الزكوة قالوا المعبرية الموكلة
 نوايا دفع الوكيل بلا نية اخراة كما ذكرناه في الشرح وفي الحج على الغير الاعتبارية
 للمامور وليس هو من باب النية فيها لان الافعال انما صدرت من المامور فالعبارة
 نية **تنبيه** اشتملت قاعدة الامور بمقاصد ما على عدة قواعد كما بينت لك
 وقد اتينا على عيون مسائلها والافانها لا تفتي وفروعها لا تستقص
خاتمة تجرى قاعدة الامور بمقاصد ما في علم العربية ايضا فاقل ما اعتبروا
 ذلك في الكلام فقال سيبويه والجمهور بان شرط القصد فلا يسمى كلاما ما نطق به النائم
 والسامع وما يحكيه الحيوانات المعلمة وخالف بعضهم فلم يشترط وسمي ذلك كلاما
 واختاره ابو حيان وفرغ على ذلك من القصد ما اذا حلف لا يكلمه فكلما نأجا بحيث
 يسمع فانه يثبت وفي بعض بابان المبسوط شرط ان يوقظ وعليه من الغفلة
 اذ لم ينتبه كان كما اذا ناداه من بعيد وهو يثبت لا يسمع صوتا كذا في الهداية
 والحال انه قد اختلف النسخ فيها كما بيناه في الشرح ولم ار الا ان حكم ما اذا كلم
 من على عليه وجنونا او سكرانا وفي الخلاصة لو قرأ آية السجدة بالهجا لا يجب
 عليه السجدة ولو قرأ كذلك قصد صلوة ولو سمع آية السجدة من حيوان فخرج
 بعدم وجوبها على المختار لعدم اهلية القاص بخلاف اذا سمعها من جن او طائر
 والسماع من الجنون لا يوجبها ومن النائم يوجبها على المختار وكذا تجب
 سماعها من سكران ومن ذلك المنادى للكرة ان قصد نداء واحد بعينه تعرف
 وجوب نداء على الضم والالم يعرف واعرب بالنصب ومن ذلك العلم المنقول
 من صفة الا بقصد بلح الصفة المنقول منها ادخل فيه الا الافلا وقروع ذلك
 كثيرة وتجري هذه القاعدة في العروض فان الشعر عند اهله كلام موزون مقصود

في قوله لا يكلمه فكلما نأجا
 يعني في قوله لا يكلمه فكلما نأجا
 يعني في قوله لا يكلمه فكلما نأجا

به ذلك اما ما يقع موزونا اتفاقا لا عن قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا ولا في ذلك
 خروج ما وقع في كلام الله تعالى كقول من تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون او رسول
 الله عليه وسلم كقول بل انت الا اصبع وميت وفي سبيل الله ما لقيت **القاعدة الثانية**
 اليقين لا يزول بالشك دليلها ما رواه سلم عن ابي هريرة مرفوعا اذا وجدكم
 في بطنه شيئا فاشكك عليه اخرج منه شيئا ام لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا او
 تجد ريحا **موقف** فتح القدير من باب النجاسة يوضحها فنسوق عبارة تمامها قوله
 يظهر النجاسة واجب عقيد بالاحتمال اما اذا لم يتمكن من الازالة لظن خصوص
 المحل المصاحب العلم بتنجس الثوب قبل الواجب غسل طرف منه فان غسله تجزأ بطل
 تحريمه وذكر الوجوه بين ان لا اثر للتحريم وهو ان يغسل بعضه ان الاصل طهارة
 الثوب وقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المغسول محلها فلا يقتضي بالنجاسة
 بالشك كذا اوردته الاسي جاني في شرح الجامع الكبير قال وسعت الامام ناج الدين احمد
 بن عبد العزيز يقول وبقي على مسئلة في السير اذا اختصنا حصنا وفيهم ذمي لا يعرف
 لا يجوز قتلهم لقيام المانع معين فلو قتل البعض واخرج حل قتل الباقي للشك في
 قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ما ذكره مجردا عن التعليل فلو صل مع صلوات
 ثم ظهرت النجاسة في طرف فخرج بغير اعادة ما صلى انتهى **موقف** في الظهيرة الثوب في نجاسة
 لا يدري مكانها يغسل الثوب كله عند ما هو الاحتمال وذلك التعليل شكل عندي
 فان غسل طرف بوجوب الشك في طهر الثوب بعد اليقين بنجاسة قبل وحاصله انه
 شك في الازالة بعد تبين قيام النجاسة والشك لا يرفع المتيقن قبله والحق ان هو
 الشك في كون الطرف المغسول والرجل المخرج هو في مكان النجاسة والمعصوم الدم الذي هو
 بوجوب البتة الشك في طهر الباقي واباحة دم الباقي من ضرورة صيرورة مشكوكا
 فيه ارتقاء اليقين عن تجسسه ومعصوميته واذا صار مشكوكا في نجاسته جاز

الكبير

الصلوة مع الا ان هذا ان صح لم يتبق كلهم عليها اعني قولهم البقير لا يرفع
 بالشك معنى فانه جسد لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت البقير ليتصور ثبوت
 شك في لا يرفع بذلك البقير فمن هذا حقق بعض المحققين ان المراد لا يرفع حكم البقير
 وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فنقول وان ثبت الشك في طهارة البقير
 ونجاسته لكن لا يرفع حكم ذلك البقير السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلوة فلا يصح
 بعد غسل الطرف لان الشك الطاهر لا يرفع حكم البقير السابق على ما حقق من انه المراد
 من قولهم البقير لا يرفع بالشك فنقل البقير والحكم بطهارة البقير شكلا وادله علم ونظيره
 قولهم القصة من المطهرات يعني لو تجسس بعض البرغم قسم طهره لو وقع الشك في كل جزء هل
 هو من المتنجس لا قلت بترج في هذه القاعدة فواعد منها قولهم الاصل بقاء ما كان على
 ما كان ويترفع عليها ما لم يثبت من يثبت الطهارة وشك في الحدث وهو نظيره من يثبت الحدث
 وشك في الطهارة فهو حدث كما في السراجه وغيره لكن ذكر عن محمد انه اذا دخل بيت الخلاء
 وجلس للاستراحة وشك هل خرج منه او لا كان محدثا وان جلس للوضوء ومعه ماء ثم شك هل
 توضا او لا كان متوضئا فعلا بالغالب فيها وفي خزانة الاكل استبين بانهم وشك في الحدث
 فهو على نيته وكذا لو استيقن وشك في استيقن بالبقيين كما في الوضوء ولو ثبت الطهارة و
 الحدث وشك في السابق وفي البرازية يعلم انه لم يغسل عضو الكفة لا يعلم بعينه غسل رجله
 لانه اذا فعل رأى البقرة بعد الوضوء سائلا من ذكره يعيد وان كان يعرف كثيرا ولا يعلم
 انه بول او ماء لا يلتفت اليه وينفض فرجه وازار به بالقطعة للوسوسة واذا بعد عنده
 عن الوضوء او علم انه بول لا ينفع الحيلة انتهى من فروع ذلك ما كان له زيد على الف
 درهم مثلا فصره على الاداء او الاداء في شك وجود المتنجس فالاصل فيها الطهارة و
 كما قال الامام محمد حوض ثلثة الصغار للعبيد باليدى لدمته والجوار لو سخط بجوار الوضوء
 منه ما لم يعلم بنجاسته وكذا اختار بطهارة طين الطرقات وفي المتفق في فارة كوز

في من زيد على ثلثة الصغار للعبيد باليدى لدمته والجوار لو سخط بجوار الوضوء منه ما لم يعلم بنجاسته وكذا اختار بطهارة طين الطرقات وفي المتفق في فارة كوز

لا يدري انها كانت في الجرة لا يفتني بفساد الجرة بالشك وفي خزانة الاكل
 راي في ثوبه قد راو قد صلى فيه ولا يدري متى اصابه يعيد ما من اخر حدث احده و
 والمنى من آخر قد انتهى يعني احتياطا وعلم بالظاهر اكل خال السمل وشك في طهارة
 النجس صحيح صومه لان الاكل بقاء الليل وكذا في الوقوف والافضل ان لا ياكل مع
 الشك وعن ابن حنيفة انه مضي بالاكل مع الشك اذا كان مبعده عنه او كانت
 اليد مقمرة او متغيمة او كان في مكان لا يستبين فيه الفجر وان غلب على ظنه طهارة
 لا ياكل فان اكل فان لم يستبين له شي لا قضاء عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر انه
 اكل بعده قضا ولا كفارة ولو شك في الغروب لم ياكل لان الاصل بقاء النهار
 فان لم يستبين له شي قضا وفي الكفارة روايتان وقامه في الشرح من
 الصوم ادعت امرأة عدم وصول النفقة والكسوة المقدرين في مدة مديدة
 فالقول لها لان الاصل بقاءها في ذمتها كالمديون اذا انكر وادعى دفع الدين
 وانكر الدائن ولو اختلف الزوجان في التمكن من الوطى فالقول بالمتكره لان
 الاصل عدمه ولو اختلفا في الكسوة والردي فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كان
 قائمة فالقول له لانه يملك الانشاء فملك الاجابة اختلف المتبايعان في الطبع
 لمن يدعي الاصل وان برهنا فبينته مدعي الكسوة وعليه التقوى كما في البرازية
 ولو ادعى المشتري ان اللحم لم يمتد او ذبيحة مجوسي وانكر البائع لم اره الا ان مقتضى
 قولهم القول المدعي البطلان كونه منكرا اصل البيع ان يقبل قول المشتري وباعتبار ان
 انشاء في حال جهونها محرمة فالمشتري متمسك باصل التحريم الى ان يتحقق زواله
 ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم القضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل
 بقاءها الا اذا ادعت الحمل فان لها النفقة الى سنتين فان مضى ثم تبين ان لا حمل
 فلا رجوع عليها كما في فتح القدير قاعدة الاصل براءة الذمة ولذا لم تقبل

مطلوب الاكل في رمضان

استأنف الزوج من زوجته في رمضان

ما عدم الرضا ولو اختلفا العدة في الرجعة فيها فالقول لها لان الاصل صح

وفي الهدية لان الزوج يدعي لزوم العقد وتلك البضعة والمراة تدفعه فلكان منكرا والقول قول المنكر منه

حبس

بيع

في شغلها شاهد واحد وكذا كان القول قول المدعي عليه لموافقة الأصل
والبيينة على المدعي لدعوى ما خالف الأصل فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمقصود
فالقول قول القارم لان الأصل البراءة على ما زاد ولو اقر بشئ او حتى قبل تفسيره
بما له قيمة والقول للمقر مع عينية ولا يرد عليه ما لو اقر بغير اسم فانهم قالوا لا يتر
ثلاثة دراهم لانها اقل الجمع مع ان قيمة اختلافها قليل اقله اثنان فينبغي ان يحمل
عليه لان الاصل البراءة لانا نقول المشهور انه ثلثة وعليه معنى الاقرار
قاعدة من شك ان فعل شيئا او لا فالأصل انه لم يفعل ويدخل فيها قاعدة
اخرى من يتقن الفعل وشك في القليل او الكثير حمل على القليل لانه المتيقن الا
ان تشتغل الذمة بالأصل فلا يبرأ الا باليقين وهذا الاستثناء راجع الى
قاعدة ثالثة هي ما ثبت بيقين او المراد به غالب الظن **وكذا قال** في المتن
لوم يفتي من الصلوات شي واجبان يقضي صلاة عمره متدارك لا يستحب
ذلك الا اذا كان اكثر ظنه فسادا بسبب الظهارة او تبرك شرط فيشذ بقض
ما غلب على ظنه وما زاد عليه يكره لو ردد النهي عنه انتهى **شك** في صلاة هبل
صلواتا اعاد في الوقت **شك** في ركوع او سجود وهو فيها اعاد وان كان بعد
ظلا وان شك انه لم صلى فان كان اول مرة استأنف وان كثر تحري والالاخذ
بالاقل وهذا اذا شك فيها قبل الفراغ فان كان بعده فلا شئ عليه الا
اذا تذكر بعد الفراغ انه ترك فرضا وشك في تعيينه قالوا يسجد سجدة
واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدين ثم يقعد ثم يسجد للسهو **وكذا** في فتح
القبور ولو اخبره عدل بعد السلام انك صليت الظهر اربع ركعات في صدقه
وكذب فانه بعيد احتياط لان الشك في صدقه شك في الصلوة ولو وقع
الاخلاف بين الامام وتقوم فان كان الامام على يقين لا يعيد والاعاد

لا يخرج الا بيقين

يقين للمخبر

بنوكم كذا في الخطأ ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في ان ينية انه في العصر ثم شك
في ان ينية انه في التطوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس
بشيء ولو تذكر صلى الظهر انه ترك سجدة ولا يدرى هل تركها من الظهر او العصر
الذي هو فيها تحري فان لم تقع تحريه على شئ يتم العصر ويسجد سجدة واحدة ثم
يعيد الظهر احتياط ثم يعيد العصر فان لم يعيد فلا شئ عليه وفي المجتبى من شك
انه كبر للافتتاح او لا او هل احدث او لا او هل اصاب النجاسة ثوبا او لا او هل
سبح راسه ولا استقبال ان كان اول مرة والافلا انتهى ولو شك انها تكبير
الافتتاح او القنوت لم يضر شارعا وقامه في الشرح من آخر سجود السهو ولو شك
في ان كان الحج ذكر الخصاص انه يخرج في الصلوة وقال عامة مشايخنا يؤدى ثانيا
لان تكرار الركوع والزيادة عليه لا يفسد الحج وزيادة الركعة تقصد الصلوة فكان
التحري في باب الصلوة احوط كذا في المحط وفي البدايع انه في الحج بين على الاقل في ظاهر
الرواية وفي البرازية شك في القيام في الغزاة الاولى او الثانية رخصه وقد
قد التمسهم صلى ركعتين بفتح الكتاب وسورة ثم اتم وسجد للسهو فان
شك في سجدة انها عن الاولى ام الثانية يمضي فيها وان كان في السجدة الثانية
لان اتمامها لازم على كل حال واذا رفع راسه من السجدة الثانية قد غم قام
وصلى ركعة وانتم بسجدة السهو وان شك في سجدة انها صلى الفجر ركعتين او
ظلالا ان كان في السجدة الثانية فسدت صلواته وان كان في السجدة الاولى
يمكن اصلاحها عند محمد لان تمام الماهية بالرفع عنده فترتفع السجدة بالرفض
ارتفاعها بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد للسهو الى ان قال نوع منه تذكرانه
ترك ركعتا تويا فسدت صلواته وان فعلها حمل على ترك الركوع فيسجد ثم يقعد
ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدين صلوة يوم وليلة ثم تذكرانه ترك الغزاة في ركعة

اجتصاص صح

فلم يعلم آية صلوة اعادة النحر والوضوء وان تذكره ترك في ركعتين وان تذكر
 الترك في الرابع فذوات الاربع كلها انتهى **و**مخاشك هل طلق ام لا لم يقع
 شك ان طلق واحدة او اكثر بنى على الاقل كما ذكره الاستيعابي الى ان يستيقظ
 بالاكتر او يكون اكبر فله على خلافه وان قال الزوج عزمته على ثلاث يتركها وان
 اخبره عدول حلفوا ذلك المجلس بانها واحدة وعد قلم اخذ بقولهم ان كانوا
 عدولا وعلل الامام الشافعي حلفه بطلاقها ولا يدري ثلثا انما قل يجرى وان استويا
 علوا باشد ذلك عليه كذا في البرازية ومنها شك في الخارج انتهى لم يرد في النوم
 فان تذكر حلفا ما وجب الغسل اتفاقا والامام حنبل بنحو ان يورث عملا بالطلاق هو الملك
 ووجب عندنا احتياطا كقولنا بالنقض مباشرة الفاحشة وكقول الامام
 في القارة الميتة اذا وجدت في بئر ولم يدبر متي فعت ومنها فروع لم رآها الا في
 لو كان عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن وفي البرازية من القضاء
 اذا شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف احرازه عن الوقوع في الحرام وان
 الى خصمه الا حلف ان اكثر رايه ان اللدعي محق لا يحلف وان انبطل مساع له الحلف انتهى
 ان لا ابل وبقو غنم سائمة وشك في ان عليه كلها او بعضها ينبغي ان يكون ذكوة الكل
 ان لا يشك فيما عليه من الصيام **الرابع** شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق
 او وفات ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم اخذ من قوله لو ترك صلوة وشك انها
 آية صلوة تلزمه صلوة يوم وليلة **الخامس** شك في المنذور هل هو صلوة ام صيام
 او نحر او صدقة وينبغي ان يلزمه كفارة بين اخذ من قوله لو قال على نذر عليه كفارة يعني
 لان الشك في المنذور كعدم تسمية السائل شك هل حلف بانه او بالطلاق او العتق
 ثم رابت المسئلة في البرازية قيل لا يمان حلف ونسب بانه بانه او بالطلاق او
 حلف باطل انتهى وفي القصة اذا كان يعرف ان حلفه حلفا بالشرط ويعرف الشرط

منه في قوله لو ترك صلوة
 من قوله لو ترك صلوة
 من قوله لو ترك صلوة
 من قوله لو ترك صلوة

ان يكون الضمير في قوله لو ترك صلوة
 كقوله لو ترك صلوة
 وكذا ما غير صحيح لا يدرى ان كان
 من خلاصة فسر في غيره

خلفه على
 انتهى
 صحيح

وهو دخول الدار ونحوه الا انه لا يدرك ان كان بانه او بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا
 عليه قال محل على اليقين بانه بانه ان كان الخالف مسلما قيل له قال اعلم اني على ما تكفر
 غير انه لم اعرف عددا ماذا يصنع قال محل على الاقل حلفا واما الاحتياط فلانهاية
 له انتهى **قاعدة** الكسب لعدم فروع منها اخذ من القاعدة القول قول في
 الوطى لان الكسب لعدم كسب قال في العتق لو ادعى الوطى وانكرت وقلن بكبر خبرت
 وان قلن ثبت فالقول له كونه منكرا استحقاق الفرقه عليه والاصل السلامة من
 العتق وفي القصة اقربا قالت اقربنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول قولها
 لانها تنكر سقوط المهر انتهى ومنها القول قول الشريك المضارب بانه لم يبرح لان اصل
 عدمه وكذا لو قال لم ابرح الا ان الاصل عدم الزيادة وفي المجمع من الاقوال وجعلنا
 القول للمضارب اذا اتى بالعين وقال بما اصل ويرجى لارب المال انتهى لان الكسب
 وان كان عدم الرجوع لكن عارضا اصل آخر وهو ان القول قول القابض فيما قبضه ولو ادعت
 امرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت فالقول لها كما تدعي
 اذا انكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة اولادها الصغار بعد فرضها وادعى الآ
 الاتفاق فالقول لمع اليقين كما في الثانية والثانية فوجت عن القاعدة فليست
 وكذا في قدر سمس المال لان الكسب عدم الزيادة وكذا في انه ما نه عن شراء كذا
 الكسب عدم النهي ولو ادعى المالك انها فروع الاخر انها مضاربة القول فيها قول
 الاخذ لانها اتفاقا على جواز النحر والاصل عدم الضمان وكذا قال في الكفر وان قال
 اخذت منك الفعة دية وهلك وقال اخذتها غصبا فوضا من ولو قال اعطيتها
 ودية وقال غصبتيها لا انتهى وفي البرازية دفع لآخر عينا ثم اختلفا فقال
 قرض قال الاخر هدية فالقول للدافع انتهى لان مدعي الهبة يدعي الابراء عن التمتع
 كون العين منقومة بنفسها ومنها لو ادخلت امرأة حلتة فمها في فم الزوج ولا يدرك

هذا مقتضى القول اعطيتها ما قال اخذت
 بعد ذلك المال فالقول له ان كان
 رغبة والظهور في غيرها لا يخرج المالك

ادخل اللبن في حلقام لا يحرم النكاح لان في المانع شك كذا في الولو الجنية وسياق
 تمامه في قاعدة ان الاصل في الابضاع الحرة ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين
 الموجودة فالقول المنكح في جارة التهنيت ومنها لو ثبت عليه بين باقرا وبيته
 فاذ على الاداء او البراء فالقول للابن لان الاصل عدم ومنها لو اختلفا في
 قدم العيب فانكره البائع فالقول له واختلف في تقليد فيقول لان الاصل عدم
 وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في شرط الجنا فقول القول لمرفعا
 علما بان الاصل عدم وقيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكيت القولين
 في الشرح والمعتد **الاول** ومنها لو قال غصبت منك ثوبا ورجعت فيها اربعة
 آلاف فقال المصنوب منكرت امرتك بالتجارة بها فالقول للمالك كما في اقرار
 البرازية يعني لم يترك بالكل وهو عدم الاصل الغصب ومنها لو اختلفا في
 روية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد روية
 فللبائع لان الاصل عدم التغيير **تنبيه** ليس الاصل عدم مطلقا وانما هو
 في الصفات العارضة واما الصفات الاصلية فالاصل الوجود وتفرع على ذلك
 لو اشتراه على انه جبارا وكاتب وانكر وجود ذلك الوصف به فالقول له لان الاصل
 عدمها لكونها من الصفات العارضة ولو اشتراه على انها بكر وانكر البكارة وادعا
 البائع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها صفة اصلية كذا في فتح القدير
 من خيار الشروط وعلى هذا تفرع لو قال كل مملوك لي جبار فهو حر فاذ ادعا عبدا
 وانكر المولى فالقول للمولى ولو قال كل جارية بكري فهي حرة فاذ ادعت جارية انها
 بكري وانكر المولى فالقول لها وتمام تنويها في شرحنا على الكثرة في تعليق الطلاق
 عند شرح قوله وان اختلفا في وجود كسر **قاعدة** الاصل اضافة الحاشية الى الاثر
 اوقات منها ما قد منها فيما لو ارى في ثوبه نجاسة وقد يفيده ولا يدري متى اصابته

يعيد بامن اخر حدثنا حدثه والمنى من آخر قد ويلز الفسل في الثانية عند ابي
 حنيفة ومحمد وان لم يتذكر احتلامه وفي البدء يعيد من اخر ما احتلم وقيل في البول
 يعتبر من اخر ما بال وفي الدم من اخر ما رغب ولو فتق جيبته فوجد فيها فارة ميتة ولم يعلم
 متى دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب يعيد الصلوة من يوم وضع القطن فيها وان كان
 فيها ثقب يعيد بامن ثلثة ايام وقد عمل الشيخ بهذه القاعدة حكما بنجاسة البئر
 اذا وجد فيها فارة ميتة من وقت العلم بها من غير اعادته شي لان وقوعها حادث
 فيضاف الى اقرب اوقاته وخالف الامام الاظم فاستحسن صلاوة ثلثة ايام ان كانت
 مشقة او منقصة والامن يوم وليد علما بالسبب الظاهر دون الموهوم حيا طاكما
 اذا لم يزل صاحب فراش حتى مات بحال به على المخرج ومنها لو كان في يد رجل عبد
 فقال رجل فقأت عينيه وهو في ملكك البائع وقال المشتري فقأت وهو في ملكي فاعاد
 للمشتري في اخذ ارشده ومنها ادعت ان زوجها ابانها في المرض وصار فارقته
 وقالت الورثة ابانها في الصحة فلما ثرت كان القول قولها فثرت وخرج عن هذا الاصل
 مسئلة الكثر من مسائل شتى من القضاء وان مات ذمي فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقالت
 الورثة اسلمت قبل موته فالقول لهم مع ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون لها وجه
 قال زفر وانا فوجوا عن هذه القاعدة فيها للاجل تكليم الحال وهو ان سبب الحرمان ثاب
 في الحال فيثبت فيما مضى وما فرغته على هذا الاصل في التهمة وغيره لو اقرت لوارث
 ثم مات فقال المقر اقر في الصحة والسلامة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الوريث
 والبيته بنية المقر وان لم يقر بنية واراد استخلا فم فله ذلك وما فرغته على
 الاصل قولهم لو مات مسلم وعنه نهرانية فجاءت مسلمة بعد موته فقالت اسلمت قبل
 موته وقالت الورثة اسلمت بعده فالقول لهم كما ذكره الزيلعي في مسائل شتى
 وما فرغ عن هذا الاصل لو قال الله بعد عزله لرجل اخذت منك الفاء وفعتها الى زيد

وما فرغ عن هذا الاصل في التهمة وغيره
 لو اقرت لوارث ثم مات فقال المقر اقر في الصحة والسلامة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الوريث والبيته بنية المقر وان لم يقر بنية واراد استخلا فم فله ذلك وما فرغته على
 الاصل قولهم لو مات مسلم وعنه نهرانية فجاءت مسلمة بعد موته فقالت اسلمت قبل
 موته وقالت الورثة اسلمت بعده فالقول لهم كما ذكره الزيلعي في مسائل شتى
 وما فرغ عن هذا الاصل لو قال الله بعد عزله لرجل اخذت منك الفاء وفعتها الى زيد

لان المرأة ادعت ما هو حادث
 في كل زوج لان الاسلام بعد الطلاق
 فانقضت فاقولها بالاجابة
 فانقضت فاقولها بالاجابة

قضيت بملكك فقال الرجل اخذت بعد العزل فالصحيح ان القول للقاتل ان
 الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب اوقاته وهو وقت العزل وبقا
 البعض واختاره السرخسي لكن المعتمد الاول لان القاضي اسنده الى حالة منافية
 للضمان وكذا اذا زعم المأخوذ من انه فعله قبل تقليد القضاء وخرج عنه ايضا
 ما لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعت يدك وانا عبد وقال المقر بل قطعتها
 وانت حر كان القول للعبد وكذا لو قال المولى لعبد قد اعنته اخذت منك غلة
 كل شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال المعتق اخذتها بعد العتق كان القول قول
 المولى وكذا لو كيل بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال المولى بعد
 العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قابلا كان القول قول
 الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدق في الغلة القاعة وما وافق الاصل
 ما في النهاية لو اعنت امته ثم قال لها قطعت يدك وانت امي فقالت هي قطعتها
 وانا حرة فالقول قولها وكذا في كل شئ اخذه منها عند ابي حنيفة وابي يوسف
 ذكره قيل الشهادات ويحتاج من المسائل الى نظردقيق للفروق بينها
 في الجمع من الافرار ولو اقر حربي اسلم باخذ المال قبل الاسلام او بالتلاف
 فمربعين او مسلم بال حربي في الحرب او بقطع يد معتقه قبل العتق فكذبوه في الآ
 افتى بعدم الضمان في الكل انتهى يعني وقال الا يضمن وتما فرغ عليه لو اشترى عبدا ثم
 ظهر انه كان حريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع بالغن لان المرض تزايد
 فيحصل الموت بالزايدي فلا يضاف الى البائن لكن يرجع بنقصان العيب كما
 ذكره الزيلعي وليس من فروعهما اذا تزوج امته ثم اشترى ابنتها ثم ولدت ولدا
 يحتمل ان يكون حادثا بعد الشراء وقبله فانه لا شك عندنا في كونها امه ولدها
 من جهة انه حادثا ضيف الى اقرب اوقاته لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها

على الاباحة عند بعض الحنفية
 ومنهم من لا يوجبها في بعض
 اصحاب الحديث الاصل

تبرام ولا عندنا قاعدة **هل الاصل في الاشياء الاباحة** حتى يدل الدليل هو
 الشافعي والتجريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبة الشافعية الى ابي حنيفة
 وفي البدائع المختار لا حكم للأفعال قبل الشروع والحكم عندنا وان كان ازيلنا فالمراد
 ههنا عدم تعلقه بالفعل قبل الشروع فاستحق التعاقب لعدم فائدة انتهى وفي شرح
 المنار للمصنف الاشياء في الاصل على الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم الكرخي وقال
 بعض اصحاب الحديث الاصل فيها الخطوط قال اصحابنا الاصل فيها التوقف بمعنى
 انه لا يبطأ من حكم كل من نفع عليه بالعقل انتهى وفي الهداية من فصل الحداد ان
 الاباحة اصل انتهى ويظهر اثر هذا الاختلاف في المسكوت عنه وتخرج عليها ما
 اشكل حاله فيها الحيوان المشكل امره والبنات المجهول سميت ومنها اذا لم يعرف
 حال النهر هل هو مبلع او ملوك ومنها لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح او
 ملوك ومنها مسألة الرزاق ومنه هل الشافعي القائل بالاباحة الحل في الكل او في مسألة
 الرزاق قال في آخره من حل اكلها قال لا يسوي ولم يذكرنا احد من المالكية
 والحقيقة وقواعدهم يقتضي حلها وانه اعلم **قاعدة** **هل في الاباحة التحريم** وكذا
 قال في كشف الاسرار مخرج في الاسلام الاصل في النكاح الخطا وبيع للضرورة انتهى
 فاذا اتى بالمرأة حل وحرمة تغلب الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كتاب
 الحكم الشهيد من باب التحريم ولو ان رجلا له اربعة جوارى عتق واحدة منهم بعينها
 ثم نسبها فلم يدريتهن اعنت لم يسعدان بخيرى للوطى ولا للبيع لا يبيع الى حكم ان
 يخلى بينه وبينهن حتى ينسبن المعتقة من غيرها وكذلك اذا اطلق احدته بعينها
 ثلاثا ثم نسبها وكذلك ان ميركلهن الا واحدة لم يسعدان بغيرها حتى يعلم انها غير المطلقة
 وكذلك عند القاضي عنها حتى يخبر انها غير المطلقة فاذا اخرجت لذكر استخلفه البتة ما
 طلق هذه بعينها ثلاثا ثم خلى بينهما فان كان حلف وهو جاهل بها فلا ينبغي له ان

يعبر بها فان باع في المسئلة الاكثرت من الجوارى تحكم الحاكم فان اجاز بيعهن وكان ذلك من رايه وجعل ابنا فيه المقتنة ثم رجع اليه بعد ما باع بشرا او هبة او ميراث لم ينعني لان يطلما لان الكفاية فيه غير علم فلا ينبغي له ان يطا شينا منهن بالملك الا ان يتزوجها فحينئذ لا باس لانها زوجة او امته ولا يجوز النكاح في الفروج لانه يجوز في كل باء للفروقة والنكاح لا يخل بالفروقة انتهى **ثم قال** ولو اتفق جارية من رقيقه ونسبها لم يخر الكفاية النكاح ولا يقول للورثة اعتقوا اليه من شيتهم او اعتقوا التي اكبر ظنكم انها حرة و لكنه يسألهم فان زعموا ان المبتاع اعترف بهن بعينها واعتقها واستحلهم على علمهم انما كان لم يعرفوا من ذلك شيئا اعتقن كل من واسقط عنهم فية احداهن وشيئين فبها بقي انتهى **وخرج** عن هذا المسئلة في فتاوى قاضي القاضية ارضها فوم كثير من اهل قرية اقلهم واكثرهم ولا يدرى من ارضها واراد واحد من اهل تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم الصفار اذا لم يظهر له علامة ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا ينسد باب النكاح ولو تطلعت الرخصة بنسأ يحزن لم اره الا ان غم رايته في الكافي للحاكم الشهيد بابقيد الحل ونظف ولو ان قوما كان كل منهم جارية فاعتق احد منهم جارية ولم يعرفوا الحقيقة لكل واحد منهم ان يطا جارية حتى يعلم انها المقتنة بعينها وان كان اكبر راي احدهم انه هو الله اعنى فاحسب الى ان لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشتراه رجل واحد قد علم ذلك لم يخل لان يعرف احد منهن حتى يعرف المقتنة ولو اشتراه الا واحد حل وطهر من فان فعل ثم اشترى الباقى لم يخل له وعلى من اشترى ولا يبيعه حتى يعلم المقتنة منهن انتهى **ثم اعلم** ان من القاعدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحرة فلو كان في الحرة سبب محقق يعبر وكذا قالوا لو ادخلت امرأة حرة ثديها في فم رقيقه ووقع الشك في ذلك

الابن الى جوفها لم يحرّم لان في المانع شيئا كما في الولو الجنية وفي القينة امرأة كانت تقطع ثديها حشوية واشترى ذلك فبها ينهم ثم يقول لم يكن في ثدي لبن حين القتها **ثم** ولا يعلم ذلك الا من جهتها مما جاز لانها ان يتزوج بهن القينة انتهى **وفي** الخاينة صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا باس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك احد فان اخبر عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان المخبر بعد النكاح وبها كبر ان قالوا حوط ان يمارقهما **ثم اعلم** ان البضع وان كان الاكل فيه الخطر يتقبل في حله خبر الواحد قالوا لا يشترط ان يزيد قال بكر وكلني زيد ببيعها وبكلى وطهرها وكذا لو جاءت امته قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية وظن صدقها حل وطهرها ولم يحكم ما اذا وكل شخصها في شراء جارية ووضعها فاشترى الوكيل جارية بالصفقة ومات قبل ان يسلمها للموكل فمقتضى القاعدة حرمتها على الموكل لاحتمال انه اشتراها لنفسه لان الوكيل بشر غير المعين له ان يشترى لنفسه وان كان شراء الوكيل الجارية بالصفات المعينة ظاهر في الحل وكذا لاسل التجرع وينبغي الرجوع الى قول الواثق لانه خليفة وله نظاير في الفقه ولما كان الاكراه احتياطي في الفروج قال في المختصر اذا اعتد على امته متزوجة من وطهرها او ما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان يكون حرة او معتقة الغير او مخلوقا عليها بعقوبتها وقد حفت الخائف وكثيرا ما يقع لا سيما اذا ادّعتها الابدى انتهى **فما وقع** لبعض الناس فدية من ان وطئ السراري تجلبين اليوم من الروم والحند والترك حرام الا ان ينتصب المغام من جهة الامام من يحسن قسمتها فيقتسمها من غير حيف ولا ظلم او يحصل قسمته من حكم او تزوج بعد العتق باذن القاض والمعتق والا احتياطا احتياطين مملوكات وجواب انتهى ويرى لاحكام لازم فان الجارية المجهولة الحال المرجع اليها الى صاحب البدان كانت صغيرة والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال **تنبيه** في معراج الدراية من كتاب الخط والاباحة ان اصحابنا

قال في الهداية ولا يقبل في الرضاع شهادة منفردات وانما يقبل بشهادة رجلين او رجل وامرأتين انتهى

احتياط في امر الفروج الا في مسئلة لو كانت جارية بين شريكين ادعى كل
 منهما انه يخاف عليها من غيرك وطلب ان يوضع عند عدل لايجاب الي ذلك وانما
 تكون عند كل واحد ما حشره تلك المسئلة **قاعدة** الاصل في الكلام الحقيقة على
 ذلك فروع كثيرة منها النكاح والوطى وعليه حمل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء
 فحرمت فرية الاب كحليته وكذا الوفاة في من يملكها لم ينفذ الخ الف كتاب بخلاف
 القضاة كحل المسكنة والفروج في ظاهره وحرمة المعصية عليها بلا وطى بالاجماع
 ولو قال لامة او منكوهة ان يكتك فعلى الوطى فلو عقد على لامة بعد اعتاقها او على
 الزوجة بعد ابايتها لم يثبت كما في كشف الاسرار ومنها لو وقف على ولده او وصي له
 زيد لا يرث ولده ان كان له ولد له صلبه فان لم يكن له ولد له صلبه استحق ولدا لابن
 واختلاف في ولد البنت فظاهر الوداية عدم الدخول صحيح فاذا ولد للواقف
 ولد رجع من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد
 اما اذا وقف على اولاده دخل النسب في كل ذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد
 كما في فتح القدير وكذا للوفى فيه والافال لمفردا او جمع حقيقة في الصلبة ومنها
 حلف لا يبيع ولا يشترى ولا يزوج ولا يستأجر ولا يبيع عن مال او لا يقيم
 او لا يخاصم او لا يضرب لده لم يثبت الا بالباشرة ولا يثبت بالتوكيل لانها
 الحقيقة وهو مجاز الا ان يكون مثله لا يباشرة ذلك الفعل كما في الامير خنثى
 يثبت بهما وان كان يباشرة مرة ويوكل فيه اخرى فانه يعتبر الاغلب قال في الاثر
 بعده وما يثبت بهما النكاح والطلاق والخلع والعنق والكتابة والصلة عن دم
 والمهنة والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد الزوج والبناء والخطابة
 والايادع والاستيداع والاعارة والاستعارة قضاء الدين وقبض الكسوة
 والحمل انتهى والافعال المعقودة في الايمان هل تحقق بالصحيح او تتناول الفاسد قالوا لا

بلغ

منه ما انه يخاف عليها من غيرك وطلب ان يوضع عند عدل لايجاب الي ذلك وانما تكون عند كل واحد ما حشره تلك المسئلة قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة على ذلك فروع كثيرة منها النكاح والوطى وعليه حمل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء فحرمت فرية الاب كحليته وكذا الوفاة في من يملكها لم ينفذ الخ الف كتاب بخلاف القضاة كحل المسكنة والفروج في ظاهره وحرمة المعصية عليها بلا وطى بالاجماع ولو قال لامة او منكوهة ان يكتك فعلى الوطى فلو عقد على لامة بعد اعتاقها او على الزوجة بعد ابايتها لم يثبت كما في كشف الاسرار ومنها لو وقف على ولده او وصي له زيد لا يرث ولده ان كان له ولد له صلبه فان لم يكن له ولد له صلبه استحق ولدا لابن واختلاف في ولد البنت فظاهر الوداية عدم الدخول صحيح فاذا ولد للواقف ولد رجع من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد اما اذا وقف على اولاده دخل النسب في كل ذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكذا للوفى فيه والافال لمفردا او جمع حقيقة في الصلبة ومنها حلف لا يبيع ولا يشترى ولا يزوج ولا يستأجر ولا يبيع عن مال او لا يقيم او لا يخاصم او لا يضرب لده لم يثبت الا بالباشرة ولا يثبت بالتوكيل لانها الحقيقة وهو مجاز الا ان يكون مثله لا يباشرة ذلك الفعل كما في الامير خنثى يثبت بهما وان كان يباشرة مرة ويوكل فيه اخرى فانه يعتبر الاغلب قال في الاثر بعده وما يثبت بهما النكاح والطلاق والخلع والعنق والكتابة والصلة عن دم والمهنة والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد الزوج والبناء والخطابة والايادع والاستيداع والاعارة والاستعارة قضاء الدين وقبض الكسوة والحمل انتهى والافعال المعقودة في الايمان هل تحقق بالصحيح او تتناول الفاسد قالوا لا

لكنه يحتاج الى تحرير فان في البرازية خلافه وفي الاختيار تفصيل ولغة يدخل البطن كلها العموم اسم الاولاد لكن يقدم الاول فاذا انقضت قالان ثم من بعدهم ثم يشتركون جميع البطن على السواء فريستهم وبعيد ام للشيخ الله

بلغ

في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد والتوكيل بالنكاح لا يتناول
 البعدين على النكاح ان كانت على الماضي تناولته وان كانت على المستقبل لا يتناول
 على الصلوة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصوم كما في الظهيرة وكذا على
 البيع كما في المحيط ولو حلف لا يبيع اليوم لا يتقيد بالصحيح قياسا وتقيد استثنائا
 ومثله لا ينزح اليوم كما في المحيط ومنها لو قال هذه الدار لزيد كان افرا اباك
 رضى لو ادعى انه مسكن لم يقبل وفي البرازية قول فلان مسكن هذا الدار اقرار
 بكونها له بخلاف زرع فلان او غرس او بني وادعى ان فضل بالاجر فمضى لغيره ومنها
 حلف لا ياكل من هذه الشاة حث يلجها لانه الحقيقة دون ليلتها وتاجها بخلاف ما
 اذا حلف لا ياكل من هذه النخلة حث بثمرها وطلعها لا بما اتصل به صنعه حادثة
 كالدريس فان لم يكن لها ثمر حث بما اكله من اشترائه من ثمرها ومنها حلف لا
 ياكل من هذه الخطة فانه يثبت باكل عيشها لا مكان فلا يثبت باكل خبزها ومنها
 حلف لا يشرب من دجلة حث بالكلية لانه الحقيقة ولا يثبت بالشرب بيده او باناء
 بخلاف من ماء دجلة ومنها اوصى لمواليه ولهم عتقاء اختصت بالاولين لانهم واليه
 حقيقة والاخرون مجازا بالتسبب ومنها اوصى لابناء زيد وله صلبون وحفدة
 قالوا صبة للصليبين ونقض علينا الاصل المذكور بالاستئمان على ابناءه لدخول
 الحفدة وبمن حلف لا يبيع قدمه في دار زيد يثبت بالدخول مطلقا وبمن اضاف
 العنق الى يوم قدم زيد قدمه ليلاعنق وبمن لا يسكن دار زيد غنمت النسبة
 الملك وغيره وبان ابا حنيفة ومجد قالوا فمين قال لله على صوم رجيا وباليمين انه
 تدور عيسى واجيبان الامان لحقن الدم المحاط فيه فانه ترضى الاطلاق شبهة
 تقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم مجازا عن الدخول فقام اليوم واقرن بفعل لا يمتد
 كالملطى الوقت ومن يؤلمه يومئذ وبره وللنهار اذا امتد كونه معيارا او قدوم

بلغ

منه ما انه يخاف عليها من غيرك وطلب ان يوضع عند عدل لايجاب الي ذلك وانما تكون عند كل واحد ما حشره تلك المسئلة قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة على ذلك فروع كثيرة منها النكاح والوطى وعليه حمل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء فحرمت فرية الاب كحليته وكذا الوفاة في من يملكها لم ينفذ الخ الف كتاب بخلاف القضاة كحل المسكنة والفروج في ظاهره وحرمة المعصية عليها بلا وطى بالاجماع ولو قال لامة او منكوهة ان يكتك فعلى الوطى فلو عقد على لامة بعد اعتاقها او على الزوجة بعد ابايتها لم يثبت كما في كشف الاسرار ومنها لو وقف على ولده او وصي له زيد لا يرث ولده ان كان له ولد له صلبه فان لم يكن له ولد له صلبه استحق ولدا لابن واختلاف في ولد البنت فظاهر الوداية عدم الدخول صحيح فاذا ولد للواقف ولد رجع من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد اما اذا وقف على اولاده دخل النسب في كل ذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكذا للوفى فيه والافال لمفردا او جمع حقيقة في الصلبة ومنها حلف لا يبيع ولا يشترى ولا يزوج ولا يستأجر ولا يبيع عن مال او لا يقيم او لا يخاصم او لا يضرب لده لم يثبت الا بالباشرة ولا يثبت بالتوكيل لانها الحقيقة وهو مجاز الا ان يكون مثله لا يباشرة ذلك الفعل كما في الامير خنثى يثبت بهما وان كان يباشرة مرة ويوكل فيه اخرى فانه يعتبر الاغلب قال في الاثر بعده وما يثبت بهما النكاح والطلاق والخلع والعنق والكتابة والصلة عن دم والمهنة والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد الزوج والبناء والخطابة والايادع والاستيداع والاعارة والاستعارة قضاء الدين وقبض الكسوة والحمل انتهى والافعال المعقودة في الايمان هل تحقق بالصحيح او تتناول الفاسد قالوا لا

لكنه يحتاج الى تحرير فان في البرازية خلافه وفي الاختيار تفصيل ولغة يدخل البطن كلها العموم اسم الاولاد لكن يقدم الاول فاذا انقضت قالان ثم من بعدهم ثم يشتركون جميع البطن على السواء فريستهم وبعيد ام للشيخ الله

بلغ

اراد الاصل المذكور كون الاصل في الكلام هو الحقيقة وفيه نظر فان هذه المسئلة انما ادور في كتب الأصول في التوضيح وفيه نقضا على اصل خبره وعدم جواز الجمع بين الحقيقة والخيال وعليه مدار قوله في اخر هذا البحث ومع الاختلاف

الاضطراب

卷之五

الفائدة الأولى

الكنز الان يكون هذا بدل ذلك يتبع ما خلفنا ثم خرج الكنز
للربيعي وقد

[illegible]

الحمد لله

شیخ منیر

قوله ان يقرأ في الظهر
 لان السنة ذات الاربع يجب ان يقرأ
 في كل ركعة الفاتحة والسورة لبعض
 من
 قوله ان يقرأ في الظهر
 لان السنة ذات الاربع يجب ان يقرأ
 في كل ركعة الفاتحة والسورة لبعض
 من

حجة ثقيل حجة مطلقا ونفاه كثير مطلقا واختار الفحل الثلاثة ابو زيد وسنن
وغر الاسلام انه حجة للدفع لا للاستحقاق وهو المشهور عند الفقهاء والوجه
ليس حجة اصلا لان الدفع استمرار عدم الاصل لان موجب الوجود ليس موجب
بقائه فالحكم ببقاء بلاد بل كذا في التخيير وما فرغ عليه الشقص اذا بيع من الدار
وطلب الشريك الشفعة وانكر المشتري ملك الطالب فيما في يده فالقول له ولا شفعة
له الابينة ومنها المفقود لا يرث عندنا ولا يورث وقد تنازعوا عابدين عليه
في قاعدة ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته وفي اقرار البرازية صب دهننا
لأن عند اليهود فادعي ملكه الضمان فقال كانت بخسة لوقوع فارة
فالقول للصاب لا تكاره الضمان والشهود يشهدون على الصاب على عدم النجاسة
وكذلك انك لم تطوف فطلب الضمان فقال كانت بمينة فأنكفها لا يصديق
ولشهود ان يشهدوا انه لم ذكي بحكم الحال قال القاضى لا يضمن فاعترض
عليه بسئلة كتاب الاستحسان وعلى ان رجلا لو قتل رجلا قال كان ارتدادا قتل
الى قتله قصاصا او للردة لا يسمع فاجاب وقال لانه لو قبل لاذى الى فتح باب
العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك واعر الدغم عظيم فلا يسهل بخلاف المال فاق
بالنسبة الى الدم اهون حتى حكم في المال بالتكول وفي الدم بحبس حتى يقر او
يخلفه واكتفى بيمين واحدة وبيمين يميني في الدم **القاعدة الرابعة** المنسقة
تجلب التيسير والاصل فيها قوله لا يبرأ بك البسر ولا يبرأ بك العسر وقوله
كما ما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث احب الدين الى الله الحنيفية
السمي قال العلماء يخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتحقيقاته واعلم
ان اسباب التخفيف في العبادات وغير ما سبقه الاول السفر وهو نوعان ما
يختص بالطول وهو ثلثة ايام وليلاتها وهو الفقر والفقير المسح أكثر من يوم وليلة

الوجه الثاني
الوجه الثالث
الوجه الرابع
الوجه الخامس
الوجه السادس
الوجه السابع
الوجه الثامن
الوجه التاسع
الوجه العاشر
الوجه الحادي عشر
الوجه الثاني عشر
الوجه الثالث عشر
الوجه الرابع عشر
الوجه الخامس عشر
الوجه السادس عشر
الوجه السابع عشر
الوجه الثامن عشر
الوجه التاسع عشر
الوجه العشرون

الوجه الحادي عشر
الوجه الثاني عشر
الوجه الثالث عشر
الوجه الرابع عشر
الوجه الخامس عشر
الوجه السادس عشر
الوجه السابع عشر
الوجه الثامن عشر
الوجه التاسع عشر
الوجه العشرون

الوجه الحادي عشر
الوجه الثاني عشر
الوجه الثالث عشر
الوجه الرابع عشر
الوجه الخامس عشر
الوجه السادس عشر
الوجه السابع عشر
الوجه الثامن عشر
الوجه التاسع عشر
الوجه العشرون

وسقوط الحجية على ما في غاية البيان والثاني ما لا يختص به والمراد به مطلق الخرج
عن المصروف من الحج والعمرة والعمرة على الدابة وجواز التيمم واجبا
الفرقة بين نسائه والقصر لك فرقة واحدة اسقاط بمعنى العزيمة بمعنى ان الاصل
لم يبق مشروعا حتى تم وفقدت لوائهم ولم يقعد على راس الركعتين ان لم يوافقاه قبل
سجودا في الثالثة الثانية المرض ورخصة شدة التيمم عند الخوف على نفسه او على عضوه
او من زيادة المرض وبطوة وكفوة في صلاة الغرض والاضطجاع فيها واليهاء و
التخلف عن الجماعة مع حصول العفيلة والفطر في رمضان للشيخ الغاني مع وجوب
العذبة عليه والانتقال من الصوم الى الطعام في كفارة الظهار والفطر في رمضان وجوب
من المعتكف والاستنابة في الحج وفي رمي الجمار واباحة مخطورات الاحرام مع العذبة
والنداء بالنجاسات وبما لم يجر على احد القولين واختار قاضي خان عدمه واسأله
اللفظ بها اذا غلب اتفاقا واباه النظر للطبيب حتى للمعونة والسنتين الثالث الاكراه
الرابع النسيان الخامس الجهل وسببا فيهما مباحث **السادس** العسر وعدم البلوى
كالصلوة مع النجاسة المفقودة كما دون ربع الرطب من الجنة وقد روي عن المغلظة ونجاسة
المعذور التي نسي ثيابه وكان كذا غلبها فوجت دم البرغيث والبق في الثوب وان كثر ذلول
ترشش على الثوب قد روي عن ابن زبطين الشوايع واثر نجاسة عسره والها وبول سبور
في غير آني الماء وعليه الفتوى ومنه من اطلق في الحرة والفارة وخرجهام وعصفور
ان كثر وخر الطيور المحرمة في رواية ومالا نفس له سائلة وريق النائم مطلقا على المعنى
به واقواه الصبيان وغبار السرقين وقيل الدخان النجس ومنفذ الحيوان والعفو
عن الرجوع والفا اذا اصاب السر او بل المبتلة او المعقودة على المعنى به وكان الحلواني
لا يصح في سراويله ولا تاويل النعل الا النحر من الخلاف ومن ذلك قولنا بان النائم طهرا
للروث والعذرة فقلنا لطهارة رماذها تيسر او الا لزم نجاسة الخبز غالب الامصار

الوجه الحادي عشر
الوجه الثاني عشر
الوجه الثالث عشر
الوجه الرابع عشر
الوجه الخامس عشر
الوجه السادس عشر
الوجه السابع عشر
الوجه الثامن عشر
الوجه التاسع عشر
الوجه العشرون

الوجه الحادي عشر
الوجه الثاني عشر
الوجه الثالث عشر
الوجه الرابع عشر
الوجه الخامس عشر
الوجه السادس عشر
الوجه السابع عشر
الوجه الثامن عشر
الوجه التاسع عشر
الوجه العشرون

الوجه الحادي عشر
الوجه الثاني عشر
الوجه الثالث عشر
الوجه الرابع عشر
الوجه الخامس عشر
الوجه السادس عشر
الوجه السابع عشر
الوجه الثامن عشر
الوجه التاسع عشر
الوجه العشرون

الوجه الحادي عشر
الوجه الثاني عشر
الوجه الثالث عشر
الوجه الرابع عشر
الوجه الخامس عشر
الوجه السادس عشر
الوجه السابع عشر
الوجه الثامن عشر
الوجه التاسع عشر
الوجه العشرون

الوجه الحادي عشر
الوجه الثاني عشر
الوجه الثالث عشر
الوجه الرابع عشر
الوجه الخامس عشر
الوجه السادس عشر
الوجه السابع عشر
الوجه الثامن عشر
الوجه التاسع عشر
الوجه العشرون

الوجه الحادي عشر
الوجه الثاني عشر
الوجه الثالث عشر
الوجه الرابع عشر
الوجه الخامس عشر
الوجه السادس عشر
الوجه السابع عشر
الوجه الثامن عشر
الوجه التاسع عشر
الوجه العشرون

الوجه الحادي عشر
الوجه الثاني عشر
الوجه الثالث عشر
الوجه الرابع عشر
الوجه الخامس عشر
الوجه السادس عشر
الوجه السابع عشر
الوجه الثامن عشر
الوجه التاسع عشر
الوجه العشرون

ان هذا الكتاب من الطبع الاول
الذي في القوم والطاهر
نصف النسخة التي هي قديمة
قدرة ما فيها من الغلابة

اذا كانت لوارث واقفيا التركة على ملك الميت حكما حتى يقضى حوائجها ثم عليه
 وسعنا الامر في الوصية فجزنا ما بالمعدوم ولم نطهرها بالشروط الفاسدة ومنه
 اسقاط الاثم عن المجتهدين في الخطا والتيسير عليهم بالاكتفاء بالظن ولو كلفوا
 الاخذ باليقين لشق وعسر الوصول اليه وسع ابو حنيفة في باب القضاء والشهادت
 تيسير افصح تولية العاسق وقال ان فسقة لا يغزل وانما يستحقه ولم يوجب
 الشهادة وحملنا الى المسلمين على الصلح ولم يقبل الجرح المجرد في الشاهد وسع
 ابو يوسف في القضاء والوقف والفتوى على قوله فيما يتعلق بما يجوز
 للقاضي تلقين الشاهد **فجز كتاب القاضي** الى القاضي من غير سفر ولم يشترط
 فيه شيئا ما شرط الامام وصح الوقف على النفس وعلى جهة ينقطع ووقف المشايخ
 ولم يشترط التسليم الى المتولي ولا حكم القاضي وجوز استدراكه عند الحاجة اليه بشرط
 وجوز مع الشرط ترغيبا في الوقف **ويسر على المسلمين** فقد بان بهذا ان هذه
 القاعدة يرجع اليها غالب ابواب **الفقه السبب** **ع** النقض فانه نوع من المنقضة
 فاسبب التخييف من ذلك عدم تخليف الصبي والمجنون ففرض امره الى الولي وتبرئته
 وحضاته الى النفس رجة عليه ولم يجبر من على الحضنة تيسيرا عليهم وعدم تكليف النساء
 بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والجهاد والخزبة وتحمل العضل على قوله وصح
 خلافا واباض لبس الحرير وحمل الذهب عدم تكليف الارقاء بكثير مما على الاحرار
 كونه على النصف من الحر في الحد ودوالعد وكما سياتي في احكام العبيد وهذه فتاوى
 حنيفة ختم بها الكلام على هذا القاعد **الاولى** المشاق على قسمين مشقة لا ينكح عنها
 العبادة غالباً كمشقة البرد في الوضوء والغسل مشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار
 ومشقة السفر التي لا انكحاك للرجل والجماد عنها مشقة الماطة ودور جم الزناة
 وقتل الجناة وقتال البغاة فلا نكحها في اسقاط العباد في كل الاوقات وانما حاز

هذا هو الوجه في قوله لا ينكح عنها العبادة
 وهو ان العبادة هي ما لا ينكح عنها
 كمنع من ان ينكحها في كل الاوقات
 وهو ان العبادة هي ما لا ينكح عنها
 كمنع من ان ينكحها في كل الاوقات
 وهو ان العبادة هي ما لا ينكح عنها
 كمنع من ان ينكحها في كل الاوقات

انما جاز ان كان تحت لزوم
 لا ينكح الرجوع الى منزله في يومه
 قاله السرخسي وعليه
 ولا فتوى
 لا يفسد الوضوء بغيره
 وكان في بعض النسخ
 لا ينكح الرجوع الى منزله في يومه

الفتاوى

١٨ قول ابو حنيفة ومسلمه وقف المشايخ مبنية على شرائط التسليم للمتولي فلم يشترط ابو يوسف وجوز وقف
 المشايخ واشترط محمد فلم يجوز وقف المشايخ واختلف المشايخ فيهم فصح بعضهم قول ابو يوسف وصح الكثر منهم
 قول محمد وهذا في مشايخ يمتثل القسم وانما ما يحتملها فيجوزها طاعة والمراو بالشيوع منها المتعارون اما الشيوخ الطائفة
 فلا يفسد الوقف لاني المسجدة فانه كالمقارن كذا في الفصول الهجرية في فوائده سرور الدروري
 ٢٠ قلت عدم جبره عند عدم التيقن قاله الدرر والقرآن لأم ولو بعد الطلاق لم تزوج الا ان يكون مرزوقه
 او فاجرة بلا جبرها على اخذ الولد اذا ابت ولم تطلب الا حتمال ان يجز عن الحضنة الا اذا تعينت
 بان لا يخذ الولد بشي غير ما اولا يكون له رد ورحم محرم سوى لام فجبر على الحضنة اذا الاجنبية
 لا مشقة لها عليه لمولى خي زاده
 ٢١ قول كمشقة البرد في الوضوء والغسل كذا في النسخ والصلوات كمشقة الوضوء والغسل في البرد على منوال
 قول مشقة الصوم كقول مشقة السفر كقول مشقة الطاهر غني زاده

استثنى غني زاده

وهي

العلاج

والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا على صفة واحدة في الدين والخلق
وكانوا على صفة واحدة في الدين والخلق
وكانوا على صفة واحدة في الدين والخلق

فلا الصورة الثالث تخفيف ابدال كابدال الوضوء والفعل بالتيقن والقيام في الصلوة
 بالعمود والاضطجاع والركوع والسجود بالاياء والقيام بالطعام الرابع تخفيف
 تقديم كالج بعرقات وتقديم الزكوة على الحول وزكوة العطر في رمضان وقبله على الصحيح
 بعد ملك النصاب في الاول ووجود الراس لصفة المؤنة والولاية الخامس تخفيف
 تأخير كالج بمزدلفة وتأخير رمضان للمريض والمسافر وتأخير الصلوة عن وقتها في حق
 مشتق بانقاذ غيب وخوة **السادس** تخفيف زخيف كصلوة المستمع بنية النجوى
 وشرب الماء لصفة **السابع** تخفيف تغيير تغيير نظم الصلوة **القاعدة الثامنة**
 المشقة والخرج انما يعتبر في موضع لا نص فيه وامام النص خلافه فلا وكذا قال ابو
 محمد بحرقه رعي حشيش الحرم وقطعه الا اذا خرو وجوز ابو يوسف رعيه للمخرج ورد
 عليه بما ذكرناه ذكره الزبلي في جنابات الاحرام وقال في باب النجاس ان الامام
 يقول بتقليظ نجاسة الاورات لقوله عليه الصلوة والسلام انما كرس لي نجس ولا اعتبار
 عنده بالبلوى في موضع النص كما في بول الاوى فان ابلوى فيه علم انتهى وفي شرح
 من المصطفى من المتأخرين من زاد في نسب الغليظة على قول ابى حنيفة ولا يخرج في اجتناب
 كما في الاختيار وفي الغليظة على قولها ولا بلوى في اصابته كما في الاختيار ايضا
 المحيط وهي زيادة حسنة يشهد لها بعض فروع الباب والمراد به له ولا جرح
 في جنابه ولا بلوى في اصابته على اختلاف العارفين انما هو بالنسبة الى جنس
 المكلفين فيقع الاتفاق على صدق القضية المشهورة وهي ان ما عت عليه خفت
 قضيت انتهى **القاعدة الرابعة** ذكر بعضهم ان الامر اذا اضاع وانعاض وانعاض وانعاض
 بعضهم بقوله كلما تجاوز عن حد انكس للضد ونظر ما بين القاعدتين في انعكاس
 قولهم ينقتر في الدوام ما لا ينقتر في الابتداء وقوله ينقتر في الابتداء ما لا ينقتر في
 البقاء وسيأتي ان شاء الله ذكر فروعها **القاعدة الخامسة** الفرز في الاصلها قوله

تقبل منه الفطر
 وقبله يجوز على الصحيح
 روي الحسن بن احمد
 روي الحسن بن احمد
 روي الحسن بن احمد
 روي الحسن بن احمد
 لا اعتنا عنده
 بالبلوى في موضع
 النص
 ما عت عليه
 خفت

في قوله انما كرس لي نجس

الله عليه وسلم لا يفر ولا يفر اراخه مالك في الموطا عن عمرو بن يحيى عن ابيه مسكنا واهج
 الحاكم في المستدرک والبيهقي والدارقطني من حديث ابى سعيد الخدري واهج ابن
 ماجه من حديث ابن عباس وعبد بن الصامت وقسره في المغرب بانه لا يفر الرجل
 اخاه ابتداء ولا جزء انتهى وذكره اصحابنا في كتاب الغصب والشفقة وغيرهما ويستثنى
 على هذه القاعدة كثير من ابواب الفقهاء ذلك الرد بالعيب وجميع انواع الجنارات
 والجرباير انواع على الحق والشفقة فانها للشريك لدفع من الرقعة والجار لدفع
 من رجا السوء بخيرتها تغلو اليار وترخص القصاص والحدود والكفارات وضمان المتلفا
 والجبر على التسعة بغير طر ولغب الاثمة والقضاة ودفع الصائل وقال المشركين البغاة
 وفي البرازية من كتاب الكراحيمة باع اغصان فصادوا المشتري اذا ارتقى نطقها
 بطلع على عورات الجيران بومرمان يجرمهم وقت الارتقاء بستر وامرة او مرتين فان فعل
 والارفع الى الحاكم ليعنفه من الارتقاء انتهى ومن القاعدة مع التي قبلها منحة او منحة
 ويتعلق بها فوايد الاولى الفروقات بين المحظورات ومن ثم جاز اكل الميتة عند المحضقة
 واساعة التوبة بالخمر والتلفظ بكلمة الكفر للاكراه وكذا الاطاف لئلا واخذ مال المتع
 من اداء الدين بغير اذنه ودفع الصائل ولو ادى الى قتله وزاد الشافعية على هذه القاعدة
 بشرط عدم نقصانها قالوا فيخرج ما لو كان الميت نبيا فانه لا ياكل اكله للمضطر لان حرمته
 اعظم في نظر الشرع من ثمة المضطر انتهى ولكن ذكره اصحابنا ما يفيد فانهم قالوا
 لو اكره على قتل غيره بقتل لا يرضى له فان قتل ثم ان مضرة قتل نفسه اخف من
 مضرة قتل غيره وقالوا لو دفن بلا تكفين لا ينش عليه لان مضرة ميتة ميتة
 اشد من عدم تكفينه الذي قام الشر بالتراب مقامه وكذا قالوا لو دفن بلا غسل
 واغسل التراب صلى على قبره **القاعدة السادسة** ما يباح للضرورة يتقدر بقدرها وكذا
 قاله ايمان الظهيرة ان الايمان الكاوية لا يباح للضرورة وانما يباح التعويض

والاخر

مطلب
 الله
 انما لا يخفى على من مضى
 انما لا يخفى على من مضى
 انما لا يخفى على من مضى
 انما لا يخفى على من مضى

القاعدة

لو دفن بلا كف
 لا ينش عليه
 لو دفن بلا كف
 لا ينش عليه

عظام بينها انهم فامنع احدهما المدة لا يجزى احد على البناء مع شريكه ولكن لشريكه ان يبني ويوجره ويأخذ ثلثه
نفقة حرته انا كل كتاب الشريعة عظام من جليل غار قدره او حوضه او شئ واحدا الى المدة فاما احدهما المدة
وامنع الاخر فاصلفوا قال بعضهم يوجرها القاصرون بالاجرة او ياذن لاحدهما بالاجرة والمدة في الاجرة فكل
قول لي يوسف ونجد لان عندهما يجوز ان يجر على احد والفتوى على قولهما وقال بعضهم ياذن لغيره لاني بالانفاق ثم ينقطع
صاحبه من الانتفاع به حتى يودي حصته والفتوى على هذا القول فاصحان في كتاب المحيطان

لو عمر احد الشريكين احكام
بلا اذن شريكه ذكر في
الاشباه ١١٨

انتهى عن الانتفاع بها بالتعريض ومن فروعه المضطر لا يأكل من المنة الا قدر سنة
الرمق والطعام في دار الحرب لا يؤخذ الا قدر الحاجة لانه اغايب للفورة قال
في الكفر وينفع فيها بعلف وطعام وحطب ولان ودهن بلا قسم وبعد
الخروج منها لا وما فضل رد الى القيمة واقوى بالعفو عن بول السنة في
التياب من الاواني لانه لا ضرورة في الاداء في الجريان العادة بتجريبه وقرينة
من المتأخر في التعريض ابار الغلوات تنفع عن قليله للضرورة لانه ليس لها
رؤس حاجرة والابل تبع حوطها وبين ابار الامصار لعدم الضرورة وبخلها
الكثير ولكن الممتنع عدم الفرق بين ابار الغلوات والامصار وبين الصحيح المنكر
وبين الرطب اليابس ويعني عن ثياب المتوضي اذا اصابها الماء المستعمل
على رواية النجاسة للضرورة ولا يعفى عن ما يصيب ثوب غيره لعدم ما قدم
ظاهر في حق نجس في حق غيره لعدم الضرورة والجيرة يجب ان لا تستمر في
الابقار ما لا بد منه والطبيب انما ينظر العورة بقدر الحاجة وفرع الشافعية
عليها ان المخون لا يجوز تزويج اكثر من واحدة لان دفاع الحاجة بها انتهى ولم
ار لمشايتنا **تنبيه** يقرب من هذه القاعدة ما جاز لعذر بطل بزوالة القبل التمس
اذا قدر على استعمال الماء فان كان لعقد الماء بطل بالقدرة عليه وان كان بطل
بغيره وان كان لم يزل بطل بزوالة وينبغي ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة على
اذا كان المأكل نقا فصح بعد الاشهاد او ما فرأقدم ان بطل الاشهاد
على القول بانها لا تجوز الاموات الكسل او مرضا وسفره **الثالث** الضرر لا يزال
بالضرر وهي مقيدة لقوله الضرر يزال اي لا يضر ومن فروعه عدم وجوب
العمارة على الشريك وانما يقال لمزيد انفق واحبس العين الى استنفاء
قيمة البناء او ما انفق فالاول ان كان بغير اذن الثاني ان كان بانه وهو

سبق ما يتعلق
بذلك في ورق
١١٣

سبحي في كتاب القسمة
ما يتعلق بذلك
١٢٠

عظم من جليل غار قدره او حوضه او شئ واحدا الى المدة فاما احدهما المدة
وامنع الاخر فاصلفوا قال بعضهم يوجرها القاصرون بالاجرة او ياذن لاحدهما بالاجرة والمدة في الاجرة فكل
قول لي يوسف ونجد لان عندهما يجوز ان يجر على احد والفتوى على قولهما وقال بعضهم ياذن لغيره لاني بالانفاق ثم ينقطع
صاحبه من الانتفاع به حتى يودي حصته والفتوى على هذا القول فاصحان في كتاب المحيطان

وكتبت في شرح الكفر في مسائل شتى من كتاب القضا ان الشريك يجب عليه في
ثلاث مسائل ولا يجزى السيد على تزويج عبده او امته وان تضرروا لا ياكل المضطر
طعام مضطر آخره لا شئ من بدنه **تنبيه** يتحمل الضرر الخاص لا جلد دفع ضرر عام وهذا
مقيد لقوله لم الضرر لا يزال بطله وعليه فروع كثيرة منها جواز الرمي الى كفاية تضرره او
المسلمين ومنها وجوب فقن حائط علكوك بال الى طريق العامة على ما كرهه دفعا للضرر
العام ومنها جواز الجرح على البالغ العاقل الحر عند اية حصة في ثلاث المقتى لما من
والطبيب الجاهل والمكاري للفلس دفعا للضرر العام ومنها بيع مال المديون
عندما اقتضت دية دفعا للضرر عن الفرما وهو الممتنع ومنها جواز على السيف
عندما وعليه الفتوى لدفع الضرر العام ومنها التسبب عند تعدى رباب الطعام في بيعه
بغبن فاحش ومنها بيع طعام المحتكر صبر عليه عند الحاجة واحتقاعه في البيع دفعا
للضرر العام ومنها منع اتحاد حانوته للطبخ بين التزايين وكذا الكل ضرر عام كذا في
الكافي وغيره وقامه في شرح منظومة ابن وهبان من الدعوى **تنبيه** اخذت في القادة
ايضا ما لو كان احدما اعظم ضررا فان للاشد يزال بالاخف فمن ذلك الاجابة على
قضاء الدين والتفقات الواجبة ومنها حبس الاب اذا امتنع عن الانفاق على
ولده بخلاف المديون ومنها لو غصب لجة اي حشيتة وادخلها في بناء فان كانت
قيمة البناء اكثر من ثمنها صاحبه بالقيمة وان كانت قيمتها اكثر من قيمته لم ينقطع حق
المالك عنها ومنها لو غصب ارضا فبني فيها او غرس فان كانت قيمة الارض اكثر فلها
وردت والا ضمن له قيمتها ومنها لو ابتعت حاجة لؤلؤة تنظر الى اكثر مما فيه فيصير
صاحب الكثرة قيمة الاقل وعلى هذا لو ادخل فضيل غيره في داره فكبر فيها ولم يكن اخراجه
الا بهدم الجدار وكذا لو ادخل بئر راسه في قدر الناس فتعدرا خواجه هكذا ذكره
كما ذكره الزيلعي في كتاب الغصب فحصل الشافعية فقالوا ان كان صاحب البهيمه

عظم من جليل غار قدره او حوضه او شئ واحدا الى المدة فاما احدهما المدة
وامنع الاخر فاصلفوا قال بعضهم يوجرها القاصرون بالاجرة او ياذن لاحدهما بالاجرة والمدة في الاجرة فكل
قول لي يوسف ونجد لان عندهما يجوز ان يجر على احد والفتوى على قولهما وقال بعضهم ياذن لغيره لاني بالانفاق ثم ينقطع
صاحبه من الانتفاع به حتى يودي حصته والفتوى على هذا القول فاصحان في كتاب المحيطان

عظم من جليل غار قدره او حوضه او شئ واحدا الى المدة فاما احدهما المدة
وامنع الاخر فاصلفوا قال بعضهم يوجرها القاصرون بالاجرة او ياذن لاحدهما بالاجرة والمدة في الاجرة فكل
قول لي يوسف ونجد لان عندهما يجوز ان يجر على احد والفتوى على قولهما وقال بعضهم ياذن لغيره لاني بالانفاق ثم ينقطع
صاحبه من الانتفاع به حتى يودي حصته والفتوى على هذا القول فاصحان في كتاب المحيطان

عظم من جليل غار قدره او حوضه او شئ واحدا الى المدة فاما احدهما المدة
وامنع الاخر فاصلفوا قال بعضهم يوجرها القاصرون بالاجرة او ياذن لاحدهما بالاجرة والمدة في الاجرة فكل
قول لي يوسف ونجد لان عندهما يجوز ان يجر على احد والفتوى على قولهما وقال بعضهم ياذن لغيره لاني بالانفاق ثم ينقطع
صاحبه من الانتفاع به حتى يودي حصته والفتوى على هذا القول فاصحان في كتاب المحيطان

عظم من جليل غار قدره او حوضه او شئ واحدا الى المدة فاما احدهما المدة
وامنع الاخر فاصلفوا قال بعضهم يوجرها القاصرون بالاجرة او ياذن لاحدهما بالاجرة والمدة في الاجرة فكل
قول لي يوسف ونجد لان عندهما يجوز ان يجر على احد والفتوى على قولهما وقال بعضهم ياذن لغيره لاني بالانفاق ثم ينقطع
صاحبه من الانتفاع به حتى يودي حصته والفتوى على هذا القول فاصحان في كتاب المحيطان

معها فلو غطى برك الحفظ فان كانت غير مأكولة كسرت القدر وعليه ارش النقص
 او مأكولة ففي ذبحها وجها وان لم يكن معها فان فرط صاحب القدر كسرت ولا
 ارش والاقله الارش وينبغي ان يلحق بمسكة البقرة ما لو سقطت دنياه في حفرة
 غيره ولم يخرج الا بكسر ما ومنها جواز دخول بيت غيره اذا سقط متاع فيه وخاف
 صاحبه ان لو طلب منه لاخافه ومنها مسئلة النضر كسرت دينه ومنها جواز شق بطن الميتة
 لاخراج الولد اذا كانت ترجى حيوة وقد امر به ابو حنيفة فهاش الولد كافي للقط
 قالوا بخلافه اذا ابتلع فمات فانه لا يشق بطنه لان حمة الادوى اعظم من حمة
 المال وسوى الشا فبقيت بينهما في جواز الشق وفي تهذيب التلخيص من الخطر و
 الاباحة وقيمة الدرة في تركه وان لم يترك شيئا لا يجب شئ انتهى ومنها
 طلب صاحب الاكثر القسمة وشركه بغير رفا صاحب الاكثر بحاج على احد الاقوال
 لان ضرره في عدم القسمة اعظم من ضرر شركه بها ونسأ من هذه القاعدة قاعدة
 رابعة وهي اذا تعدى من مفسدتان روى اعظم ضررا بارحاب اخفها قال الزبيدي في
 باب شروط الصلوة ثم الامس في جنس هذه المسائل ان من ابتلى بيلتين وهما
 متساويتان ياخذ بايهما شاء وان اختلفا يختار ايهما لان بكسرة الحرام لا يجوز
 الا للضرورة ولا ضرورة في حق الزبادة مثاله رجل عليه جرح لو سجد سال جرحه
 وان لم يسجد لم يسبل فانه يصلي قاعدا يركع السجود لان ترك السجود
 اهلون من الصلوة مع الحدث الا ترى ان ترك السجود جازي حال الاختيار في
 التطوع على الدابة ومع الحدث لا يجوز بحال وكذا الشيخ لا يقدر على القراءة قايما
 ويقدر عليها قاعدا يصلي قاعدا لانه يجوز حال الاختيار في النقل ولا يجوز ترك القراءة
 بحال ولو صلى في الفضلين فاجامع الحدث وترك القراءة لا يجوز ولو كان مع ثوبا
 بخات كل واحد منها اكثر من قدر الدرهم يتخير ما لم يبلغ احد من الثوب استوائهما

مطلق جواز دخول بيت غيره
 مطلق جواز شق بطن الميتة
 مطلق جواز خروج الولد

مطلق جواز شق بطن الميتة
 مطلق جواز خروج الولد

مطلق جواز ترك السجود على الدابة

في المنع ولو كان احدهما قدر الربع ودم الاخر اقل يصلي واقامهما دما ولا يجوز تركه
 لان للربع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع او كان في احدهما اكثر لكن
 لا يبلغ ثلثه اربعة وفي الاخر قدر الربع صلى في ايها شاء لاستوائهما في الحكم و
 الافضل ان يصلي في اقلهما بخاتمة ولو كان ربع احدهما طاهر والاخر اقل من الربع
 يصلي في الذي ربع طاهر ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة لوصلت قائمته ينكشف
 من عورتها ما يمنع من جواز الصلوة ولوصلت قاعدة لا ينكشف منها شئ فانها
 فصل قاعدة لما ذكر من ان ترك القيام اهلون ولو كان الثوب يغطي جسدا وربع
 راسها فتركته تغطية الرأس لا يجوز ولو كان يغطي اقل من الربع لا يجوز لان
 للربع حكم الكل وما دونه لا يغطي حكم الكل والستر افضل لتقليل الانكشاف انتهى
 ومن هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج للجماعة لا يقدر على القيام و
 لو صلى في بيته صليا قايما هو الصحيح وتعل في شرح منية المصلح في آخره ان يصلي في بيته
 قايما وهو الاظهر ومن هذا النوع لو اضطر وعنده ميتة ومال الغير فانه ياكل الميتة و
 عن بعض اصحابنا من وجد طعام الغير لا يباح له الميتة وعن ابن سماعة الغصب
 اولى من الميتة وبما خذ الطحاوي وقوله الكسري كذا في البرزانية ولو اضطر لمحم و
 عنده ميتة ومال الغير فالصيد اولى وكذا الصيد اولى من لحم ان كان في غير
 اولى من لحم الخنزير انتهى وذكر الزيلعي من آخر كتاب الاكراه لو قال لتلقين منك
 في النار او من الجبل او لا فلتلك وكان الالفاء بحيث لا يجوز وكلمة فيه
 نوع خفية فله الخيار ان يفعل ذلك وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند اب
 حنيفة لانه ابتلى بيلتين فختار ما هو الاهلون في زعمه وعند ما يصبر ولا يخل ذلك
 لان مباشرة الفصل سعي في اهلاك نفسه فيصير نكاحا عنه واصله ان لم يبق اذا
 وقع في سفينة وعلم انه لو مكث فيه يخرق ولو وقع في الماء غرق فعنده يختار ما

مطلق جواز شق بطن الميتة
 مطلق جواز خروج الولد

مطلق جواز شق بطن الميتة
 مطلق جواز خروج الولد

وقد ذكر في هذا الكتاب
 ما يتعلق به
 وكذا

والقاعدة الرابعة من الحاشية
بما ذكره بقوله فيما سيجي
ونشاء من هذه القاعدة
قاعدة واحدة

توزع على خلاف القياس ومن ذلك حوا السالم على خلاف القياس كقوله في العدم
دفعاً لحاجة المخاليس ومنها جواز الاختراع للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكنته
فيها وما يستعمل من ما منها وشربة السقاء ومنها الانتفاء بصحة بيع الوفا حين كثر اليد
على أهل بخارى وهكذا بمصر وقد سمعوه بيع اللامنة والاشافعية يسمونه الرهن المعادو
سماء به في المنقذ وقد ذكرناه في شرح الكفر من باب خيار الشرط وفي الفيتة و
يجوز التحليل الاستقراض بالرج انتهى **القاعن السادسة** العادة محكمة أصلها
قول علي أنه عليه السلام ما راه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن قال العلما لم
أجد مرفوعاً في شيء من كتب الحديث أصلاً ولا بسند ضعيف بعد طول البحث
وكثرة الكشف السؤال إنما هو من قول عبد الله بن مسعود موقوفاً عليه فخرج
أحمد في مسنده وأسلم أن اعتبار العادة والعرف رجع إليه في الفتى في سائل كثيرة
حتى جعلوا ذلك أصلاً فقالوا في الأصول في باب ترك به الحقيقة ترك الحقيقة
بدلالة الاستعمال والعادة هكذا ذكر في الإسلام فأخلف في عطف العادة على
الاستعمال فقليل مما مراد قال وقيل المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن موضوعه
الأصل إلى معناه المجازي شرعاً وغلبة الاستعمال **فيه** ومن العادة نقله إلى معناه
المجازي عرفاً وتامه في الكشف الكبير وذكر السراج الهندي في شرح المغنى العادة
عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة
وهي أنواع ثلثة العرفية العامة كوضع القدم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل
طائفة مخصوصة كالرفع للخفا والفرق والجمع النقص للنظر والعرفية الثبوتية
كالصلاة والزكاة والحج تركت معانيها اللفظية بمعانيها الشرعية انتهى. فما
فرغ على هذه القاعن حد الحار والاح أن ما عده الناس جاريها ومنها وقوع
البع الكثير في البئر الأح أن الكثير ما يستكره الناظر ونهاقه الماء الكثير المنيح إلى الجوار

مجلس
تول المعانی
بسم الله الرحمن الرحیم

فصل فی بیان احوال و حاله علی الصراط
و انوار افق بالبرج خفا ظاهر آنکه
لا یخفی که در زیاده و کثرت
حدی سیر یافته

یعنی در تفسیری
باب بیست و یکم

مباحث فی هذه القاعدة
الأول

ابو القاسم قال في الذخيرة قال
 ابو الليث في اخذ الاجر من جليلة
 العلم في يوم لا درس فيه ارجو
 ان يكون حايضا انتهى هذا
 القدر من النقل من الشيخ
 رحمه الله عن شيوخه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ولا ينجى ايضا بل كل من لم يمتح
او لا يات من عند القول الحق
بل هو المردوم
على حال

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

اهل الكوفة واما في حرق
انه لما خست على عاقبة
اعطوا له قال له اخط

منه

المعالي
فيما مضى على
الاستغناء
مطهر قبا

مطلب من المطالب المهمة
في العارضة

ففيه اختلاف والمختار للفتوى انه ان كان العرف مستمرا ان الالب يدفع ذلك
 الجهاز ملكا لا عارية لم يقبل قوله وان كان العرف مشركا فالقول للالب كذا في
 شرح منظومة ابن وهبان وقال فاضل خان وعندي ان الالب ان كان من كرام
 الناس واشرافهم لم يقبل قوله وان كان من اوساط الناس كان القول له انتهى
 وقال في الكبرى للخاضعي ان القول بعد موته وعلى الالب البيعة لان الظاهر
 للزوج كمن دفع ثوبا الى قصار ليقتصره ولم يذكر الاجرة فانه يحمل على الاجارة
 بشهادة العرف الظاهر انتهى وعلى كل قول فالمنظور الى العرف فالقول
 المفتي به نظر الى عرف بلد بها وقاضيها نظر الى حال الالب في العرف ما في الكبرى
 نظر الى مطلق العرف من الالب انما يجز ملكا وفي الملتقط من البيوع وعلى
 القاسم الصفار الاشياء على ظاهرها جرت به العادة فان كان الغالب الخلال
 في الاسواق لا يجب السؤال وان كان الغالب الام في وقت وكان الرجل
 ياخذ المال من حيث وجده ولا يتامل في الحرام والحلال فالسؤال عنه حسن
 انتهى وفيه ايضا ان دخول البردعة والاكاف في بيع الحرام يبي على العرف
 وفيه ايضا ان حمل الاجرة الى حال الى اخل بالباب مبني على التعارف كره في الاجارة
 وفي اجارات مينة المفتي دفع غلامه الى حايك مدة معلومة ليتعلم النسيج ولم
 يشترط الاجرة على احد فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجرة من المولى والمولى
 من الاستاذ ينظر الى عرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف
 يشهد للمولى فباجر مثل الغلام على الاستاذ وكذلك لو دفع ابنه انتهى وما
 يوه على العرف ان اكثر اهل السوق اذا استاجروا حارشا وكروا الباقون فان
 الاجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وتامة في مينة المفتي وفيها لو دفع
 غزلا الى حايك لنسجه بالنصف جوزه مشايخ بخاري وابواليث وغيره للعرف

في البيع

سواء كانا مينا على العرف
 غير عرف
 اهل السوق اذا جروا
 حارشا وكروا الباقون
 يؤخذ الاجرة من الكل

بلغ

انتهى **المبحث الرابع** العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن
 دون المتأخر ولذا يقولون لا عبرة للعرف الطاري فكذا اعتبر العرف للمعالم
 ولم يعتبر في التعليق فيبقى على عموم ولا يخصه العرف في البسوط اذا اراد
 الرجل ان يغيب خلفه امراته فقال كل جار يباشرتها فهي حرة وهو يعني كل
 سفينة جار يملك بنية ولا يتبع عليه العتق قال السكاكولي الجوار المنشأة في
 البحر كالاعلام والمراد السفن فاذا نوى ذلك علمت بنية لانها ظالمة في هذا
 الاستحلاف ونية المظالم فيما يخلف عليه معتبرة وان حلفته بطلاق كل
 امرأة اتزوجها عليها فليقل كل امرأة اتزوجها عليك فطالق وهو يزوج
 بذلك كل امرأة على رقبته فتعلم بنية لانه نوى حقيقة كلامه انتهى وانما
 الاقرار فهو اخبار عن وجوب سابق ودرجاته لم الوجوب على العرف الغالب
 وكذا لو اقر بدين اعم ثم فتر بانها زبوف او بنهرجة يصدق ان وصلوا
 اقربا لف من مثنى مثنى او قرض لم يصدق عند الامام اذا قال هي زبوف وصل او
 فصل وصداقان وصل وان اقربا لف غضبا او ودية ثم قال هي زبوف صدق
 مطلقا وكذا الدعوى لا ينزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم فلا
 يقيد العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشرة الحال فيقيد العرف قال في البرازية
 من انه عوى معزيا الى الاشياء اذا كانت النقود في البلدة مختلفة احد حاروج
 لا تقع الدعوى له يدين وكذا لو اقر بعشرة دنانير حمر وفي البلاد نقود مختلفة
 حمر لا تقع بلباين بخلاف البيع فانه ينصرف الى الاروج انتهى وقد اوجنا
 الكلام في ذلك في شرح الكسرة من اول البيع ويمكن ان يخرج عليها مسئلتان
 احدهما مسئلة البطالة في المدارس فاذا استمر عرف بها في شهر خصوصه حمل عليها
 ما وقف بعد ثلثا ما وقف قبلها الثانية اذا شرط الواقف النظر الى حكمه وكان

على

انما يشك ان العرف كونه على عموم المقطوع
 لم يجز ان يقتضيه بالاشياء وليس يشك في قبول
 حمل النطق على العرف فثبت المراد به
 كالاخي جزي رادة فندى

اذ ذاك شافعيان صار الآن حنفيا لا قاضي غيره الا نياتة هل يكون كنظرا لانه الحام
 اولاه متاخر فلما حمل المتقدم عليه فقتضى القاعدة الثاني وكذا قالوا في الامان
 لوطه والى بلدة ليعلمه بكل ادخل البلدة بطلت اليمين بقول الوالي فلما بحث
 او لم يعلم الوالي الثاني ولم ار الآن حكم ما اذا حلف منى راي منكرا فوجه الى القاضي
 هل يتعين القاضي حالة اليمين حوت من هذا النوع لو وقف بلدة على الحرم الشريف
 وشرط النظر للقاضي هل ينصرف الى قاضي الحرم او قاضي البلدة الموقوفة او قاضي
 بلدة الواقف ينبغي ان يستخرج من مسئلة ما لو كان اليتيم في بلدة وما له في بلدة
 آخر فمل النظر عليه لقاضي بلدة اليتيم او لقاضي بلدة ما له صرحا بالاول فينبغي ان يكون
 النظر لقاضي الحرم ويمكن ان يقال ان الارجح كون النظر لقاضي البلدة الموقوفة لانه
 اعرف مصالحها فالظاهر ان الواقف قصده وبمحصل المصلحة وقد اختلفوا فيما
 اذا كان العقار لاني ولاية القاضي وتنازع عا فيه عند قاض اخر فمنهم من يصح
 قضاءه ومنهم من ينظر الى التداي والتراجع واختلف التصحيح في هذه
 المسئلة **تنبيه** هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام ولو كان خاصا لا يذهب
 الاول قال في البرازية معربا الى الامام البخاري الذي ختم به الفقه الحكم العام لا
 يثبت بالعرف الخاص وقبل مثبت انتهى **ويخرج على ذلك** لو استقرض الفا
 واستاجر المقرض لمفظه رآة او مطلقه كل شهر بعشرة وقبعتها لا ينزى على
 الاجرة فيها ثلثه اقوال صحيحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخارج
 والصحيح الكراهة للاختلاف والاف دلان صحة الاجارة بالتعارف العام
 ولم يوجد وقد افنى الاكابر برفاد **وهي القيمة** من باب الاستيناف المستقر
 المقرض بالتعارف الذي ثبت بالاحكام لا يثبت بتعارف اهل بلدة واحدة
 عند البعض وعند البعض ان كان يثبت لكن احده بعض اهل بخارى فلم يكن

تقول يا ليتك لا تبعدن واما يستطع
الفتى خال المؤمنين ولم يردن الى الف
رفع المنكر اليه جود
تقول يا ليتك لا تبعدن واما يستطع
الفتى خال المؤمنين ولم يردن الى الف
رفع المنكر اليه جود

٣٥
أو مطلق العرف

الاسترخاء بالحيلة

مستعاراً فاعطافاً كيف وان هذا الشيء لم يعرفه عامة من مل تعارفه فخاصهم فلما ثبت التعارف
بهذا القدر قال رضي الله تعالى عنه وهو الصواب انتهى وذكر فيها من كتاب الكراحيه قبل
التي لو تواضع اهل بلدة على زيادة في سجناتهم التي يوزن بها الدرهم والابهرسم
على فائدة ساير البلدان ليس لهم ذلك انتهى وفي آجارة الاشل الهسه استاجره
ليحل طعامه بغير منه فالاجارة فاسدة وتجب اجارة المشرك لا تجوز فيه المبيع وكذا لو دفع
حاكماً الى جاكغ لا على ان يسجد بالثلاث ومانع من ذلك فواجب اجارة
الحاكم للوف وبه افتى ابو علي النسيب ايضا والقوى على جواب الكتاب لانه مقصود
عليه فيلزم ابطال النفس انتهى وفيها من البيع القاسد في الكلام على بيع الوفا في
القول السادس ومن انه صحيح قالوا الحائجة الناس فرا من الربوا فيلزم عماد
الدين والاجارة وهي لا تقع في الكرم وبجاري عماد والاجارة الطويلة ولا يكره في
الاشجار فاضطرر والابيعها وفاء وماضف على الناس امر الا اتسع حكمه انتهى فالحال
ان المذهب عم اعتبار العرف الخاص لكن افتى كثير من المشايخ باعتبارها فاقول
على اعتباره ينبغي ان يقتضي بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلط الحوانيت
لازم ويصير خلط في الحانوت محال فلا يمكن صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجازتها
لغيره ولو كانت وقفاً وقد وقع في حوانيت الخلط بالغرورية ان السلطان الغوري
لما بناها سكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدر اخذه منهم وكتب ذلك بكتوب
الوقف وكذا القول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول
عن الوطائف بال يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فيسعى الجواز وانما لو نزل وفي بعض
منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يمكن ذلك للاحول ولا قوة الا بالله العظيم
وهذا قد اعتبر واعرف القاهرة في مسائل منها ما في فتح القدير من دخول السراي
ابيت المبيع بالقاهرة دون غير ما لان بيوتهم طبقات لا يشتفع بالالاء وقد عرفت

والله اعلم
بما
في
الغيب

کیف نیستی از غیبی به مع کونه
خالفاً لکثر و الشرف و جلال

سيف يميل الجوار وإنه سنة والعرف
أما يعتبر إذا لم يكن بخلافه من والأثر
تحليل ما تارة من الصوام وبعض الخواص
من المنكرات

كيف ينبغي الجواز وأنه ليس بالارثوة
مختصة ولو لم يما ذكره بحجاز الارثاء
في زماننا التقاريف بين الخواص
والعوام وحمل رضي له منه
وبين مصنفه

في قوله لا يثبت

العدد الاول

في قوله لا يثبت

القواعد الكلية وهي ست الاولى لا ثواب الا بالنية الثانية الامور بمقتضى
الثالثة البتة لا يزول بالشك الرابعة المشقة تجلب التيسير الخامسة
الفرير ان السادة العادة محكمة والآن نشرح في النوع الثاني من القواعد
في قواعد كلية فيخرج عليها ما لا يتصور من الصور الجزئية الاولى الاجتهاد لا
ينقض بالاجتهاد وويلها الاجماع وقد حكم بوجوب رضى الله في مسائل وخالفه
فيما ولم ينقض حكمه وعلته بانه ليس الاجتهاد الثاني باقوى من الاول وان يؤيد
الى ان يستحكم وفيه مشقة شديدة وهذا اولى من قوله في البداية لان اجتهاد
الثاني كاجتهاد الاول وقد تخرج الاول بان اتصال القضاء به فلا ينقض باهور
انتهى لانه يمكن بان الثاني كالاول ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير الشك مع
اورد في الغاية على قوله ان الاول ترجح بان اتصال القضاء به ترجح للاصل
بفرعه لان الاصل في القضاء الى المجتهد فكيف يترجى بالقضاء وان اجاب
عن بان الفرع يرجح اصله من حيث بقائه لا من حيث انه منه فالشك ان اذا
تساوى في القوة وكان لاحدهما فرع فانه يرجح على الاخر له الى اخره
ومن فروع ذلك لو تغير اجتهاده في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى اربع ركعات
لاربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء وانما اختلفوا فيما لو صلى ركعة بالثاني الى
ثم تغير الى اخرى ثم عاد الى الاول وقد بيناه في الشرح وذكر فيه اختلاف في العلامة
منهم من قال لا يستقبل ومنهم من قال يستقبل انتهى ومنها لو حكم القاضي
برد شهادة الفاسق ثم تاب فاعاد ما لم يقبل وعلته بعضهم بان قبول
شهادته بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد وبالا جزمها واصلها كما في الخلاصة
من ردت شهادة لعلته ثم زالت ثم اعاد ما في تلك الحادثة لم يقبل الا في اربعة
الصبي العبد والكافر والاعمى انتهى ومنها لو كان لرجل ثوبان احدهما خشن

حسن

في قوله لا يثبت

فخرى وصلى ثم وقع تحريم على طهارة الاخر لم يعتبر الثاني وعلى هذا الذي
الشهادات شهدت طائفة بقتله يوم النحر بمكة وطائفة يومه بالكوفة لغنا
كان قضى باحدهما قبل حضور الاخر لم يعتبر الثانية لان اتصال القضاء به ونقض الاول
انه لو خرى وطهارة احد الاثني فاستعمل وتركه الاخر ثم تغير طهارة لا يعمل بالشك بل يتم
ولكن هذا مبني على جواز التخي في الاثني وفي شرح الجمع فيل الستم لو كانا اثني
يرفعهما ويتم اتفاقا انتهى ومنها لو حكم الحاكم بشي حتى تغير اجتهاده لا ينقض
الاول ويحكم في المستقبل بما رآه ثانياً ومنها حكم القاضي في المسائل الاجتهادية
لا ينقض وهو معنى قول اصحابنا في كتاب القضاء واذا رفع اليه حكم حكم امضاء
الا ان يخالف بالكتاب والسنة والاجماع وقد بيناه شروط القضاء ومعنى الاجتهاد
في شرح الكثرة وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني ثم اعلم ان بعضهم يستثنى
من هذه القاعدة اعني الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مسألان احدهما نقض
القسمه اذا ظهر فيها غيب فاحش فانها وقعت باجتهاد فكيف ينقض بمسألة
الجواب ان نقضها لغوات شرطها في الابتداء وهو المعادلة فظهر انها لم تكن
صحيحة من الابتداء فهو كالوطس خط القاضي بغوت شرطه فانه ينقض قضاءه
الثانية اذا اراد الامام شيئاً ثم مات او عزل فللثاني تغييره حيث كان من امور
العادة والجواب بان هذا حكم يدور مع المصلحة فاذا رآه الثاني وجب تغييره
تغييرات الاول كشر في زماننا وقبله ان المؤمنين يكتبون عقبا الواقعة عند
القاضي من بيع وشح واجارة ووقف وقرار وحكم بموجبه فهل ينقض
لو رفع الى آخر فاجبت مراراً بانه ان كان في حادثة خاصة به ودعوى صحيحة من
على خصم منه والا فلا ليكون حكماً صحيحاً تمسكاً بما ذكره العماد في فصوله و
تبعه في جامع الفصولين والكردري في فتاواه البرزلية والعلامة قاسم

في قوله لا يثبت

في قوله لا يثبت

في قوله لا يثبت

في قوله لا يثبت

في قضاؤه من ان شرط نفاذ القضاء في المجتهدين ان يكون في حادثة ودعوى فان
فات هذا الشرط كان فتوى الحكمي وزاد العلامة قاسم ان الاجماع عليه وقال لو قضى
شافي بموجب بيع عقار لا يكون قضاء بانه لا شفعة للجار ولو كان انما في خيال
يكون قضاء بان الشفعة للجار الى آخره ذكره من الفروع وشي عليه ابن القيس
واوضحه بامثلة **الثاني** لو قال المولى وكل بموجب حكمي مستوفيا بشرط الشفعة
فهل يكتفي بما كتبت مرارا بان لا يكتفي به ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفيته
الحكم في الملتقط من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت عندي بما ثبتت
الحوادث الحكمية انه كذا لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل ثم قال وكل انما لا يكتفي
قاضي عن نفسه بخاري كان يكتب الامام لعلوا في في الحاضر لا فاوردوا عليه اجوبة
في سجلاته كتبت بتلك النسبة بعينها نعم فقال انكم لا تقرون الشهادة وبذلك القاض
على السقف وقبله شيخنا ابو علي النسبة وكان لا يخفى عليها فاما انت وامثالك لا تنزع
بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير **ومن** السيد الامام ابي شعيب وقال
كانا نعلم في ذلك كتابنا حتى طالبهم بتفسير الشهادة فلم يأتوا بها صحيحة فتحقق
عندي ان الصواب هو الاستفسار انتهى وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات
الاهل في المحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكر والبيان بالصرح ولا يكتفي
بالاجمال حتى قيل لا يكتفي في المحضر ان يكتب حضر فلان واحضر معه فلانا فادع
هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر على هذا الذي حضره الى ان قال
وكذا لا يكتفي بذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقب دعوى
المدعى هذا الى ان قال ويكتب في السجل حكم القاضي ولفظة الشهادة
تماما ولا يكتفي بما كتبت ثبت عندي على الوجه الذي ثبتت الحوادث الحكمية
الى اخره وكل فيهما واقعة الخلو اني مع قاضي عنسته الى ان قال والحق في هذا الباب

في قولهم لا يكتفي
بما كتبت مرارا
بانه لا يكتفي
به ولا بد من
بيان تلك
الحادثة والدعوى
وكيفيته

ان يكتفي به في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يراد من محضر آخر فلا يكون في التذكرة
جرح انتهى **الثالث** انه لا فرق بين الحكم بالصفة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء
في الشرط السابق فان وقع التنازع بين الخصمين في الصفة كان الحكم بها محتملا
وان لم يقع بينهما فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب حاش من
موجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ووقفت الدعوى بشرطها كان حكما بالصفة
فقط دون غيره والا فلا محال ان يوقف عقاره عند القاضي بشرط فيه شرط وطا وثبت
ملكه لما وقفه وسلم الى ناظر ثم تنازعا عند قاض جنفي وحكم بصفة الوقف ولزومه
موجبه لا يكون حكما بالشرط فلو وقع التنازع في شئ من الشرط عند مخالف
كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الخصم السابق اذا لم يحكم بمقتضى الشرط
انما حكم باصل الوقف وما تضمنه من صحة الشرط فليس للشافعي الحكم باطلاله
باعتبار شرط القلة او النظر والاستبدان **الرابع** يثبت في الشرع حكم ما اذا حكم
بقول ضعيف في مذهبه او برواية مرجوح عنها وما اذا خالف مذهبه عند اوثاق
الامس مما لا ينفذ القضاء ما اذا قضى بشئ يخالف للاجماع وهو ظاهر وما خالف
الائمة الاربعة مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحرير
ان الاجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة لا يقتضا مذهبهم
وشرطهما وكثرة اتباعهم السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالقضاء
بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء بشرط الواقف كقضاء الشارع صرح به في شرح الجمع
للمصنف وابن الملك وصرح السبكي في قضاويه بان ما خالف شرط الواقف فهو
مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نفسه في الوقف نقضا او ظاهرا
انتهى ويدل عليه قول صاحبنا كافي الهداية ان الحكم اذا كان لا دليل عليه
لم ينفذ وعبارته او يكون قول لا دليل عليه **وقد** بعض نسخ القدرى بان

انما يثبت في السجل
الحكم بالصفة
والحكم بالموجب
باعتبار الاستواء
في الشرط السابق

وقال في كتاب الوقف
انما يثبت في السجل
الحكم بالصفة
والحكم بالموجب
باعتبار الاستواء
في الشرط السابق

المدعى باحد اركان الميثاق فاصطلاحهم
احد ان شرط الميثاق لا ينفذ
او على الميثاق لا ينفذ
او على الميثاق لا ينفذ
او على الميثاق لا ينفذ

عند ولا يجل مع

الى اخره ويدل عليه ايضا ما في الذخيرة والولولة الجية وغيرهما من ان الغنى اذا
قور فاشا للمسيح بغير شرط الواقف لم يجل للغنى تناول المعلوم انتهى وهذا
علم من احداث الوظائف واحداث المرتبات بالاولى وان فعل الغنى ان
الشرط نفذ والاراد عليه فاعلم **القاعدة الثانية** اذا اجتمع الحلال والحرام
غلب الحرام وبمعناه ما اجتمع حرم ومبيح الاغلب المحرم والعبارة الاولى لفظ
حديث وورده جماعة ما اجتمع الحلال والحرام الاغلب طرام الحلال قال
العراقي لا اصل له وضعف البيهقي واخره عبد الرزاق موقوف على ابن مسعود
وذكره الزيلعي شارح الكنز في كتاب الصيد فوعا في فروعه ما اذا تعارض
دليلان احدهما يقتضي التحريم والاخر الاباحة قدم التحريم وعلله الاصوليون
بتفصيل النسخ لانه لو قدم المبيح لم يكر النسخ لان الاصل في الاشياء الاباحة
فاذا جعل المبيح متافرا كان المحرم ناسخا للاباحة الاصلية ثم يصير خائفا للمبيح
وهو لم ينسخ شيئا كونه على وفي الاصل وفي التحريم يقدم المحرم بتفصيل
للسنخ او احتياطاً وقد اختلفوا في نزع المنافع في باب التعارض ومن قال
عثمان رضى الله عنه لما سئل عن الجمع بين الاثنين بملك اليدين احلتهما اية وقرنتهما
اية فالتحريم احب اليهما وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لك من
الحايض ما فوق الارزار وحديث صنعوا كل شيء الا الكناج فان الاول يقتضي
تحريم ما بين السرة والركبة والثاني يقتضي اباحة ما عدا الوطى فخرج التحريم
وهو قول البيهقي وابي يوسف وما لك والشافعي وخض محمد شعار الدم و
به قال احمد عملاً بالاشتماء ومنها لو اشتمت محرم باجناس محصور لم تكل كما قد
في فاعقن الكل في الابضاع التحريم ومنها من اوجب ما كوله والاخر غير ما كوله
لا يكل اكله على الاصح فاذا نزل اكله على شاة فولدت لا ياكل الولد واذا نزل

النزاهة الشفاء

هذا الحديث في غير موضعين
في نسخة ابن مسعود في كتاب
الصيد في فروعه ما اذا تعارض
دليلان احدهما يقتضي التحريم
والاخر الاباحة قدم التحريم
وتفصيل النسخ لانه لو قدم
المبيح لم يكر النسخ لان الاصل
في الاشياء الاباحة فاذا جعل
المبيح متافرا كان المحرم ناسخا
للاباحة الاصلية ثم يصير خائفا
للمبيح وهو لم ينسخ شيئا كونه
على وفي الاصل وفي التحريم
يقدم المحرم بتفصيل للسنخ
او احتياطاً وقد اختلفوا في
نزع المنافع في باب التعارض
ومن قال عثمان رضى الله عنه
لما سئل عن الجمع بين الاثنين
بملك اليدين احلتهما اية وقرنتهما
اية فالتحريم احب اليهما وذكر
بعضهم ان من هذا النوع حديث
لك من الحايض ما فوق الارزار
وحديث صنعوا كل شيء الا الكناج
فان الاول يقتضي تحريم ما بين
السرة والركبة والثاني يقتضي
اباحة ما عدا الوطى فخرج التحريم
وهو قول البيهقي وابي يوسف
وما لك والشافعي وخض محمد
شعار الدم و به قال احمد
عملاً بالاشتماء ومنها لو اشتمت
محرم باجناس محصور لم تكل كما
قد في فاعقن الكل في الابضاع
التحريم ومنها من اوجب ما كوله
والاخر غير ما كوله لا يكل اكله
على الاصح فاذا نزل اكله على
شاة فولدت لا ياكل الولد واذا
نزل

هذا الحديث في غير موضعين
في نسخة ابن مسعود في كتاب
الصيد في فروعه ما اذا تعارض
دليلان احدهما يقتضي التحريم
والاخر الاباحة قدم التحريم
وتفصيل النسخ لانه لو قدم
المبيح لم يكر النسخ لان الاصل
في الاشياء الاباحة فاذا جعل
المبيح متافرا كان المحرم ناسخا
للاباحة الاصلية ثم يصير خائفا
للمبيح وهو لم ينسخ شيئا كونه
على وفي الاصل وفي التحريم
يقدم المحرم بتفصيل للسنخ
او احتياطاً وقد اختلفوا في
نزع المنافع في باب التعارض
ومن قال عثمان رضى الله عنه
لما سئل عن الجمع بين الاثنين
بملك اليدين احلتهما اية وقرنتهما
اية فالتحريم احب اليهما وذكر
بعضهم ان من هذا النوع حديث
لك من الحايض ما فوق الارزار
وحديث صنعوا كل شيء الا الكناج
فان الاول يقتضي تحريم ما بين
السرة والركبة والثاني يقتضي
اباحة ما عدا الوطى فخرج التحريم
وهو قول البيهقي وابي يوسف
وما لك والشافعي وخض محمد
شعار الدم و به قال احمد
عملاً بالاشتماء ومنها لو اشتمت
محرم باجناس محصور لم تكل كما
قد في فاعقن الكل في الابضاع
التحريم ومنها من اوجب ما كوله
والاخر غير ما كوله لا يكل اكله
على الاصح فاذا نزل اكله على
شاة فولدت لا ياكل الولد واذا
نزل

الحمار على فرس فولدت بغلام يؤكل والاهلي اذا نزل على الوحشي فتج لا يجوز
الاشتماء به كذا في الفوايد التاجية ومنها لو شارك الكلب المعلم غير المعلم او
كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله عليه عمداً حرم كافي الهداية ومنها ما في صيد
الثانية مجوسي اخذ بيد مسلم قدح والسكين في يد المسلم لا ياكل اكله للجماع
للحرم والمبيح فيجوز كما لو عجز مسلم على مذقوسه بنفسه فاعانته على مده فحرم
لا ياكل اكله انتهى ومنها عدم جواز وطئ الجارية المشتركة ومنها لو كان بعض
الشجرة في الحل وبعضها في الحرم والمنقول في الثانية كما ذكره الكاسبي ان الاعتناء
لقوامه لا لراسه حتى لو كان قائما في الحل وجب الجواز بقوله تغليب الخط على الاباحة
انتهى واما المنقول في الاولى ففي الاجناس الاغصان تابعة لاصولها وذلك على
ثلاثة اقسام احدها ان يكون اصلها في الحرم والاغصان في الحل فعلى قاطع
اغصانها القيمة الثانية ان يكون اصلها في الحل واغصانها في الحرم فلا ضمان على
القاطع في اصلها واغصانها الثالثة بعض اصلها في الحل وبعض في الحرم فعلى
القاطع الضمان سواء كان الفص من جانب الحل او من جانب الحرم او لا انتهى
ومنها لو اختلطت مساليج المذكاة بمساليح الميتة ولا علاوة تميز وكانت
الغلبة للميتة او استويا لم يجز تناول شيء منها ولا بالتحرى لا عند المحضه واما اذا
كانت الغلبة للمذكاة فانه يجوز التحرى ومنها لو اختلط ودك الميتة بالزيت
نحوه لم يؤكل الا عند الضرورة والمسلتان في صلوة الخلاصة من فصل شاة
القبلة ومقتضى الثانية انه لو اختلط لبن بغير لبن اثنان او ماء وبول عدم جواز
التناول ولا بالتحرى ومنها لو اختلطت ذبحة بغيره فليس له الاطعم ولا بالتحرى
سواء كن محصورات او لا كما ذكره اصحابنا في الطلاق البهيم قالوا ولو طلق واحد
زوجيه مبها حرم الوطى قبل التعيين ولهذا كان وطئ احدهما تبقي الطلاق

هذا الحديث في غير موضعين
في نسخة ابن مسعود في كتاب
الصيد في فروعه ما اذا تعارض
دليلان احدهما يقتضي التحريم
والاخر الاباحة قدم التحريم
وتفصيل النسخ لانه لو قدم
المبيح لم يكر النسخ لان الاصل
في الاشياء الاباحة فاذا جعل
المبيح متافرا كان المحرم ناسخا
للاباحة الاصلية ثم يصير خائفا
للمبيح وهو لم ينسخ شيئا كونه
على وفي الاصل وفي التحريم
يقدم المحرم بتفصيل للسنخ
او احتياطاً وقد اختلفوا في
نزع المنافع في باب التعارض
ومن قال عثمان رضى الله عنه
لما سئل عن الجمع بين الاثنين
بملك اليدين احلتهما اية وقرنتهما
اية فالتحريم احب اليهما وذكر
بعضهم ان من هذا النوع حديث
لك من الحايض ما فوق الارزار
وحديث صنعوا كل شيء الا الكناج
فان الاول يقتضي تحريم ما بين
السرة والركبة والثاني يقتضي
اباحة ما عدا الوطى فخرج التحريم
وهو قول البيهقي وابي يوسف
وما لك والشافعي وخض محمد
شعار الدم و به قال احمد
عملاً بالاشتماء ومنها لو اشتمت
محرم باجناس محصور لم تكل كما
قد في فاعقن الكل في الابضاع
التحريم ومنها من اوجب ما كوله
والاخر غير ما كوله لا يكل اكله
على الاصح فاذا نزل اكله على
شاة فولدت لا ياكل الولد واذا
نزل

هذا الحديث في غير موضعين
في نسخة ابن مسعود في كتاب
الصيد في فروعه ما اذا تعارض
دليلان احدهما يقتضي التحريم
والاخر الاباحة قدم التحريم
وتفصيل النسخ لانه لو قدم
المبيح لم يكر النسخ لان الاصل
في الاشياء الاباحة فاذا جعل
المبيح متافرا كان المحرم ناسخا
للاباحة الاصلية ثم يصير خائفا
للمبيح وهو لم ينسخ شيئا كونه
على وفي الاصل وفي التحريم
يقدم المحرم بتفصيل للسنخ
او احتياطاً وقد اختلفوا في
نزع المنافع في باب التعارض
ومن قال عثمان رضى الله عنه
لما سئل عن الجمع بين الاثنين
بملك اليدين احلتهما اية وقرنتهما
اية فالتحريم احب اليهما وذكر
بعضهم ان من هذا النوع حديث
لك من الحايض ما فوق الارزار
وحديث صنعوا كل شيء الا الكناج
فان الاول يقتضي تحريم ما بين
السرة والركبة والثاني يقتضي
اباحة ما عدا الوطى فخرج التحريم
وهو قول البيهقي وابي يوسف
وما لك والشافعي وخض محمد
شعار الدم و به قال احمد
عملاً بالاشتماء ومنها لو اشتمت
محرم باجناس محصور لم تكل كما
قد في فاعقن الكل في الابضاع
التحريم ومنها من اوجب ما كوله
والاخر غير ما كوله لا يكل اكله
على الاصح فاذا نزل اكله على
شاة فولدت لا ياكل الولد واذا
نزل

هذا الحديث في غير موضعين
في نسخة ابن مسعود في كتاب
الصيد في فروعه ما اذا تعارض
دليلان احدهما يقتضي التحريم
والاخر الاباحة قدم التحريم
وتفصيل النسخ لانه لو قدم
المبيح لم يكر النسخ لان الاصل
في الاشياء الاباحة فاذا جعل
المبيح متافرا كان المحرم ناسخا
للاباحة الاصلية ثم يصير خائفا
للمبيح وهو لم ينسخ شيئا كونه
على وفي الاصل وفي التحريم
يقدم المحرم بتفصيل للسنخ
او احتياطاً وقد اختلفوا في
نزع المنافع في باب التعارض
ومن قال عثمان رضى الله عنه
لما سئل عن الجمع بين الاثنين
بملك اليدين احلتهما اية وقرنتهما
اية فالتحريم احب اليهما وذكر
بعضهم ان من هذا النوع حديث
لك من الحايض ما فوق الارزار
وحديث صنعوا كل شيء الا الكناج
فان الاول يقتضي تحريم ما بين
السرة والركبة والثاني يقتضي
اباحة ما عدا الوطى فخرج التحريم
وهو قول البيهقي وابي يوسف
وما لك والشافعي وخض محمد
شعار الدم و به قال احمد
عملاً بالاشتماء ومنها لو اشتمت
محرم باجناس محصور لم تكل كما
قد في فاعقن الكل في الابضاع
التحريم ومنها من اوجب ما كوله
والاخر غير ما كوله لا يكل اكله
على الاصح فاذا نزل اكله على
شاة فولدت لا ياكل الولد واذا
نزل

هذا الحديث في غير موضعين
في نسخة ابن مسعود في كتاب
الصيد في فروعه ما اذا تعارض
دليلان احدهما يقتضي التحريم
والاخر الاباحة قدم التحريم
وتفصيل النسخ لانه لو قدم
المبيح لم يكر النسخ لان الاصل
في الاشياء الاباحة فاذا جعل
المبيح متافرا كان المحرم ناسخا
للاباحة الاصلية ثم يصير خائفا
للمبيح وهو لم ينسخ شيئا كونه
على وفي الاصل وفي التحريم
يقدم المحرم بتفصيل للسنخ
او احتياطاً وقد اختلفوا في
نزع المنافع في باب التعارض
ومن قال عثمان رضى الله عنه
لما سئل عن الجمع بين الاثنين
بملك اليدين احلتهما اية وقرنتهما
اية فالتحريم احب اليهما وذكر
بعضهم ان من هذا النوع حديث
لك من الحايض ما فوق الارزار
وحديث صنعوا كل شيء الا الكناج
فان الاول يقتضي تحريم ما بين
السرة والركبة والثاني يقتضي
اباحة ما عدا الوطى فخرج التحريم
وهو قول البيهقي وابي يوسف
وما لك والشافعي وخض محمد
شعار الدم و به قال احمد
عملاً بالاشتماء ومنها لو اشتمت
محرم باجناس محصور لم تكل كما
قد في فاعقن الكل في الابضاع
التحريم ومنها من اوجب ما كوله
والاخر غير ما كوله لا يكل اكله
على الاصح فاذا نزل اكله على
شاة فولدت لا ياكل الولد واذا
نزل

هذا الحديث في غير موضعين
في نسخة ابن مسعود في كتاب
الصيد في فروعه ما اذا تعارض
دليلان احدهما يقتضي التحريم
والاخر الاباحة قدم التحريم
وتفصيل النسخ لانه لو قدم
المبيح لم يكر النسخ لان الاصل
في الاشياء الاباحة فاذا جعل
المبيح متافرا كان المحرم ناسخا
للاباحة الاصلية ثم يصير خائفا
للمبيح وهو لم ينسخ شيئا كونه
على وفي الاصل وفي التحريم
يقدم المحرم بتفصيل للسنخ
او احتياطاً وقد اختلفوا في
نزع المنافع في باب التعارض
ومن قال عثمان رضى الله عنه
لما سئل عن الجمع بين الاثنين
بملك اليدين احلتهما اية وقرنتهما
اية فالتحريم احب اليهما وذكر
بعضهم ان من هذا النوع حديث
لك من الحايض ما فوق الارزار
وحديث صنعوا كل شيء الا الكناج
فان الاول يقتضي تحريم ما بين
السرة والركبة والثاني يقتضي
اباحة ما عدا الوطى فخرج التحريم
وهو قول البيهقي وابي يوسف
وما لك والشافعي وخض محمد
شعار الدم و به قال احمد
عملاً بالاشتماء ومنها لو اشتمت
محرم باجناس محصور لم تكل كما
قد في فاعقن الكل في الابضاع
التحريم ومنها من اوجب ما كوله
والاخر غير ما كوله لا يكل اكله
على الاصح فاذا نزل اكله على
شاة فولدت لا ياكل الولد واذا
نزل

قوله بطل النكاح ان كان تزوجين بعد واحد
فتفرق بينه وبينهن قوله فان رتب اي
ان تزوجين على التتابع قوله فالأخرى
يبطل نكاح الآخر وهو نكاح الخامسة او نكاح
الأربعة لو كان واحدة ثم اربعاً والاختلاف
والثانية في الأم والبنت اذا لم يدخل بها قوله
وخبر اي محمد بن مسلم قوله مطلقاً اي رتب تزوجين
او لم يرب قوله واحدة لاختلاف البنت اي
بجاء البنت لكون نكاحها صحيحاً ولو الأم
لان الأم حرمت بالعقد على البنت فان قلت
اذا لم يكن النكاح ثابتاً في البنت وانما كيف عطف
البنت على اقبله قلت فانه باب التعليل
تعالى حكاية عن قوم شعيب يخرجك يا شعيب
والذين امنوا معكم فربنا اولئك الذين
في ملتنا ادخلوا شعيباً في العوالي ملتهم
لم يكن منهم قط فلهذا في شرح المجمع لابن ملك

في خبر اي محمد بن مسلم قوله مطلقاً اي رتب تزوجين او لم يرب قوله واحدة لاختلاف البنت اي بجاء البنت لكون نكاحها صحيحاً ولو الأم لان الأم حرمت بالعقد على البنت فان قلت اذا لم يكن النكاح ثابتاً في البنت وانما كيف عطف البنت على اقبله قلت فانه باب التعليل تعالى حكاية عن قوم شعيب يخرجك يا شعيب والذين امنوا معكم فربنا اولئك الذين في ملتنا ادخلوا شعيباً في العوالي ملتهم لم يكن منهم قط فلهذا في شرح المجمع لابن ملك

الآخر من صور ما لا يعلم على اكثر من اربع فانه يوم عرس الولي قبل الاختيار على قول
من خيرة وهو قول محمد والشافعي واما الشافعي فقال لا يبطلان النكاح قال
في المجمع من فصل نكاح الكافر ولو لم يمتدح خيرة واختان أو أم وبنت بطل
النكاح فان رتب فالأخر وخيرة في اختيار أربع مطلقاً واحداً لاختلاف البنت
انتهى ومنها لورني صيدا فوقع في ماء او على سطح او جبل ثم تردى منه الى الارض
حرم لاحتمال والاحتياط الحمة بخلاف ما اذا وقع على الارض ابتداء فانه يحل
لانه لا يمكن التزعم عنه فسقط اعتباره وخرج عن هذه القاعدة مسائل الأول
من احد ابوبه كتابي والاخر مجوس فانه يحل نكاحه وذبحته ويجعل كتاباً ويقتضيه
ان يجعل مجوساً به قال الشافعي ولو كان الكتابي الاب في الاظهر عنده فليبا
لجانب التحريم لكن اصحابنا تركوا ذلك نظر للصغير فان المجوس شر من الكتابي فلا
يجعل الولد تابعاً له الثانية الاجتهاد في الاولاني اذا كان بعفها طاهر او بعفها نجس
والاقل نجس جائز ويرى ما غلب على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط ان يربى للملل
ويتم كذا اذا كان الاقل طاهر اعملاً بالغلب فيما الاجتهاد في ثياب مملوكة بعفها
نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجس او لا والفرق بين الثياب والاولاد
انه لا خلف لهما في ستر العورة وللموئوه حلف في التطهير وهو اليمين وهذا
كله حالة الاختيار واما في حالة الضرورة فيتحرى للشرب اتفاقاً كذا في شرح
المجمع قبيل اليمين وينبغي ان يلحق بمسئلة الاولاد والى الثوب المستنوج الحمة من
حرير وغيره فيحل ان كان الحرير اقل وزناً او استويا بخلاف اذا ناد وزناً
ولم اره الا في الاخلاصة من التري في كتاب العلوة لو اختلط او ايتيه باو
احبابه في السفر وهم غيب او اختلط برغيف بارغفة غيره قال بعضهم فيجوز وقال
بعضهم لا يجزى ويرى بقى حتى يجي احبابه وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الخطر

الثالثة هم

في خبر اي محمد بن مسلم قوله مطلقاً اي رتب تزوجين او لم يرب قوله واحدة لاختلاف البنت اي بجاء البنت لكون نكاحها صحيحاً ولو الأم لان الأم حرمت بالعقد على البنت فان قلت اذا لم يكن النكاح ثابتاً في البنت وانما كيف عطف البنت على اقبله قلت فانه باب التعليل تعالى حكاية عن قوم شعيب يخرجك يا شعيب والذين امنوا معكم فربنا اولئك الذين في ملتنا ادخلوا شعيباً في العوالي ملتهم لم يكن منهم قط فلهذا في شرح المجمع لابن ملك

وليس سداه في خبر اي محمد بن مسلم قوله مطلقاً اي رتب تزوجين او لم يرب قوله واحدة لاختلاف البنت اي بجاء البنت لكون نكاحها صحيحاً ولو الأم لان الأم حرمت بالعقد على البنت فان قلت اذا لم يكن النكاح ثابتاً في البنت وانما كيف عطف البنت على اقبله قلت فانه باب التعليل تعالى حكاية عن قوم شعيب يخرجك يا شعيب والذين امنوا معكم فربنا اولئك الذين في ملتنا ادخلوا شعيباً في العوالي ملتهم لم يكن منهم قط فلهذا في شرح المجمع لابن ملك

بما انتهى مطلقاً انتهى وقد جوز اصحابنا من كتب التفسير للحدث ولم يفتوا بين
كون الاكثر تفسيراً او قرأنا ولو قيل باعتبار الغالب لكان حسناً الرابعة
لوسق شاة فخر ثم ذبحها من ساعته فانها تحل بلا كراهة كذا في البرازية ومقتضى
القاعدة التحريم ونقص الغرض انه لو علمها علماً حراماً لم يجرم لبنها ولحمها وان كان
الوعز المرك قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم تحل مع الكراهة انتهى
انتهى ان يكون الحرام سبباً فلو اكل المحرم شيئاً قد استهلكه في الطيب
فلا فيه وقد اوضحناه في شرح الكفر من جنبايات الاحرام السادسة اذا اختلط
ما يحل طاهر بما مطلق فالجزة للغالب فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا
ويشافي الطهارة من شرح الكفر بماذا يعتبر لعلته السابعة لو اختلط لبن الحرام
بماء او دوا او لبن شاة فالجزة للغالب وثبت الحمة اذا استويا احتياطاً
كما في الغاية واختلف فيما اذا اختلط لبن امرأة بلبن اوى والصحيح ثبوت الحمة
منها من غير اعتبار للعلية كما يتناه في الرضاعة الثامنة اذا كان غالباً بالماء
حلالاً فلا بأس بقبول هديته واكله ما لم يتبين انه من حرام فان كان غالباً
بالماء الحرام لا يقبلها ولا ياكل الا اذا قال انه طلال ورثه واستقرضه قال الجلاء
وكان الامام ابو القاسم الحاكم يافه جاز السطان والحيلة فيه ان يشتري شيئاً
بمال مطلق ثم يتقده من اي مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام وعن الامام ان
البيع بطعام السطان والنظرة يتجوز فان وقع في قلبه حذر قبل واكل والا
لا لقوله عليه السلام استفت قلبك الحديث وجواب الامام فيمن به ورع وصفا
قلبه ينظر بنور الله تعالى ويذكر بالفراسة كذا في البرازية من الكراهة التاسعة
اذا اختلط حمة المملوك بغير المملوك فطاهر طاهرهم انه لا يحرم وانما يكره قال في البرازية
من القطة اتخذ برج حمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويولدها ولا يتركها بلا علف

في خبر اي محمد بن مسلم قوله مطلقاً اي رتب تزوجين او لم يرب قوله واحدة لاختلاف البنت اي بجاء البنت لكون نكاحها صحيحاً ولو الأم لان الأم حرمت بالعقد على البنت فان قلت اذا لم يكن النكاح ثابتاً في البنت وانما كيف عطف البنت على اقبله قلت فانه باب التعليل تعالى حكاية عن قوم شعيب يخرجك يا شعيب والذين امنوا معكم فربنا اولئك الذين في ملتنا ادخلوا شعيباً في العوالي ملتهم لم يكن منهم قط فلهذا في شرح المجمع لابن ملك

قوله في انقسام المسمى المهر وعدم الضيف قوله عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عبارة الهداية ثم جميع المهر المسمى للمهر لا محالة قلت
 الى خيفة وعندها يقسم على مهر مثلها انتهى ولا يمكن توفيق ما في الاشباه لهما الا بان يحمل كلامه على اللفظ الشرعي غير مرتب يكون المهر
 بانقسام المسمى المهر في قوله بانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت
 اللفظ الشرعي مرتب فان الامام لا يقول بانقسام المسمى المهر ولا صاحبه لعدم انقسام المهر المسمى مطلقا فليست

قوله قالوا الوجه بين من تحل ومن لا تحل لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت
 ومن لا تحل له كما في لفظ الهداية والثلث المذكورة
 بعد ما نهى حرمة وجوبية ووجبة تمثيل من
 لا تحل له وحده وانما اقتصر على تمثيل لان امثلة
 من تحل له ظاهرة فاشية والضيف في حرمة المهر
 بقرينة السباق قوله وخلة ومنكوبة وهي
 لوجع بينهما واخلية خلاف المنكوبة كما حوز
 من اذ خلة مطلقه في عقابها ترى حيث
 شئت كما في المصباح المنير والمراد
 بالمنكوبة منكوبة غير قوله
 او معقدة ومكوبة مثال اخر
 للجمع المذكور حقيقة يحتاج
 الى تدبر زائد فليست

كما يتقرر النكاح فان اخلط حرام في حرجها لا ينبغي له ان ياخذ ما ولو اخذ ما طلب
 صاها كالقضاء الى اخرها فيها العشرة قال في الغنية من الكراهية غلب على ظنه ان
 اكثر بيعات أهل السوق لا تخلو عن الف فان كان الغالب هو الزوام بغيره عن شرائه
 ولكن مع هذا لو اشتراه بغيره انتهى وقد مناه عن الملقط في البيت الثالث من
 قاعدة اعتبار العرف ثم قال ولا بأس بشراءه لانه لا يبعد الجوز في اخذ من كل
 الف عشرة وشرائط السكاكين اذا كان المالك راضيا بذلك عادة ولا يجوز
 شراء بعض المقارن للمكسرة وجوز انهم ان عرفانه اخذ ما قار الشهي وآما
 مسئلة الخلط فذكره باقسامها في البرازية من الوديعة وامامه كما اذا خلط
 الحلال بالواح في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان يقوم دلالة على ان المهر
تم بدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال واحرام في عقد او بنية وخلط
 ابواب منها النكاح قالوا الوجه بين من تحل من لا تحل كحرمة وجوبية ووجبة
 وخلية ومنكوبة او معقدة ومكوبة صحيح فكل الحلال اتفاقا وانما الخلاف بين الامام
 وصاحبه في انقسام المسمى من المهر وعدمه وفي الهداية وليس منه ما اذا جمع
 بين خمس واختين في عقد فانه يبطل في الكل لان المحرم الجمع لاحداهن او احدهما
 فقط وكذا لو تزوج امرأة واحدة مع عقد بطل فيهما ومنها المهر فاذا سمى على واحد وياوم
 كان تزوجا على عشرة دراهم وذن من غير فلها العشرة وبطل الحرام ومنها الخلط
 فكما لم يفيا غلب الحلال الزوام كما ان اشتراطه بغيره الشرط القاصد ومما لا يبطلان
 وآما اذا زوج الوالي الصغير اكثر من مهر مثل فان كان ابا او جدي عليه الف
 النكاح وقبل بيع مهر النكاح ومنها البيع فاذا جمع بين حلال واحرام صنفته
 واحدة فان كان الزوام ليس بالجامع بين الميتة والزكينة والمهر والعبد
 فانه يسرى البطلان الى الحلال لقوة بطلان الزوام وكذا اذا جمع بين خل وغير

المحيط كما في البرازية فكلما
 يقع على النكاح في قوله
 لفظ الهداية في تزوج
 امرأتين في عقد واحدة
 احديهما لا يحل لها غيرها

في حرجها لا ينبغي له ان ياخذ ما ولو اخذ ما طلب

وان كان الزوام ضعيفا كان يكون ما لا في الجلالة كما اذا جمع بين المهر والقن او بين
 القن والمكاتب او ام الولد او عبد غيره فانه لا يسرى الفاد الى القن لضعفه
 واختلف فيما اذا جمع بين وقف وحكم والاصح انه لا يسرى الفاد الى القن لان
 الوقف مال الخم اذا كان مسجدا فاما ان كان موطئا بخلاف الغامر بالمعجزة اي الخراب فكالمهر
 ومن هذا القبيل ما اذا شرط الخمار فيه اكثر من ثلثه فانه لا يبيع في الثلثة ويبطل
 فيما زاد بل يبطل في الكل كمن اذا اسقط الزايد قبل دخوله انقلب البيع صحيحا ومنه
 ما اذا جمع بين محمول ومعلوم في البيع ان كان المحمول لا يفيض جهالة الى المنازعة
 لا يضر والافسد في الكل كما علم في البيوع ومنها الاجارة وهي كالبيع لانتشار اكملها في
 انها لا يبطلان بالشرط القاصد **تم** وحوا بان لو استأجر دارا كل شهر بكذا فانه
 يبيع في الشهر الاول فقط ولم ار الا ان حكم ما اذا استأجر ثوبا بكذا فيسبغ له ثوبا طولا
 كذا وعرضه كذا مخالف بزيادة او نقص من ثمنه بقدره او لا يسخي اصله وثوبا
 المكفالة والابراء وينبغي ان لا ينعكس الى الجائز وقالوا لو قال طاعتك لك تنفك
 كل شهر فانه يبيع في شهر واحد ومنها العتية وهي لا تبطل بالشرط القاصد فلا ينعكس
 الى الجائز ومنها الاهداء قالوا لو اهدى الى العاني من له عادة بالاهداء قبل القضاء
 وزاد برد العاني الزايد لا الكل كما في فسخ القيد فلم ينعكس الى الجائز وظاهر كلامه
 ناد في القدر وآما اذا زاد في المعنى كان كانت عادة اهدى ثوب كان فاهدي
 ثوبا بغيره لم اره الا ان لا يصح بنا وينبغي وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته
 لعدم تميزه من الجائز ومنها الوصية فلو اوصى لاجبني ووارثه فلا جني نصفها وطلت
 للوارث كما في اكثر وكذا الواسي للقاتل والاجبني ومنها الاقرار قال الزبلي فيها
 لو اقر بعين او دين لوارثه ولا جني لم يبيع في حق الاجبني ايضا انتهى وفي الجمع من
 الاقرار لوارثه لو اقرت مع اجبني فكاذبا بالشركة صح في الاجبني انتهى ومنها باب

قوله في انقسام المسمى المهر وعدم الضيف قوله عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت
 الى خيفة وعندها يقسم على مهر مثلها انتهى ولا يمكن توفيق ما في الاشباه لهما الا بان يحمل كلامه على اللفظ الشرعي غير مرتب يكون المهر
 بانقسام المسمى المهر في قوله بانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت
 اللفظ الشرعي مرتب فان الامام لا يقول بانقسام المسمى المهر ولا صاحبه لعدم انقسام المهر المسمى مطلقا فليست

قوله في انقسام المسمى المهر وعدم الضيف قوله عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت
 الى خيفة وعندها يقسم على مهر مثلها انتهى ولا يمكن توفيق ما في الاشباه لهما الا بان يحمل كلامه على اللفظ الشرعي غير مرتب يكون المهر
 بانقسام المسمى المهر في قوله بانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت
 اللفظ الشرعي مرتب فان الامام لا يقول بانقسام المسمى المهر ولا صاحبه لعدم انقسام المهر المسمى مطلقا فليست

قوله في انقسام المسمى المهر وعدم الضيف قوله عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت
 الى خيفة وعندها يقسم على مهر مثلها انتهى ولا يمكن توفيق ما في الاشباه لهما الا بان يحمل كلامه على اللفظ الشرعي غير مرتب يكون المهر
 بانقسام المسمى المهر في قوله بانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت
 اللفظ الشرعي مرتب فان الامام لا يقول بانقسام المسمى المهر ولا صاحبه لعدم انقسام المهر المسمى مطلقا فليست

الشهادة فاذا اجمع فيها بين من يجوز شهادته ومن لا يجوز ففي الظاهر
 منها رجل مات واوصى لفرأه جيرانه بشئ وانكر الورثة وصيته فشهد
 الوصية رجلان من جيرانه لهما اولاد محامون قال محمد لا تقبل شهادتهما لانها
 شهدة الاولاد بلهما فيما يخص اولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك فاذا بطلت
 في حق الاولاد بطلت اصلا لان الشهادة واحدة كالشهادة على رجل انه
 قدف اخاه وفلان لا تقبل شهادتهما وذكر محمد في وقف الكل ادا وقف
 على قضاء جيرانه فشهد بذلك فقرا من جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه
 ابو الليث ما ذكره في الوقف قول ابو يوسف ما على قياس قول محمد فينبغي ان
 يقبل في الوقف ايضا لان عندنا في يوسف يجوز ان تبطل الشهادة في البعض
 وتبقى في البعض وعلى قول محمد لا تقبل اصلا ويحمل ان ما ذكره الوقف محمول على
 ما اذا كانوا قليلا يخصصون انتهى وفي القينة اخ واختا دعيا ايضا وشهد
 زوجهما ورجل اخر وشهدت في حق الاخفت والاخ فان الشهادة من مرد
 بعضها مرد كلها وفي روضة الفراه إذا شهد من لا يجوز له الشهادة وغيره
 لا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة بالاتفاق واختلف في حق الآخر فقبل تبطل
 وقيل لا تبطل انتهى وكنتنا في مخرج اكثر ان شهادة العدة لا تقبل اذا كانت
 لاجل الدنيا سواء كانت على عذوه او غيره بناء على انها فسق وهو لا يجوز في
 هذا القبول اختلاف الشاهدين مانع من قبولها لان احدهما طاهر الدعوى
 الاخر خالفها وكنتنا في النوايا المستثنى من ذلك ومنها العضا فاذا اشغ العضا
 للبعض استغ الباقين كما في شهادته البرازية ومنها باب العادات فلو نوى صوم
 جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول وليس منه اذا غل ركوة سنتين فانه انما
 بعد ملك النصاب فهو صحيح فيها والا فلا وليس منه ايضا ما اذا نوى حجتين يوم

بهما معا فانما نقول بدخوله فيها لكن اخلافا في وقت رفضه لاحد كما علم في
 اضافة الاحرام وليس منه كما اذا نوى التيمم لغرضين لاننا نقول يجوز له ان يمسك
 الواحد ما شاء من الغايض والنوافل ومنها اذا صلى على حي وميت ينبغي ان يصح
 على الميت ومنها اذا استنجى للبول يخرج ثم نام فاحتم فامني فاحصا بوجهه لم يضر
 لان البول لا يضر به ولا يضر للمني كما هو جوابه وانما قال غسل الائمة الرضوية مسئلة
 المنية مسئلة لان كل فعل عذري او لا والمزى لا يضر بالفكر الا ان يجعل تبعيا انتهى
 وقد يقال يحسن جعل البول ابي بعد الاستنجاء ايضا وجوابه ان التبعية فيما
 هو لازم له وهو المذي بخلاف البول ولم ار من يذهب عليه ومنها باب الطلاق العنان
 فلو طلق زوجته وغيرها او عبده وعبد غيره او طلقها اربعا فنفذ فيما يملكه و
 لو استعار شيئا له هبته على قدر معين فهد به زيد قال في اكثره ولو عين قدرا
 او جنسا او بلدان في الف ضمن المعيار المستعير والمترهن واستثنى الشارع ما اذا
 عين له اكثر من قيمة فهد به باقل من ذلك مثل قيمة او اكثر فانه لا يضمن كونه خطأ
 الى غير انتهى ومنها لو شرط الواقف ان لا يزوج وقفه اكثر من سنة فزاد الناظر عليها
 وظاهر كلامهم الفادى في جميع المدة لا فيما زاد على المشرط لانها كالبيع لا تقبل
 تفريق الصفقة وخرج به في فتاوى قارى المداينة ثم قال والعقد اذا فسد في
 فسد في كل ثيبه وليس من القاعدة ما اذا اجتمع في العبادات جانب الحظر
 وجانب السفر فانما لا تقبل جانب الحظر وقتضا ما تغليب لانه اجمع المسبح والمحرّم
 اصحابنا قالوا في المسح على الحفين لو ابتداء جقيم ففسا فقبل تمام يوم وليلة
 مدة الى مدة المسافر فيمسح ثلثا ولو كان في عكس اشغلت الى مدة المقيم وقتضا
 اعتبار مدة الاقامة فيها تغليباً لجانب الحظر وبه قال الشافعي وعنده لو مسح
 احدى الحتين او الاخرى سفر فغسلت على الاصح طرد القاعدة وانما عندنا فلا

استنجى
 الاستنجاء

مط 2
 عدم حوازا عنان
 عبد البقر

قول الله اني اكنز مني مثل قتيبة وهذا
 عينه المعبرين مثل قتيبة فليد

اقول تفصيل هذا الاصل المذكور في فتاوى قتيبة في اهل كتاب
 قال الله ما عند الخبيثه بطلان مذهب من العقد اذا فسد
 في البعض ففسد متقارن بفسد الكل ما عندنا طلاق الدين
 ليس بالحقبة فانما شرط في العقد تملك الدين بالقبول
 في الكل كالحجج بين عبده وهو باعدها في صفقة واحدة انتهى
 فارجح الى التعلق بفتاوى قارى المداينة حسن

القاعدة الثالثة
لما رها الان

خفاء ان مدته مدة المسافر واما لو احرم قاصرا فبلغت سفينة دار اقامته
فانه يتم ولو شرع في الصلوة في دار الاقامة خسرت سفينة فليس الكفر ولم
ارها الان وعند ما قايمة السفر اذا قضاها في الحضر بقضائها ركعتين عكس بقضائها
ارها لان القضاء يحكي الاداء واما باب الصوم فاذا اصام مقيما فخر في اثناء النهار
او عكس حرم الفطر **فصل** في هذا القاعده قاعدة اذا تعارض المانع و
المقتضى فانه يقدم المانع ولو ضاق الوقت والاعنى سببا للطهارة حرم فعلها
ولو جرح جرحا عمدا او خطأ او ضمنيا وهذا ما روي في بعض النسخ من فروعها
مسائل الاولى لو استشهد الجنب فان يغسل عند الامام ومقتضاها ان لا يغسل
كقولنا انما يتلوا اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار فمقتضاها عدم التفصيل
لكل والشافعية يقولون بتفصيل الكل ولم يفسدوا او اصحابنا فضلو افعال
الحاكم في الكافي من كتاب النجوى واذا اختلط موتى المسلمين وموتى الكفار
فمن كانت عليه علامة المسلمين صلى عليه ومن كانت عليه علامة الكفار ترك فان
لم يكن عليهم علامة والمسلمون اكثر غسلوا وكفوا وصلى عليهم ويندون بالصلوة
والدعاء للمسلمين دون الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين وان كان الفريقان سواء
او كانت الكفار اكثر لم يغسل عليهم ويغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المسلمين
وقدر رجح المانع على المقتضى في مسألة غسل لرجل وعلولا فرفان كلاً منها ممنوع
عن التعريف في ملكه حتى لا يخرج ملكه من ملكه فعلق حق الاخصر مانع وكذا ان عرف
الراعي والموجود في المرقون والعين المكونة منع حتى المرنس والمنساجر
وانما قدم الحق هنا على الملك لانه لا ينفوت به الا منفعة بالتأخير وفي تقديم الملك
تقويت عين عن الاخر وتامة في العمادية من مسائل الجحطان لم ارها الان الاصح
واذ جرح من كرم الفلاح ان يفتح او يفتح من مسائلها وهي الاشارة في القرب

بالحديث
فيما روي
فيما روي
فيما روي

قال الشافعية الاشارة في القرب مكره وفي غير ما محبوب قاله سكاوتون
على انفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين لا اشارة في القرب
فلا اشارة بجاء الطهارة ولا بستر العورة ولا بالصف الاول لان الغرض بالعبادة
التعظيم والاحلال فمن آثر به فقد ترك اجلال الاله وتعظيمه وقال الامام لو دخل
الوقت وموينا يتوضأ فوجهه لغيره ليتوضأ به لم يجز الا عرف فيه خطا لان الاشارة
انما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات وقال في
شرح المذهب في باب الجمعة لا يقيم احد من مجلسي الجلس في موضعه فان قام
باختياره لم يكره فان انتقل الى بعد من الامام كرهه قال اصحابنا لانه اشارة بالقربة
وقال الشيخ ابو محمد في الووفى من دخل عليه وقت الصلوة معه ما يكفيه لطهارته و
ويناك من حاجة للطهارة لم يجز له الاشارة ولو اراد للفطر اشارة بغيره بالطهارة لانه
مجهدة كان له ذلك وان خاف فوت محبة والنوفان لحي في الطهارة فخرج طابخ
فيما لا يشار والحق في حال المحبة لنفسه وكره في اشارة الطابخ بغيره بقراءة لان قراءة
العلم والسارعة اليه فربة والاشارة بالتوب مكرهه قال لا سيما في المنكسر على
من القاعده من جاء ولم يجد في الصف فربة فانه يخرج شخصاً بعد الاحرام ويندب
للمجور ان يساعده فذا ينفوت على نفسه فربة وهو ابر القنف الاول انتهى ثم تأتى
في الهبة من منية المفتي تغير محتاج معه وراسم فاراد ان يوتر الفقرة على نفسه
علم انه يصبر على الشدة فالاشارة افضل الا لا اتفاق على نفسه افضل انتهى **القاعدة**
التابع تابع يدخل فيها قواعد الاولى انه لا يفردهم ومن فروها اكل من دخل في بيع
الام بغيره ولا يفردهم بالبيع والهيئة بالبيع ومنها الشرب واليطيرين بغيره لان في بيع الارض
تبعا ولا يفردهم ان بالبيع على الاظهر ومنها الكفارة في قتل الحق ومنها الاعان بغيره
وفرج عنها مسائل منها بيع اعناق اكل دون انه بشرط ان غلده قل من سبنا شتم

انما كان هذا في حق من اشتهر
ببشارة واما الاشارة في القرب
فمن جرح جرحا عمدا او خطأ
او ضمنيا وهذا ما روي في بعض النسخ

بالحديث
فيما روي
فيما روي
فيما روي

الرابعة صح

لا يفردهم

ومنها بيع اخذاه بموتقة بشرط المذكور ومنها بيع الايصاء ولو حال ائنه ومنها بيع
 الاقرار له ان تبين المقر سببا صالحا ودلا لا قل من سنة اشهر ومنها ان شرط
 بشرط ولادة ميت ومنها انه يورث فقسم الفقرة بين ورثة الجنين اذا ضربت عليها
 فالتقعة ومنها بيع الاقرار به وان لم يبين له سببا اذا جاءت به لائق المدة في
 في الادمي وفي مدة يقصور عند اهل الخبرة في ابراهيم ومنها صحة تدبيره ومنها بيع
 نسبة فقول صاحب المداينة في باب اللعان ان الاحكام لا تشرب على الحمل قبل وضعه
 ليس على اطلاق ما علمت من ثبوت الاحكام لقبل المراه وبعضها كما اشار اليه الفتاوى
 وخرج عنها ايضا لو قال ليدون تركت الاجل وابطلته او جعلت الحمل حلالا فانه بطل
 الاجل كما في الحائض وغيرها من انها صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تفرد بحكم ومما
 خرج عنها لو اسقط المدة فانه يصح لانه حق وتما خرج لو اسقط حقه في جس
 الرهن قالوا صح ذكره كعمادي في الفصول ومنها الكفيل لو ابراه الطالب صح مع
 ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق ووافقتا الف فقرة في الرهن وكفيل
 على الاصح وخالفنا في المدة والابل فارغب بان شرط القاعل ان لا يكون الوصف
 مما يفرد بالعقد فان افر دكالرهن والكفيل افر دكلمكم **الآية** التام في سبب
 المنوع ومنها من فاته صلوة في ايام الجنون وقتلنا بعد الفضا لا يقتضي سنه الروا
 ومنها من فاته الحج وتحلل بافعلى العمة لا ياتي بالرمي والميت لانها تابعان للحي
 وقد سقط ومنها لومات الفارس سقط سهم الفرس لا عكسه وخرج عنها من لم يفر
 ديوان الخراج كالمقابلة والعلماء وطلبهم والمفتيس والفتاى يعرفون لاولادهم
 ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا وقد اختلفنا في شرح الكثر وما خرج الاخرس
 يلزمه تحريك اللان في كركم **الآية** في تكبيرة الاقناع والتبينة على القول به واما بالفراوة
 فلا على انهما مع ان المنوع قد سقط هو التلظظ ومنها اجر المولى على رسل الاخرى فانه واجب

قوله ربه انما هو من ذنبه فثبت انما هو من ذنبه
 عليه كونه من ذنبه فان ذنبه المحيط بالذنب
 والا فانه من ذنبه اجزاها لا ذنبها باق
 مانع سوما وانه من ذنبه من ذنبه
 كونه من ذنبه من ذنبه من ذنبه
 قوله ربه انما هو من ذنبه فثبت انما هو من ذنبه
 عليه كونه من ذنبه فان ذنبه المحيط بالذنب
 والا فانه من ذنبه اجزاها لا ذنبها باق
 مانع سوما وانه من ذنبه من ذنبه
 كونه من ذنبه من ذنبه من ذنبه

مطلب يوضح سهم
 لاولاد العلماء
 تبعاً لهم
 قال المولى في شرحه ان شرطه ان لا يكون
 بعد موت ابيه كانه يخطون في حياتهم وتقبل الشايع يولد على
 انه يخطون في حياتهم ولم اره خطا صريحا في الاصل
 بعد موت ابيه كانه يخطون في حياتهم وتقبل الشايع يولد على
 انه يخطون في حياتهم ولم اره خطا صريحا في الاصل

قال الصانع في شرحه ان شرطه ان لا يكون
 بعد موت ابيه كانه يخطون في حياتهم وتقبل الشايع يولد على
 انه يخطون في حياتهم ولم اره خطا صريحا في الاصل
 بعد موت ابيه كانه يخطون في حياتهم وتقبل الشايع يولد على
 انه يخطون في حياتهم ولم اره خطا صريحا في الاصل

على المختار **الفصل** يقرب من ذلك ما قيل بسقط الفرع اذا سقط الاصل من فرو
 قولهم اذا برئ الاصيل برئ الكفيل بخلاف العكس قد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل
 ومن فروعه لو قال يزيد على عمر الف وانما من به فانكره ولم يزم الكفيل اذا عايناه
 دون الاصيل كما في الحائض ومنها لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بانه لم يثبت
 المال الذي هو الاصل في الخلع ومنها لو قال بعت عبدا من زيد فاعقده فانكره زيد ولم يثبت
 المال كونه الاصل في الخلع ومنها بعت من نفسه فانكره العبد عتق بلا عوض ان نشأ
 التابع لا يتقدم على المنوع فلا يصح تقدم المأموم على امانه في تكبيرة الاقناع ولا في الاركان
 ان اشغل قبل مشاركة الامام وقر عليه قاضي خان في الفتاوى ما اذا سبق امانه في الركوع
 والسجود في الرابعة **الآية** يقتضي التتابع ما لا يقتضي غيره وقريب منها يقتضي
 الشيء ضمنا ما لا يقتضي قصدا وفي الفصل التاسع والثلاثين من جامع تفصيلين
 فيما ثبت ضمنا حكما ولا يثبت قصدا منه فمن انما اعتقه احدهما وهو مرفوض في
 المعتق نصيب الساكن لم تجز ولا يمكن الساكن من نقل ملكه الى احد لكن لو ادى المعتق
 الضمان الى الساكن ملكه نصيبه **والآية** غصب قنا فابا من يده ومنه المالك ملكه الفاعل
 ولو شره قصدا لم تجز ومنه فضولي ووجه امرأة بر غنا ثم الزوج وكله بعده بان
 يزوجها امرأة فقال نقضت ذلك النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه قولنا ولكن زوجا با
 بعد ذلك انقض النكاح الاول ومنه شري كبر بزوج امر المشتري بالبيع بقبضه للمشتري لم
 يصح ولو دفع به غزارة وامره ان يكيله فيها اذا الباع لا يصلح وكيلها عن المشتري في
 القبض قصدا ويصلح ضمنا ومكلا لاجل الغزارة ومن شري ماله برة فوكل وكيلها بقبضه
 فقال او كبل قد اسقطت الخيار اعني خيار الرؤية لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه
 الوكيل وهو براه سقط خيار رؤية موكله عند ان عتقه خلافا لاهلنا وقريب من هذا
 من لا يجوز اجازته ابتداء ونحو انهاء منه القاضي اذا تخلف مع ان الامام لم يول

مطلب ان الكفيل
 ضمان الاصيل

عقبة العبد

ان شرطه ان لا يكون
 بعد موت ابيه كانه يخطون في حياتهم وتقبل الشايع يولد على
 انه يخطون في حياتهم ولم اره خطا صريحا في الاصل

ما لا يقتضي قصدا

الاختلاف لم يخرج من هذا الوحكم خليفة وهو يصلح ان يكون قاضيا واجازة القضا
 احكامه بجزءه ومنه ان الوكيل لا يسجد لملك التوكيل به ويملك اجازة بيع ما يبيع ففصل
 والمعنى فيه ان اذا اجاز بغير علمه بما اني بخليفةه ووكيل الوكيل كذلك فتكون اجازته
 في الانتهاء عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابداء **ومنه القاضي لو قضى في كل اسبوع**
 يومين بان كان له ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع لا غير فقضى في الايام
 التي لم يكن ولاية القضاء فاذا اجاز بغيره اجاز ما قضى جازت اجازته انتهى **فائدة**
 ظفرت بمسكتين يفتقر في الابداء ما لا يفتقر في البقاء عكس القاعدة المشهورة
 الاولى يصح تقليد القاضي القضاء ابتداء ولو كان عدلا ففسق انزل عند
 بعض المشايخ وذكر ابن الكمال ان الفتوى عليه **الثانية** لو اذن المأذون في
 ولو اذن للابن صح كما في قضاء الميراج وقيدته قاضي خان بما في **القاعدة الثالثة**
 تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد مر جوابه في مواضع منها في كتاب الصلح
 في مسئلة صلح الامام على الظلمة المبينة في طريق العامة وصرح به الامام ابو بوب
 في كتاب الخراج في مواضع وصرحوا في كتاب الجبايات ان السلطان لا يبيع عفوه
 عن قاتل من لا ولي له وانما له القضاء الصلح وعلله في الايضاح بانه غضب
 ناظر وليس من النظر المستحق العفو واصله ما اخرج به جدي بن منصور عن
 البر قال قال عمر رضي الله عنه اني انزلت نفسي من مال الله تعالى بمنزلة والى
 النبي ان اجئت اخذت منه فاذا اليسرت رددته فان استغيت استغفرت
 وذكر الامام ابو يوسف في كتاب الخراج قال بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنهما
 بن ياسر على الصلوة والرب وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت
 المال وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الارضين وجعل بينهم شاة كل يوم
 شطرا واطمأنتهم العمار وروى بها العبد الله بن مسعود وروى بها الاخ لعثمان بن حنيف

السلطان لا يبيع عفوه
 عن قاتل من لا ولي له

وقال اني انزلت نفسي واماكم من هذا المال بمنزلة والى النبي فان ادناك فقلنا قال
 ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف والله ما ارى ارضا
 يؤخذ منها شاة في كل يوم الا استسرع فراها انتهى فعلى هذا لا يجوز التفضيل ولكن
 قال في المحيط من كتاب الزكوة والراي الى الامام من تفضيل وتسوية من غير ان يعمل
 في ذلك الى يوتي ولا يجعل لهم الاما يكتفيهم ويكتفي اعوانهم بالمعروف وان فضل من المال
 شئ بعد ايفصال الحقوق الى اربابها قسم بين المسلمين وان قصر في ذلك كان
 عليه حسيبا انتهى وذكر الزيلعي من الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة
 انواع قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع مينا يخصه ولا يخلط
 بعضها ببعض لان لكل نوع حكما يخص به الى ان قال ويجب على الامام ان يثني الله
 ما ويرى الى كل سحتي قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذلك كان
 الله عليه حسيبا انتهى وفي كتاب الخراج للابي يوسف ان ابا بكر الصديق رضي
 قسم المال بين الناس بالتسوية فجاؤنا فقالوا له يا خليفة رسول الله انك
 قسمت هذا المال فتويت بين الناس ومن الناس ناس لهم فضل
 وسوابق وقدّم فلو فضلت اهل السوابق والقدم والفضل ففضلهم فقال
 اما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما اعرفني بذلك وانما ذلك شئ
 ثوابه على الله تعالى وهذا معاش فالاسوة فيه خير من الاثرة فلما كان عمر بن الخطاب
 وجاء الفتوح فضل وقال لا تجعل من قاتل رسول الله صلح من قاتل معه ففرض
 لاهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار من شهد بدر الاول ثم شهد بدر
 اربعة آلاف وفرض لمن كان اسلامه كاسلام اهل بدر دون ذلك انزلهم على قدر
 منازلهم من السوابق انتهى وفي القنية من باب ما يجعل للمدرس المتعلم كان ابو بكر
 يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر بن الخطاب يطيهم على قدر الحاجة والفقر

اموال بيت المال
 اربعة انواع

النصفة

اذا كان فضل الامام
على المصلحة فمات يتعلق
بامور العامة

ملك في موقوف
الامام على المصلحة
فمات يتعلق

والفضل والاخذ بما فعله لم ينفذ في زماننا احسن فتعبر الامور الثلاثة انتهى في
البرزازية السلطان اذا ترك العشر لم يملك عليه جاز غنيا كان او فقيرا لكن ان كان فقيرا
له فقير اخلاصا على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت
مال الخراج ليست مال الصدقة انتهى **تنبيه** اذا كان فعل الامام مبنيا على المصلحة
فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقها فان خالف لم ينفذ
ولهذا قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج من باب اجراء الموات وليس
لل امام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف انتهى وقال قاضي خان في
فتاواه من كتاب الوقف ولو ان سلطانا اذن لعمدة ان يجعلوا ارضا من ارض
البلدة حوايت موقوفة على المسجد او امرهم ان يزيروا في مسجدهم قالوا ان كان
البلدة فتمت عتوة وذلك لا يضر بالمادة وانما كس نفذ امر السلطان فيها
ان كانت البلدة فتمت صلي على ملك ملكا فلا ينفذ امر السلطان فيها انتهى
وفي صلح البرازية من له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطلى على ان يكتب في
الديوان اسم احدهما وياخذ العطاء الاخر لاشي له من العطاء ويبدل لمن العطاء
مالا معلوما فالصالح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعل الامام العطاء لان
الاتفاق للعطاء بانبات الامام لا دخل له لرضاء غيره وجعله غير ان السلطان يرفع
المسحوق فقد ظلم مرتين في قضية جهان المسحوق وبانبات غير المسحوق مقامه
انتهى **تنبيه** آخر تصرف القاضي فيما له فعله في اموال الناس والتركات والوقوف
مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح ولهذا قال في شرح تلميع الحاج في كتاب
الوصايا اوصى ان يشترى بالثلث ويبيع فبان بعد الارتفاع في بيعه فخلص الحاج في كتاب
فشرى القاضي عن الموحي كلبا بغير خصما بالهبة واعاقه لغو لتعد الوصية وهي الثلث
بعد الدين قال القاسمي شارحه واما اعاقه فهو لغو لتعد تفيذه باعتبار الولاية

العامة لان ولاية القاضي مقيدة بالنظر ولم يوجد النظر فيلغو انتهى وفي قضاء
الولوية الجدية رجل اوصى الى رجل وامرأة ان يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بكذا
دينا وكان الوصي يقيم تلك البلدة ولم يكن تلك البلدة غريم له عليه الدراهم ولم
يكد الوصي الى تلك البلدة سبيلا فامر القاضي الغريم بصرف عليه من الدراهم الى
الفقراء فالدين عليه بان وهو متطوع في ذلك ووصية الميت فائقة انتهى
بهذا علم ان امر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع انتهى وصرح في البزيرية
والولوية الجدية وغيرهما بان القاضي اذا قرر فرائض المسجد بغير شرط الواسطة
لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للفراش تناول المعلوم انتهى وبه علم حجة احدا
الوظائف بالادوات بالاولى لان المسجد مع احتياجه للفراش لم يحل
لاكان استيجار فراش لان تقرير فقير غير من الوظائف لا يحل بالاولى
وبه علم ايضا حجة احداث المرتبات بالادوات فاجت بانه ان كان من وقف
شروط للفقراء فان تقرير صحيح لكنه ليس ملازم وللناظر الصرف الى غيره وقطع
الاولى الا اذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره فحينئذ يلزم وفي اوقاف الفقهاء
وغيره وان لم يكن من وقف الفقهاء لم يصح ولم يحل وكذا ان كان من وقف
الفقراء وقرره لمن يملكه فبانم سئل لو قرر من فائض وقف وكنت الواسطة
عن مصرف فابنه فهل يصح فاجت بانه لا يصح ايضا لما في الثاثر خاتمة ان فاض
الوقف لا يصرف للفقراء ولا يشترى به المتولى مستغلا وصرح في البرازية وتبعه
في الدرر والبرازية لا يصرف فاض وقف لوقف اخر اخذوا فقروا واختلف
انتهى وكتبنا في شرح الكفر من كتاب القضاء من ان القضاء الباطل القضاء
بخلاف شرط الواقف لان مخالفة كماله النص وفي المتن انما اذا روج الصغيرة
من غير كماله يخرج انتهى فعلم ان فعله مقيد بالمصلحة ولهذا امره بان لا يابط اذا مال

هذا هو الوجه في
قوله في موقوف
الامام على المصلحة
فمات يتعلق
بامور العامة

انما كان فضل الامام
على المصلحة فمات يتعلق
بامور العامة

هذا هو الوجه في
قوله في موقوف
الامام على المصلحة
فمات يتعلق
بامور العامة

هذا هو الوجه في
قوله في موقوف
الامام على المصلحة
فمات يتعلق
بامور العامة

لو كان في المبيع
شيء من المبيع
فكان المبيع
مستحقا

لما يقع تأجيل
القاضي

الى الطريق فاشهد واحد على ما كلفه ثم ابراه العالم ببيع كافي التهديف وكذا لا يصح
ما قيل ان الحق ليس كذلك في جامع الفصولين **القاعدة السادسة** الحد ودرأ
بالشبهات وهو حديث رواه الكشي على معزنا الى ابن عدي من حديث ابن عباس
واخرج ابن ماجه من حديث ابى هريرة اذ دفعوا الحدود وما استنظفتم واخرج الترمذي
والحاكم من حديث عاتكة في قولها سبيلها فان الامام لا يخطئ في العفو خير من ان
يخطئ في العقوبة واخرج الطبراني عن ابن مسعود موقوفا اذ ردوا الحدود والقول
عن عباد الله استنظفتم وفي فتح القدير اجمع فقها الامصار على ان الحد ودرأ
بالشبهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلقية لامة بالقبول والشبهة ما يشبه
الثابت وليس ثابت واصحابنا قسموا الى شبهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه
والى شبهة في المحل فالاولى يتحقق في حق من اشبهت عليه اكل الحرام ففطن بغير الدليل
دليلا فلا بد من الظن والافلا شبهة اصلا كظنه حل في جارية زوجته وادب
اوامه او جده او جدته وان علنا وولي المطلقة تلنا في العدة او باينا على ما
او المتخلة وام الولد اذا اعتقها وبن في العدة وولي العبد جارية مولاه والمرئ
في حق المرونة في رواية مستغبر الرهن كالمتر من فن هذه المواضع لاحد اذا قل
انها حل في ولو قال علمت انها حرام على وجه الحد ولو ادعى احدها الظن والآخر لم يبع
لاحد عليهما حتى يقر جميعا بعلمها بالحرم والشبهة في المحل في ستة مواضع جارية ابنة
والمطلقة طلاقا ثابتا بالكتابيات والمجارية المبيعة اذ اوطئها البائع قبل تسليمها الى
المشتري المجهولة من اذ اوطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والمشتري بين الكوا
وغيره والمرئونة اذ اوطئها المرئون في رواية كتاب الرهن وعلمت انها ليست بالمختارة
ففي هذه المواضع لا يجب الحد وان قال علمت انها حرام لان المانع هو الشبهة في نفس الحكم
وبدخل في النوع الثاني وولي جارية عبد الماذون والمردون ومكاتبه وولي البائع

سببه
في رواية
ابن عدي

المجارية المبيعة بعد القبض في البيع الفاسد والتي فيها الحي للمشتري وجارية التي
بى اخته من الرضاع وجارية قبل الاستبراء والزوجة المحرمة بالردة او بالمطالبة
او بجماع لانها انتهت في الفسخ ومنها شبهة ثالثة عندنا في حنفية وهي شبهة العقد فلا
اذا ولي حر بعد العقد عليها وان كان عالما بالحرم فلا حد عليه من ولي احره من زوجها
بلا شهود او بخلافه مولاه او مولاه وقال لا يحد في ولي حره المعقود عليها اذا قل
علمت انها حرام والفتوى على قولها كافي في الخلاصة ومن شبهة وهي امرأة اخلف في محبة
نكاحها منها شرب الخمر للندوى وان كان المعتمد تحريرة ومنها انه لا يجوز التوكيل
باستيفاء الحدود واختلف في التوكيل باثباتها ومما يبنى على انها لا تثبت
بشهادة الشا ولا بكتاب القاضي الى القاضي ولا بالشهادة على الشهادة ولا بقل
الشهادة بمقد متقدم سوى هذا القذف الا اذا كان بعد صوم عن الامام ولا يصح
اقرار السكران بالحدود والخالصة الا انه يقضى المال ولا يخلف فيها لانه لرجا الكفو
وفي شبهة حتى اذا انكر القاذف ترك من غير بين ولا تصح الكفالة بالحد ودرأ
ولو برهن القاذف برجلين او رجل وامرأتين على اقرار المعذوف بالزنا فلا حد
فلو برهن بثلثة على الزنا حده وادوا ولا قطع بسرقته مال اصله وان علنا وقر
وان سفل واحد الزوجين وسبده وعبده ومن بيت ماذون في دخول ولا
فيما كان اصله مباحا كما علمت تفارجه في كتاب السرقة ويستقطا القطع بدعواه
كون المسروق ملكه ان لم يثبت وهو اللص الظريف وكذا اذا ادعى ان الموطوءة
زوجه ولم يعلم ذلك **تنبيه** يقبل قول المترجم في الحد وكيفية ما قل وجب
ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدل عن عبارة العج والحد ولا يثبت بالابدال الا ان
انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي اجيب بان كلام المترجم
ليس بدل عن كلام الاجم لكن القاضي لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم

خلفه عليه المردون
كذا في الخلاصة

لا يستخلف في حد
الخالصة

اذا انكر القاذف
ترك من غير بين

مسئلة اللص
الظريف

وفي الحد والى حتى الله تعالى كذا في شرب
الحمر لا يقضى بعلمه وفي القصاص حد القذف
يقضى بعلمه خلاصة الجلس الرابع من كتاب القضا

حيث فان ما ذكره في المطالب لا يطالب لا يترفع
ذلك الاشكال البطلان ما ذكره لا ينفى بغيره
وجه المصير الى بدل في تلك الصورة انما كانت
الموتى اذ زاده

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

يعرف ويتف عليه فكانت عبارة ذلك الرجل لا بطريق البدل بل بطريق الماهية
لانه يصار الى الترتيب عند العجز عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار
لذا في شرح الادب للصدر الشريفي من ان من والتشريع **تنبيه** القصاص كالحود
في الرفع بالشبهة فلا يثبت الا بما يثبت بالحد وما في عليه لو ذبح نايما فعال
ذبحته وهو ميت فلا قصاص ووجبت الدية كما في العدة ومنها لو جرح العاقل بالحد
الحكم عليه بالقصاص فانه يتقلب دية ولا قصاص يقتل من قال اقلني فقتله و
اختلف في وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقل عبيدي او اخي او ابني
او ابني لكن لا شيء في العبد وجب الدية في غيره واستثنى في خزانة المفتين ما اذا قال
اقل عبيدي او اخي او ابني وهو صغير فانه يجب القصاص وقام في البراذير وبمعنى
ان لا قصاص يقتل من لا يعلم انه يقتل الدم على النابذ او لا في الحاية ثلثة قتلوا
رجلا عمدا ثم شهدوا بعدالة ان الولي عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم
الا ان يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف
يقبل في حق الواحد وقال الحسن اقبل في حق الكل انتهى وكتبنا مسئلة في العفو
في شرح الكثر من الدعوى عند قوله وقبل الخصم اعطى كينافاة جمع وكتب في الفتاوى
ان القصاص كالحود والافاق مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحد
كما في الخلاصة الثانية الحد ولا تورث والقصاص يورث **تنبيه** ان لا يورث
العفو في الحدود ولو كان حد العذف بخلاف القصاص الرابعة القصاص لا يمنع من
الشهادة بالقتل بخلاف الحد وسوى حد العذف الخمسة ثبتت بالاشارة
والكتاب من الاخر بخلاف الحد وكما في الهداية من مسائل شتى السادسة
لا يجوز الشفاعة في الحدود ويجوز في القصاص **الباب** في الحدود وسوى حد العذف لا
لا يتوقف على الدعوى بخلاف القصاص لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم

في حد العذف من ما سبق في بيان القصاص
بالاشارة والثانية من الاخر بخلاف الحد
من صاحب الهداية بان القصاص يثبت بالشهادة
وان صح بخلافه ايضا في موضع شتى في كتاب الشريعة
على الشهادة وباب الكتاب الحكيم اخذ به

وفي فتاوى قاضيان ان قال اقلني فقتله كان
عليه الدية ولم يذكر خلافا في رواية

الحكم على القاص
بعدمه في حد العذف
فانه يتقلب

قد ذكر هذه المسئلة في كتابي في آخر
الكتاب

الامام يقضي بعلمه حد العذف والقصاص
والدعوى كذا في التراجمة في الكتاب
٩٨

في حد العذف من ما سبق في بيان القصاص
بالاشارة والثانية من الاخر بخلاف الحد
من صاحب الهداية بان القصاص يثبت بالشهادة
وان صح بخلافه ايضا في موضع شتى في كتاب الشريعة
على الشهادة وباب الكتاب الحكيم اخذ به

ان قلت ان الحد المقذوف ان عفا وولده
يقام حد العذف بطلبها والظاهر بطريق
الارث قلت لا بل يورث العذف في نسبهما
عذوف المقذوف لان العار يلحق بهم نسب
الجزئية فيقتلوا ولم ينفذ معنى ذلك في هذا المقام
الحكم بطلبهم وان كانوا محرومين عن الارث
للموانع اخرى رآه

في حد العذف
المقذوف من ما سبق
ويقتضى في ما تقدم

ويقتضى في ما تقدم

التعزير يثبت مع الشهادة ولذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجوز فيه الحد
فيه باللكول والكفارات تثبت معها ايضا الا كفارة الفطر في رمضان فانها
تقطعها وكذا لا يجب مع النسيان والخطا وبافاص وصوم مختلف في صحة
كامل في حكمة واما العدة قبل سقطها لم ارها الا ان ومن يجب ان الشفعة
شرطا في الشهادة ان تكون قوية فالرافل وقتل مسلم ذميا فقتله والى الذم فانه
يقتل به وان كان موافقا لراى الى حقيقة ومن شرب البسيف كد ولا يرعى خلاف
الى حقيقة انتهى **الفصل** **الباب** في حد العذف والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقل عبيدي او اخي او ابني
فلو غضب صبي فقات في يده فجاءه او تجي لم يضمن ولا يرد مالومات بصاغته او
حيته او ينقل الى ارض مشبعة او الى مكان الصواعق والى مكان يغضب فيه
الحى والامراض فان دية على عاقلة العاصب لانه ضمان اطلاق لا ضمان غضب
والمر بضمن بالاطلاق والعبد يضمن بهما والمكاتب كالمرايض يضمن بالقصبة ولو عصفرا
وتعامه في شرح الزبائني قيل باب الفاقة وام الولد كالمرايض **تنبيه** ما اذا ولى
حرة بشبهة فاحبها وماتت بالولادة ويتبع عدم وجوب ديتها بخلاف ما اذا كان
امه ومن فروع القاعد لو طاعته حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الحاية ولو
الواطي حبيبا فلا حد ولا مهر وهذا ما يقال لنا وعلى خلافه من العقر والعقر بخلاف
ما اذا طاعته امه لكون المهر من السيد وخرج عن القاعد قول اصحابنا اذا
تقارن رجلان في امرأة وكانت في بيتا احدهما او دخل بها احدهما فوالا لا يكون
دليلا على سبق عقه **والاولى** ان يقال ان الزوجة في يد الزوج لما قدمناه و
لقولهم في باب التحالف ان القول قوله فيما يصلح لهما معللين بانها في يد الزوج فهي
وما في يد ما في يده فيقال في اصل القاعد الحولا لا يدخل تحت يد احد الا الزوجة فانها
في يد زوجها والله اعلم ثم رابت في جامع الفصولين من التاسع عشر مانعة امرأة

في حد العذف من ما سبق في بيان القصاص
بالاشارة والثانية من الاخر بخلاف الحد
من صاحب الهداية بان القصاص يثبت بالشهادة
وان صح بخلافه ايضا في موضع شتى في كتاب الشريعة
على الشهادة وباب الكتاب الحكيم اخذ به

الحكم على القاص
بعدمه في حد العذف
فانه يتقلب

قد ذكر هذه المسئلة في كتابي في آخر
الكتاب

اعدا حد العذف
في الخلاصة

في دار رجل يدعى انها امرأة وخارج يدعيها وهي تصدق فاعول رب الدار فقرا
 صرح بان اليد تثبت على الحرة بحفظ الدار كما في المناع انتهى **القاعدة الثامنة**
 اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احداهما في الآخر غالباً فمن
 فروعهما اذا اجتمع حدث وجناية وجيض كفي الفصل الواحد ولو باشر المحرم فيما دون
 الفرج ولزمته شاة ثم جامع ومقتضاهما الكنفاء بموجب الجماع ولم اره الا ان حرجيا
 ومنها لو قص المحرم يديه ورجليه في مجلس احد فانية يجب دم واحد انكفاها وان كان في مجلس
 فكذلك عند محمد وعليه فلو طحا يجب لكل يد دم وكل رجل دم اذا وجد ذلك في كل مجلس
 يجب عليه اربع دماء اذا وجد في كل مجلس قلم يداور رجل فمغلنا جناية واحدة معنى الاتي
 المقصود وهو الارتفاق فاذا اتحد المجلس بعينه المعنى واذا اختلف بعينه جناية كونهما
 اعضا متبانية وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة او نسوة
 الا ان مشايخنا قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية
 عليه شاة كذا في المبسوط وفي الحاشية فان جامع امرأة اخرى في غير ذلك المجلس قبل
 الوقوف عزه ولم يقصد به رفض الحجية الفاسدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول
 ابى حنيفة والابو يوسف ولو نوى بالجماع الثاني رفض الحجية الفاسدة لا بانه بالجماع الثاني
 شيء انتهى ومنها لو دخل المسجد وصل الفرض والراثة دخلت فيه النجاسة ولو طحا
 القادم عن فرض ونذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لو طاف للافاضة لا يدخل
 فيه طواف الوداع لان كلاهما مقصود ومقصودهما مختلف ولو دخل المسجد ارام
 فصلت مع الجماعة لا ينوب عن نجاسة البيت للاختلاف الجنس ولو صلى فريضته عقب طواف
 ينبغي ان لا يكتفيه عن ركعتي الطواف بخلاف نجاسة المسجد لان ركعتي الطواف واجبة
 فلا يقطع بفصل غيرهما بخلاف نجاسة المسجد ولو تلا آية فوجد صلواته قبل ان
 يقرأ ثلاث ايات كفت عن التلاوة لمقصود وهو التتظيم وكذا لو ركع طائفا

اجزاء قياساً وهذه من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكذا لو
 تظاهرت في مجلس واحد كقبيحة واحدة ولو تعدد السهو في الصلوة
 لم يتعد الجابر بخلاف الجابر في الاوام فان يتعد ويتعد الجاهل اذا اختلف جنسها
 لان القصد بسجود السهو رغم انف الشيطان وقد حصل بالسجدة الثانية ^{جنسية} الصلوة
 والقصد بالثاني جهراً فكذلك جبراً فاختلاف التعصود ولو تناوش به سرق
 حراراً كقبيحة واحدة سواء كان الاول موجباً لما اوجبته الثانية او لا فلو زنا بكراً ثم ثانياً كقبيحة
 الزرع ولو قذف راراً واحداً او جماعة في مجلس او مجالس كقبيحة واحدة بخلاف اذا اذنت
 فحتم زناً فانه يحد ثانياً ولو زنا وشرب وسرق اقيم الكل لا اختلاف الجنس ولو وطئ
 في بخار رمضان حراراً لم يلزم بالثاني وما بعد شيء ولو في يومين فان كانا من مضافاً
 تعددت والا فان كفر للاول تعددت والا احدثت ولو قتل المحرم صيداً في الحرم
 فعليه جزاء واحد للاوام كونه اقوى ولو لبس المحرم ثوباً مطيباً فعليه فدية ثلثان لا اختلاف
 الجنس وكذا قال الزيلعي في قول الكوفي او خضب راسه بجنابها اذا كان مايعاً
 واذا كان عليه افعليه ومان دم للطيب ودم لتغطية الرأس انتهى وبعد الجزاء
 على القارن فيما على المفردة دم كونه محرماً باحرامين عندنا وقوله الا ان يجاوز البيقا
 غير محرم استثناء منقطع لانه حال المجاوزة لم يكن قارناً ولو تكرار الوطئ بشبهة
 واحدة فان كانت شبهة ملك لم يجب الا مهر واحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت
 شبهة اشتباه وجبت لكل وطئ مهر لان كل وطئ صادف ملك الغير فالاول كوطئ
 جارية ابنة او مكاتبه والمنكوحه فاسداً ومن الثاني وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة
 ولو وطئ مكاتبه مشتركة حراراً اخذ في نفيه لها وتعد في نفيه شريكه واكمل
 لها ولا يتعد في الجارية المستحقة كذا في الظهيرية ومن رزني بانه يقتلها وجب الحد
 مع الديه ولو رزني بكبيراً فافضاً فان كانت مطاوعة من غير دعوى كسبته فعليه الحد

والله اعلم
بما لا يخفى على
الخبير

لم ينفذوا الجابر
لو تعذر السور
في الصوم

والاشي في الافاضل لهما ما به ولا مظهر لهما لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا
شي في الافاضل وجب العقر من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونها ولا مظهر لهما فان لم
تستك بوطها فعليه الدية كاملة والا حد ومن الدية وان كان مع دعوى شبهة
فلا حد عليها وان كان البول يستك فعليه ثلث الدية وجب المهر في ظاهر الرواية
وان لم يستك البول فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند مخالفا للمهر وان كان
صغيرا فبما جاع مثلها في كالكيرة الا في حق مستوط الارش وان كانت لا يجلب مثلها
فان كان يستك بوطها فعليه ثلث الدية وكما لم يهر ولا حد عليه والا فالدية فقط
كذا في شرح الزباني من الحدود واما الجناية اذا تعدت بقطع عضو ثم قتلها
لا تدخل فيها الا اذا كانا خطابين على واحد ولم يتجلبها بحد وصور ما سئله
عشر لانه اذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عدينا او خطابين او احدهما عدي والآخر خطا
وكل من الاربعه اما على واحد او اثنين وكل من الثانية اما ان يكونا ثلثا قبل
البرء او بعده وقد اختلفنا في شرح المنار في بحث الاداء والعقود والمعدة اذا
وطئت بشبهة وجبت اخرى وتداخلنا والمرى منها سواء كان الواجب صاحب العدة
الاولى او غيره لمصالح المقصود وقد علمت ما احترزنا عنه بقولنا من جنس واحد
وبقولنا ولم يختلف مقصودهما وبقولنا غالبا والله يوفق **القائم في التمسك** اعمال
الكلام والى من اهل المتى امكن فان لم يكن اهل ذلك اتفق اصحابنا في الاصول
على ان الحقيقة اذا كانت متعذرة فانه يعاد الى الجواز فلا حلف لا ياكل من هذه النخل
او هذا الدقيق حيث في الاول باكل ما يخرج منها وبثمنها ان باعها واشترى بها كولا
وفي الثانية بما يتخذ منه كالخبز ولو اكل عين الشجرة والدقيق لم يحنث على الصحيح
المجهور شرعا او عرفا كالمعتذر وان تعذرت الحقيقة والجواز او كان اللفظ
مشترا بلا مرجح اهل لعدم الاحكام والاول قول لامرأة المعروفة ايها هذه

قوله

بنتي لم تحرم بذلك ابدا والثاني لو اوصى لمواليه ولم يعق بالكره ومعق بالفتح بطلت
ولو لم يكن معق بالكره ولو اوصى لمواليه لم يعق بالكره ومعق بالفتح بطلت
الحقيقة ولاشي لمواليه لانهم المجاز ولا يبيع بينهما وما فرقة على هذه القاعدة ماني
الخاتمة رجل امرأتان فقال لاحدهما انت طالق اربع ففالت اثلاث بلفظي فقال
الزوج او قعت الزيادة على طلاقه لا يقع على الاخرى شي وكذا لو قال الزوج الملك
لك والباقي لصا جئتك لا تطلق الاخرى انتهى لعدم احكام العمل فاحمل لان التبايع
حكم بطلان ما زاد فلا يمكن ابقاء على احد وفيها حكاية الاستناد الطحاوي حكاية
بتمسك من الطلاق ولو حج بين من يبيع الطلاق عليها ومن لا يبيع وقال احدكم طالق
ففي الثانية ولو حج بين منكوحته ورجل وقال احدكم طالق لا يقع الطلاق على امراته
في قول ابي حنيفة وعن ابي يوسف انه يقع ولو حج بين امراته واجنبية وقال طلفت احد
يكما طلفت امراته ولو قال احدكم طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امراته وعن ابي يوسف
ومحمد انها تطلق ولو حج بين امراته وبين ما ليس بمحل للطلاق كالبهيمة والجرود
قال احدكم طالق طلقت امراته في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا تطلق
ولو حج بين امراته الحية والميتة وقال احدكم طالق لا تطلق الحية انتهى ثم قال
فيها ولو حج بين امرأتين احداهما صحيحة النكاح والاخرى فاسدة النكاح وقال احد
كما طالق لا تطلق صحيحة النكاح كما لو حج بين منكوحته واجنبية وقال احدكم طالق
انتهى وحاصله انه اذا حج بين امراته وغيره وقال احدكم طالق لم يقع على امراته
في جميع الصور الا اذا حج بينهما وبين جد او بهيمة لان الجدار لما لم يكن اهلا عمل اللفظ
امرأة بخلاف ما اذا كان المضموم آدميا فانه صالح في الجملة الا انه يشكل بالرجل فانه لا يبيع
بالطلاق عليه وكذا لو قال لها انا منك طالق لغي وقد يقال ان الطلاق لازالة الوصلة
ومشتركة بينهما وما فرقة على القاعدة قول الامام الاظم لعبد الله الاكبر سنانة هذا

قوله

ابن فانه اعلم شفا حجاز عن هذا خروما اعملاه وقال في المنا من بحث الحروف من او
وقالا اذا قال لعبد ود ابنه هذا خروما فانه باطل لانه اسم لاهد غير عيني وذلك
غير محل للعقود وعند هو كذا لكن على احتمال التعيين معنى لزوم التعيين كما في مسئلة
العبدى والعمل على كونه بالحق او في من الماهد رخص ما وضع طبقة حجاز اعلم كونه
وان احتمال حقيقة واما يكران الاستفارة عند احتمال الحكم انتهى قتيلا ولادة
لو قال لعبد ود ابنه هذا خروما بالاجماع كما في المحيط وبنينا الفرق في شرح المنار و
منها لو وقف على اولاده وليس له اولاد اولاد حمل عليهم صونا للفظ عن الاله
علما بالمجاز وكذا لو وقف على ماله وليس له ماله اولا ماله ماله استحوا كما في
التحريم وليس منها ماله الى ما يشهد والجواب بلا فانه لا نقول بالتعليق لعدم احكام
فستخرج ولا يبنى خلافا لما عن ابي يوسف وكذا انت طالب بمكة فبنيت الا اذا اراد
في دخول مكة فبنيت واذا دخلت مكة فبنيت وقد جعل الامام لا يسو طي من فروعها
ما وقع في فروع السبكي فذكر كلامها بانها ثم تتركها كذا ما يناسب اصولنا قال
السبكي لو ان رجلا وقف على اولاده ثم اولادهم وبنيت وعقبه ذكر او ان بنيت
مثل خط الانبياء على ان من وقف في منهم عن ولد او نسل عاد ما كان جازيا عليه
فذكر على ولده ثم ولد ولده ثم على نسل على الفريضة وعلى ان من توفي من غير نسل
عاد ما كان جازيا عليه على من في درجة من اهل الوقف كذا كور تقدم الاقرب اليه فالأقرب
ويستوي الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن مات من اهل الوقف قبل استحقاقه
شي من منافع الوقف وترك له او اسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بنى
الى ان يصير اليه شي من منافع الوقف كذا كور وقام في الاستحقاق مقام المتوفى فاذا
انقرضوا فاعل الحق او توفي المتوفى عليه وانقل الوقف الى ولده اياه وعبد القادر
ثم توفي عبد القادر وترك نسله اولادهم على عمر والطيفة وولدي ابنه محمد المتوفى في حياة

التعيين

مبايل

الواقف
 ملكه عبد الرحمن
 احمد عبد القادر
 عمر علي لطيفة
 غير نسل زينب فاطمة
 لطيفة

والده واما عبد الرحمن وملكه ثم توفي عن غير نسل ثم توفيت لطيفة و
بنيت اسمي فاطمة ثم توفي علي وترك بنات اسمي زينب ثم توفيت فاطمة بنت لطيفة
عن غير نسل فالي من ينقل نصيب فاطمة كذا كور فاجاب الذي ظهر لي الان
ان نصيب عبد القادر جميعه يقسم هذا الوقف على سبعة بنين جزء عبد الرحمن من النسل
وعشرون وملكه احد عشر ولزيب سبعة وعشرون ولا يستمر هذا الحكم في
بل كل وقت بحسب قال بيان ذلك ان عبد القادر لما انقل نصيبه الى اولاده ثلثه
وهم على وعمر وطيفة لذكر مثل خط الانبياء على فاه ولم يفرغاه وللطيفة خب
وهذا هو الظاهر عندنا ويحتمل ان يقال يشركهم عبد الرحمن وملكه وكذا محمد المتوفى
في حياة ابيه ونزل امثله اسمها فيكون لهما السبعان ولعلي السبعان ولم يفرغاه
وللطيفة السبع وهذا وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا لان التمسك في ما ذكره ثلاثة
امور احدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم احد من ذريته وهذا ضعيف لان المقاصد
اذ لم يدل عليها اللفظ لا يعتبر الثاني اذ قاله في الحكم وجعل الترتيب بين كل اصل و
فرع لا بين الطبقتين جميعا وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر وقد كنت طلت اليه مرة في
وقف اللفظ اقتضاها فيه ليست اعتمد في كل ترتيب **الثالث** الاستناد الى قول الواقف
ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه شي قام ولده مقامه وهذا قوي لكن انما يتم
لو صدق على المتوفى في حياة والده انه من اهل الوقف وهذه مسئلة كان قد وقع مثلها
في الشام قبل السبعين وستائه وطلبوا فيها انقلوا ولم يجده فاسلوا الى الديار
المصرية يابسون عنها ولا ادرى ما اجابوهم لكن رايت بعد ذلك في كلام الاصحاح
فيما اذا وقف على اولاده على ان من مات منهم انقل الى اولاده ومن مات ولا ولد
له انقل الى الباقين من اهل الوقف فمات واحد عن ولد انقل نصيبه اليه فاذا مات آخر
عن غيره ولا انقل نصيبه الى اخيه لانه صار من اهل الوقف فهذا التعليل يقتضي انه انما صار

اولاد الواقف فخطا كان في شرط
الواقف من ان يترك نصيبه لغيره
ما كتبه بان يقوله كما بعد نسل بان يترك كل
طبقة ما كتبه كما يقع في بعض الاوقاف فانه كان
من ترك بعدة على يد غيره فماتت طبقة واقف
في مكان من اهل الوقف تقدم مقامه على من
عبد القادر فكان ولا يحق ان يترك نصيبه الى اولاده
اللفظ واما هذا فلم يترك نصيبه الى اولاده ولا ينقل
توفي من اهل الوقف الى اولاده ولا ينقل
نصيب عبد القادر الى اهل الوقف فقط وان يقتضي
محمد في خط المص الى اهل الوقف فقط وان يقتضي
الترتيب في خطه ما كتبه في الوقف فقط وان يقتضي
في خطه بل بعد ان يوصي على اهل الوقف

ان قال الواقف من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه
شي من منافع الوقف ترك له او اسفل منه استحق ما كان
يستحقه المتوفى لو بنى الى ان يصير اليه شي من منافع
الوقف كذا كور وقام في الاستحقاق مقام المتوفى فاذا
انقرضوا فاعل الحق او توفي المتوفى عليه وانقل الوقف الى
ولده اياه وعبد القادر ثم توفي عبد القادر وترك نسله
اولادهم على عمر والطيفة وولدي ابنه محمد المتوفى في حياة

الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حياة والده

من اهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حياة والده ليس من اهل الوقف وانه انما يصدق عليه اسم اهل الوقف بعد موت والده اذا آل اليه الاستحقاق قال وما بينه وبين اهل الوقف والموقوف عليه كونهما وخصوصا من وجه فاذا وقف مثلا على زيد ثم عزم ولاده فموقوف عليه في حياة زيد لانه معين قصده لواقف بخصوصه وسماه وعينه وليس من اهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاق وهو موت زيد واولاده اذا آل اليهم الاستحقاق لكل واحد منهم من اهل الوقف ولا يقال في كل واحد احواله موقوف عليه بخصوصه لانه لم يعينه لواقف وانما هو عليه جهة الاولاد كالفداء قال فبين من ذلك ان ابن عبد القادر والد عبد الرحمن كان من اهل الوقف اصلا ولا موقوفوا عليه لان الواقف لم ينص على اسمه قال وقد يقال ان المتوفى في حياة ابيه يستحق ان لو مات ابوه جرى عليه الوقف فيستقل هذا الاستحقاق الى ولاده قال وهذا قد كنت في وقت البحث ثم رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لشيء فقصه سواء من اهل الوقف مع عدم استحقاقه فيدل على انه اطلق اهل الوقف على من لم يصل اليه الوقف فيدخل محمد والد عبد الرحمن وكله في ذلك فستحقان ونحن انما نخرج في الاوقات الى ما دل عليه لفظ واقفها سواء وافق ذلك عرف الفقهاء ام لا قلت لان مخالفة ذلك لما قلناه اما اولاه لانه لم يقل قبل استحقاقه وانما قال قبل استحقاقه لشيء فيجوز ان يكون قد استحق شيئا صار به من اهل الوقف وبزيت استحقاق آخر فيموت قبل فنقص الواقف على ان ولده يومئذ مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل اليه ولو سلمنا انه قال قبل استحقاقه فيجوز ان يقال ان الموقوف عليه او البطل الذي بعده وان وصل اليه الاستحقاق اعني ان صار من اهل الوقف قد بناه استحقاقه اما لا من شرط وطبقه كقولنا في كل سنة كذا فيموت في اثنا عشر او ما اشبه ذلك فيصح ان يقال ان هذا من اهل الوقف

هذا هو الوجه في ان ابن عبد القادر المتوفى في حياة والده ليس من اهل الوقف

هذا هو الوجه في ان ابن عبد القادر المتوفى في حياة والده ليس من اهل الوقف

والا لان ما استحق من الغلة شيئا اما لعدم شرط الاستحقاق بمعنى زمان او غيره هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخوته على بشرط الواقف من في رتبة فيصير نصيب عبد القادر وكل من بينهما اثلاثا لعل الثلثان وللطفيفة الثلث ويسمى من عبد الرحمن وكله فلما مات لطفيفة انتقل نصيبها وهو الثلث الى ابنتها ولم ينتقل لعبد الرحمن وكله شي لوجود اولاد عبد القادر وهم محجوبون لانهم اولاد وقد قدمهم على اولاد الاولاد الذين هم من اهل الوقف توفي علي بن عبد القادر وحلف بنته زينب احتج ان يقال لنصيبه كل ما هو ثلثا نصيب عبد القادر لعلها يقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده وتبقى هي وبنت عمها مستوعبين بنصيب عبد الرحمن ثلثا وللطفيفة ثلثا واحتج ان يقال ان نصيب عبد القادر كل ما يقسم الان على اولاده لعلها يقول الواقف ثم على ولاده ثم على اولاده فقد اثبت لجميع الاولاد الاولاد استحقاقا بعد الاولاد وانما حجبنا عبد الرحمن وكله عما من اولاد الاولاد بالاولاد فاذا انقضت الاولاد زال الحجب فستحقان وتقسم نصيبهما بين جميع اولاد اولاده فلما جعل لزينب جميع نصيبها وينقص ما كان بيد طفلة بنت لطفيفة وهذا امر اقضاه النزول الحادث بانقراض طبقة الاولاد المستفاد من شرط الواقف ان اولاد الاولاد بعدهم ولا شك ان فيه مخالفة لظاهر قوله ان من مات فنصيبه لولده فان ظاهره يقتضي ان نصيب علي لبنته زينب استمر نصيب لطفيفة لبنتها طفلة في القضاة بهذا العمل فيها جميعا ولو لم يخالف ذلك لزمننا مخالفة صحيح قول الواقف ان بعد الاولاد يكون لاولاد الاولاد فقط احره يشمل الجميع فهذا الظاهر ان تعارضا هو قاض قوي صعب ليس في هذا الوقت بمشكل صعب وليس الترجيح فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه وخطري فيه طرق منها الشك في مقتضى لاستحقاق اولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف الشرط

هذا هو الوجه في ان ابن عبد القادر المتوفى في حياة والده ليس من اهل الوقف

هذا هو الوجه في ان ابن عبد القادر المتوفى في حياة والده ليس من اهل الوقف

المتعقبة لا يخرجهم بقوله من مات انتقل نصيب لولده متاخر فالعمل بالمتقدم اولى لان
 هذا ليس من باب النسخ حتى يقال العمل بالمتاخر اولى ومنها ان ترتيب الطبقات
 اصل وذكر انتقال نصيب الوالد الى ولده فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل
 الاول ومنها ان من صيغة عامة بقوله من مات وله ولد صالح لكل فرد منهم ولو لم يكن
 واذا اريد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضيات هذا
 الشرط فكان احوالهم من وجه مع احوال الاول وان لم يعمل بذلك كان النقص للماول
 من كل وجه وهو مرجح ومنها اذا تعارض الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم
 تعارضا لا ترجح فيه فالاعطاء اولى لانه لا شك انه اقرب الى غرض الواقفين ومنها ان
 استحقاق زينب لا يقل الامر من هو الذي يجهتها اذا اشرك بينهما وبين بقية اولاد
 الاولاد محقق وكذا قاله والرايد على المحقق في حقها من شكوك فيه وشكوك في استحقاق
 عبد الرحمن ومكة له فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين الطرفين يقسم بينهم
 فيقسم بين عبد الرحمن ومكة وزينب وفاطمة وهل يقسم المذكور مثل خط الاميرين
 فيكون لعبد الرحمن حساه وكل من الاثنا عشرة نظر اليهم دون اصولهم او
 نظر الى اصولهم فينزلون منزلة من لو كانوا اموجا دين فيكون لفاطمة خمسة ولزينب
 حساه ولعبد الرحمن ومكة حساه في احتمال وانا الى استحقاق اميل حتى لا يفضل فخذ على فخذ
 في القدر بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقي من اهل
 الوقف زينب بنت فاطمة وعبد الرحمن ومكة والاعمام وكلامهم في درجتها وجنسهم
 نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه ومكة ربعه ولزينب ربعه ولا نقول هنا ننظر الى المصالح
 لان الانتقال من مساويهم ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم بانفسهم اولى
 فاجتمع لعبد الرحمن ومكة الحسن حساه لهما بموت علي ونصف ورابع الحسن الذي
 لفاطمة بينهما بالفرصة فللعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث خمس ومكة ثلثا

لا قرب

الخ

خمس ورابع خمس واجتمع لزينب الحسن بموت والدهما ورابع خمس فاطمة فاجتمع
 عبد يكون له خمس وثلثا ورابع وهو ستة ونصف نصيب عبد القادر عليه زينب
 حساه ورابع خمسة وهو سبعة وعشرون ولعبد الرحمن اثنا عشر ونصف
 خمس وثلث خمس ومكة احدى عشر ونصف خمس ورابع خمس ففاطمة اظهرت في ولايتها احد
 من القضاة يعتقد في بل ينظر لنفسه كلام السبكي قلت قائلة الكسبي في الذي يظهر اختياره
 دخول اولاد عبد الرحمن ومكة بعد موت عبد القادر لبقوله من مات من اهل الوقف
 الى آخيه وما ذكره السبكي رحمه الله من انه لا يطلق عليه من اهل الوقف ممنوع وما ذكره
 في تاويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل
 صريح كلام الواقفة انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الوقف
 بالكلية ولكنه بعد ان يعبر اليه وقوله شيء من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانه
 ككرة في سياق الشرط وفي سياق كلام مضاه النفي فيتم لان المعنى ولم يستحق
 شيئا من منافع الوقف وهذا صريح في رد التاويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله
 استحقاقه مكان يستحق الموتى لوقفي بها الى ان يعبر له شيء من منافع الوقف
 فمن الالفاظ كلها مرحة في ان مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي
 لاستغنى عنه بقوله اولا على ان من مات عن ولد عا د كان جارا عليه على ولده فانه
 يعني عنه ولا ينافي هذا اشتراط الترتيب في الطبقات ثم لان ذاك عام يخصه
 به اكا يخصه ايضا قوله على ان مات عن ولد الى آخيه وايضا فانا اذا علمنا بعموم شرط
 الترتيب لزوم منه الغاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه على هذا
 التقدير ان ما استحق عبد الرحمن ومكة ما استحقوا في الدرجة اخذ من قوله عا د
 من في درجة فبقوله ومن مات قبل استحقاقه الى آخيه مما لا يظهر اثر في
 صورة بخلاف ما اذا علمناه وخصنا بعموم الترتيب فان فيه اعلا لكلامين

استحقاقه

عبد الرحمن

لا قرب

وجميعا بينهما وهذا المسمى ان يقطع بحيث فقول للمات عبد القادر قسم نصيبه
 بين اولاده الثلاثة وولد ولدين اسبعا لعبد الرحمن ومكة السبعان اثلاثا
 تقامات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه وولدي اخيه فيصير نصيب عبد القادر
 كله بينهم لعاشقان وللطيفة خمس لعبد الرحمن ومكة خسان اثلاثا ولما توفي
 لطيفة انتقل نصيبها بكاملها لثلاثة فاطمة ولما مات على انتقل نصيبه بكامله لبنته زينب
 ولما توفي فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجاتها زينب عبد الرحمن ومكة قسم
 نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم لما ذكره السبكي لعبد الرحمن
 نصف ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر خمس وثلاث وبموت فاطمة
 نصف خمس ومكة بموت عمر خمس وثلاثا خمس وبموت فاطمة ربع خمس فيقسم
 نصيب عبد القادر ستون جزءا لزينب سبعة وعشرون وهي خسان و
 ربع خمس لعبد الرحمن اثنا عشر وعشرون وهي خمس ونصف وثلاث لمكة احد
 عشر وهي ثلثا خمس وربع قطع ما قاله السبكي لكن الفرق لعدم استحقاق عبد الرحمن
 ومكة ولزمن حينئذ بهو هذه القسمة والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة
 المشكوك في استحقاقه وكذا لا يتردد في ذلك **سئل السبكي** ايضا عن رجل
 وقف على خيرة ثم اولاده ثم اولادهم وشرطان من مات من اولاده انتقل
 نصيبه للباقيين من اخوة ومن مات قبل استحقاقه شيء من شافع الوقف لم
 ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات خيرة وحلف ولدين سما
 عماد الدين وحيد بك وولد ولدهما ابو في حياة والدهن وهو خيم الدين بن مؤيد الدين
 بن خيرة فاخذ الوالد ان يصيرها وولد الوالد نصيب الذي لو كان حيا ابو لآخذه
 ثم مات حيد بك فحل نصيب اخيه الباقي او بن شريك ولده اخيه خيم الدين فاجاب تعارفي
 فيه اللفظان فيحمل المشاركة ولكن الرابع اختصص الاخ ويرجى ان يقتضي

ما في

نصف وخمس

على الاول

على الاخوة وعلى الباقيين منهم كما كان وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعالم فيقدم
 الى من على العام انتهى هذا آخر ما اوردته الا سيوطي في هذه المسئلة وما انا اذكره حال
 السؤال وحال جواب السبكي وحال ما خالف فيه الا سيوطي ثم اذكر بعده ما عندي في ذلك
 وانما اطيل فيها لكثرة وقوعها وقد اقيمت فيها مرات اما حال السؤال ان الوقف
 وقف على خيرة مرتين بين البطون ثم للذكر مثل حظ الانثيين وشرطان ان نصيب
 المتوفى عن ولده اليه وعن غيره ولد الى من هو في درجة وان مات قبل استحقاقه
 وله ولد قام مقامه لولي حيا فمات الواقف عن ولدين ثم مات احد من اولاده
 وولدي بن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد عن غير
 نسل ثم مات احد الولدين عن غير نسل وحال جواب السبكي ان ما خص المتوفى
 هو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شيء لولدي ابنه المتوفى في حياته
 ومن مات من الثلاثة عن غير نسل ونصيبه الى اخويه فيكون النصف بينهما ومن
 مات عن ولد نصيبه له مادام اهل طبقة ابيه ثم من مات بعدهم تقسم نصيبه بين جميع اولاد
 الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حيات ابيه فتتقضى القسمة بموت الطبقة الثانية
 ويرزول الجيب عن ولد المتوفى في حياة ابيه عملا بقوله ثم على اولاد اولاده وانما اهل
 بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده مادام البطون الاول فمن مات من اهل البطون
 الاول انتقل نصيبه الى ولد البطون الاول ويقسم الربع على هذا فان لم يبق احد من
 البطون الاول تنتقض القسمة وتكون بينهم بالسوية فمن مات من اهل السابعة انتقل
 نصيبه الى ان يقرض اهل تلك الطبقة فتنتقض القسمة وتقسيم بينهم بالسوية و
 هكذا يفعل في كل بطون وحال مخالفة الا سيوطي لابي شيخي واحد وهو ان اولاد
 المتوفى في حياة ابيه لا يكرهون مع بقائه الطبقة الاولى وانهم يستحقون سهم
 ووافق على انتقاض القسمة قلت اما مخالفة في اولاد المتوفى في حياة ابيه فوالا

لما كان

في

في

اصل الوقف فقعد القسمة على ثمانية فاصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقيين
وبين اخيهما الميت الذي مات عن ولد اثنان فاصاب الميت كان لولده فلو لم يمت
احد من البطن الاعلى ومات واحد من الثاني عن ولد او مات بعض الاعلى ثم من الثاني
رجل او رجلان عن ولد وكله انه كشي لولده من مات قبل بيه والاولاد من مات
من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم اعاد الامام الحنفية الصورة الثانية من غير
زيادة ولا نقص وفرع ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة وكان له ابناء فاما قبل الوقف
وترك كل ولد الا حق الاما دام واحد من الاعلى لانها من البطن الثاني فلا حق لها
حتى ينقضي فلو كانت العشرة وترك كل ولد احد نصيب ابيه ولا شيء لولده من
مات قبل الوقف وانما استواء في الطبقة فان بقي منهم واحد قسمت على عشرة
فما اصاب الى اخذه وما اصاب الموتى كان لاولادهم فان مات العاشر عن ولد
انقضت القسمة لان فرض البطن الاعلى ورجعت الى البطن الثاني فينظر الى اولاد
العشرة واولاد الميت قبل الوقف فنقسم العلة بالسوية بينهم ولا يراد نصيب من
مات الى ولده الا قبل ان فرض البطن الاعلى فنقسم على عدد البطن الاعلى
فما اصاب الميت كان لولده فاذا انقضت البطن الاعلى فنقضا القسمة وجعلنا ما
على البطن الثاني ولم يعمل اشتراط بانفعال نصيب الميت الى ولد منها لكون الوقف
قال على ولده وولد ولده فلم يدخل اولاد من مات قبل الوقف ولزم نقض
القسمة فلو لم يكن له ولد الا العشرة فالتوا واحد بعد واحد وكل مات واحد
ترك اولاد حتى مات العشرة فمنهم من ترك خمسة اولاد ومنهم من ترك ثمانية اولاد
ومنهم من ترك ستة اولاد ومنهم من ترك واحد اليس قلت فمن مات كان نصيب
لولده قلنا مات العاشر كيف نقسم العلة قال انقضت القسمة الا واولادهم
ذكرنا الى عدد البطن الثاني فانظر جاعته فاقسمها على عدد دم ويبطل قول من مات

عن ولد انقضت نصيبه لولد لان الامر ينزل الى قوله ولد وكذا لو مات جميع ولد
ولد الصلب فلم يبق منهم احد فنظرنا الى البطن الثالث فوجدناهم ثمانية انقضت كل
كل بطن نصيب لهم فانما قسم على عدد دم ويبطل ما كان قبل ذلك انتهى فاخذ بعض الحكماء
من الصورة الثانية وبيان حكمها ان الحنفية في انقضت القسمة في مثل مسئلة السبكي
ولم يتأمل الفرق بين الصورتين فان في مسئلة السبكي وقف على اولادهم واولادهم
بكلهم ثم بين الطبقتين وفي مسئلة الحنفية وقف على ولد وولد وولد بالاولاد ثم
فقد مسئلة الحنفية انقضت اشتركت البطن الاعلى مع السفلى وهذا مسئلة السبكي انقضت
عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة وعدم مني على هذا الدليل عليه ان الحنفية بعد ما
القسمة كما ذكرناه قال قلت فلم كان هذا القول عندكم المعمول به وتركتم قولكم كما حدث
على احد منهم الموت كان نصيبهم دود الى ولد وولد وولد ونسل ابداننا سلوا قال
من قبلنا وجدنا بعضهم يدخل في العلة ويجب حقه فيها بنفسه لا بآبائه فقلنا بذلك قسمنا
العلة على عدد دم انتهى فقد افاد ان سبكيها يدخل ولد والدم مع الولد بعد الكلام
فاذا كان صدره لا يتناول ولد الولد يخرج له كيف يقال بنقض القسمة فان قلت قد
ان الحنفية صورها بالاولاد ولكن ذكر بعده ما يفيد معنى ثم وهو تقديم البطن الاعلى
فاستوبا قلت نعم لكن هو اخراج بعد الدخول في الاول بخلاف النجاشي من اول الكلام
فان البطن الثاني يدخل مع البطن الاول فكيف يصح ان يستدل بكلام الحنفية على مسئلة
السبكي مع ان السبكي بنى القول بنقض القسمة على ان الواقف اذا ذكر شرطين متساويين
يعمل باولهما قال وليس هذا من باب النسخ حتى يعمل بالمتاخر فان كان هذا الى السبكي
في الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان مذهب الشافعي في فوضوكل على
قولهم ان شرط الواقف كقصد الشارع فانه يقتضي العمل بالمتاخر وجبت كان مبني
كلام السبكي على ذلك لم يصح القول به على من جاهدنا فان مذهبنا العمل بالمتاخر منها قال الامام

هذا الفرق لا يوجب خلاف الحكم
فانما لا يخفى على ذي الانصاف ان الامام الحنفية لا يوجب
المقتضى الفرق فانهما فرقان بعضهما يدخل في الوقف
بنفسه لا بآبائه وذلك على ما لا يكون مذكورا بالاولاد
او يتم فانه قال على اولاد اولاده يدخل فيه مات
قبل الوقف وقبل خوله النسخ على القدي

اقول ان السبكي المحقق ان هذا القول ليس على ما هو في فاضل
فليس قول الواقف كقول الشارع فيما ذكر لان الشارع ان يوجب
كمية بوقت ثم بعد ما يشاء اما الواقف فليس بعد الوقف
وتأمل من يبدل الا ان يجعل لنفسه كلاما السبكي
ذلك الصورة المذكورة فليعمل بمبني على النسخ على القدي
على مذهبنا وجه وجب لا يخفى على السبكي

الحنفية

من

وقد اورد

المختار ان لو كتب في اول الكتوب بعد الوفاء ببيع ولا يوجد كتب في آخره على ان لعل
 بيع ذلك الاستبدال عنه كان له قال من قبل ان الاخر ناسخ للاول ولو كان على عكس
 اثنع ببعده انتهى فالحاصل ان الواقف اذا وقف على اولاده واولاد اولاده وعلى اولاد الاولاد
 لولاده ثم على ذرية ونسب طبقة بعد طبقة وطبعا بعد طبعا بحسب الطبقة العليا السفلى على
 ان من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو
 في درجته وذوي طبقة وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من
 منافعه وترك ولدا او ولدا او اسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا
هذه الصورة كثيرة الوقوع بالعامرة لكن بعضهم يعبر بينهم بين الطبقات و
 بعضهم بالاولاد فان كان بالاولاد يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين اولادها
 في حياة الواقف قبل دخوله فلهم ما خلف بايم لو كان حيا مع اخوة فمن مات من اولاد
 الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاخته فيستمر الحال
 كذلك الى انقراض البطن الاعلى وهي سلة المضاف الذي قال فيها بنقض القصة حيث
 ذكر بالاولاد وقد علمت وان ذكر ثم في مات عن ولد من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى
 ولده ويستمر له لا ينقض اصلا بعده ولو اتفق من اهل البطن الاول فاذ مات احد
 ولد الواقف عن ولد والاخر عن عشرة كان النصف لولد من مات وله ولد والنصف
 الاخر للعشرة فاذ مات ابنا الواقف استمر النصف للواحد والنصف للعشرة وان استويا
 في الطبقة فنقول على ان من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطن فلا يرعى ترتيب
 فيه ثم من كان كشي يتنقل لما ولده وهكذا الى اخر البطن حتى لو قدر ان الميت قد
 مات عن ولد واحد وهكذا الى ان البطن العشرون مات عن عشرة خلف كل
 اولاد حتى وصلوا الى ثمانية في البطن العشرون يعطى الواحد نصف الوقف والنصف الاخر
 بين المائة وان استويا في الدرجة ثم اعلم ان المراد من قولهم بحسب الطبقة العليا الطبقة

خلف ولدا واحدا

ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل ان يجب فروع غير فلاحق لاحد من اهل البطن
 الا مادام واحد من البطن الاول موجود وان شرط الانتقال الى الولد فالمراد ان الاصل بحسب نفسه
 لا فرع غير ولكن يقع في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطنا بعد بطن ثم يقولون بحسب الطبقة
 العليا سفلى ولا تكاد من باب التاكيد وان حب السفلى العليا مستفاد من قولهم بعد طبقة
 ويطنا بعد بطن وسنلا بعد نسل ولا شك ان اذ جمع بين ثم وما ذكرناه كان ما بعد ثم تاكيد الا ان
 ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطرسوسي في النفع الواسع ثم اعلم ان العلامة عند
 الشبهة نقل في شرح المنظومة عن فتاوى السبكي واقفين غير ما نقله الكسوطي وذكر ان
 بعضهم نسب السبكي لا التناقض وكفى عنه انه كتب خط تحت جواب ابن الحاج بشي ثم بين ان
 فرجع عنه واطال في تقريره ونظم للواقعة ابياتا فمن لم زيادة الاطلاع فليرجع
 اليه ولم نزل العلماء في سائر الامصار مختلفين في فهم شروط الواقفين الامم رحم الله الله
 الموافق الميسر لكل غير **تبين** يدخل في هذه القاعدة قوله التامس فيمن التاكيد
 فاذا دار اللفظ بينهما تعين المحل على التامس ولذا قال اصحابنا لو قال لزوجة انت طالح
 طالح طلفت ثلثا فان قال اردت به التاكيد صدق وبيانه لاضاء ذكره الزيلعي في الكفايات
 وفي الخلاصة اذ اختلف على امر لا يفعله طلف في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان لا يفعله
 ابدا ثم فعله ان نوى كفايا والتشديد اولم بنو فعلية كفارة يمينين ولو نوى بالثاني
 الاول فعلية كفارة يمين واحدة وفي التوجيه عزابي حنفية اذ اطف بايمان فعلية لكل
 يمين كفارة والمجلس والمجلس فيه سوار ولو قال غيت بالثاني الاول لم يستقم
 ذلك في اليمين بالله تعالى ولو خلف كجة او عمرة يستقم وفي الاصل ايضا لو قال يهودي
 يهودي ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال يهودي ان فعل كذا يهودي ان
 فعل كذا فها يمينان وفي النوازل رجل قال لا فر والله لا اكلم لوما والله لا اكلم
 شهرا والله لا اكلم سنة ان كل بعد ساعة فعلية ثلثة ايمان وان كل بعد الف

انما بين العمل تلك القاعدة انما يطبق في صورته
 وغيره في الصور المذكورة استطرادا فتدبر

يعني قوله يهودي ان فعل كذا يهودي ان فعل كذا
 لما كان محلا للتاكيد والتامس محل على التامس
 بناء على القاعدة واما قوله يهودي يهودي ان فعل كذا
 كذا فليس مما يحتل التاكيد والتامس لعدم كونهما
 الشئ بل تعين التاكيد فلا يكون مستقرا

كتاب
 النكاح

من
 يمين

فانه اذا كان
 . . .

فعله بميان وان كل بعد شهر فليس عليه واحدة وان كل بعد سنة فلا شيء عليه انتهى
 ما في الخلاصة **القاعدة العاشرة** الخراج بالضمان هو حديث صحيح رواه احمد وابو
 داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عائشة رضي الله عنها وفي
 بعض ظرفه ذكر السبب هو ان رجلا ابتاع عبدا فقام عنده ما شاء الله ان يقيم ثم وجد
 عيبا في امره الى النبي صلى الله عليه وسلم فذره عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي
 فقال صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان قال ابو عبيد الخراج في هذا الحديث غلة العبد
 بشره الرجل فيستعمله ما شاء ثم يغير منه على عيب ذلسه البايغ في ذره ويأخذ جميع
 الثمن وبغير غلة كلها لانه كان في ضمانه فلو هلك هلك من ماله انتهى وفي الغايين
 كل ما خرج من شيء فهو خراج في الشجر ثمرة وخراج الحيوان ذرية وفيه انتهى
 ذكر في الاسلام في اصوله ان هذا الحديث من جوامع الحكم لا يجوز نقله بالمعنى وقال
 احنافنا في باب ضمان العيب ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل لا يمنع الرد
 بالعيب كسب الغلة ولم المشتري ولا يفر حصو له اجمالا لانها لم تكن جزءا من المبيع
 فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضمان وبغلة يطيب الرجوع للحديث ومنها سوالان لم ارهما
 لاحيانا احدهما لو كان الخراج في مقابلة الضمان لكانت الزيادة قبل القبض للبايع
 ثم العقد او الفسخ لكونه من ضمانه ولا قبل به واجيب بان الخراج يعطى قبل القبض
 بالملك وبعده به وبالضمان معا واقتصر في الحديث على التحليل بالضمان لانه اظهر
 عند البايع واقطع لطلبه واستبعاده ان الخراج للمشتري انما لو كانت الغلة
 الضمان لزم ان تكون الزيادة للضامن لان ضمانه اشد من ضمان غيره وبهذا
 اخرج لابي حنيفة في قوله ان الضامن لا يضمن منافع العقب واجيب بانه
 صلح فبيع بذلك في ضمان الملك وجعل الخراج لمن سواك اذ ائلف تلفظ كماله
 وهو المشتري والضامن لا يملك المضمون وبان الخراج هو المنافع جعلها للمعطي الضمان

ان ليس البيع كتمان عيب
 بخلافه

الزيادة المنفصلة لا يمنع
 الرد بالعيب

محمدة

ولا خلاف في ان الضامن لا يملك المضمون بل اذا تلفها فالاخلاف في ضمانها عليه فلا يتناول
 موضع الخلاف ذكره السيوطي وقال ابو يوسف ومحمد فيما اذا دفع المبيع الى المشتري
 قبل الاداء عن غير فرج الكفيل فيه وكان ما يتعين ان الرجوع لطيبه واستدل الجاهل في القدر
 بالحديث وقال الامام برودة على الكفيل في رواية وينصدق به في رواية وقال في البيع فاسدا اذا
 الفسخ فانه يطيب للمبايع ما ربح لا للمشتري والحاصل ان الجنب ان كان لعدم الملك
 فان الرجوع لا يطيب كما اذا ربح في المضمون والامانة ولا فرق بين المتقين وغيره
 ان كان لفساد الملك طاب فيما لا يتعين لافيها يتعين ذكره الزيلعي في البيع القدر قال
 السيوطي خرج عن هذا الأصل مسئلة وهي لو اشترقت المرأة عبدا فان ولاده يكون لانها
 ولو حنى جنابة خطأ فالعقل عن عصبته دون وقيد بجي مثله في بعض العصباء يعقل ولا يشتر
 انتهى وانما منقول من شيخنا فيها **القاعدة الحادية عشر** السؤال معافي الجواب قال
 البرزلي في فتاواه من آخر الكواكب وعن ائمتنا قال امرأة زيد طالق او عبده حر وليست له
 بيت الله تعالى اذ دخل هذا الدار وقال زيد نعم كان بك طالق لان الجواب يتضمن إعادة
 ما في السؤال ولو قال اخرجت ذلك لم يقل نعم فهو لم يخلف على شيء ولو قال اخرجت ذلك على
 ان دخلت الدار والوجه نفسي ان ذلك لزم فان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الى اخره
 وفيها من كتاب الطلاق قال له ان طالق فقال نعم طلق ولو قال طلق فقال نعم لا
 وان لوى قيل له الست طلق او انك قال بل طلق لانه جواب الاستفهام بالاجابة ولو قال
 نعم لا لانه جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما طلقك انتحي ومن كتاب الايمان قال
 فعلت كذا اسر فقال نعم فقال السائل لقد فعلتها فقال نعم فهو حالف انتهى وفي
 اقرار القينة قال لاخر على كذا فادفعها الى فقال استمرأ نعم احسن فهو اقرار عليه
 ولو اخذ بانتهى وقد ذكرنا الفرق بين نعم ونفي ما فرغنا في كذا شرح المناس من فصل الاداء الا ان
 في شرح قوله والعلم اذ اخرج يخرج للزاد الى اخره من دام الاطلاع فليرجع اليه وفي تنبيه

قوله وانما منقول من شيخنا فيها
 بعد ما بين في أصله وهو الاظهر

هذا الحديث صحيح

ما في الخبر

من الجنب

الدم في فادى اصل العسر قالت لزوجه الف على نقل طالق ثلاثا ان اخذت هذا الشيء
فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يزد بل يقضي الجواب اعادة ما في السؤال فيكون نقل
او يكون نكاح افعال بل يكون نكاح انتهى **القاعدة الثانية عشر** لا ينسب لساكن قول
فلوراي اجينا بيع ما لم يفسك ولم ينه لم يكن وكيلاب كوت ولوراي الكس العبي والمعتوه
او عبد ما يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا في التجارة ولوراي المرنين الراهن بيع
الرصن لا يطل الرهن ولا يكون رضا في رواية ولوراي غيره تلف ما لم يفسك لا يكون اذنا
بالتلف ولوراي عبد يبيع عينا من ايمان المالك فسكت لم يكن اذنا كذا ذكره الزيلعي في المال
ولو فسكت عن وعلى انه لم يفسد الكهر وكذا من قطع عضوه اخذ من كوته عند الاذنه ما لم ولو
راى المالك رجلا يبيع وهو حاضر فسكت لا يكون رضا عند خلاف المالك لا يسل ولوراي
قته تزوج فسكت ولم ينه لا يصير اذنا في النكاح ولو تزوجت من غير كونه فسكت
عن مطالبة التوفيق ليس برضا وان طالق كذا اسكوت امارة العنين ليس مرضى وان
اقامة ممدنين وهي في جامع الفضولين وفي عارية الخائنة الاعادة لا تثبت بالسكوت
وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق الا اسكوت البكر
عند استنار ولها قبل التزويج وبعده الثانية سكوتها عند قبض مهرها الثالثة
سكوتها اذ بلغت بكرة الرابعة خلعت ان لا تزوج فزوجها ابونا فسكت جنت
الخامسة سكوت المصدق عليه قبول الموهوب له السادسة سكوت المالك
عند قبض الموهوب له والمصدق عليه اذ السابعة سكوت الوكيل قبول
ويرتد برة الثامنة سكوت المقلد قبول ويرتد برة التاسعة سكوت المفوض
الي قبول للتفويض وله رده العشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد برة
وقيل لا الخلاى عشرة سكوت احد التالبيين في بيع التلجئة حين قال صاحبه قد بلى
ان اجملي بيعا حتى انما عشرة سكوت المالك القديم حين قسمه ماله بين الغائبين

في قوله لا ينسب لساكن قول
فلا يراى اجينا يبيع ما لم يفسك
او عبد ما يبيع ويشترى فسكت
الرصن لا يطل الرهن ولا يكون
بالتلف ولوراي عبد يبيع عينا
ولو فسكت عن وعلى انه لم يفسد
راى المالك رجلا يبيع وهو حاضر
قته تزوج فسكت ولم ينه لا يصير
عن مطالبة التوفيق ليس برضا
اقامة ممدنين وهي في جامع
وخرج عن هذه القاعدة مسائل
عند استنار ولها قبل التزويج
سكوتها اذ بلغت بكرة الرابعة
الخامسة سكوت المصدق عليه
عند قبض الموهوب له والمصدق
ويرتد برة الثامنة سكوت المقلد
الي قبول للتفويض وله رده
وقيل لا الخلاى عشرة سكوت
ان اجملي بيعا حتى انما عشرة

مطالع
السكوت كالنطق
نقل المصنف في شرحه غرضه من حلفه لا ياذن
في الزواج فزوجها وليها فسكت لم يثبت
بينهما بان اذنا على الزواج وقد وجد شرعا وعرفا
وما في الخائنة على الاذن ولم يوجد والابان
مبنية على العرف بشكل عليه مشكلة الفضولي
المشورة فانه لا يقع عليه خللاق مع اجازة
يفعل بغيره يقع على السكوت الذي هو ترك
السمع على القدي
كما اذا توضع خطبا في السنة انما يفسد البيع علانية
وهو الخائنة ثم قال احد صاحبها صاحبنا فلما في الشر
وكذا وقد بلى ان جمل بيعا صحيحا فسكت
الاخر ثم بياعا كان البيع صحيحا
في كنه النكاح

في قوله لا ينسب لساكن قول
فلا يراى اجينا يبيع ما لم يفسك
او عبد ما يبيع ويشترى فسكت
الرصن لا يطل الرهن ولا يكون
بالتلف ولوراي عبد يبيع عينا
ولو فسكت عن وعلى انه لم يفسد
راى المالك رجلا يبيع وهو حاضر
قته تزوج فسكت ولم ينه لا يصير
عن مطالبة التوفيق ليس برضا
اقامة ممدنين وهي في جامع
وخرج عن هذه القاعدة مسائل
عند استنار ولها قبل التزويج
سكوتها اذ بلغت بكرة الرابعة
الخامسة سكوت المصدق عليه
عند قبض الموهوب له والمصدق
ويرتد برة الثامنة سكوت المقلد
الي قبول للتفويض وله رده
وقيل لا الخلاى عشرة سكوت
ان اجملي بيعا حتى انما عشرة

هذا الثالث عشر سكوت المشتري بالخيار حين راي العبد يبيع ويشترى سقط خطابه
الرابع عشر سكوت البائع كذا حتى جنس المبيع حين راي المشتري قبض المبيع اذن
بغيره صحيحا كان البيع او فاسدا الى عشر الشفعين حين علم بالبائع السادس عشر
سكوت المولى حين راي عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة السابع عشر لو حلف
المولى لا ياذن لم يفسك حنت في الطاهر الرواية الثامن عشر سكوت الفق واقفا
عند بيعه او رهنه او رفعه بخباية اقراره ان كان بعقل بخلاف سكوتة عند اجازة
او عرض للبيع او تزويجه ان ساع عشر لو حلف لا يذلل فلانا في داره وهو نازل في داره
فسكت حنت لا لو قال لم افرج منها فاني ان يخرج فسكت **العشرون** سكوت
الزوج عند ولادة المرأة وتبينته اقراره فلا يملك نفقة الحادى والعشرون سكوت
المواحد ولادة ام ولده اقراره الثاني والعشرون السكوت قبل البيع عند الاجازة
بالبيع يرضى بالبيع ان كان المخر عدلا لا لو فاسقا عند وعنده ما هو رضى ولو فاسقا اذنا
والعشرون سكوت البكر عند الاضمار تزويج الولى على هذا الخلاف الرابع والعشرون
سكوتة عند بيع زوجته او قريبه عقارا اقراره بان لا يرضى على ما اقر به ثم قد فرقا
لمشايج بخارى فينظر للفتى الخامس والعشرون راد بيع عرضا او دارا ففسق في
المشتري زمانا وهو ساكت فسقط دعواه السادس والعشرون احد شرطي الفنا
قال للآخر اني اشترى هذا الاثني فخاصة فسكت الشريك لا تكون لها السابع
والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل اشترى عني اني اريد شراءه لنفسى
فشراه كان له الثامن والعشرون سكوت والى العصى العقل اذ رايه يبيع ويشترى
اذن التاسع والعشرون سكوتة عند روية غيره شيء زقة حتى سال ما فيه رضا الطلاق
سكوت الخالف لا يستقيم ملكه اذ اخذ به بلا امره ولم ينه حنت بين الثلاثون في طمع
المفوضين وغيره وزدت ثلاثا اثنين من القينة الاولى دفعت في تجزئها لئلا يراها

في قوله لا ينسب لساكن قول
فلا يراى اجينا يبيع ما لم يفسك
او عبد ما يبيع ويشترى فسكت
الرصن لا يطل الرهن ولا يكون
بالتلف ولوراي عبد يبيع عينا
ولو فسكت عن وعلى انه لم يفسد
راى المالك رجلا يبيع وهو حاضر
قته تزوج فسكت ولم ينه لا يصير
عن مطالبة التوفيق ليس برضا
اقامة ممدنين وهي في جامع
وخرج عن هذه القاعدة مسائل
عند استنار ولها قبل التزويج
سكوتها اذ بلغت بكرة الرابعة
الخامسة سكوت المصدق عليه
عند قبض الموهوب له والمصدق
ويرتد برة الثامنة سكوت المقلد
الي قبول للتفويض وله رده
وقيل لا الخلاى عشرة سكوت
ان اجملي بيعا حتى انما عشرة

في قوله لا ينسب لساكن قول
فلا يراى اجينا يبيع ما لم يفسك
او عبد ما يبيع ويشترى فسكت
الرصن لا يطل الرهن ولا يكون
بالتلف ولوراي عبد يبيع عينا
ولو فسكت عن وعلى انه لم يفسد
راى المالك رجلا يبيع وهو حاضر
قته تزوج فسكت ولم ينه لا يصير
عن مطالبة التوفيق ليس برضا
اقامة ممدنين وهي في جامع
وخرج عن هذه القاعدة مسائل
عند استنار ولها قبل التزويج
سكوتها اذ بلغت بكرة الرابعة
الخامسة سكوت المصدق عليه
عند قبض الموهوب له والمصدق
ويرتد برة الثامنة سكوت المقلد
الي قبول للتفويض وله رده
وقيل لا الخلاى عشرة سكوت
ان اجملي بيعا حتى انما عشرة

في قوله لا ينسب لساكن قول
فلا يراى اجينا يبيع ما لم يفسك
او عبد ما يبيع ويشترى فسكت
الرصن لا يطل الرهن ولا يكون
بالتلف ولوراي عبد يبيع عينا
ولو فسكت عن وعلى انه لم يفسد
راى المالك رجلا يبيع وهو حاضر
قته تزوج فسكت ولم ينه لا يصير
عن مطالبة التوفيق ليس برضا
اقامة ممدنين وهي في جامع
وخرج عن هذه القاعدة مسائل
عند استنار ولها قبل التزويج
سكوتها اذ بلغت بكرة الرابعة
الخامسة سكوت المصدق عليه
عند قبض الموهوب له والمصدق
ويرتد برة الثامنة سكوت المقلد
الي قبول للتفويض وله رده
وقيل لا الخلاى عشرة سكوت
ان اجملي بيعا حتى انما عشرة

في قوله لا ينسب لساكن قول
فلا يراى اجينا يبيع ما لم يفسك
او عبد ما يبيع ويشترى فسكت
الرصن لا يطل الرهن ولا يكون
بالتلف ولوراي عبد يبيع عينا
ولو فسكت عن وعلى انه لم يفسد
راى المالك رجلا يبيع وهو حاضر
قته تزوج فسكت ولم ينه لا يصير
عن مطالبة التوفيق ليس برضا
اقامة ممدنين وهي في جامع
وخرج عن هذه القاعدة مسائل
عند استنار ولها قبل التزويج
سكوتها اذ بلغت بكرة الرابعة
الخامسة سكوت المصدق عليه
عند قبض الموهوب له والمصدق
ويرتد برة الثامنة سكوت المقلد
الي قبول للتفويض وله رده
وقيل لا الخلاى عشرة سكوت
ان اجملي بيعا حتى انما عشرة

في قوله لا ينسب لساكن قول
فلا يراى اجينا يبيع ما لم يفسك
او عبد ما يبيع ويشترى فسكت
الرصن لا يطل الرهن ولا يكون
بالتلف ولوراي عبد يبيع عينا
ولو فسكت عن وعلى انه لم يفسد
راى المالك رجلا يبيع وهو حاضر
قته تزوج فسكت ولم ينه لا يصير
عن مطالبة التوفيق ليس برضا
اقامة ممدنين وهي في جامع
وخرج عن هذه القاعدة مسائل
عند استنار ولها قبل التزويج
سكوتها اذ بلغت بكرة الرابعة
الخامسة سكوت المصدق عليه
عند قبض الموهوب له والمصدق
ويرتد برة الثامنة سكوت المقلد
الي قبول للتفويض وله رده
وقيل لا الخلاى عشرة سكوت
ان اجملي بيعا حتى انما عشرة

٢ قوله واخفى على خلاف فيها سكوت المدعى عليه ولا ضرورة في الآفة به في لسانه او سمعه قوله انكار كذا في اكثر النسخ وهو الموافق لما في الخلاصة اي ينزل سكوتة منزلة الانكار ويوجد في بعض النسخ بدل لفظ انكار اقرار ولا يظن له وجه صحيح مع عدم مطابقة لما في الخلاصة

طهر له وجه صحت مع عدم مطابقة لما في الخلاصة،
قوله وقيل لا يجوز ان لا يكون سكوت انكار او لكن بحسب
بحسب ان ذكره او لا قوله ما ذكره ثانيا قول ان يجوز
ان ذكر في محله عز و الله الامام الشريفي قوله على خلاف فيها اشارة اليه
فقد تيسر لي ان اورد

من مقتضى الباب وهو ساكت فليس له الكسرة واد الثانية انفتحت لام في جهاز ما هو
معتاد فسكت الـاب لم تفتح لام الثالثة باع جارية وعليها حلي وقرطان ولم يشترط
ذلك المشتري لكن تكلم المشتري بالجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوت
بمقتضى التسليم وكان الحلي لها كذا في الظهيرة ثم زدت اخى العزاء على الشيخ وهو
ساکت ينزل منزلة نقطة في الاصح ^{سكت} واخرى على خلاف فيها الهدى عليه ولا عذر له انكار
وقيل لا وجب ^{سكت} ومن في قضاء ^{سكت} الخلاصة فهي خمس وثلاثون ثم رايت اخرى كتبها
في الشرح من الشهادات سكوت المزكى عند مواليه عن الشاهد تعديل السابعة
والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المترهن العين المرهونة كما في الفتاوى القائمة

[illegible]

الثالثة عشر الغرض افضل من النفل لان في كل الاولي برآء المحرم منه
افضل من انظاره الواجب الثانية ابتداء السلام سنة افضل من رده الواجب
الثالثة الوضوء قبل الوقت مندوب افضل من الوضوء بعد الوقت وهو فرض
الرابعة الرأفة عشر ما هم اخذوه من اعطائه كالربا ونحوه وحلوان الكفا

والرشوة واجرة النابغة والرازم الآتي في مثل الرشوة خوفاً على نفسه وأوليسوى
أمره عند سلطان أو أمير الألفاظ فانه يحرم الأخذ والعطى كما بيناه في شرح الكفر من القضاء
وفك الماسير واعطاء شيء لمن يخاف ضجه ولو خاف الوصي ان يستنوي غاصب على المال
فله اداء شيء ليخلصه كما في الخلاصة وهل يحل دفع الصدقة لمن سال ومعه قوت
يوم ترد الاكل في شرح المشارق فيه فمقتضى اصل القاعدة الحرة الا ان يقال ان
الصدقة هنا مبنية كالنقد على الغنى **تبين** يوجب منها قاعداً ما حرم فعله حرم
عليه الآتي مسئلتين **الاولى** ادعى دعوة صادقة فانكر الغريم فله تجلبف **الثانية**
بجزية يجوز طلبها من الذي مع انه يحرم عليه عطاً ولو لانه يتمكن من ازالة الكفر **بالام**
اعطاه ولو ايانا هو لك استمراره على الكفر وهو حرام **والاولى** منقولة عندنا ولم

[illegible]

في سبعة مواضع سكوت الرجل يكون اقرا بالراق اذا ما بعد
وسكت ابوجه او ربه فطلع عليه وروج عليه ووهبه لرجل
او تصدق به عليه فسكت وقت الابعاج والقول ثم ادعى بحرية
بعد ذلك لسمع دعواه الا بالينة ثم ادعى حاشية الفصل الثاني
من كتاب الاقوال

في سبعة مواضع سكوت الرجل يكون اقرا بالرق اذا بعد
وسكت او اوجه او نهذ قطع عليه وروج عليه ووجه رجل
او تعدق به عليه فسكت في الجواب القول ثم ادعى كونه
بعد ذلك لسمع وعواه الا لينة فاما حاشي الفصل الى
من كتاب الاقراء.

قولنا لا في أصل استثناء ما حصل له عدة المذكورة وقوله
الرشوة وذلك الاستثناء على شيء من تخفيف مجروراته بدل
في المسائل أو من فوات تجدد مبدأه وأما قوله لا في العاصي
فما استثنى به من الرشوة يعني أن أعطى الرشوة حرام للعاصي
كما أخذها والمراد بالاستثنائي العاصي مطلق الرشوة الآتية وقوله
في الأحكام الشرعية إذا الرشوة حرم الرأيا أخذها في خمسة الأحكام
كلها حرم الرأيا أعطى بها في تحصيل القضاء وقوله لو خاف
الوصي كجمل عطف من حيث المعنى على قوله وأعطى شيء فلو قال
وأراد الوصي شيئا إذا خاف أن يستولى خالص على المال
ليخلصه كان أولى • غني زاد • رحمه الله •

٨ اقول هذا قولهم ضابطون بالافروع وعلى صحيح النسخة في هذا
الكتاب يعني على القواعد
٩ يعني ان الحكماء كل واحد باحوالهم فلهذا جزموا في تحكيم الدين على مطلب

اراثة نية القاع **عنه في عشرة** من استعمال الشئ قبل اداءه عوقب بجرمانه ومن فروعهما حرمان
 العقل موثره عن الارث ومنها ما ذكره الطحاوي في مشكل الانوار ان المكاتب اذا كان له
 قدرة على الاداء فاقروه لبيدوم لم النظر الى سيده لم يجر له ذلك لانه منع واجبا
 عليه ليعيق ما يجرم عليه اذا اداءه لقوله السبي في شرح المنهاج وقال انه يخرج حسن
 لا يبعد من جهة الفقه انتهى ولم يظهر كونه من فروعه وانما هي من فروعه ضد ما
 وهو انه من اخر شي بعد اوانه فليتا مل في الحكم فانه لم يذكر الا عدم الجواز فلم يوجب
 بحرمان شي ومن فروعهما لوطؤها على شي بل ارضاها قاصدا حرمانها من الارث
 في مرض موته فانها ترثه وخرج عنها مسائل **الاولى** لو قتل ام الولد سيده ما عتقت و
 لا تحرم ارثها **الثانية** لو قتل المتبرسيده عتقت ولكن ليس في جميع قيمته لانه لا وصية
 لقائل **الثالثة** قتل صاحب الدين المديون حل دينه **الرابعة** اسمك وجته شيئا
 عشرتها اهل ارثها ورثها **الخامسة** اسمها كذلك لاجل الخلع بقضاء السكاسة شربت دوا
 في اخنت لم تقض الصلوة **السادسة** باع مال الزكوة قبل الحول فرار غناحه ولم ينجب
 النكاحه شرب شيئا **المنع** قبل الفرج باع مريضا جاز له الفجر **الطيف** **ف** قال الكي
 رايته لهذه القاعدة نظرا في العربية وهو ان اسم الفاعل يجوز ان ينفعت بعد استيفاء
 معموله فان نفعت قبل امتنع علم من اجل انهي **القاعدة السادسة عشر** الولاية الخاصة قرة
 من الولاية العامة ولهذا قالوا ان الغني لا يزوج اليتيم واليتيمه الا عند عدم الوتة
 لها في النكاح ولو ذارحم محرم او انا او معتقا وللولي الخاص استيفاء العصاص
 والصلح والعفو مجانا والامام لا يملك العفو بقتل وآية لانه فيما اذا قتل ولي
 المقتول كاتبه **قال** الكثر والغني كالاب الوصي يصالح فقط اى فلا يقتل ولا
 يعفو **باطلة** **الولى** قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب والجد
 قد يكون وليا في النكاح فقط فهو سائر العصبة والام وذوي الارحام وقد يكون

هـ كونه هذه السلسلة ما خرج من السلسلة المذكورة محل توقفها للغير
 بعد ميل سنده بخلاف غيره بما أنه هو كجرح من الذي أراد
 بأن يسمي في جميع جملة هو ظاهر عريانه

٢
 لا تذهب عليك
 كونه من السلسلة ما خرج من القاع
 بريد بريد سيدة بريد بريد
 بان بريد في جميع
 لا تذهب عليك ان معنى الاستحسان غير ان السلسلة غرض
 فانه لا يستحسان
 لا تذهب عليك ان معنى الاستحسان غير ان السلسلة غرض
 فانه لا يستحسان

مطلوب
الولاية العامة
والخاصة

ما قال في الكسوة لاب العنوة
صلى لا العفو

قوله **والصالح** قال الزبيدي هذا اذا صلح
على قدر البنية او اكثر منه وان صلح على قدره
لا يصلح ويجب البنية كاملة **عمره** **عمره**
قوله **ويقبل** قوله **ويقبل** قوله **ويقبل**
ان كان مضافا **الفضل** **الفضل** **الفضل**
المصدر الى مفعوله **عمره**

في المال فقط وهو الوصي الاجنبي وظاهر كلام الشايخ انها من ابنت الاولى ولان الاب
 الجدي وصفي ذاتي لها ونقل ابن السكيت الاجماع على انها لو غللا نفسها لم ينقل
 الثانية السفلى وهي لاية الوكيل وهي غير لازمة فلم يكل عن ان علم والوكيل عن نفسه يعلم
 موكله الثالثة الوصية وهي بينهما فلم يجر له ان ينزل نفسه الرابعة ناظر الوقف واختلف
 الشيخان في جزا الثاني للواقعة بلا اشتراط ومنعوا ان لا يشترط التصحيح والمعتد
 في الاوقاف والقضاة قول الثاني واما اذا غل في نفسه فان اخبره انتهى فخرج كما في
 القنية وفي القنية لا يملك القاني السرق في مال اليتيم مع وجود وصية ولو كان منصوصا
 انتهى وعلى هذا لا يملك القاني السرق في الوقف مع وجود ظاهره ولو لم يبق له **باب**
الباب عشرين لا عبرة بالظن البين خطأ وصرح به كما بنا في مواضع منها في
 باب قضاء الغوايت قالوا لو ظن ان وقت الحج ضايق ففعل الحج ثم تبين انه كان
 في الوقت سنة بطل الحج فاذا بطل ينظر فان كان في الوقت سنة يصح العشاء في الحج
 فان لم يكن فيه سنة بعد الحج فقط وقامه في شرح الزيلعي ومنها لو ظن الاجناسه
 به ثم تبين انه طاهر جاز ومضوءه كذا في الخلاصة ومنها لو ظن المدفوع اليه غير مرف
 للزكاة ودفع له ثم تبين انه مرف فاجراه اتفاقا وخرج عن هذه القاعدة مسائل الاول
 لو ظن مرفا للزكاة فدفع ثم تبين انه غني او ابنه اجراه عند خلافه لا يبي
 ولو تبين انه عبده او مكاتبه او جرت له بخره اتفاقا الثانية لو صلى في ثوب
 وعنده انه نجس ثم ظهر انه طاهر اعادة الصلوة الثالثة لو صلى وعنده انه حائض
 فظهر انه متوضي الرابعة صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان
 قد دخل لم يجزه فيها وهي في فتح القدير من الصلوة **والثانية** يقتضيه ان تخل
 مسئلة الخلاصة قلنا اذا لم يفعل اما اذا صلى فانه يعيد في هذه المسائل
 الاعتبار لما ظنه المكلف لا لما في نفس الامر وعلى عكسها للاعتبار لما في نفس الامر

في الصلاة اذا كان في وقتها
 في الصلاة اذا كان في وقتها
 في الصلاة اذا كان في وقتها
 في الصلاة اذا كان في وقتها

فلو صلى وعنده ان الثوب طاهر وان الوقت قد دخل او انه متوضي فبان
 اعادة وينبغي ان لو تفرق امرأة وعنده انها غير محل فبين انها محل او عكسه
 ان يكون الاعتبار لما في نفس الامر وقالوا في الحد ولو ظن امرأة وجدها على
 فراشه ظاننا انها امرأة فانه يحكم ولو كان اعلى الا اذا ناداها فاجابته ولو اقر
 بطلاق زوجته ظاننا الوقت فبان ان المقتضي قتيبن عدمه لم يقع كافي القنية ولو اكل
 ظنه ليلا فبان انه بعد الطلوع قضى بالكفيرة ولو ظن الغروب فاكل ثم تبين بقاها
 قضى وقالوا لو اوسوا فظنوه عدوا ففعلوا بصلوة خوفا فبان خلافه لم يصح
 اشترط حصة العدو وقالوا لو استتاب امرئ في حج الغرض ظاننا انه لا يشترط
 ثم صرح اداءه بنفسه ولو ظن ان عليه نيا فبان خلافه مرجع با ادى ولو خاطب امرأة
 بالطلاق ظاننا انها اجنبية فبان انها زوجته طلقت وكذا في النكاح **القاعدة**
الثانية عشرين ذكر بعض ما لا يجزى كذكر كراهة فاذا اطلق نصف تطليقة وقعت
 واحدة او طلق نصف المرأة طلقت ومنها الصفوة من القصاص اذا عصى عن بعض
 كان عفوا عن كله وكذا اذا عصى بعض الاولياء سقط كله وانقلب بقسب الباقي
 مالا ومنها النكاح اذا قال احرمت بنصف النكاح كان محرما ولم اره الا ان يحل
 وخرج عن القاعدة العتق عند ابى حنيفة فانه اذا اعتق بعض عبده لم يعتق كله
 لم يدخل لانه ما يجزى عنده والكلام فيما يجزى **ضابطه** لا يبرء البعض على الكل الا
 مسئلة واحدة وهي اذا قال انت على كذا امرأتى فانه مرجح ولو قال كذا كذا
القاعدة الثانية عشرين اذا اجتمع المباشرو المسبب اختلف الحكم الى المباشرة فلا
 ضمان على حافر البئر تعديا بالتلف بالقاد غيره ولا يضمن من دل سارقا على مال
 خسرته ولا سهم لمن دل على حصن في دار الحرب ولا ضمان على من قال تزوجها فانها
 حرة فظهر بعد الولادة انها امه ولا ضمان على من دفع الى صبي كتمان او سلاخا

في الصلاة اذا كان في وقتها
 في الصلاة اذا كان في وقتها
 في الصلاة اذا كان في وقتها
 في الصلاة اذا كان في وقتها

في الصلاة اذا كان في وقتها
 في الصلاة اذا كان في وقتها
 في الصلاة اذا كان في وقتها
 في الصلاة اذا كان في وقتها

في الصلاة اذا كان في وقتها
 في الصلاة اذا كان في وقتها
 في الصلاة اذا كان في وقتها
 في الصلاة اذا كان في وقتها

يعني اذا وقع الاختلاف بين حافر البئر على سبيل
التعدي وبين ولي من مات فيه فقال الولي مات
لوقوعه فيه من غير اختيار وقال الحافر لم
او وقع نفسه فيه ظلت وانما كان القول
لحافر لانه ينكر الضمان والقول للمتكبر
بيمينته لحي زاده

في قوله لا يطهر بالفرك...
في قوله لا يطهر بالفرك...
في قوله لا يطهر بالفرك...

ليمكنه فقتل بنفسه وخروج عنها سائل الاول لودل المودع السارق على الودعة
فانه يضمن ترك الحفظ الثانية لو قال ولي المرأة تزوجها فانها حرة الثالثة لو قال
وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها امة الغير وجب الرجوع وبغية الولد الرابعة دل حرم طلاق
العبد فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه في محله لازالة الامن بخلاف الدال على
صيد المحرم فانها لا توجب شيئا بقاء امة بالمكان بعد ما كانت الا فتا بضمين
الساعي وهو قول المناظرين لغلبة السعاة **السادس** لو دفع الى صبي كسبا يمكنه
فوقع عليه فحصة كان على الدافع **فائت** في حفر البئر قال الولي سقط وقال الحافر سقط
نفسه فالتقول للحافر كذا في التوضيح **تكميل** يضاف الحكم الى حفر البئر وشق الرزق
وقطع جبل القديير وفخ باب القضيض لعل على قول محمد وعنه جاز لا فاعلم كل قبيد العبد
وقامه في شرفنا على المنار وانه سبحانه اعلم وهذا اذا ما كتبناه وحرزناه من النوع
الاول من الاشياء والتظاير من قواعد الكلية وهو الغنى المهم منها والى هذا صارت
مختصة وعشرين قاعدة كلية وبتوهم الغنى الثاني القواعد وهي الست التي ذكرنا في اول
الغنى وسماها بالقواعد الكلية والستة عشر التي ذكرنا في النوع الثاني من الغنى الاول
وضمنها باخاف قواعد كلية يخرج عليها ما لا يخرج من القواعد الجزئية فتأمل
سبع بسم الله الرحمن الرحيم **الفصل الثاني** في القواعد
الحمد لله ولام على عباده الذين اصطفى **بعد** فقد كتبت الفتا النوع الثاني في الاشياء
والنظاير وهو القواعد الكلية التعداد حتى وصلت الى تسمان فائدة ولم اجعل لها
ابوابا حتى كرايت ان اربتها على كتب الفتا المشهورة كالمداية والكنز بسبب الوجوه
الربا وصنعت اليها بعض ضوابط لم تكن في الاول تكثر الفتا وفي الحقيقة الضوابط
والاستثنائات والنوق بين الضابط والقاعدة ان القاعدة تجمع فروقا في ابواب شتى
والضابط يجمعها من باب واحد هذا هو **الاسل** **طهاره** شرابطها ثمانية عشر

في قوله لا يطهر بالفرك...
في قوله لا يطهر بالفرك...
في قوله لا يطهر بالفرك...

قوله لا يطهر بالفرك...
قوله لا يطهر بالفرك...
قوله لا يطهر بالفرك...

وهي تسعة الاسلام والعقل والبلوغ ووجود الحدث ووجود الماء المطلق الطهور
الكافي والقدرة على استعماله وعدم الحيض وعدم النفاس وتجر خطا بالمكلف
وتضييق الوقت وشروط صحة وهي اربعة مباشرة الماء المطلق الطهور بجميع الاعضاء
وانقطاع الحيض وانقطاع النفاس وعدم التلبس بحالة التطهر بما يقتضي في غير
بذلك **المطهرات** للنجاسة خمسة عشر للماء الطاهر القابل وذكر النعل بالارض وجفاف
الارض بالشمس وسحق الصقيع وحق الحطب وفرك المني من الثوب وسحق الحماض بالخروج
المسئلة بالماء والناور وانقلاب العين والذباغة والتغزير في النار اذا ماتت في سمن
والذكاة من الاحل في المحل وتزج البزود غول الماشي جانب فروع من آخره من الارض
بقلب الاعلى اسفل وذكر بعضهم ان شدة المطر من المطرات فلو تجس بر فقس طروفي
التحقيق لا يطهر وانما جاز كل الانقاع للشك فيها حتى لو جمعت عادة الثوب لا يطهر
من المني الا في مسثنين ان يكون الثوب جديدا او اني عقب بول لم يزل بالمال
وقد ذكرناه في مشرح الكفر الابواب كلها نجسة الابواب الخفاش فانه طاهر واختلف
التصحيح في بول الحرة ومرايات كل شئ كبول وجره البعير كسرقينه الدماء كلها نجسة
الادم الشريد والدم الباق في اللحم المهنول اذا قطع والباقي في العروق والباقي
الكبد والطحال ودم قلب الشاة ودم بيل من بطن الانثى على المختار ودم البوقوم
البراغيث ودم القمل ودم السمك فالسنتي عشرة الحز ونجس الاخر طير مأكول وغير
مأكول على هذه القولين وفروا الفارة على احد الروايتين الجزء المنقصر من الحي كسنته
كالاذن المقطوعة والسن الساقط الا في حي صاحب فطامه وان كثر ما لا ينضم اذا نجس
فلا بد من التجفيف الا في البدن فتوالى الغسل بقوم مقام يشترط في الاستنجاء ازالة
الراية عن موضع الاستنجاء والاصبع الذي استنجى به الا اذا عجز والناس عنه غافلون
توضاها ونجس وحشاك من يعارضه من عليه الاعلام راي في ثوب غيره بخاسته مانعة

في قوله لا يطهر بالفرك...
في قوله لا يطهر بالفرك...
في قوله لا يطهر بالفرك...

في قوله لا يطهر بالفرك...
في قوله لا يطهر بالفرك...
في قوله لا يطهر بالفرك...

في قوله لا يطهر بالفرك...
في قوله لا يطهر بالفرك...
في قوله لا يطهر بالفرك...

في الصلاة
 في الركعة
 في السجدة
 في النية
 في التيمم
 في الطهارة
 في الوضوء
 في القراءة
 في الركوع
 في السجود
 في التشهد
 في السلام
 في الاستسقاء
 في الاستسقاء
 في الاستسقاء

الا في مسائل اشد قارى باقى فصلونها فافسحوا المسئلة في الايضاح اذ اذكر
 الامام راكعا فشرع في تحصيل الركعة في الصف الاخير افضل من وصل الاولى مع فواتها شرع
 مستقلا بثلاث ولم يركعها ركعتين شرع في النجاسة سببا مستترة معنى ولا يغيرها الا
 بالسنة عقب الفرض افضل الدعاء قراءة الفاتحة افضل من الدعاء المأثور كل ذكر فانه
 لم يأت به فلا يكمل التيمم بعد رفع راسه ولا ياتي بالنسيب بعد رفع راسه من الركوع
 صلى كشوف الراس لم يكره الرابعة المستوفى كالغرض فلا يعض في الفعدة الاولى ولا يستفتح
 اذا قام الى الثالثة الا في حق الزيادة فانها واجبة في جميع ركعاتها بغير اقل من كل ركعة الفاتحة
 والسورة الاولى ان لا يعض على منديل الوضوء الذي يمسح به كل صلوة اذيت مع ترك
 واجب او فعل مكره يخرجها فانها تعاد وجوبا في الوقت فان خرج لا تعاد اذا رفع
 راسه قبل اتمامه فانه يعود الى السجود من جمع بانه لا ينال ثواب الجماعة الا لعذر وحل
 المسجد في النجس فوجبا الامام يصلية فانه ياتي بالسنة بعيدا عن الصفوف لا اذا خاف سلام
 الامام سجد المحلة افضل من الجماعة اذا كان عالما وسجد المحلة في حق السوفى نهائيا
 اذا كان عند حافته وليلا اذا كان عند منكره ان لا يوتب بين السور الا في الفاتحة
 فتقليل الزيادة في سنة الفجر افضل من تطويلها نذر الفاتحة وقيل لا التكلم بين السنة
 والغرض لا يسقطها وكس يسقط الثواب بكونه ان يخص صلواته مكانا في المسجد
 وان فعل فسبقة غيره لا يجره يكون شارعا بالكيفية لا اذا اراد به التعجب دون التعظيم
 اذا تفكر المصل في غير صلوة كتمارته ودرسه لم تبطل وان شغله بمهمة عن خشوعه لم
 ينقض اجره ان لم يكن عن تقصير ولا يستحب اعادتها لترك الخشوع لا ينبغي التمكن
 والامام انظار احد الا ان يكون شريفا يرفع اقداد الرجل بالمصباح وان لم يبرأ منه و
 لا يصح اقداء المرأة الا اذا نوى اتمامها الا في الجمعة والعيدين والصحبة اما متيقن في
 غيبته فخرج الخطيب بعد شروعه مستقلا قطع على راس الركعتين الا اذا كان في سنة

لا يصح في الصلاة الا في مسائل اشد قارى باقى فصلونها فافسحوا المسئلة في الايضاح اذ اذكر
 الامام راكعا فشرع في تحصيل الركعة في الصف الاخير افضل من وصل الاولى مع فواتها شرع
 مستقلا بثلاث ولم يركعها ركعتين شرع في النجاسة سببا مستترة معنى ولا يغيرها الا
 بالسنة عقب الفرض افضل الدعاء قراءة الفاتحة افضل من الدعاء المأثور كل ذكر فانه
 لم يأت به فلا يكمل التيمم بعد رفع راسه ولا ياتي بالنسيب بعد رفع راسه من الركوع
 صلى كشوف الراس لم يكره الرابعة المستوفى كالغرض فلا يعض في الفعدة الاولى ولا يستفتح
 اذا قام الى الثالثة الا في حق الزيادة فانها واجبة في جميع ركعاتها بغير اقل من كل ركعة الفاتحة
 والسورة الاولى ان لا يعض على منديل الوضوء الذي يمسح به كل صلوة اذيت مع ترك
 واجب او فعل مكره يخرجها فانها تعاد وجوبا في الوقت فان خرج لا تعاد اذا رفع
 راسه قبل اتمامه فانه يعود الى السجود من جمع بانه لا ينال ثواب الجماعة الا لعذر وحل
 المسجد في النجس فوجبا الامام يصلية فانه ياتي بالسنة بعيدا عن الصفوف لا اذا خاف سلام
 الامام سجد المحلة افضل من الجماعة اذا كان عالما وسجد المحلة في حق السوفى نهائيا
 اذا كان عند حافته وليلا اذا كان عند منكره ان لا يوتب بين السور الا في الفاتحة
 فتقليل الزيادة في سنة الفجر افضل من تطويلها نذر الفاتحة وقيل لا التكلم بين السنة
 والغرض لا يسقطها وكس يسقط الثواب بكونه ان يخص صلواته مكانا في المسجد
 وان فعل فسبقة غيره لا يجره يكون شارعا بالكيفية لا اذا اراد به التعجب دون التعظيم
 اذا تفكر المصل في غير صلوة كتمارته ودرسه لم تبطل وان شغله بمهمة عن خشوعه لم
 ينقض اجره ان لم يكن عن تقصير ولا يستحب اعادتها لترك الخشوع لا ينبغي التمكن
 والامام انظار احد الا ان يكون شريفا يرفع اقداد الرجل بالمصباح وان لم يبرأ منه و
 لا يصح اقداء المرأة الا اذا نوى اتمامها الا في الجمعة والعيدين والصحبة اما متيقن في
 غيبته فخرج الخطيب بعد شروعه مستقلا قطع على راس الركعتين الا اذا كان في سنة

لا يصح

مطلب المانع من الآراء

قال بعض الصالحين
عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في المبرة وان ذكر في كل مبرة من المبررات
وقال بعضهم في المبرة واحدة فقط وقال بعضهم في كل
مبرة واحدة وهذا الوجه الاوسط لا قول اخر لا مبررات وسألهما ما
ذكرت في التفسير فحكوا ذلك عند ذكر اسم الله تعالى ذكره تعالى فيجب
الالمبرة وان ذكر في المخلص مرة وهذا هو الذي
احتج به خطا المولى علي بن

حق و دور
خلق بندک ۳۹

قد ذكر هذه المسئلة في هذا الباب واستثنى مسئلة
اذ قرأ بها في خارج الصلوة وجدها ثم اعادها
في مكانه في الصلوة فانه يجب سجدة اخرى
فان لم يذره .

وَيَسَّعَ قَاتِ الْوَرَى سَمْعَ فِي قِرَاءَةِ الْقُنُوتِ حَقْفَى
شَافِعِيًا يَنْقُتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ لَا الْبُحْرَى لَا يَسْتَمِعُ
شَافِعِيًا يَنْقُتُ فِي الْفَجْرِ عَبْدُ ابْنِ حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ
وَعَنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ يَتَّبِعُهُ مِنَ الدَّرَجَةِ الْوَرَى

قال الزمخشري وقت المسئلة على جواز الاقدار بالشافعية
او كان يحتاج في موضع خلاف بان كان يجد
في الفصا والجر ويسئل فيه عن المعنى ولا يكون
مشا في ايمان بالاشياء ولا قهرا
في المسئلة ولا يقطع وتره بالسلام
التمهي عمر زاده

الجمعة فانه يتمها على الصحيح لم يجد الا ان يحرر صلى فيه بلا خيار بخلاف التوبخس
حيث يتخير ومن لم يجد الا ما صلى في الحرم فناء المسجد للمسجد فيصبح الا قضاء
وان لم يتصل الصلوة **للمانع** من الاقضاء طريق تفرقة العجلة او نهر تجري فيه السفن
او خلا في الصلوة اربع صلتين والخلاف في المسجد لا يمنع وان وضع صلوفا لان حكم
بقعة واحدة واختلفوا في الحايلى بينهما والاصح الصحة اذا كان لا يشبه حال اما
المسافر اذا لم يتعد على راس الحرمتين فانها تبطل الا اذا نوى الاقامة قبل ان
يقعد الثالثة بسجدة **الاسباب** اذا تخلص بقصص صلوة المقيمين الا اذا دخل العدو
برحمة ما يريد والاقامة فيه خمسة عشر يوما فيقتصر باصلوة المسافر ومن
شقه بغيره **الايمان** ولو كان المريض لو خرج الى الجاهة لا يقدر على القيام ولو صلى
في بيته قدر عليه والاصح انه يخرج ويصل في قاعه لان الغرض قد رجا له على الا
وعلى اعتباره سقط القيام واختلفوا في مريض ان قام لا يقدر على مراعاة
سنة القراءة وان قد قدر الاصح انه يقدر ويراعها قدر المريض على بعض القيام
قام بغيره اذا كثر راتية سجدة واحدة في مجلس واحد الا فضل الاكثاء
بسجدة واحدة واذا كثر راسم النبي صلى الله عليه وسلم فالأفضل تكرار الصلوة عليه
وان كفاه واحد فيها ولا يرفع يديه بسجدة الثلاث ولا فدية بسجدة الثلاث
ولا تجب نية التعيين لها والسنة القيام لها اذا قرأ الامامة سجدة فالأفضل
الركوع لها ان كان في صلوة المخافة ولا يسجد له بكرة ترك السورة في الآخر
من السطوع عدا وان سهوا فعليه السهو ولو ضمها في آخر في الغرض ساهيا
لا يسجد وعليه الفتوى ولا يجوز الاقضاء بان فني في الوتر وان كان لا يعطه
القرآن يخرج عن القراءة بقصد الشاء ولو قرأ الجنب الفاتحة بقصد الشاء لم
ولو قصد بها الشاء في الجحارة لم بكرة الا اذا قرأ المصلح قاصدا الشاء فانها تجزئ

لم تجب الزكاة الا اذا كان المودع من المعاش دين العباد مانع من وجوبها الا المهر المؤجل
 اذا كان الزوج لا يريد اداءه بكرة عطا نصابا لغيرها الا اذا كان يدونها او صاحب
 عيال لو فرق عليهم لم يخصوا منهم نصابا بكرة نقلها الا الى قرابة او هرج او من دار
 الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم او الى الزنا ولو كانت زكاة معجلة الخنا اذ لا يجوز
 دفع الزكاة لاهل البدع دفعها لاخته المتزوجات كان زوجها معسرا جاز وان كان حرا
 وكان مهرها اقل من النصاب فلذلك وان كان المخل قدره لم يجوز بيعه وكذا في لزوم
 النجاسة الولد من الزنا لا يثبت نسب من الزنا في شيء الا في الشهادة لا تقبل للزاني
 وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الى الولد من الزنا الا اذا كان من لها زوج معزول
 كما في جامع الفضولين الزكاة واجبة بقدره مسيرة فسقط به المال بعد الحول وصحته
 الفطر وجبت بقدره فلو افتقر بعد يوم العيد لم يسقط انفق على قاربه نفقة
 الزكاة جاز الا اذا حكم عليه بنفقتهم وحل الصدقة لمن له غلة عقار لا يكتفي وعياله
 سنة ومن ماله الفدية عليها كره له الاخذ واخراج الدفع ولو كان له قوت سنة
 ساوى نصابا او كسوة شتوية لا يحتاج اليها في الصيف فالصحيح حل الاخذ عليها
 عن نصاب غنمه فتم الحول وعنده اقل من نصابها ان دفعها الى الفقير لا يسترد
 مطلقا والى الساعي استرد ما اقام وان قسمها الساعي من الفقير ضمنها من مال الزكاة
 خلافا لمحمد ولو غل زكاة عمل السوايم بعد وجوده جاز لا قبله وفي المصلحة لا اجابة
 المعلم اذا عطي خليفته شيئا ويا الزكاة فان كان بحيث يعمل له لو لم يعط يصح عنها
 والا لا **كتاب الصوم** نذر صوم لا بد فاكل اعذر يفدي لما اكل نذر صوم اليوم
 الذي يقدم فيه فلان قدم بعد ما نواه فطوعا بنويه عن النذر للزوج ان يمنع زوجه
 عن كل صوم وجبها كباها الا عن صوم وجبها كباها من الله تعالى وتوقف
 الشايخ في منعها عن قضاء رمضان اذا افطرت بغير عذر قال اصحابنا لا بأس

لا يمنع من
 العباد مانع من وجوبها
 لا يجوز دفع الزكاة
 الى طالب علم او الى
 الزنا ولو كانت زكاة
 معجلة الخنا اذ لا يجوز
 دفع الزكاة لاهل البدع
 دفعها لاخته المتزوجات
 كان زوجها معسرا جاز
 وان كان حرا وكان مهرها
 اقل من النصاب فلذلك
 وان كان المخل قدره لم
 يجوز بيعه وكذا في لزوم
 النجاسة الولد من الزنا
 لا يثبت نسب من الزنا
 في شيء الا في الشهادة
 لا تقبل للزاني وفي الزكاة
 لا يجوز دفع زكاة الزاني
 الى الولد من الزنا الا اذا
 كان من لها زوج معزول
 كما في جامع الفضولين
 الزكاة واجبة بقدره
 مسيرة فسقط به المال
 بعد الحول وصحته الفطر
 وجبت بقدره فلو افتقر
 بعد يوم العيد لم يسقط
 انفق على قاربه نفقة
 الزكاة جاز الا اذا حكم
 عليه بنفقتهم وحل الصدقة
 لمن له غلة عقار لا يكتفي
 وعياله سنة ومن ماله
 الفدية عليها كره له
 الاخذ واخراج الدفع
 ولو كان له قوت سنة
 ساوى نصابا او كسوة
 شتوية لا يحتاج اليها
 في الصيف فالصحيح حل
 الاخذ عليها عن نصاب
 غنمه فتم الحول وعنده
 اقل من نصابها ان دفعها
 الى الفقير لا يسترد
 مطلقا والى الساعي
 استرد ما اقام وان قسمها
 الساعي من الفقير ضمنها
 من مال الزكاة خلافا
 لمحمد ولو غل زكاة
 عمل السوايم بعد وجوده
 جاز لا قبله وفي المصلحة
 لا اجابة المعلم اذا
 عطي خليفته شيئا ويا
 الزكاة فان كان بحيث
 يعمل له لو لم يعط يصح
 عنها والا لا

ان دفعه
 ان دفعه
 ان دفعه

ان دفعه
 ان دفعه
 ان دفعه

طلبه من زوج
 عن الصوم

يحيى كقولنا يكون المراد تصديقهم فيما يخبرون عن الحوادث
والمؤمنين بما زعموا من أن لا إله إلا الله والاعتقاد الفلكية بتدليل على حواشي
معينة وكما بين خصوصية في العالم وهذا يسمى على الأحكام وهذا علم لا يشك
وكل ما يصح فإن دعوى الجرم بما كثر دوا وأجر الكسب مثل جرد البهائم
في اليوم الغلابة ودعوى الخسوف في الليلة الغلابة فانهما امور حشنة
مهيئة على رصا دافعة فلا يخطئ في تهيئتها حتى لا يخطئ في رصدها
اجزؤه ثم تعلم الهيئة قدرا باقنابهم به مراقبت الصلوة والعلم
بالقبلة ثم خط الكول على خطي خالوا زاده وحده

ما خلف في صدقة الفطر هل
يجب على الغني وعلى التاجر قبل بيعه
مضيقا في يوم الفطر عينا وقيل تجب
موسما في يوم الكركرة وصححه البائع
معتقلا بان لا مرة اذا مرها مطلق غنم الوقت
فلا تضيق الا في آخر العرودة المحقق
في كبره لا نحو ما ذهب فقهاء القيد بالوقت
لا المطلق القدر عليه لام غنمهم بهذا
اليوم عن السائمة فبعد قضاءه والبيع
الغني لا والله اعلم بها شيئا
شرف الدين الغزي

بالاعتماد على قول النخعي وعن محمد بن قائل انه كان يسلمهم ويعتقد قولهم بعد ان يسبق
على ذلك جماعة منهم ورده الامام الحسن بن المجتهد من صدق كما هنا او تبعا فقد فرجا
انزل على محمد بن الصوم في الصلوة صحيحة ولا يفسد اذا اكل او شرب ما يشرب او شرب
به فعلية الكفارة والا فلا الا الدم اذا شربه فان عليه الكفارة فانه طعام لبعض الناس
الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على نفسه او كان له رفقة اشتركو معه في الزاد و
اختاروا الفطر **صوم يوم الشكر** مكروه الا اذا نوى تطوعا او واجبا اخر على الصحيح
والا افضل فطره الا اذا وافق يوما كان يصومه او كان مقبلا لا يصوم العبد الا
والمسلم يوم الولد تطوعا لا باذن المولى لا يصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج او كان
مسافرا لا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستاجر اذا انفقر بالصوم لا يلزم الفذر
الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على التقيين ففالج
الفذر بالمعاصي ولا بالواجبات فلونذر في الاثم كيزد الا واحد ولو نذر
صلوات سنة وعنى المريض لا شئ عليه وان عنى مثلها لرزقه ويكمل المغرب ولو
عبادة المريض لم يلزمه في المشهور ولو نذر التبتيح اذ بر الصلوة لم تلزمه
الزوج اذا اذنه لزوجته بالاعتكاف ليس له الرجوع وموتى الامة يصح رجوعه
ويكره اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر الا اذا كان صائما
قضاء رمضان ساقى في رمضان ثم رجع الى اهلك حاجته نسيها فاكل عندهم فعليه
القضاء والكفارة رآى صائما ياكل ناسيا بخبره الا اذا كان يصفق عنه الميافر
يعطى صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى اهله يعطون عن انفسهم حيث هم
وان اعطى عنهم في موضعه جاز قال الامام الاعظم اذا شهد احد بالهلال فصاموا
ثلثين لم يفطر حتى يصوموا يوما اخره **رمضان** يقطع الثنايع في حق المقيم لا في
بين المجنونة والعاقلة في وجوب الكفارة بمجاعتها **الجماع** في الدبر يوجب الكفارة

هذه رواية ضعيفة
في اخلاصة وغيره

۷
اما از امانت قیام و ارتقاء
فلکها و کسب اذیت و کمال خلاصه
و بر حسن عبادت و جد

النقل إلى جوز الشفاء

الفصل بالجود الاستفهام
فقلت رأي صاحبنا سبأ اقول ما في اجود من ان يجيز
كبيراً ان لا يذكره ان رأي خبيثه قوة يمكنه ان يقيم الصيام الى
الليل وذكره ولا فلا والخيار ان يذكره كذا في الواقعات
فمنع عابد فعلية على المظاهر
الوضع بين هذا الفصل

على الخمار ان لا يتركه الاغلا والمخاض شديدا
كبراً ان لا يتركه الاغلا والمخاض شديدا
الليل فركه والاغلا والمخاض شديدا
يعني اوجد صوم في رمضان فادفع من هذا
في صيام شهرين متتابعين فاذا وقع في حق الصيام
الشهرين شهر رمضان يقطع التتابع في حق الصيام
دون المسافر عند الغيبة وقال لا يقع
دون المسافر عند الغيبة وقال لا يقع
عنه الفرض عند زاده رحمه الله

اتفاق الحجاز
 يسترجع الباقي
 فاكذا فاذا عطل

مؤید الدین محمد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

کتابخانه کتاب المکمل

علم ان الله

1:00

الاعمال واخذوا اورادة ولم يجدوا في هذا
عليهم حج عند الخليفة وكثرة الاختلاف نظر في
وجوب الحج بالبدن والاصل لا يكف بالبدن
لانه بدل الحج منهم البدل عليهم
وعند ما يكف لانهم البدل عليهم
في الذمة وقد عجزوا عنه فحج في الزمان

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

قوله في المهر ما بعد قوله ويجوز ان يكون المهر ما اذا اراد ان يكون
 بغيره فان لم يكن المهر كما هو خلاف ما اذا ارادها بغيره فانه يكتفي
 بوطئها قبل الدخول قال المؤلف رحمه الله في شرحه

قوله ويجوز ان يكون المهر ما اذا اراد ان يكون
 بغيره فان لم يكن المهر كما هو خلاف ما اذا ارادها بغيره فانه يكتفي
 بوطئها قبل الدخول قال المؤلف رحمه الله في شرحه

قوله ويجوز ان يكون المهر ما اذا اراد ان يكون
 بغيره فان لم يكن المهر كما هو خلاف ما اذا ارادها بغيره فانه يكتفي
 بوطئها قبل الدخول قال المؤلف رحمه الله في شرحه

والصغيرة ثابته للاول على سبيل الكمال كل الثانية النقصان الموزون ثبت لكل من
 على الكمال حتى قام الامام للوارث الكبير استيفاؤه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كان
 البالغين فان المأخر لا يمكنه في غيبة الآخر اتفاقا لاحتمال العفة الثالثة ولاية المطالبين
 الغرض العام عن طريق المسلمين ثبت لكل من روى المرو على الكمال والضابط ان الحق
 اذا كان مما لا يتجزئ فانه ثبت لكل على الكمال فالاستخدام في الملوكة ما يتجزئ ليس له
 شرعت في عهدهم الى الآن ثم ستم في الحنة الا الايمان والشكاح المولى لا يتوجب
 على عبده ويناظرا من زوج عبده من امته ولا ضمن عليه بطلاق سببه ولو
 العبد ولله ولد ابنان فعفى احدهما سقط النقصان ولم يجب شي لغير العاني عند الامام
 الفرق ثلثة عشر فرب سبعة منها تحتاج الى القضاة ستة لافا لاول الفرقه بالجب والعتة
 ونحو البلوغ وبعدم الكفاة وينقصان المهر وباباء الزوج عن الاسلام وبالعلاء
 والثاني الفرقه بخيار العتق وبالبلاء وبالردة وبسبب الدارين وبملك احد الزوجين
 صا ح وفي الشكاح بالنكاح قبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلم يقع اقالته ولا
 بالجد والاف في مسلمين فيقبل بغيره فردة احدهما وملك احداهما الآخر ويكمل المهر بربعة
 بالادخول وبالطهارة الصحيحة وبوجوب العدة عليها من سابقا وبموت احداهما للزوج
 ان يضرب امراته على أربع وما بعدها على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم اجابتها الى فراش
 وهي طاهرة من الحيض والنفس على خروجها من منزله بغير اذنه بغير حق وعلى ترك العدة
 في رواية وقد بينا في شرح الكفر فوطهم ما كان بمعناها ان يخرج بغير اذنه قبل اتياء
 للتحلل مطلقا وبعده اذا كان لها من او عليها او كانت قابلة او غسالة او نوبارة
 ابوبها كل جمعة مرة ولزيارة الحارم كل سنة وفيما عدا ذلك زيارة الجانب وعيادتهم
 والولاية لا يخرج ولو باذنه ولو خرجت باذنه كانا عاصيين واختلفوا في خروجها للجمام
 والمعتد الجواز بشرط عدم التزني والتطيق يستحق الشكاح بافاد ملك العين للحال

الزوج بالاذن والامانة
 بالزوج اخذ

الا في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كما في حبة الخائنة لو قال متعتك بهذا الثوب
 كان حبة مع ان الشكاح لا ينعقد به ولو في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا
 مسلمين تزوج صبي امرأة مكنته بغير اذن وليته ثم دخل بها طاهرا فظاهر ولا مهر كما
 في الخائنة ولو في الباطن المبيعة قبل القبض طاهرا ولا مهر ويسقط من الثمن ما
 قابل البكارة والافلاكا في بيع الولو الجينة لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن
 الزوج ولا يحل لها وصل شعر غير ما شعرها تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب ففعل
 كمال المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها يستحق بعد الشكاح كذا في الخائنة والعدة
 تذهب باشيء فليحس الظن بها كذا في الملتقط لو غلط وكيلها بالشكاح في اسم
 امها ولم تكن حاضرة لا ينفق الشكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل لاسبوع
 ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنا على حدة
 له ان يفعل فان لم يفعل فمما جوز ترك الغم عليها وفي زمانا ومكانا ينظر الى محل
 مثلها من مثله واما نصف المستمر فلا يعتد به لانه قديم عرف بين الف دينار ولا يحل الا
 اخفى من الف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر مجلافا وقاما ذلك ليس لها ان تفتن
 وكذا المشروط عادة نحو الخف والكعب وديباج اللعانة ودراهم السكر على ما هو
 سمرقند وان شرط ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف
 من غير تردد في الاعطاء بمثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المكوث عنه بالمشروط
 وكذا في الملتقط الفقيه لا يكون كفوا للفقيه كبيرة او صغيرة الا ان يكون عالما او شرفيا
 كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضا ما قاله قولها الا اذا طاعت
 في الزفاف ولو زوجته بنته وسلمها الاب الى الزوج ففرت ولا يدري لابلز من الزوج
 كذا في الملتقط لا يثبت للقاضي ان تزوج صغيرة الا اذا كانت مراعاة تطلب كذا في
 يحبس من خدر بنت رجل وامراته واخرجها من منزله يحبس الى ان ياتي بها او يعلم موطنها

انما في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كما في حبة الخائنة لو قال متعتك بهذا الثوب

انما في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كما في حبة الخائنة لو قال متعتك بهذا الثوب

انما في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كما في حبة الخائنة لو قال متعتك بهذا الثوب

انما في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كما في حبة الخائنة لو قال متعتك بهذا الثوب

انما في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كما في حبة الخائنة لو قال متعتك بهذا الثوب

أقول لا تسوية بين التعليق والاضافة وانما سوى بينهما لاختلاف
 المشايخ فان اذا جاء عند تعليق او اضافة والتسوية في المستلثين
 مبنية على انه اضافة فمن قال انه تعليق فلا تسوية عنده
 فليسا مل حشا فدي

في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة
 في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة
 في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة

كذا في المستطاع اختلفنا في العزم والنفاد فالتعليل لم يرد في الحاشية الاقرار
 بالولد من قرعة اقرارين كما حال الاقرار بهما وقوله فدي هذا من نفقة عذمتك لا يكون
 اقرارا بطلاقها وقوله اعطى مهرى اقرار بالكناح كذا في اقرار البيعة يجوز خلوا النكاح عن
 الصداق والكناح باق من مهر المثل الا في صغيرة بنزولها غير الاب والجد ومجورة وموكلة
 عينيه الكناح لا يقبل النسخ بعد التام كذا في قوله او بنوا عليا ان جوده لا يكون منسقا
 قلت بقبول بعد في ردة احدكما كما كتبته في الشرح واما طرأ الرضا عليه والمصاهرة
 بفسده ولا ينسخه كذا في الشرح **كتاب الطلاق** السكران كالصالح في الاقرار بالجدود
 والردة والاشهاد على شهادة نفسه كذا في طلع الحاشية **الاشهاد** للاعلام فلا يثبت به حكم
 الا في الطلاق باطال وفي العتق باجور وفي الحدود وبارائته في التعزير باسارى فغيره على
 قال لباريته باسارى فبارائته باجور وباعها فطعن المشتري بقول البائع لا يبرء لانه
 للاعلام لا للتحقيق ولو قال لزوجه با كافرة لم يفرق بينهما كذا في الجامع وله الملا
 لا يفتى نسب في جميع الاحكام من الشهادة والزكوة والمناكة والعتق بملك القريب
 الا في حكمين الارث والنفقة كذا في البديع المجنون لا يقع طلاقه الا في سائل اذا
 علق عاقلا لم من فوجد الشرط وفيما اذا كان مجبوا فانه يفرق بينهما بطلبها وهي طلاق
 وفيما اذا كان عتقا يوجب طلبها فان لم يصلها ففرق بينهما بخصوصه ولتة وفيما اذا اكلت
 وهو كافر وابا ابواه الا لام فانه يفرق بينهما وهي طلاق **الصبي** لا يقع طلاقه الا اذا
 اسلمت فعرض عليه تمير فان وقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كان مجبوا ففرق بينهما
 فهو طلاق على الصحيح ويؤمل ان يكون مستحقا عليه كعتق قريبه كذا في عتق الموراج
 المعلق بالشرط لا يقع سببا للحال والمضاف منعقد في الطلاق والعاق والند فاداء
 قال انت حر عند املك بملك يومه وملكه اذا قال اذا جاء عند ولو قال له على التصديق
 بدرهم عند املك التعجيل بخلافه اذا جاء عند الا في مستلثين فقد سوي بينهما الا في ابطال

في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة
 في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة
 في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة

في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة
 في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة
 في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة

في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة
 في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة
 في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة

في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة
 في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة
 في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة

ظاهر انه لا فرق بين ان يكون سكران مخرا ومنه الاشارة الى مخرة من اجوب النكاح والعسل
 وفي ذلك اختلاف المشايخ فربا لا يوجب كذا كذا في هذه الاشارة بقول ينفذ تصرفاته
 يكون زوايا ومنه قال لا يجب كذا بقول ينفذ تصرفاته كذا في الحاشية وقال في البرائته
 النخلة زوايا ومنه كذا في وقوع الطلاق وفي شرح الكفر للصفحة ان تصرفات السكران
 من المخرة كاجوب النكاح الصحيح منها لا تنفذ كما لا تنفذ من الذي لا عقله بالبيع استسرى
 ويخالفه ما في الاشهاد ههنا من الاطلاق ويحكي في احكام السكران ما اوافق فلا يخل
 غرضه زاده ورحمه

في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة
 في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة
 في قوله لا تسوية بين التعليق والاضافة

هذا هو الشرط الاول لا يصح تعليق البطلان بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غدا فبطلت
خيار او قال بطلت غدا فيجاء غدا فبطل خياره كذا في خيار الشرط من الحائنة الثانية
قال ابو الليث والاسكاف لو قال ابرئ من غدا او اذا جاء غدا فقد ابرئ من غدا صح مع ان الالة
لا يصح تعليقها وبصح اضافتها ومن فروع اصل المسئلة ما في بيان الجامع لو حلف لا
ثم قال لها اذا جاء غدا فانت طالق حلفت بكلفان دخلت وفي الحائنة تصح اضافتها
فسخ الاجارة المضافة ولا تصح تعليق طلب المرأة الخلع حرام الا اذا علق طلاقها
الباين بشرط فشهد وبوجوده فلم يقض بها فعلم ان تخلفا في طلب الغد للمعاقرة
القول له ان اغفلنا في وجود الشرط فيما لا يعلم من جهتها الا في مثل لو علقه بغير
وصول نفقة شهر افادعاه وانكرت فالقول لها في المال والطلاق على الصحيح
كما في الحائنة وفيما اذا اطلعتا للسنة وادعى جماعا في الحيض انكرت وفيما اذا
ادعى المولى قربانها بعد المدة فيها وانكرت وفيما اذا علق بطلانها ثم خبرها
وادعى انها اختارت بعد المجلس من فيه كان الكافي اذا علقه ببطلانها القبل
تعلق بخيارها ولو كاذبة الا اذا قال له انك تركت فانت طالق فخر بها فقلت
سررت لم يقع كافي الحائنة من الطلاق اذا علقه بما لا يعلم الا انها كخبرها فالقول
لها في حقها واذا علق عتقه بما لا يعلم الا انه فالقول له على الاصح كقوله للعبد
ان احللت فانت حر فقال احللت ووقع بخياره كافي المحيط وفروجه بينهما
في الحائنة بامكان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج من الرحم كذا في الشرط ثلاثا
والجاء واحد فوجد الشرط مرة طلق واحدة ولو تعدد الجراء تعدد الوقوع كما
في الحائنة ولو طلقها ثم عطفها مع اخرى بالواو او ثم او الفاء طلقت الاولى بشئ
والاخرى واحدة ولو طلقها ثم اقرب واشبه لها لا يتعد الا بالنية ولو جمع
الاو مع الاخرى في الاضرب تعدد على الاو اذا دخل كلمة او في الابعاع على

قوله فيما لا يعلم من جهتها واما فيما يعلم
من جهتها فالقول لها كما اذا قال لامرأة
اذا حضت فانت طالق فقلت حضت
وكذبها الزوج كما في الخلاصة عزم زاده
قوله وفيما اذا اطلعتا للسنة وادعى
الطلاق في طهر خال عن الطلاق والوطئ
عقيب حيض خال عن الطلاق والوطئ
كافي . فم خط عزم زاده

عن قول القاضي فان زفني بائنا قال في الزنا
وان زفني بائنا فان زفني بائنا قال في الزنا
غنية ثلاث وادانصبا قال ابو يوسف فقلت
اذا زرع الثلث وادانصبا قال ابو يوسف فقلت
بذرة مسئلة بخير فقلت لا وان زفني بائنا
فيما يباي فانت طالق وان زفني بائنا فقلت
ان زرع ثلثا فقلت واحدة لان زفني بائنا
ان الطلاق انما ثلاث وادانصبا فقلت
مفساه انت طالق ثلاثا وادانصبا فقلت
بذلك الرشيد فادانصبا فقلت واحدة لان زفني بائنا
الطلاق عزم زاده

قوله فيما لا يعلم من جهتها واما فيما يعلم
من جهتها فالقول لها كما اذا قال لامرأة
اذا حضت فانت طالق فقلت حضت
وكذبها الزوج كما في الخلاصة عزم زاده
قوله وفيما اذا اطلعتا للسنة وادعى
الطلاق في طهر خال عن الطلاق والوطئ
عقيب حيض خال عن الطلاق والوطئ
كافي . فم خط عزم زاده

بطلانها بعد تعليقها ايها وليس لها شئ فليها
بالسم كذا في الزنا فلو اذ طلب عليها بطريق الاول
فخطبها فلو زاد

قوله بعد المدة طرف لا دعت وقوله فيها متعلق
بالقربان والمعنى ادعى المولى بعد مضي المدة
انه جامعها في المدة اخرى زاده

قوله فيما لا يعلم من جهتها واما فيما يعلم
من جهتها فالقول لها كما اذا قال لامرأة
اذا حضت فانت طالق فقلت حضت
وكذبها الزوج كما في الخلاصة عزم زاده
قوله وفيما اذا اطلعتا للسنة وادعى
الطلاق في طهر خال عن الطلاق والوطئ
عقيب حيض خال عن الطلاق والوطئ
كافي . فم خط عزم زاده

قوله فيما لا يعلم من جهتها واما فيما يعلم
من جهتها فالقول لها كما اذا قال لامرأة
اذا حضت فانت طالق فقلت حضت
وكذبها الزوج كما في الخلاصة عزم زاده
قوله وفيما اذا اطلعتا للسنة وادعى
الطلاق في طهر خال عن الطلاق والوطئ
عقيب حيض خال عن الطلاق والوطئ
كافي . فم خط عزم زاده

وتقرق الى امرأتين ان دخلت الدار فانت طالق وطالق
ان حكمت فلانا والطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق
الثالث يتعلق بالشرط الثاني لو دخلت الدار طلقت سنتين وكلت
فلانا طلقت واحدة، في الثانية هذه الصورة هي ما ذكره صاحب
الاشباه بقرينة وتذكر شرط الاول في قوله قال في التصوير ثم عطف
بالواو مرتين ثم ذكر شرط آخر يتعلق بالاوليان في الحكم ان يصوب
فستدبر، عوفي بزوده،
عوفي بزوده

٢ قوله فخرج على صفة الظاهر ما ان يكون التصدير لم يقع المطلق
٣ قوله اذا قال طالق طالق
لا وجه لاستثنائه لان الطلاق في تلك الصورة ايضا لم يقع دون غيره
كذا انما هو المولى على غيره زوده

طلقة وعلى الثانية والثالثة كذلك وعلى التي جامعها ثلاث، فصل في تزويج الرخص المصنف في الشام
طلقة واحدة من الثلاث التي لم يحكم من حتى طلع الخ يقع على كل واحدة من الاخرين مع التي جامعها
لانه يتركه جامع واحدة من الثلاث التي لم يحكم من حتى طلع الخ يقع على كل واحدة من الاخرين مع التي جامعها
طلقة واحدة ولا يقع عليها شيء ويتركه جامع الثانية يقع على كل من الاول والثانية مع التي جامعها واحدة
فيصير الواقع على الاول والطلقة وعلى الثانية طلقتين وعلى التي جامعها طلقتين وليس عليه الثانية الا طلقة
الواحدة ويتركه جامع الثانية يقع على كل من الاول والثانية مع التي جامعها طلقة اخرى فيصير الواقع على الاول
طلقة وعلى الثانية والثالثة كذلك وعلى التي جامعها ثلاث، فصل في تزويج الرخص المصنف في الشام

جل قال لاربعة المدخلات لكل امرأة لم جامعها منكن البتة فالأخريات طوالت فجامع واحدة ثم طلع الخ
طلقت التي جامعها ثلاثا وغيرها تسنين في كتاب الطلاق

(Faint handwritten notes or bleed-through from another page.)

فان شئنا تبع للماول في احكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت توء يمين الاول اقل
سنة اشهر والثاني لثماها فاكسر علق الثاني تبعا للاول بخلاف ما اذا ولدت
الاول لثماها فانه لا يعتق واحدهما الا في مسئلتين الاولى من جنابات الميسوط
لو ضرب بطن امرأة فالت جنينين فخرج احدهما قبل موته والاخر بعد موته واما
ميتان ففي الاول غرة فقط الثانية نفاس التوء يمين من الاول واما رنة عقب النسا
لا من ملك لده من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك اخنة لابيه من الزنا لم يعتق
ولو كانت اخنة لاه من الزنا اعتقت والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاء
التدبير وصية فبعتق المديون من الثلث الا في ثلث لا يبيع الرجوع عنه ويصح عنه ما
تدبير المكر صحيح لا وصية ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية والثلث في الظهيرة
التاقت الى المدة لا بعين لان اليها غالباً تايد معنى في التدبير على المختار فكل
مطلقاً وفي الاجارة فقد الى نحو ما في سنة الا في النكاح فتاقت بغيره
بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعنان والنكاح والتدبير الا في مسائل
البيع والنكاح على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة والمهنة والابراء عن الدين كما
في النكاح الحائنة المعتق لا يبيع اقراره بالرق قلت في مسئلة لو كان المعتق موهول
النسب فاقرب بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل عتاقه كما في اقرار الثلث ^{الاول} الخ
لا يحتمل الا بطل قلت الا في مسئلة وهي المذكورة فانه يبطل الولا بالقراره والثانية لو
ارتدت العتيفة وبيئت فاعتقها الباي كان الولاء له وبطل الولا على الاول كما في
اقرار الثلث ^{مسائل} الخ ولو اختلف للمولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في
كل املى حرة الا انه جنازة الامة اشترتها من زيد الامة فكتمتها الباهرة الامة
شئنا فحق المثل الاربعه اذا انكرت ذكر الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا
قال الامة بكرا ولم اشترها من فلان ولم اطأها الباهرة او الاخراسانية فالقول له

وتامة في ايمان الكافي المدبر اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان له
سعيها وقت التدبير فانه يسعي في قيمته مدبر الكافي الثانية من الحج وفيما اذا قتل سبت
كما في شرح المدبر في زمن سعاية كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادة كافي البرازية في العرق
في المرض جنبانية المكاتب كافي الكافي وقرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعي عنده
كتاب الايمان المعرفة لا تدخل تحت
النكرة الا المعرفة في الجرائد كذا في ايمان الظهيرية يمين اللغو لا واخذة فيها الا
ثقات الطلاق والعتاق والتذكير في الخلاصة لا يجوز تقيم المشتري الا في اليمين حلف
يكلم بولاده وله اعلون واسفلون فايهم حكم حنت كما في البسط فبطلت الوصية للموالى
الحالة هذه ولو وقف عليهم كذلك في الفقهاء لا يكون الحجج الواحد الا في مسائل وقف على
اولاده وليس له الا واحد بخلاف بينه وقف على قاربة المقربين في بلد كذا فلم يبق
الا واحد كما في العدة حلف لا يكلم اخوة فلان وليس الا واحد حلف لا ياكل ثلثه
ارغفه من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الواقف حلف لا يكلم الفقراء او
المساكين او الرجال حنت بواحد بخلاف رجالاً حلف لا يركب واب فلان لا يلبس
يكلم عبده ففعل ثلثه حنت حلف لا يكلم زوجات فلان واعد قاته واخواته
لا يحنت الا بالكل والاطعمه والنسب والنياب ما يحنت فيه بفعل البعض كما في الواقف
لا يحنت الخالف بفعل البعض المحافى عليه الا في مسائل حلف لا ياكل هذا الطعام ولا
اكله في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا وفلانانا ويا احد كما كلام هؤلاء القوم وكلام
اهل بغداد على حرام فكلهم واحد الكل من الواقف الصغيرة امرأة فيحنت بها في قوله
ان تزوجت امرأة الا في مسئلة لا يشترى امرأة لم يحنت بالصغيرة الايمان بمسئلة
لا على الاغراض فلو حلف ليغذيه اليوم بالف فاشترى رقيقا بالف وغذاه به تبرر ولو
ليعتقن مملوكا اليوم بالف فاشترى مملوكا بالف لا باس او بها فاعتقه تبرر ولو حلف

البايع فانه

[illegible]

لا يشترط بعشرة حنث واحد عشر ولو حلف بالبيع لم يحنث به لان مراد المشتري المطلق
ومراد البائع المعزوة ولو اشترى او باع بنفسه لم يحنث لان المشتري يستقص البائع
وان كان مستريدا لكن حنث بالغرض لا سمي وتامه في الجامع من المساواة حلف لا يحلف
حنث بالتعليق الا في مسائل ان يعلق باضال القتل او تعليق بمجي الشجر في فدان الاشهر
او بالنظير او يقول ان ادبث الى كذا فانتهى حر وان عجزت فانت رقيق وان عصف
حيفة او عشرين حيفة او بطلوع الشمس في الجامع الحالف على عقد لا يحنث الا بالايجاب
والقول الا في تسع فانه يحنث بالايجاب وحده الحبة والوصية والاقرار والابراء و
الاباحة والصدقة والاعادة والتمريض والكفارة ان تزوجت النساء او اشترت
العبيد او كتبت ان سر او بنى آدم او اكلت الطعام او طعمنا او شربت الشراب او شربا
يحنث به واحد للجحنس ولو قال لا اء وعبيد اقبلت للجمع ولو نوى الجحنس في اكل صدقة
للحقيقة المعلق يتأخر والمضاف يجازي ان قال لا جنيبة انت طالق قبل ان تزوج
بشر او اطلق لا ينفقه ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق قبل ذلك شهر فزوجه
قبل شهر لا تطلق وبعده تطلق النية انما تعمل في الملفوظ صح سئل ان اكلت ونوى طعنا
دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المستوع وفيما اذا حلف لا يزوجه ونوى
جسدية او عينية المعروف لا يدخل تحت المنكر قال ان دخل ادى هذه اهد او كل غلام
هذا او ابني هذا او اصف الى غيره لا يدخل المالك التعرification بخلاف النسبة ولو لم يعلم
يدخل لتكثيره الا في الابوة كما يهد والمراس وان لم يصف للاتصال التعليل يتم بما
مرة وبمجرد اقرى قال ان شتمت في المسجد اورميت ابنة فشرط عنته كون الفاعل
فيه وان ضربته او جرحته او قتله اورميت كون المحل فيه الشرط متى عرض على الشرط
يقدم المؤخر المعلق بشرطين ينزل عنهما او باعدهما عند الاول والمضام
بالعكس متبادلا الجمع بالجمع ينقسم بالفرد لا وحده الشرط كالشرط المجر للصدق

[illegible][illegible][illegible]

وغيره الا ان يصلح بالباء وكذا الكثرة والعلم والبشارة على العبد في الظنفة وقبل
شروط التعزير **صفة المالكية** تزول بزوال ملكه وكذا **شتر** بالاول اسم لغرد سابق
والاوسط بين **عدين** متساويين والاخر فرد للاحق وفي النفي تعم وفي اللاتيات تخص
والوصف المقادير في الغائب لافي العدم **اقفا** ما بعد الزمن الاستغناء بالكل
غير الوقت الموصوف معروف **لا شتر** **كتاب الحد** **والتعزير** اذا احصا
الشيء حقيقا ثم عاد الى مذهبه بعد عند البعض لانتقاله الى مذهب الاول كذا في شفعة
البرزانية من اذى غيره بقول وفعل يعزركما في النار خائفة ولو بغز العين ولو قال
لذي يا كافرا ثم ان شق عليه كذا في القنية **وصابط** التعزير كل معصية ليس فيها حد مقدرة
فيها التعزير وظاهر قصره ثم انه يعز على اية الكفارة ولم اره كدخل دار الحرب
واركتها بوجوب الحد والعقوبة ثم رجع الى عالم يواخذ به الا في الغل فتجب الدية في مال عدما
او غطاء **يعز** على الورع البار كتعريف تخوفا كذا في النار خائفة قال له يا قاسم ثم ارا
اثبات فسق بالبيت لم تقبل لانه لا يدخل تحت الحكم كذا في القنية **التعزير** لا يسقط بالتوبة كما
كذا في البيعة من دعوى على جل فلم يحكمه فامسك به بالظلمة بغير خاتمة فموسم
ومزبوع ومزبوع عز كذا في البيعة **رجل** خدع امرأة انك واخرجها وزوجها من غير
او صغيرة يحبس المان يحدث توبة او يموت لانه ساع في الارض بالث كذا في قضاء الولوة
علق عتق عبده على نائه فادع العبد وجوده **شتر** حلف المولى فان نكل عتق واختلفوا
في كون العبد قاذفا كذا في قضاء الولوة الجنية وفي مناقب الكورد في حرة اللواط عقوبة فلا
وجود لها في الجنة وقيل سمعية فلها وجود فيها وقيل بخلي الله طائفة يكون نصف الا على
على صفة الذكور والنصف الماسقل على صفة الاناث والصحيح هو الاول انتهى وفي
ان الاب يعز اذا شتم ولده مع كونه لا يحل له استثنى ان في قوله ثم التعزير ذوى
فلا تعزير عليهم واختلفوا في تعزيره فقيل صاحب الصغرة فقط وقيل من اذا اذنب ندم ثم

من له دعوى على رجل
فلم يجد له مالاً
أعطاه

والمسلمة

اره الان لا صوابنا كتاب **باب الرد** بتجليل الكافر كفر قلوب علم على الله
 بتجليل الكفر ولو قال المجوسي يا اسناد بتجليل الكفر كذا في صلوة الظهيرة في الصغرى الكفر
 شئ عظيم فلا تجعل المؤمن كافر امي وجدت رواية انه لا يكفر لا يخرج ردة الكفر
 الا الرد بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا في الزانية كل كافر
 تاب فثوبه مقبولة في الدنيا والاخرة الاجابة الكافر بسبب النبي وبسبب الشيوخ
 او احدهما او بالسر ولو امرأة وبالزندق واذا اخذ قبل ثوبه كل مسلم ارتد فانه
 يقتل ان لم يتب الا المرأة ومن كان اسلام تبعا واليهي اذا لم والمكره على الاثم
 ومن ثبت اسلامه بشهاد رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا كما
 في شهادة النبي **حكم الرد** وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاغال مطلقا لكن
 اذا اثم لا يقضيها الا بالرجع كالكافر الاصل اذا اثم ويبطل ما رواه غيره من الحديث
 فلا يجوز للسامع منه ان يبر ويمنع بحد ردة كافي شهادتان ولو اولى بغيره **ويؤتونه**
 امرأة مطلقا وبطلا وتنف مطلقا واذا مات او قتل على ردة لم يدفن في مقابر اهل
 ملته واذا بقي في حفرة كالحطب المرد فيقع كغراس من لا يهل الا بالان تصديق بمحمد صلى
 الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة الكفر تكذيب محمد عليه السلام في شئ
 مما جاء به من الدين ضرورة لا يكفر احد من اهل القبلة الا بجحود ما دخل فيه وحاصل
 ما ذكره اصحابنا في فتاوى من الفاظ التكفير يرجع الى ذكر وفي بعض اختلاف لكن لا
 يعني بما فيه خلاف سبب الشيوخ ولعنهما كذا وان يقتل عليا عليها فمستع كذا في
 الخلاصة وفي مناقب الكوردي يكفر اذا انكر خلافتها او ابغضها لمحبة النبي لهما
 واذا اصب عليا كثر منها لا يواخذ به انتهى وفي التهذيب ثم اغايير مردا بانكار ما
 وجب الاقرار به او ذكر له كذا وكلامه او احدا من الانبياء بالانتهى انتهى يقتل
 المرتد ولو كان اسلامه بالفعل كالصلوة بقاء وشهود مناسك الحج مع التلبية انكار الرد

في قوله لا صوابنا كتاب
 في قوله بتجليل الكفر
 في قوله كذا في صلوة الظهيرة
 في قوله في الصغرى الكفر
 في قوله شئ عظيم
 في قوله لا يخرج ردة الكفر
 في قوله الا الرد بسبب النبي
 في قوله فانه يقتل
 في قوله ولا يعفى عنه
 في قوله كذا في الزانية
 في قوله كل كافر
 في قوله تاب فثوبه مقبولة
 في قوله في الدنيا والاخرة
 في قوله الاجابة الكافر
 في قوله بسبب النبي
 في قوله وبسبب الشيوخ
 في قوله او احدهما
 في قوله او بالسر
 في قوله ولو امرأة
 في قوله وبالزندق
 في قوله واذا اخذ قبل ثوبه
 في قوله كل مسلم ارتد فانه
 في قوله يقتل
 في قوله ان لم يتب
 في قوله الا المرأة
 في قوله ومن كان اسلام تبعا
 في قوله واليهي اذا لم
 في قوله والمكره على الاثم
 في قوله ومن ثبت اسلامه
 في قوله بشهاد رجل وامرأتين
 في قوله ومن ثبت اسلامه
 في قوله برجلين ثم رجعا
 في قوله كما في شهادة النبي
 في قوله حكم الرد
 في قوله وجوب القتل
 في قوله ان لم يرجع
 في قوله وحبط الاغال
 في قوله مطلقا لكن
 في قوله اذا اثم لا يقضيها
 في قوله الا بالرجع
 في قوله كالكافر الاصل
 في قوله اذا اثم
 في قوله ويبطل ما رواه
 في قوله غيره من الحديث
 في قوله فلا يجوز للسامع
 في قوله منه ان يبر ويمنع
 في قوله بحد ردة
 في قوله كافي شهادتان
 في قوله ولو اولى بغيره
 في قوله ويؤتونه
 في قوله امرأة مطلقا
 في قوله وبطلا
 في قوله وتنف مطلقا
 في قوله واذا مات او قتل
 في قوله على ردة
 في قوله لم يدفن في مقابر
 في قوله اهل ملته
 في قوله واذا بقي في حفرة
 في قوله كالحطب
 في قوله المرد فيقع
 في قوله كغراس من لا يهل
 في قوله الا بالان
 في قوله تصديق بمحمد
 في قوله صلى الله عليه وسلم
 في قوله في جميع ما جاء به
 في قوله من الدين
 في قوله ضرورة الكفر
 في قوله تكذيب محمد
 في قوله عليه السلام
 في قوله في شئ مما جاء به
 في قوله من الدين
 في قوله ضرورة لا يكفر
 في قوله احد من اهل القبلة
 في قوله الا بجحود ما دخل فيه
 في قوله وحاصل ما ذكره
 في قوله اصحابنا في فتاوى
 في قوله من الفاظ التكفير
 في قوله يرجع الى ذكر
 في قوله وفي بعض اختلاف
 في قوله لكن لا يعني
 في قوله بما فيه خلاف
 في قوله سبب الشيوخ
 في قوله ولعنهما كذا
 في قوله وان يقتل عليا
 في قوله عليها فمستع
 في قوله كذا في الخلاصة
 في قوله وفي مناقب الكوردي
 في قوله يكفر اذا انكر
 في قوله خلافتها او ابغضها
 في قوله لمحبة النبي لهما
 في قوله واذا اصب عليا
 في قوله كثر منها لا يواخذ
 في قوله به انتهى وفي التهذيب
 في قوله ثم اغايير مردا
 في قوله بانكار ما وجب
 في قوله الاقرار به او ذكر له
 في قوله كذا وكلامه او احدا
 في قوله من الانبياء بالانتهى
 في قوله انتهى يقتل المرتد
 في قوله ولو كان اسلامه
 في قوله بالفعل كالصلوة بقاء
 في قوله وشهود مناسك الحج
 في قوله مع التلبية انكار الرد

في قوله لا صوابنا كتاب

توبة فاذا شهد واعلى مسلم بالردة وهو منكر لا يترحم له لا تكذيب الشهود العدو
 بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير فان قلت قد قل قبل وقبل الشهادة
 مع عدلين كذا بالردة بالعدلين فما فائدة قلت ثبوت ردة بالشهادة وانكاره توبة فثبت الا
 التي للمرتد ولو تاب من حبس الاغال وبطل الوقف وينتزع الزوجة وفول لا يترحم له انما
 هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا امان لا يقبل توبته فانه يقتل كالردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم والشيوخ كاعتقاده واختلفوا في تكفير معتقد قطع المسافة البعيدة في زمن
 يسير للمولى ولا يكفر بقوله الاصل الا بحجود لا يشترط في صحة الايمان بحجود عليه وسلم
 معرفة اسم ابيه بل تكفي معرفة اسمه وصفه كالحفزة زوجة فثابت كذا قلنت ان
 الله في السما كوت ولا يكفر بقوله انا فرعون انا ابليل الا اذا قال اعتقادي كاعتقادي
 فرعون واختلفوا في كفر من قال اعتقادي كاعتقادي كافر او اسلمت قيل لها انت كافر
 فقالت انا كافرة كوت استحل اللواط بزوجته كافر عند الجمهور ويكفر بوضع رجله على
 المصحف مستحفا والا الاستزاه بالعلم والعلم الكفر ويكفر بانكار اصل الوتر والاشعة
 وبترك العبادة بها وانا اى مستحفا واما اذا نكرها ككاسلا او مؤثلا فلا وى في المجتبى
 ويكفر بادعاء علم الغيب ويكفر بقوله الا اعرف الله تعالى الاستزاه بالاذا ان كفر بالا مؤثلا
 قال التاج ان الكفار ودار الحرب خيرون دار الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اذا اراد ان دينهم
 خير ولا يكفر بقوله المسلم عليه ان ردون السلام ان تكبت كبيرة غيلة ولا يكفر بقوله لا
 تعجب فتركها فان موسى عليه السلام اعجب بنفسه فتركها يستفسر فان فسره ما يكون كفا
 كفر قيل لا قل لا اله الا الله فقال لا اقول لا يكفر ولا يكفر ان قال امراني اصب الي من الله ان
 اراد الشهادة وان اراد حجة الطاعة كفر عبادة الصنم كفر ولا اعتبار بما في قلبه وكذا
 لو سخر بقوله عليه السلام او كشف عنه عورته وكذا الوصو عيسى يسجد والحق والصنم
 وكذا الاشرار ويزنار اليهود والنصارى دخل كنيسة لم ولم يدخل ولو قال كنت استنكر

في قوله لا صوابنا كتاب

في قوله بتجليل الكفر
 في قوله كذا في صلوة الظهيرة
 في قوله في الصغرى الكفر
 في قوله شئ عظيم
 في قوله لا يخرج ردة الكفر
 في قوله الا الرد بسبب النبي
 في قوله فانه يقتل
 في قوله ولا يعفى عنه
 في قوله كذا في الزانية
 في قوله كل كافر
 في قوله تاب فثوبه مقبولة
 في قوله في الدنيا والاخرة
 في قوله الاجابة الكافر
 في قوله بسبب النبي
 في قوله وبسبب الشيوخ
 في قوله او احدهما
 في قوله او بالسر
 في قوله ولو امرأة
 في قوله وبالزندق
 في قوله واذا اخذ قبل ثوبه
 في قوله كل مسلم ارتد فانه
 في قوله يقتل
 في قوله ان لم يتب
 في قوله الا المرأة
 في قوله ومن كان اسلام تبعا
 في قوله واليهي اذا لم
 في قوله والمكره على الاثم
 في قوله ومن ثبت اسلامه
 في قوله بشهاد رجل وامرأتين
 في قوله ومن ثبت اسلامه
 في قوله برجلين ثم رجعا
 في قوله كما في شهادة النبي
 في قوله حكم الرد
 في قوله وجوب القتل
 في قوله ان لم يرجع
 في قوله وحبط الاغال
 في قوله مطلقا لكن
 في قوله اذا اثم لا يقضيها
 في قوله الا بالرجع
 في قوله كالكافر الاصل
 في قوله اذا اثم
 في قوله ويبطل ما رواه
 في قوله غيره من الحديث
 في قوله فلا يجوز للسامع
 في قوله منه ان يبر ويمنع
 في قوله بحد ردة
 في قوله كافي شهادتان
 في قوله ولو اولى بغيره
 في قوله ويؤتونه
 في قوله امرأة مطلقا
 في قوله وبطلا
 في قوله وتنف مطلقا
 في قوله واذا مات او قتل
 في قوله على ردة
 في قوله لم يدفن في مقابر
 في قوله اهل ملته
 في قوله واذا بقي في حفرة
 في قوله كالحطب
 في قوله المرد فيقع
 في قوله كغراس من لا يهل
 في قوله الا بالان
 في قوله تصديق بمحمد
 في قوله صلى الله عليه وسلم
 في قوله في جميع ما جاء به
 في قوله من الدين
 في قوله ضرورة الكفر
 في قوله تكذيب محمد
 في قوله عليه السلام
 في قوله في شئ مما جاء به
 في قوله من الدين
 في قوله ضرورة لا يكفر
 في قوله احد من اهل القبلة
 في قوله الا بجحود ما دخل فيه
 في قوله وحاصل ما ذكره
 في قوله اصحابنا في فتاوى
 في قوله من الفاظ التكفير
 في قوله يرجع الى ذكر
 في قوله وفي بعض اختلاف
 في قوله لكن لا يعني
 في قوله بما فيه خلاف
 في قوله سبب الشيوخ
 في قوله ولعنهما كذا
 في قوله وان يقتل عليا
 في قوله عليها فمستع
 في قوله كذا في الخلاصة
 في قوله وفي مناقب الكوردي
 في قوله يكفر اذا انكر
 في قوله خلافتها او ابغضها
 في قوله لمحبة النبي لهما
 في قوله واذا اصب عليا
 في قوله كثر منها لا يواخذ
 في قوله به انتهى وفي التهذيب
 في قوله ثم اغايير مردا
 في قوله بانكار ما وجب
 في قوله الاقرار به او ذكر له
 في قوله كذا وكلامه او احدا
 في قوله من الانبياء بالانتهى
 في قوله انتهى يقتل المرتد
 في قوله ولو كان اسلامه
 في قوله بالفعل كالصلوة بقاء
 في قوله وشهود مناسك الحج
 في قوله مع التلبية انكار الرد

في قوله لا صوابنا كتاب

وہابیہ

قوله في جميع ويومئذ لا يوافق
ممن ربه بعد لفظ لم وقوله
في الناس

162

فيه جاز الا ان يكون قبل قبضه شيئا احدهما شريكه عن الخروج وعن بيع النسبة
جاز ليس لاحدهما السفر بغير اذن الاخر فان سافر فملك لم يضمن فيما لا عمل له
ولا مؤنة والرجع بينهما نكاحه بشركه مع الذي اختلفت رتب المال مع المضار
في التقيد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف
المولى مع غرماء العبد فالقول لهم **كتاب الوقف** لو وقف على المصالح فهي للمال
والخطيب والقيم وشراء الدهن والحصير المرواح كذا في منظومة ابن وهبان
كل من بنى في ارض غيره بامر فابناء المالكها ولو بنى لنفسه بلا امر فهو له وله
رفعه الا ان يضر بالارض واما البناء في ارض الوقف فان كان الباقي المتولى عليه
فان كان بالوقف فهو وقف وان كان من مال للوقف او اطلق فهو وقف
وان كان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا فان كان باذن المتولى يرجع فهو وقف
والا فان بنى للوقف فوقف ان لنفسه او اطلق رفعه لو لم يضر وان اضر فهو للمضارب
قلية بعض الى خلاصه وفي بعض الكتب للنظر تملكه باقل القيمتين للوقف من رعا
وغير من روع بالوقف الناظر اذا جرم مات فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان
هو الموقوف عليه وكان جميع الربيع فانها تنسخ بموته كما حرة ابن وهبان مغر بالي
عدة كتب ولكن اطلاق المتون يخالف الاستدانة على الوقف لا تجوز الا اذا جرت
اليها المصلحة الوقف كغيره وشراء بذر فيجوز لشطرين الاول اذن الثاني ان
لا يتيسر اجارة العين والعرف من اجرة كما كذا حرة ابن وهبان وليس من
العرف على المستحقين كما في الفينة والاستدانة القرض او الشراء بالنسيئة
وهل يجوز للمتلون ان يشتري متاعا اكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العادة و
يكون الرجوع على الوقف الجواب نعم كما حرة ابن وهبان لا يشترط لصحة الوقف
على شيء من وجود ذلك الشيء وقته فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له صح تصرف

[illegible]

الغلة الى الفداء الى ان يوجد له ولد واختلفوا فيما اذا وقف على مدته او بعد
وبينا مكانا لبناء قبل ان يبني والصحيح الجواز اخذ من السابق بقية كافي في فتح القدير
اقالا الناظر عند الاجارة جائزة الا في مسكنين الاول اذا كان الصاحب ناظرا
قبل كافي من تعليمهم الثانية اذا كان الناظر نجل الاجرة كافي القنية وشي على
وهي ان استبدال الوقف العام لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرط الواقف الثانية
اذا غصبه غاصب اجري الماء عليه حتى صار بحر الا يصلح للزراعة فيضمنه الغاصب
بها ارضا بدلا الثالثة ان يحده الغاصب ولا يبنيه وفي الثانية الرابعة
ان يرغب انسان فيه ببدل اكثر غلة وحسن صنعا فيجوز على قول ابى يوسف
وعليه الفتوى كافي فتاوى قارى الهداية اجارة الوقف باقل من اجرة المنزل لا
يجوز الا اذا كان لا يرغب احد في اجارتها الا بالاقول وفيما اذا كان النقصان
يسير شرط الوقف يجب اتباعه لقولهم شرط الواقف كمنع الشارع اي في وجوب
العمل في المفهوم والدلالة كما بيناه في الشرح الا في مثل لا يجوز ان القاص
لا يغزل الناظر فلم يغزل غير الامل الثانية شرط ان لا يوجد وقف اكثر من سنة
والناس لا يرغبون في استجاره سنة لو كان في الزيادة نفع للفقراء فلفقا ضي
المصلحة دون الناظر الثالثة لو شرط ان يغزل اعمقه والتعيين باطل الرابعة
شرط ان يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا اكل يوم لم يراع شرط
فللقم التصديق على سأل غير ذلك المسجد وخارج المسجد على من يسأل الحقة
لو شرط كمن يتصدق خيرا او لهما معينا كل يوم فللقم ان يدفع القيمة من النقد و
في موضع آخر لم يطلب التعيين واخذ القيمة البدية يجوز الزيادة من القاص على
معلوم الامام اذا كان لا يكفي وكان عالما تقيا السابعة شرط الواقف عدم
الاستبدال فلفقا الاستبدال اذا كان اصله لا يجوز فلفقا غزل الناظر شرط

في اجارة الماشية
في اجارة الماشية
في اجارة الماشية
في اجارة الماشية

مطالع كمال الدين
الشيخ ابو القاسم
في اجارة الماشية

في اجارة الماشية

بلاضمانه ولو غزله لا يصير انما متوليا كذا في فصول العتاد ويصح غزل الناظر بلا ضمانة
ان كان منسوب القاص اما غزل القاصي الناظر ثم غزل القاصي فنقدم المخرج الى الثاني والا
غزله بلا سبب للبعيد ولكن يامره بان يثبت غنده انه اهل للولاية فاذا ثبت اعاده
ليس للقاص غزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبت عليه ضمانة وكذا لو
غزل الناظر فان شرطه الغزل حال الوقف صحيح اتفاقا والا لا عند محمد ويصح عند ابى يوسف
ومشايخ بلخ اخذوا واقتولوا والصدرا اخذوا قول محمد وعلى هذا الاختلاف لو كانت
الواقف فلما ولاية للناظر لكونه وكيله عنه فيملك غزله بلا شرط وتبطل ولايته بموته
وعند محمد ليس وكيل فلا يملك غزله ولا تبطل بموته وانما فيما اذا لم يشترط الولاية
في حياته وبعد مماته اما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقا عندنا حاصل ما في الخلاصة والبر
والفتوى على قول ابى يوسف كما في الولاية وفي العتابة لو لم يجعل الواقف له قتيما
فنصب القاصي قتيما وقضى بقوامه لم يملك الواقف اخراجه انتهى ولم ار حكم غزل
الواقف للمدرس والامام الذي ولاه ولا يمكن الا لحاق الناظر لتعليمهم لغزله
عندنا لكونه وكيله عنه وليس صاحبا لوظفنه وكيله عن الواقف ولا يمكن منع غزل
الغزل مطلقا لعدم الاشتراط في اصل الاتفاق لكونهم جعلوا له نصب الامام والمؤذن
وولد الباني وشيئة اولى من غيرهم بنى سمي اقتازوه بعض اهل الحلة في العارة
فابى اولى مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع اهل الحلة ان كان ما
اختاره اهل الحلة او من الذي اختاره ابنا فاختاره اهل الحلة او وان كان
سواء فنصبوا ابنا او لى انتهى كثر في زماننا اجارة ارض الوقف مقيلا ورا
قاصدين بذلك لزوم الاجرة وان لم تربوا بقاء النيل ولا شك في صحة الاجارة لانها لم
تتاجر للزراعة وما منعتان مقصودتان لما في اجارة الهداية الارض
تتاجر للزراعة وغيرها قال في النهاية اي لغير الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار

الكنى

مطالع كمال الدين
الشيخ ابو القاسم
في اجارة الماشية

في اجارة الماشية

في اجارة الماشية

ونصب القسطاط ونحوها وفي المراج فتح القديس من البيع الفاسد ولا يجوز اجارة
 المراج الى الكلا والجملة في ذلك ان يستاجر الارض ليقرب فيها قسطاط او يجعلها
 حظيرة لغنمه يستريح المري وذكر الزيلعي الجملة ان يستاجر ما لا يتلاف الدواب او منفعة
 اخرى انتهى والى ان القليل كان القبوله وهي النعم نصف النهار قال الرافعي في تفسيره
 المفضل زمان القبوله او مكانها وهو الفردوس في الامة وهي اصحاب الجنة يومئذ مستقرا
 وامن مقبلا وفي الثاموس القابل نصف النهار وقال قتيلا وقابلا وقبوله ومقاله
 مقبلا انتهى واما المراج فقال في القاموس اراج الابل اردتها الى المراج بالضم الى الماء
 والماء في الصحاح اراج جلد اي ردته وفي المصباح رواج العشي وهو من الزوال الى
 الليل والمراج بضم الميم حيث تاوي الماشية بالليل والناخ والناخ بضم النون وهو الميم بهذا
 المعنى خطأ لانه اسم مكان واسم المكان الزمان والمصدر من افعل بالالف فمفعول بضم الميم على
 صيغة المفعول واما المراج بالفتح فاسم الموضع من راج بغير الالف واكم للكان
 مع التثنية بالفتح والمراج ايضا الموضع الذي يخرج النعم منه او يرجعون اليه انتهى
 فخرج معنى المفضل في الاجارة الى كان القبوله ويبدل على صحته بقوله لو استاجر ما
 لنصب القسطاط جاز لانه للقبوله ورجع معنى المراج الى كان ما وى الابل ويدل على
 صحته بقوله لو استاجر ما لا يتلاف الدواب او يجعلها حظيرة لغنمه جاز تخليته البعيد
 بالظلمة فلو استاجر قربه وهو بالمجرى لم يصح تخليته على الاصح كما في الثانية والظاهرة في البيع
 والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للمشتري ان يذهب الى القرية
 مع المستاجر فيجأ منه وبينها او يرسل وكيل او رسولا جيا لئلا الوقف اخر الموقوف
 عليه بان فلانا يستحق معه كذا او انه يستحق الربح دون وجهه فلان صحيح في صح
 المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف فلان فلان على ان الوا
 رجع عن ما شرط وشرط ما اقر به المقر ذكره الخصاص في باب مستقل واطال في تقريره

هذا هو المراج
 في المصباح

مطلوب
 بالفتح فاسم الموضع

ما شرط الاوقاف لاشين ليس لاحدهما الا انفراد الا اذا شرط الاوقف للاستبداد
 لنفسه ولا فرقان للاوقاف الا انفراد الاطلاق كما في فتاوى قاضينا ومقتضاه
 لو شرط لهما الادخال والاخراج ليس لاحدهما ذلك ولو بعد موت الآخر فيبطل ذلك
 الشرط بموت احدهما وعلى هذا لو شرط النظر لهما فمات احدهما انما انفسه غير و ليس
 للمري الا انفراد الا اذا افاته كما في الاسعاد والناظر وكيل الاوقف عند ابى يوسف
 وكيل الفقهاء عند محمد فيستعمل بموت الاوقف عند ابى يوسف له عزل وسيطيل ما شرط
 له بموت خلافا للمحمد في الكل في الدور والحوانيت المسبكة في المستاجر بمسكنه
 فاعش نصف المثل او نحوه لا يعجز اهل الحق بالسكوت عنه اذا امكنهم دفعه ويجب على
 الحاكم ان يأمره بالانقياد بما جاز المثل ووجب عليه تسليم رد السنين لما حقه ولو
 للقيم ساكن مع قدرته على الرفع الى الكفا لا غرامة عليه وانما هي على المستاجر واذا
 ظفر الناظر بالساكن فلا اخذ انقصا منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانة كذا
 القنية عزل القضاة في القيمة قد اجري كذا استامرة او مسانمة وحده المعززة
 فيه لا يقبل الا ببينة ثم ان كان ما عينة اجزئ على اودونه يعطيه الثاني ولا يحط
 الزيادة ويعطيه الباقي انتهى يصح تعليق التقرير في الوظائف اخذ من جواز
 تعليق القضاء والامارة بجامع الولاية فلو مات المعلق بطل التقرير فاذا قال ان
 مات فلان او شعرت وظيعة كذا فقد قرر ترك فيها صح وقد ذكره في انفع الوسائل
 تنقها وهو فقه حسن وفي فوايد صاحب المحيط للامام والمودن وقف فلم
 حتى ما ناسط لانه في معنى الصلوة وكذا القضاة وقيل لا يستطانه كالا جرة انتهى ذكره
 في الدرر والغرر وجرم في البغية تلخيص القنية بانه يورث قال بخلاف رد القضاة
 وفي السبوع للاسيوطي فرع بذكر ما ذكره اصحابنا النعمان في الوظائف المتعلقة
 بالاوقاف اوقاف الامراء والسلاطين كلها ان كان لها اصل في بيت المال هو

فمن شرط ان يكون حال المستاجر حاله
 مستقرا او مستقرا في حاله
 كما في المصباح

يقال سبكت الثمرة بالشديد جعلتها في سبيل الخير
 والنوع البذر مصباح ميز

في المصباح

مطلوب
 في اوقاف مسددين

اي مع فضنها اي دليلها والفق
 في الاصطلاح الذي قيل
 للموت المرحوم
 على طبع

او ترجع اليه يجوز لمن كان بصفة الاستحقاق من عالم للمعلوم الشريعة
وطالب العلم كذلك وهو في علي طريقة الصوفية اهل السنة ان ياكل مما وقفه
غير متغير بآشرف طوبه ويجوز في هذه الحالة الاستئابة لغيره وغيره ويتناول المعلوم
وان لم يباشروا الاستئابة اشتركا اثنين فاكثروا في الوظيفة الواحدة والواحدة عشرة
وظايف ومن لم يكن بصفة الاستحقاق من بيت المال لم يحل له الاكل من هذا الوقف ولو
قرر الناظر وباشروا الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يجوز عن حكم الشرع يجعل احد ويا يتوجه
كثير من اهل من يقول في ملك الذي وقف فهو توهيم فاسد ولا يقبل في باطن الامر اما ان
ملكها واقفوا فلها حكم آخر وهي قابلية بالنسبة الى ذلك واذا عجز الوقف عن العرف للمجتمع
للمستحقين فان كان اصله من بيت المال روعي فيه بصفة الاحقية من بيت المال فان كان في
اهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال وكذلك قدم الاولون على غيرهم
من العلماء وطلبة العلم وآل الرسول صلى الله عليه وسلم وان كان كلهم بصفة الاستحقاق
منه قدم الاحوج فالاحوج فان استوفوا في الحاجة قدم الاكبر فالأكبر فيقدم المدرس ثم المؤيد
ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس بحوزة من بيت المال اتبع فيه شرط الوقف
فان لم يشترط تقديم احد لم يقدم فيه احد بل يتسم على كل منهم جميع اهل الوقف بالسوية
اهل الشعائر وغيرهم انتهى بلفظه وقد اختلفت في كثير من النسخ في زماننا فاستننا
تناول معالم الوظائف بغير مباشرة او مع مخالفة الشروط والحال انما نقله لاسيوطي
عن فقهاءهم انما هو في بيت المال ولم يثبت له ناقل اما الاراضي التي باعها السلطان
وحكم ببيعها ثم وقفها المشتري فانه لا يدين مراعات شرائطه فان قلت بل في
مذهبنا ان ذلك اصل قلت نعم كما بينه في الرسالة المرفقة في الاراضي المعزية وقد سئل
عن ذلك المحقق ابن الهمام فاجاب بان الامام السبع اذا كان بالمسلمين حاجة والعبادة بالسلطان
وبين في الرسالة ان كان بغير مصلحة صح وان لم يكن لها حاجة كبيع عقار للتعليم على قول المتأخرين

وهو من بيت المال
فان كان الوقف ليس بحوزة من بيت المال اتبع فيه شرط الوقف
فان لم يشترط تقديم احد لم يقدم فيه احد بل يتسم على كل منهم جميع اهل الوقف بالسوية
اهل الشعائر وغيرهم انتهى بلفظه وقد اختلفت في كثير من النسخ في زماننا فاستننا
تناول معالم الوظائف بغير مباشرة او مع مخالفة الشروط والحال انما نقله لاسيوطي
عن فقهاءهم انما هو في بيت المال ولم يثبت له ناقل اما الاراضي التي باعها السلطان
وحكم ببيعها ثم وقفها المشتري فانه لا يدين مراعات شرائطه فان قلت بل في
مذهبنا ان ذلك اصل قلت نعم كما بينه في الرسالة المرفقة في الاراضي المعزية وقد سئل
عن ذلك المحقق ابن الهمام فاجاب بان الامام السبع اذا كان بالمسلمين حاجة والعبادة بالسلطان
وبين في الرسالة ان كان بغير مصلحة صح وان لم يكن لها حاجة كبيع عقار للتعليم على قول المتأخرين

المفتي به فان قلت هذا في اوقاف الامراء اما اوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما
فان للسلاطين الشراس وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي اجاب عنها المحقق في فتح
القديم فانه سئل عن الاشرف برسباي اذا اشترى من وكيل بيت المال ارضا ثم وقفها فاجاب
بما ذكرناه واما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضا لمصلحة العامة فذكرنا في فتح
جوازها وبطلان ما شرطه اياها واما استواء المستحقين عند الصنف فثبتنا في كتابنا
القديم الذي يبدأ من ارتفاع الوقف غارته شرطها لتمام ما هو اقرب الى العادة واعلم
للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة يعرف بهم قدر كتابتهم ثم السراج والبطا كذلك
انتهى وظاهر ان المقدم في العرف الامام والمدرس والوقاد والخواص ما كان بمقام لغيره
بالكاف فاما بمقام الناظر وبنو الخاق الشاذ من العادة والكاتب بهم لاني كل زمان
ويصح الخاق الجاني المباشر للحجابة بهم والسواق ملحق بهم ايضا والخطيب ملحق بالامام بل هو امام
الجمعة لكن قيد المدرس بتدريس المدرسة وظاهره اخراج مدرسي الجامع ولا يخفى باينهما
الفرق فان مدرسي المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العادة كدروس الروم
واما مدرسي الجامع كما كثر المدرسين بمصر فلا يكون مدرسي المدرسة من الشعائر الا اذا
لازم التدريس على حكم الشرط اما مدرسو زماننا فلا كما لا يخفى وظاهر ما في الكتاب تقديم الامام
والمدرس على بقية الشعائر لغيره ثم فاذا علمت ذلك ظهر لك ان الشاهد والمباشرة
في غير زمن العادة والمزطاني والشحنة وكاتب الغيبة وحازن الكتب بقية ارباب
الوظائف ليسوا منهم وينبغي الخاق المؤنن بالامام وكذا الميثاق في كثرة الاحتياج اليه
للمسجد وظاهر في الحاوي تقديم من ذكرنا ولو شرط الواقف الاستواء عند الصنف لانه
جعلهم كالعامة ولو شرط الواقف استواء العامة بالمستحقين لم يعتبر شرط وانما تقدم عليهم
فلكذا اهم الخاتمة في الاوقاف لها شبه الاجرة وشبه العلة وشبه الصدقة فيجعل كل شبه
ما يناسبها فاعتبرنا شبه الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابل من المعلوم والحل للاغنياء

نفسه والاركان والاعيان
وكذلك من كان له من بيت المال

فتاواه

في كتابنا في الاوقاف فانما قال بعد قوله والاسباط
بمعنى ما كان له من بيت المال من بيت المال
كان ملكا للمنفعة لا اموال بيت المال ولا وقف عليه ولا يباع ولا يهدى
تقديم الشعائر على بقية المستحقين في الاوقاف
الى الخاق في العرف الامام والمدرس والوقاد والخواص ما كان بمقام لغيره

بني

من

وشبه الصلاة باعتبار ان اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات وعزل فانه لا يسترد منه ^{حقته}
 ما بقي من السنة وشبه الصدقة لتضييع اصل الوقف فانه لا يبيع على الاغنياء ابتداء فاذا
 مات المدرس في اثناء السنة مثلا قبل في الغلة وقبل ظهورها وقد باشره ثم مات وعزل
 فانه لا يسترد منه حصته ينبغي ان ينظر بين وقت قبضة الغلة الى مدة مباشرة الى مباشرة من
 جاء بعده ويقتطع المعلوم على المدرس وينظر كم يكون منه للمدرس المقتطع والمقتطع ^{يعطى}
 بحسب سنة ولا يعتبر في حقه اعتبار زمان في الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف
 بل ينظر في الحكم بينهم وبين المدرس التقيد صاحب وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالفقهاء والاعدل
 كذا حرره الطرسوسي في النفع الوسائل ثم اعلم ان اعتبار زمن في الغلة في حق الاولاد في غير
 الاوقاف الموجبة على الافصال الثلاثة كل اربعة اشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط ^{مطلوب}
 من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع منى ثم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا كما في
 فتح القدير لا تنسخ الاجارة بموت الموجب للوقف الا في سلتين ما اذا اوجرت اوقاف ثم ارتد
 ثم مات لبطلا الوقف برودة فانتقلت الى ورثته وفيما اذا اوجرت ثم وفقر على معين ثم مات
 تنسخ ذكره ابن وهب في آخره اننا نرى اذا اوجرت فمهرج مال الوقف عليه معين كافي
 التنازع في خلاف ما اذا فرط في خشب الوقف حتى ينفذ فانه ينفذ اقراره في يد غيره
 انها وقف وكذا في ثمن شراها او ورثتها صكها وقفا مواخذه له بغيره وقد كتبنا نظائر في الاقرار
 وقعت حادثه وقف على اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم من بعدهم على اولادهم الامر فلان ثم
 من بعدهم وسلمهم وعقبهم من الذكور رعايته دون الاناث فاذا انقضت اولاد الذكور صرفت
 الى كذا قبل قول من الذكور فريد للابناء والابناء حتى لا يستحق انثى ولا ولد انثى ام هو قيد في الانثى
 دون الاباء حتى يستحق ولد الذكور ولو كان انثى فاجبت هو قيد في الاباء دون الانثى لان
 الاصل كون الوصف بعد متغاطين للاخير كما هو جاري في باب الكفاية في قوله من سلككم
 اللاتي دخلن بهن بعد قوله وبناتكم وامهاتكم لان الظاهر ان المقصود هو ان اولاد

مطلق
 بالظاهر اذا
 اوجرت

 مطلق
 او ارض

في الوقف
 في الوقف

ابنتا كونهم ينسبون الى ابائهم ذكورا كانوا او اناثا وتخصيص اولاد الانباء ولو كانا
 اناثا لكونهم ينسبون اليه وبقرينة قوله بعده فاذا انقضت اولاد الذكور ولم يبق انثى
 الذكور ولا ابناء الاولاد وانما جاز اعلم ثم ينبغي ان بعض الشافعية جعله قيدا في
 الاباء والابناء ووافق بعض الحنفية فرايت الامام الاسنوي في التمهيد نقل ان الوقف
 يرجع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا
 كان العطف بالاولاد اما يتم فنعوذ الى الاخير اتفاقا الاستدانة على الوقف لمصلحة الوقف
 عند الضرورة لا يجوز الا باذن القضاة ان كان الموقوف سبيح من يستدين بنفسه كذا في
 خزانة المفتشين الناظر اذا فوض النظر لغيره فان كان له التفويض بالشرط صحيح مطلقا
 والا فان فوض في صحة لم يصح وان فوض في عرض موقوف صح كذا في القنية والتممة وخزانة
 المفتشين وغيرها واذا صح التفويض بالشرط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له
 التفويض والى كذا حرره الطرسوسي في النفع الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض في عرض موقوف
 بلا شرط وقلنا بالصحة وينبغي ان لا العزل والتفويض الى غيره كالا بقاء واستلقت
 عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات
 ينتقل للحاكم اولا فاجبت بانه ان فوض في صحة ينتقل للحاكم بموته لعدم صحة التفويض
 وان في عرض موقوف لا ينتقل له مادام الموقوف له باقيا لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرفقا
 لمحل معين ثم من بعده الفقهاء فخرج عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى الفقهاء فاجبت
 بالانتقال ليس للفقهاء ان يقرروا وظيفة في وقف بغير شرط الواقف لا يحل للمقرر الاخذ
 الا بالنظر على الوقف ذكر الحاشي في واقعة ان للفقهاء نصب القيم بغير شرط وليس له
 نصب خدام للمسجد بغير شرط فاستفدت منها ما ذكرته بكرة اعطاء فقير من وقف
 فقراء ما في درهم لانه صدقة فاشبهت الزكوة الا اذا وقف على فقراء قرابة فلا يكره كونه
 كذا في الاختيار ومن هنا يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقهاء لبعض العلماء الفقهاء فخط

بعد الجمل

في تخصيص هذه المسئلة في النفع الاول
 من الوقف على القاعة والكلية
 والامام على اربعة من الفقهاء
 في التسمية الثانية

اذا وقف على قراءته لم يستحق مدبرها الا ببينة على التوبة والفرق والابدين
 جهات التوبة ولا بد من بيان انه فقير معدوم ومن لم ينفق على غيره ولا مال له فمجان كانت
 لا يجب الا بقضاء ذم الرمح الحرم وان كانت تجب بغير قضاء فليس بغير كماله الصغير
 كذا في الاختيار اذا حصل تغير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كل واحد بغير
 فاقطع لا يبيع لهم دنيا على الوقف اذ لا يحل لهم في الغلة من التغير بل من الاحتياج اليه
 غير او لا وفي الذخيرة ما يعيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التغير فانه يضمن انتهى
 وقاعدة ما ذكرناه لو جاءت الغلة في السنة الثانية وفاض شيء بعد من معلوم
 من السنة لا يعطيهما الفاضل عوضا عما قطع ولقد استفتيت عما اذا شرط الواقف
 الفاضل عن المستحقين للعطاء وقد قطع للمستحقين في سنة شيء بسبب التغير هل
 يعطى الفاضل في الثانية لهم ام للعطاء فاجبت للعطاء لما ذكرناه والله اعلم واذا
 قلنا يتضمن الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التغير هل يرجع عليهم بما دفعه كونهم
 قبضوا ما لا يستحقونه ام لا لم اراه صريحا لكن نقلوا الى باب النفقات ان مودع القفا
 اذا القى الوديعة على ابوى المودع بغير اذنه واذن المودع فانه يضمن واذا ضمن لا يبيع
 عليها لانه لا ضمن تبين ان المدفوع ملكه لاستناد ملكه الى وقت التمسك كافي الهداية وغيره
 وقالوا في كتاب الغصب ان المضمونات يملكها الغاصب مستند الى وقت التمسك
 حتى لو غصب الغاصب العين المفصولة وضمنه المالك ملكها مستند الى وقت الغصب فنقد
 ببيع السابق ولو اعتنق العبد المضمون بعد التضمين فنقد ولو كان محررا غنق عليه كما
 بناء في النوع الثالث من بحث الملك فلا يجال في القينة من باب الشروط
 الوقف لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل الى الفقراء فلم يظهر
 دين في تلك السنة فصرف الفاضل الى المصرف المذكور ثم ظهر دين على الوقف
 يسترد ذلك من المدفوع اليهم انتهى لان الناظر ليس بمعتقد في هذه الصورة

لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه الغاصب فكان للناظر استرداده بخلاف
 مسئلته لانه متعهد لكونه اصراف عليهم مع علمه بالاجابة الى التغير وكذا لا يرد فيما اذا
 اذنه الغاصب بالدفع الى زوجه الغائب فلما حضر حجب الحاج وحلف فانه قال في الغيبة
 ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع ويرجع به على المرأة انتهى لانه غير متعهد
 وقت الدفع وانما ظهر الخطأ في الاذن فانه دفع بنا وعلى صحته اذن الكسح فكان له الرجوع
 عليها لانه وان ملك المدفوع بالضم فليس بمنبرع وفي النوازل مثل ابو بكر عن
 رجل وقف دار على سجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمع الغلة والمسجد للحاج
 الى الغلة للمعارة بل يصرف الى الفقراء قال لا يصرف الى الفقراء وان اجمع غلة كثيرة لا
 يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار رجال لا تقبل قال الفقيه مثل الفقيه ابو جعفر
 عن هذه المسئلة فاجاب بمكذو او لكن الاختيار عندي انه اذا علم انه قد اجمع من
 الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والدار الى المعارة امكن المعارة منها صرف
 الزيادة على الفقراء على ما شرط الواقف انتهى بلفظه فقد استفدنا منه ان الواقف
 اذا شرط تقديم المعارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في اوقاف
 القاهرة فانه يجب على الناظر اسكان قدر ما يحتاج اليه للمعارة في المستقبل وان
 كان الآن لا يحتاج الموقوف الى المعارة على القول المختار للفقيه وعلى هذا
 فيروج بين اشتراط تقديم المعارة في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت
 تقدم المعارة عند الحاجة اليها ولا يدخرها عند عدم الحاجة اليها ومع ^{الاشتراط}
 تقدم عند الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخرها عند عدمها ثم
 يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء نعم اذا شرط الواقف
 تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخرها عند الاستغناء وعلى هذا فيدخر الناظر في كل
 سنة قدر المعارة ولا يقال انه لا حاجة اليه لانا نقول قد علم في النوازل

لا وقف رقيقا الاستقبال رغبة

٢٠٠

هذا هو
المراد
منه

ما دام متصلا فلا يباع ولا يورث الا في سائل احد عشر فريدها الاعناق والنفقة
والوصية بولد الاقرار به ولها شرط المذكور في المنون في الوصية والافرار
ولم ار الا حكم الاجارة لا وينبغي فيه الصحة لانها تجوز للمعدوم فالحمل او وينبغي
ان يصح الوقف عليه كالموصية بل اولى فلا فرق في كون الجنين لامة بين بني آدم و
الحيوانا فالولد منها لصاحبها لا لغيره. الذكر كذا في كراهية البرازية وثبت
منه ويجب نفقة لامة وبيرث ويورث فان ما يجب منه من النفقة يكون مورثا بين
ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جارية ما يكون الولد له اذ اوله اقل من ستة اشهر
ولا يبيع منه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في مسئلة وهي اذا اتحت الام ببيته فانه
فانما يبيعها ولدها وبافرار لا كما في الكفر ويمكن ان يقال فانه ولد البهيمة يبيع امة
في البيع ان كان معها وقتة على القول بمرور البيع بعيب يقتضي فسخ في حق الكل الا في
مسئلتين احدهما لو احوال البائع ثم رد البيع بعيب يقتضي ابطال الحوالة الثانية لو باع
بعد الرد بعيب يقتضي فسخ المشتري وكان منقولا لم يجر ولو كان فسخا لم يفسخ قال الفقيه
ابو جعفر كنا نظن ان بيعه جابر قبل قبضه من المشتري ومن غيره كونه فسخا في حق الكل
قياسا على البيع بعد الاقالة حتى راينا نقض محمد على عدم جواز قبضه قبل قبضه بطلان كذا
في بيع الذبذبة الاعتبار للمعنى لا للاتفاق طر حوايه في مواضع منها الكفالة في بشرط
براءة الاصيل حواله وبشرط عدم براءة كفالة ولو قال بعثك ان شئت او شاء
ابن اوزيد ان ذكر ملته ايام او اقل كان بيعا بخيار للمعنى والاطل للمعنى وهو لا يحكم
ولو ذهب الدين لمن عليه كان ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح ولو قال
اعتق عبدك عني بالف كائنا بمعنى كلفه فمضى اقتضا فلما برعى شروط المقتضى فلا
بدان يكون الا ابراءا لا اعتاقا ولا يفسد بالف ورطل من فخره ولو اجرها بلفظ
العتاق صححت للمعنى ولو كثرها بلفظ الرجعة صححت ايضا ولو قال بعده ان ادبت الى لغا

وانما تدعى شروط بيع

فانت قد كان اذا مال بالتمارة وتعلق عنه بالاداء نظرا للمعنى لا كناية فاسدة ولو
على ما لا يحصى كمن يجمع نظر للمعنى هو بيع الجوزة كالنظر الى اللفظ ليكون تعليقاً على
و يتفق البيع بقوله عند هذا بكذا فقال اخذت ويتفق بلفظ الهبة مع ذكر البذل و بلفظ
الاعطاء والاشراك والادخال والبيع والاقالة على قول وقد بينا مفصلاً مع وان في شرح
الكفر ويتفق الاجارة بلفظ التملك كافي الخاتمة و بلفظ العلم عن المنافع و بلفظ العا
ويتفق النكاح بما يدل على ملك العين للحال كالبيع والشراء والهبة والتمليك و
العلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لعبد هبة بعث نفسك منك بالف كان اعتاقاً
على مال نظر للمعنى ولو شرط رب المال للمضارب كل الربح كان المال قرضاً ولو شرط
لرب المال كان مضاعفاً ويقع الطلاق بالفاظ العتيق ولو صاده عن العتيق ^{نفسه}
قالوا انه اسقاط للكنية فمقتضاه عدم اشتراط القبول كالإبراء وكونه مقتضى
القبول لان العلم ركنه الايجاب والقبول ولو هو المشتري للبيع من البائع قبل قبض
قبول كانت اقالته وخرج من هذا الكس سائل منها لا تنفك الهبة بالبيع بلائش
ولا العارضة بالاجارة بلائش ولا البيع بلفظ النكاح والشرع ولا يقع العتيق
بالفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعناق برأعي فهما الالفاظ لا المعنى
فقط فلو قال لعبد ه ان ادبت الى كذا في كيس ابيض فاذا ما في كيس آخر لم
يُعتق ولو ذكره بطلاق زوجته منخر اخلقه على ما بين لم تطلق وفي الهبة بشرط العوض
نظر الى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة ابتداء والى جانب المعنى فكانت بيعاً انتهت
فتثبت احكام من الخيارات وجوب الشفعة بيع الباقي لا يجوز الامتن بزعامة
عذه ولولد الصغير كافي الخاتمة الشراء اذا وجد نفاذ اعلى المباشر فقد فلا يوقف
شراء العتق ولا شرط الوكيل الخالف ولا اجارة الحقول اجرة اللواقف بدوهم
ودان ينفذ عليهم الوصي كالمسوق قيل نعم الاجارة للقيم وتطل الزيادة كافي القية

الثاني مسئلة الامر والقاضي اذا استاجر اجيرا باكثر من اجرة المثل فان الزيادة باطله
 ولا تقع الاجارة له كما في سيرة الخانية النزع وصف في المذروع الثاني الدعوى والشهادة
 كذا في دعوى البراذية المقبوض على سوم الشراء ضمنون لا المقبوض على النظر كما في الذخيرة
 تكرار الايجاب بطل للاول الثاني الصق على مال كذا في بيع الذخيرة العقود تعتمد بعضها الثاني
 قال لا ينفيد لم يصح فلما يبيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفته كما في الذخيرة ولا يصح
 اجارة ما لا يحتاج اليه كسكنى واد بسكنى دار واذا قبض المشتري المبيع فاسدا
 ملكه الثاني مسائل الاولى لا يملكه في بيع الحازل كما في الاصول الثانية لو اشتراه الاب من
 ماله لابنه الصغير وابعده له كذا فاسدا لا يملكه بالقبض حتى يستعمله كذا في المحيط الثالثة
 لو كان مقبوضا فباعه المشتري امانة لا يملكه في الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في
 الفاسد باذن بايعة ملكه وثبت احكام الملك كلها الثاني مسائل لايحل له اكله ولا يلبسه
 ولا وطنها لو جارية ولو وطنها ضمن عرقها ولا تنفق لجارها لو كان غفارا الخامسة
 لا يجوز ان يزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اذا اختلف المتبايعان
 في الصمة والبطلان فالقول لمدعي البطلان كما في البرازية وفي الصمة والنسابة والقول
 لمدعي الصمة كذا في الثانية والظهيرية الا في مسئلة في اقالته فتح القدير لو ادعى المشتري
 ان باع المبيع من البائع باقل من الثمن قبل العقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري
 مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على العقب مخالفا واذا استسمى شيئا واثارا الى خلاف
 جنسه كما اذا استسمى بافوتا واثارا الى زجاج فالبيع باطل كونه بيع المعدوم فخلعوا فيما اذا
 مهرت واثارا الى حرق فخييل باطل فلا يملك بالقبض وقبل فاسد كذا في الثانية كل عتيد اعجب
 وجهه فان اثنا باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح
 كذا في الثانية والعتية والحوالة بعد الحوالة باطله كما في التلخيص الا في مسائل الاول الشراء
 بعد الشراء صحيح المطلقة في جامع الفصولين وقيل في القينة بان يكون اثنا اكثر ثمتا

[illegible]

من الاول واقل او محسن او والافلا والثانية الكفالة صحيحة لزيادة التوفيق بخلاف
 الحالة فانها نقل فلا يجتمعان كافي التلخيص **والاجارة** بعد الاجارة من المستاجر الاول
 فان الثانية فسخ للاولى كافي البرائة التحلية تسليم الثاني قبل الاول قبض المشتري المبيع
 قبل النقد بلا اذن البائع ثم خلع بينه وبين البائع ليكون ردالة الثانية في البيع **النقد**
 على ما هو العادى ومحج فاضيلان انها تسليم الثانية في الجهة الفاسدة اتفاقا البراءة
 في الجهة الجائزة في رواية حينما الشرط يثبت في ثمانية البيع والاجارة **والقسط** وهو
 عن مال والكتابة والرهن للراهن والمخلع لها والاشتاق على مال المقتن لا السيد والزوج
 هكذا في فصول العادى من باب الاستم وشي نقل على بعضهم ويتبعها في جميع الفصول ورد
 عليها الشرح سبعة اخرى فخصارت خمسة عشر الكفالة والحالة كافي البرائة والابواب
 الدين كافي اصول فخر الاسلام من بحث الهزل وتسلم الشفعة بعد الطلبين كما ذكره ايضا منه
 والوقف على قول ابى يوسف والمزاهمة والمعاينة الحاقا لهما بالاجارة ولا يجوز الخيار
 في سبعة النكاح والطلاق المالحاق لهما بالبيع والندى والافرا لا اقرار بعقد
 قبله والفرق والسلم بشرط التفاضل قبل الافراق في الفرق فان تنازعا قبله بطل
 العقد لا فيما اذا استهلك بطل بدل الفرق قبل القبض واختار المشتري اتباع الجاني
 وتفرق العاقدان قبل قبض القيمة من المتكلف فان الفرق لا يفسد عند مخالفا لمحمد
 كافي الجمع **البيع** لا يبطل بشرط في اثنين وثلاثين موصفا بشرط رضى وكفيل والحالة
 معلومين وانها دواخياد وتقدم في ثلاثة وثلاثين النقص الى معلوم وبرائة من العيوب
 وقطع الثمار المبيعة ونكرها على النخل بعد اذراكها على المنيعة ووصف مرغوب فيه وعدم
 تسليم المبيع الا اذا عين ما يطعم الادى وحمل الجارية وكونها مغيبة وكونها مخلوفا وكون الفرق
 مملوفا وكونه الجارية ما ولد وانباء الثمن في بلد آخر والحمل الى منزل المشتري فيما له عمل بالثمن
 وحذو النخل وحز الحنف وجعل رفق على الثوب خياطتها وكون الثوب سدا سياتا وكون

في البيع
 في البيع
 في البيع

في البيع
 في البيع
 في البيع

في البيع
 في البيع
 في البيع

في البيع
 في البيع
 في البيع

السوق ملتونا من سمن وكون الصابون متخذا من كذا اجرة من الزيت الا اذا قل
 من فلتان وجعلها ببيعة والمشتري في كمال اشتراط ان يجعلها المسلم مسجد او غير ذلك ان اذا
 عينهم في بيع الدار اكمل من الثانية الجوزة في الاسواق الربوية بعد الا في اربع مسائل في مال المثل
 تعتبر الثلث في مال المثل في البيع والوقف في القلب الرهن اذا انكسر ونقصت قيمة فلتان
 تضمن المثل من قيمة فلتان يكون رهنها كما ذكره الزيلعي في الرهن ما جاز ايراد العقد عليه
 بانفراد صحيح استثناءه الا الوصية بالخدمة يصح اقراره دون استثناءها من ما شترى من لم
 يره وقت العقد وقبله وقت القبض فلا خيار اذا رآه الا اذا حمل البائع الى بيت المشتري
 ظاهريه اذا رآه الا اذا اعاده الى البائع **بيع** النفسى هو وقف الا في ثلث قبائل اذا
 شرط الخيار فيه للمالك وسى في التلخيص وفيما اذا باع نفسه وبيع في البايع وفيما اذا
 باع عوضا من غاصب عرض آخر للمالك به وحى في فتح القدير **بيع** البراءة التي يكتبها الدار
 على الحال لا يصح فادان ائمة بخاري جوز وابيع فخطوط الائمة ففرق بينهما بان مال الوقف
 قائم ثم ولا كذلك هناك في الغنية **بيع** المردوم باطل لا فيما يستجوز الا ان من التكال
 اذا حاسبه على ثمنها بعد استهلاكها فانه جائز استحقاقا في الغنية من باع او اشترى
 او اجر ملك الا قاله اشترى المادون غلاما باللف وفيه ثلاثة لم يصب ولا يمكن ان الرهن
 ويملك ان خيار شرط او روية **والتمتع** على الوقف لو اوج الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم تجز على
 الوقف والوكيل بالشراء لا يبيع الا بالجملة ولا يبيع بقرعة ويضمن والوكيل بالسلم على خلاف نصحه
 اقاله الوارث والوصي والموصى له وللوارث الرد بالعيب دون الموصى له لا يصح
 الاجارة بعد هلاك العين الا في القسط وفي اجارة الغرما ببيع المادون المدينون بعد هلاك
 الثمن الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في
 القسط كافي قسمه الوالدية لا يجوز تقرب الصفقة على البايع الا في الشفعة ولها
 صورتان في شفعة الوالدية الموقوف على العقد لاجازته نفذ ولا رجوع له الا في مسئلة

في ضمان الرهن

بيع

في البيع
 في البيع
 في البيع

مطلوب في الغرور

لذا الواجزة رجل انها حرة فتردوها ثم ظهرت ملكة فلا يرجع بغيره الولد على المحجر الثاني قلت
 الاولى اذ كان الغرور بالشروط كالود وجها حرة على انها حرة ثم استخفت فانه يرجع على
 المحجر باعزته المستحق من قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري
 على البايع بقيمة الولد اذ استخفت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استخفت
 الدار بعد ان سلم البناء واذا قال الاب لامل السوق بايعوا ابني فقذا بنت لم في
 التجارة فظهر ان ابن غيره رجوعا على الغرور **قلت** اذا قال بايعوا عبدي فقذا بنت لم
 فبايعوه ولحقه دين ثم ظهر انه غير **المشتري** رجوعا اليه ان كان الاب عرا والابن العتق وكذا
 اذا ظهر عرا او عتق او مكاتب ولا بد في الرجوع عن اضافة اليه والامر بما يجزى كذا في ما دون
 السراج الوقايح **الثالثة** ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالود بغيره والابحارة
 حتى اذا اهلك الولد بغيره او العين المستأجرة ثم استخفت وفي ضمن المودع او المستأجر
 فانها يرجع الى الدافع بما ضاعه وكذا من كان بمعاملة في العارية والمطعة لا يرجع
 لان القبض كان لنفسه وتام في الثانية من فصل الغرور من البيع وقد ذكر في القيمة
 مسائل مهمة من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دلالا فاشترى بناء على قوله ثم ظهر انه
 ازيد من قيمته وقد اختلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما تلف ويرجع بالنقص عنها اذا
 غرر البايع المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشترى بناء على قوله ثم ظهر فيه غش فانه
 يردّه ويغشى **قلت** ان المشتري البايع ويرد المشتري بغرور الدلال وبما قرنا
 بظهره قول الزيلعي في باب ثبوت النسب ان الغرور باحد ارجاء بالشروط وبالمعاوضة
 لا يرد ونوع على شرط اشكاسكنا في باب متفرقات بيع الكثرة ان المشتري فانه بعد ان
 لا يلزم احد احضار له فلا يلزم الزوج احضار وجهه الى المجلس **قلت** لسماع دعوى
 عليها لا يمنعها من الاقسام بل التفتيل بالنفس عند الفقرة وفي الاب اذا اخرج
 بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب احضاره لكونه في تدبيره كما في جامع المقبولين

قوله وكذا اذا غرر المشتري بالبايع فيه سماع
 ان الحكم في هذه الصورة هو سماع البايع
 لبيع لارده كما يظهر من القيمة غرضي زاده

قوله وكذا اذا غرر المشتري بالبايع فيه سماع
 ان الحكم في هذه الصورة هو سماع البايع
 لبيع لارده كما يظهر من القيمة غرضي زاده

قوله وكذا اذا غرر المشتري بالبايع فيه سماع
 ان الحكم في هذه الصورة هو سماع البايع
 لبيع لارده كما يظهر من القيمة غرضي زاده

الطلاق فسد بر غرضي زاده

في سنة ١١٩١

قوله وما قرنا ظهر ان قول الزيلعي في باب ثبوت النسب ان الغرور باحد ارجاء
 بالشروط وبالمعاوضة قاصر يعني ان ثبت الحكم على الغرور بان يكون باحد ارجاء
 حيث يخذ السبب المحض فيها حكم العلة اما صورة الشرط فيان يرد وجه رجل على
 حرة ثم ولد له ثم استخفت يرجع الاب على الزوج بقيمة الولد بخلاف اذا اخرج
 رجل انها حرة او اخرته في تزويجها من غير شرط كحيث يكون الولد فيها
 ولا يرجع على المحرر شي واما صورة المعاوضة فيان يشتريه فانه يرد منه
 ثم استخفها استحق حيث يضمن المشتري قيمة الولد والدل على حرة الزيلعي
 ثم ان العصور في عبارة من جهة انه حصر ثبت حكم على الغرور في الامر المذكورين
 وليس محورة قول البايع قيمة متاعى كذا فاشترى بناء على قوله ثم ظهر فيه غش فانه
 الغرور في لفظ الزيلعي على الغرور المتعلق بالولد حيث يقال لذلك الولد ولد
 الغرور كما يقتضيه السابق لا الغرور مطلقا حتى يتجسس عليه ما ذكر وهذا ظاهر
 ثم ان باب ثبوت النسب في كتاب الطلاق ولم يذكر فيه شي مما ذكره والصلوب
 باب دعوى النسب موزن كتاب الدعوى فان ذكر مسطر فيه وان كان في عبارة
 بغيرها كما ينبغي ان عليه في سياق التفسير فسد بر غرضي زاده وحسنه
 قوله وما قرنا ظهر ان قول الزيلعي في باب ثبوت النسب قول والصلوب
 ان يقول في باب دعوى النسب موزن كتاب الدعوى في باب ثبوت النسب في كتاب
 الطلاق فسد بر غرضي زاده

يأتي وقد قرأها كل يوم كاصح حوايه فانما كثر القامى ياخذ كفيلا من المدعى عليه بنصفه اذا
 برهن المدعى ولم تزل شهوده او اقام واحد او ادعى وقال شهوده وحضروا ياخذ
 كفيلا باحضار المدعى ولا يجزى على عطاء الكفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنصفه
 اذا كان المدعى عليه وصيا او وكيل او لم يثبت المدعى الوصاية او الوكالة وصافي ادب
 التمس الحذف وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكتبة او دينا غير ما واما اذا ادعى
 العبد المأذون الغير المديون على مولاه دينا بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه
 او المأذون المديون فانه يكفل كذا في الحاكم **كتاب القضاء والشهادات** **بلغ**
والدعاوى لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خط القضاء
 الاضمين لان التمس لا يغني الا بالجملة وهي البينة او الاقرار او النكول كما في وقف
 اني نية ولو اضطرر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يكلفه ما كتب وانما يخلف على كل
 المال كما في قضاء الخائنة وفي بيع القينة اشترى حانوتا فوجد بعد القبض عابا بكتوبا
 وقف على سجد كذا لا يردده لانها علامة لا يبنى الاحكام عليها انتهى وعلى هذا الاعتبار في
 كتابة الوقف على كتاب او معحف قلت الا في مسئلتين الاولى كتابا سهل المربط بطلب
 الامان الى الامام فانه يعمل به وينبت الامان لما طمنا في سير الخائنة ويمكن الحاق
 البراءة السلطانية بالوفايف في زمانها ان كانت العلة انه لا يرد وان كانت
 العلة الاحتياط في الامان لحسن النية **الثانية** يعمل به فتر السمسار والعرف
 والبيع كما في قضاء الخائنة وتعبه الطرسى بان مشايخا ردوا على ما كلفه عليه الخط
 لكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به هنا ورده ابن وهب عليه بانه لا يكتب في دفتره
 الا ماله عليه وتام فيه من الشهادات وفي آخر البزازية ادعى مالا فقال المدعى عليه
 على يوجر في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمه لا يكون اقرارا وكذا الوقف ما كان في حوزة
 فاعل الا اذا كان في البويدة شيئا معلوم او ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه

ما ذكرنا كان تقديره لان التقدير لا يفي بالجهول وكذا اذا اشار الى الجدية وقال
 فيها فهو على كذا كسر يجهول ولو لم يكن مثارا اليه لا يفي الى الجدية انتهى من عليه حق اذا امتنع
 عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان المديون لا يضرب في الجسد ولا يعيد ولا يغل
 قلت الا في ثلث اذا امتنع من الاتفاق على قريبه كذا ذكره في النفاذ واذا لم يتم
 بين فائه ووطع فلم يرجع كذا في السراج الواقع من القسم واذا امتنع عن كفارة
 انظر ما مع قدرته كافر حوايه في بابيه والعلة الجامعة ان الحق ينفوت بالتأخير لا على
 لا يخلف التمس على حق مجهول فلو ادعى على منكره حياته مبهمة لم يكلف الا في مسائل الاولى
 اذا انهم التمس على البينة ان ثبت ادعى المدعى على المودع حياة مطلقة فانه
 يكلفه كافي القينة الرابعة البرهن المجهول الى ستة في دعوى الغصب السادسة في دعوى
 السرقة وهي الثلث التي تسمع فيها الدعوى مجهول فعبارات ستة القضاء يقتصر على القضا
 عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي اربعة يتعدى الى كافة الناس فلا يسمع دعوى
 احد فيهم بعد في الحرية الاهلية والنسب ولا في العاقبة والنكاح كذا في النشوى
 الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى كافة فتسمع الدعوى بالملك في
 الوقف المحكوم به كافي الخائنة وجامع الفصولين وفي واحدة يتعدى الى من تلقى
 المقتضى عليه منه فلو استحق المبيع من المشتري بالبنية والقضاء كان قضا عليه وعلى من
 تلقى الملك منه فلو برهن البائع بعده على الملك لم يقبل ولو استحق عبد من يده وارث
 بغضا بينة وارث اخر كذا في البزازية وفي شرح الدرر والنور الملاحض ومن باب الحكم
 والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من احد وكذا الحق
 وفروعه واما الحكم في الملك المورث فاعلى الكافة من الخارج لا قبله يعني اذا قال زيد لكر
 انت عبدى ملكك عند خفي اعوام فقال بكر اني كنت عبدك عندك منذ سنة
 اعوام فاعتقه وبرهن عليه ان فرغ دعوى زيد ثم اذا قال بكر لكر انك عبدى ملكك

فيما اذا كان لا يفي ولا يفي كذا في النفاذ
 بمقتضى الزمان وصح في الجاهل بنوت بالنسبة

وفي جامع الفصولين قبل الفصل الثاني في
 المديون لو جف قرارة او طرد من السجن
 او سجن اللص في مدة الحبس ثم ان
 او طرد منه او قبل ببيعة
 وقيل بنية او جف من
 او جف من او جف من

الثانية اذا انتم ممنون الوقف فانه يكلفها
 نظر البينة والوقف كافي دعوى الخائنة صح

ذكرت انه ورثها كان قضا
 على سائر الورثة والميت
 فلا تسمع بينة صح

عند سبعة أعوام فانت ملكي الآن فمن علي يقبل ويغني الحكم بحريته وجعل ملكا لعمرو
 ويدرك عليه ان قاضي خان قال في اول البيع في شرح الزيارات فصارت مسائل الكفاية
 على قسيتين احد ما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الامل والقضاء قضاء على كافة الناس
 من وقت التاريخ ولا يكون قضا قبله فليكن هذا عاذا ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية
 عن هذه الفائدة انتهى وما فائدة اخرى هي انه لا فرق في كونه على الكافة بين ان يكون
 بينية او بقوله انا خذ الم سببي من اقرار الرق كاصح به في المحيط البرهاني باختلاف
 الشاهد بين ما من قبولها ولا بد من التباين لفظا ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف
 يقضي باقلا كما في شهادة فتح القدير من باب الاضاف الثانية في المهاد اذا اختلفا
 في مقداره يقضي بالاقل كما في البرازية الثالثة شهد احد ما بالحبية والاخر بالعطية
 تقبل الرابعة شهد احد ما بالطلاق والاخر بالترقيع ومما في شرح الزيلعي الخامسة
 شهد ان عليه الف والاخر انه اقر له بالقبول كما في العدة السادسة شهد احد ما
 انه اعتقه بالعربية والاخر بالفارسية تقبل خلاف الطلاق والاصح القول فيها
 وهي السابعة واجمعوا انها لا تقبل في الغذف كما في البصرية وذكر في الشرح
 ستة عشر اخرى فالسنتي ثمانية عشر ونعم رايته في الحضا في الشهادة
 بالوكالة مسائل تراها عليها فلتراجع وقد ذكرت في الشرح ان المستغني اثنان والاول
 مسئلة وينتشرها فقبله يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في
 البرازية والولوية والفضول وعليها وقع الا في مسئلة في الولوية فانه يوم
 القتل لا يدخل وهي مسئلة الزوجة التي معها ولد فانه يقبل بنتها بتاريخ مناقض لما
 قضى القاضي بهن يوم القتل وفي القينة من باب الوقف في الدعوى ذكر مسئلة
 الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فارجع اليها ان شئت
 وذكر في خانة الاكل في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع وقد اشبعنا

والشيخ في القضا على كافة الناس
 الموت وهو قضا على كافة الناس

السلام

الكلام عليها في الشرح من باب دعوى الرجلين شاة بالحبية اذا افر شهادته لغيره لا يقبل
 النسبة كما في القينة الى احد الشريكين العارة مع شركة فلا جبر عليه الا في جهار يتبين لهما و
 ضمان يخاف سقوطه وعلم ان في تركه من رافان الا في من الوصيين بحرية كما في الحانية وفي
 ان يكون في الوقف كذلك الشهادة بالجهول غير صحيحة الا في ثلث اذ اشهدوا انه كمل
 بنفس فلان ولا يبرهوا اذا اشهدوا به حتى لا يبرهوا او يغصب شي مجهول كما في
 قضا الحانية الشهادة برهن مجهول صحيحة الا اذا لم يعرفوا قدر ما من عليه من الدين
 كما في القينة لكنا ان يسأل عن سبب الدين احتياطا فان ابي الخصم لا جبر كما اذا طلب
 منه الخصم اخراج دفتر الحساب ياعره باخر اجه ولا يجبره كذا في الحانية قضا واختلاف
 في موضع الاختلاف جاز لا في موضع الخلاف محل الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف
 والثاني ليس فيه وانما هو حادث كذا في التاخر حانية ومنهم من فرق بينهما بان الاول
 دليل ادون الثاني كل من قبل قوله فعليه البين الا في مسائل عشرة مذكورة في القينة الاولى
 في دعوى الاتفاق على التيمم او قيفة وفي بيع التيمم مال التيمم وادى اشتراط البراءة
 من كل عيب واذا ادعى على القاضي اجارة مال الوقف او تيمم وفيما اذا ادعى الموهوب
 ملك العين او اختلفا في اشتراط العوي في قول العبد البالغ انا ما دون والاصح في
 مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير وخمس مع الشفع وفيما اذا انكر الابن
 لنفسه واذا عاه لابنه وفيما يدعي المولى من العرف المقضي عليه في حادثة لا تسع
 ولا ينشأ الا اذا ادعى تلي الملك من المدعي والتنازع او برهن على ابطال القضاء كما ذكر
 العباد والوقف بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينقض القضاء كما يسع الرفع قبله
 بعده لكن بهذه الثلاث وتسع الدعوى بعد القضاء بالكل كذا في الحانية التناقض
 غير مقبول الا فيما كان محل الخفاء ومنه تناقض الوصي والوارث كما في الحانية
 الشهادة اذا بطلت في البعض كما في شهادة الظهيرة اما اذا كان بين مسلم

خطيب
 شاة بالحبية اذا
 افر شهادته لغيره

في دعوى الرجلين شاة بالحبية
 اذا افر شهادته لغيره لا يقبل

في دعوى الرجلين شاة بالحبية

قال في الاسماء لو قال قضيت الاجرة
 ودفعها الى فلان الموقوف عليهم وانكروا
 ذلك كان القول قوله مع يمينه ولا شيء
 عليه كالمودع اذا ادعى رد المودعة
 واكثر المودع كونه مكرما معناه وان كان
 مدعى صورة العدة للنفق ويرى
 المستاجر من الاجرة وان كان قد قال بقت
 الاجرة وضاعت من او سرقته
 او قل قوله مع يمينه كونه اسبا انتهى وما حجة القينة
 في هذه المسئلة في باب الاختلاف من باب
 ادب القاضي ولا بد من النظر في فان المص
 في هذه المسائل النظر من نظرية فان المص
 اوجب الجواز اجمالا والظاهر من كلامه ان عدم تخلف
 انما هو في غير هذه المسئلة من عدم تخلف
 عليه شي معان والفهوم من عدم تخلف
 يدعيه من الصرف وهو غير خلاف القول بغيره

في دعوى الرجلين شاة بالحبية

ونصرني فشهد نصرانيان عليها بالحق فانا تقبل في حق النظم في فقط كما في العناق منها
 بنيت النفي غير مقبولة الا في عشرة وفيما اذا على طلاقا على عدم شيء فشهد بالعدم وفيما
 اذا شهد الله اسلم ولم يستغن وفيما اذا شهد الله قال المسيح ابن الله ولم يقبل قول النصارى
 وفيما اذا شهد ابن بلج البابا عنده ولم تنزل عن مكانه وفيما اذا شهد بجمع او طلاق و
 لم يستغن وفيما اذا اتى الامام اهل مدينة فشهد ان هؤلاء لم يكونوا فيها وقت
 الامان وفيما اذا شهد ان الليل لم يذكر في عقد السلم وفي الارش اذا قالوا الا اشر
 له غيره وفيما اذا شهدوا انها ارضت النظر بلين شاة لابلين كما في جامع القصورين
 وتقبل بنيت النفي المتواتر كما في الظهيرية والبرازية وفي ايمان البداية لا فرق بين ان يحيط
 بعلم الشاهد او لا في عدم القبول بنسب اذكره في قوله عبده فزان لم ينج العالم فشهدوا
 بنحوه بالكوفة لم يفتى بناء على انه نفي معنى لم ينج القضاء محمول على الصحة ما كان ولا
 ينقض بالشك كذا في شهادة الظهيرية الفتوى على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا كما
 في جامع القصورين الفتوى على قول ابى يوسف فيما يتعلق بالقضا كما في القينة
 والبرازية لا يجوز الاحتجاج بالمعروف كلام الناس في ظاهر المذهب كذا لانه وما ذكره
 محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج فهو خلاف ظاهر المذهب كما في الدعوى من الظهيرية واما
 مفهوم الرواية فانه في غاية البيان من الحجج التي لا يسقط تقادم الزمان قد في
 او قصاصا او حاشا لبعده كذا في لعان الجعفر فاذا اسئل المفتي عن شيء فانه يفتي بالصحة
 طلاقا كمال وهو وجود الشرط كذا في صلح البرازية المفتي انما يفتي باليقين على عنده
 من المصلحة كذا في صلح البرازية ويتعين الاتفاق في الوقف بالرفع كذا في شرح
 المجموع والحاوي القدسي يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضع كما في منظومة
 ابن وهبان في تقويم المتلف وفي الحج والتعديل والتمتع وفي جوده المسلم فيه
 وروايت وفي الاخبار بالفسس بعد مضي المدة وفي رسول الله صلى الله عليه وآله في انبات

طالع
 مئة النفي تبو
 ٢٤٢

وفيما اذا شهدوا على الاطلاق
 مثل ان يقول لا سلم بالاسك
 كسنة وياب ليل وقد اشتهر
 في الشر والخطاينة فاقولنا على
 ذلك كذا في الروايات

مطلب
 في علم الفقه

في شهادة الواحد
 العدل وقبوله في حاشا

المعيب وبرؤية بطلان رمضان عند الاعتلال وفي اخبارنا الشهد بالموت في تقدير
 ارش المتلف ورذت اخي يقبل قول امين القضا اذا اخبر بشهادة شهود على
 عينه فذكر حصوره كما في دعوى القينة بخلاف ما اذا بعته لتخليف المحذرة فقال
 حلفتها لم تقبل الا بشهادة معك في الصغرى **الكتاب** او اربابا بالان في الشهادة والنصارى
 والحدود والدية اذا اخطأ القاضي كان خطأه على المفتي لو ان تعدد كان عليه كذا في سير
 الحانية ونما في قضاء الخلاصة لا تسع الدعوى بعد البراء العام نحو لاحق في قبل الاما
 الدرك انه لا يدخل بخلاف الشفعة فانا تسقط به وما اذا ابراء الوارث الوصي ابراء
 عامان اقرانه قبض تركه والزم ولم يبق له حق منها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا
 من تركه ابيته ثم ادعى على رجل دينا تسع كذا في الحانية وجرت فيه الطر سوسى بخارواه
 ابراهيم بيان الرابعة صلح احد الورثة وبراءا ما ثم ظهر شيء من الزكة لم يكن وقت
 الصلح **الكتاب** جازد دعواه في حصته كذا في صلح البرازية الخامسة البراء العام في ضمن
 عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان البراء عن
 الر الواليع فيسرع الدعوى به ويقبل البينة وفي اتيمة لو قال لاحق في في هذه الضمة
 ثم ادعى ان البذر له تسع ثم قال لو قال لاحق في في هذه الضمة ثم ادعى انها وقف عليه
 وعلى ولاده فغنية اختلاف المتأخرين وفي البينة ايضا ما تسمى ورثة فاقنعوا الزكة
 بينهم وبراءا كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ان احد الورثة ادعى ببناء على
 الميت وشك تركه الميت تسع انتهى وفي قسمة القينة قسما ارضا مشتركة و
 او كل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم اراد احدهما النسخ بالغبن
 فله ذلك اذا كان الغبن فاحشا عند بعض المشايخ انتهى وفي اجازات البرازية
 ان البراء العام انما يمنع اذا لم يقربان العين للمدعى فان اقر بعه ان العين
 للمدعى سميها ولا يمنع البراء وفي دعوى القينة ان البراء العام لا يمنع من

يجوز في العلم في حاشا
 كذا في حاشا

في حاشا
 كذا في حاشا

او من يقبل وكذا اذا اقر الوارث
 انه قبض جميع ما على الناس
 من تركه ابيته

البراء عن البراء

في حاشا
 كذا في حاشا

دعوى الكوالة وفي الرابع عشر من دعوى البرازية ابراهيم عن الدعوى ثم ادعى عليه
 بوكالة او وصاية صح اذا اقرانه ثم ادعى انه شراها طائرا يخ يقبل بخلاف ما قال
 لي قبله ثم ادعى لتسليم حتى يبرهن انه حادث بعد الابرار والفرق في جوارح الفصولين
 ثم علم ان قولهم لا تسلم الدعوى بعد الابرار العام الا في حوادث بعد يبعد جواب
 حادثه اقران في ذمته لظن ان كذا ابراهيم عا ثم ادعى بعد ما انه اقر بعد ما ان لا شيء
 له في ذمته فانه تسلم دعواه ويقبل ببنية ولا يمنعها الابرار العام لانه انما ادعى بما
 يبطل بعد ما قبله وقول قاضي خان في الصلح انه لو برهن بعد على اقراره قبله بانه
 لاحق لم يقبل ولو برهن بعد على اقراره بعد ان لا لاحق له وانه مبطل فيما ادعى
 يقبل انتهى يدل على ذكرنا من ان اقراره بعد الابرار العام يبطل ولكن في جامع
 الفصولين من التناقض كقول عنه بالف لرجل بالف بدعيه فبرهن الكليل على
 اقرار الكليل له وهو يجدها قارا ومن ثم لا يقبل ولو اقر به الطالب عند التمسك
 ببراءة ما لا يقبل البينة على الاقرار لانها تسلم عند صحة الدعوى وقد بطلت من التمسك
 لان كماله اقرار بغيرها انتهى وانظر ما كتبناه في المدايات من مسئلة دعوى الربا بعد الاقرار
 واخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من الاستيل مضعفه حيث قال ويقال لطلب
 حصة في ماله انتهى تسلم الشهادة بدون الدعوى في المدعى المأصر والوقف وعق
 الامة وحريتها الاملية وفيما يخص ذكر رمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار وتام
 في شرح ابن وجمان دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفوع وما زاد عليه يصح هو المختار وكذا
 يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعد ما وكما يصح قبل الحكم يصح بعد الا في مسئلة الخسة
 كما كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستعمال
 يصح بعده هو المختار الا في ثلاث الاول اذا قال دفع ولم يبين وجهه لا تقبل الدعوى
 الثانية لو بنية كمن قال بنية غايته عن البلد لم تقبل الثالثة لو بنية دفعا

في دعوى الكوالة او وصاية صح اذا اقرانه ثم ادعى انه شراها طائرا يخ يقبل بخلاف ما قال لي قبله ثم ادعى لتسليم حتى يبرهن انه حادث بعد الابرار والفرق في جوارح الفصولين

فاسد لو كان قد دفع ميمما وقال بنية حاضرة في المعركة الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين
 والامهال هو الملقب به كذا البرازية وعلى هذا الواقع بالدين وادعى ايفاده او الابرار فان قال
 بنية في المعركة لا يقضى عليه بالدفع والا فني التوفع بعد الحكم الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح
 اقر بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفاده لم يقبل للتناقض الا اذا ادعى ايفاده بعد الاقرار به
 التفرق عن المجلس كذا في جامع الفصولين الدفع من غير المدعى عليه للبرهان الا اذا كان
 الورثة لا ينتصب احد اخصا عن احد قصد بغير وكالة وبنابة وولاية الا في مسلمين
 الا واحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي الثانية احد الموقوف عليهم ينتصب خصما
 ابنة كذا في ابرار وبيان عن القنية لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرط اربعة اشياء الاول
 لوجاء الصلح بين الاقارب الثانية اذا استعمل المدعى الثالث اذا كان عنده رتبة البقاء
 اسهل من الابداء الامة مسلمين اذا فسق اثنان فانه ينزل واذا في فاسق واحد
 هو قول البعض وجوابه في النهاية والمعراج الثانية الاذن للابن صح واذن المأذون
 صار محجرا عليه ذكره الزيلعي في القضاء من كل اقراره قبلت ببنية ومن لا فلا الا
 اذا ادعى اثنا او ثلثة او حفنة فلو ادعى انه اخوه او جده او بنة او ابن اخيه لا يقبل مثل
 الابوة والبنوة والزوجية والاولاد بنوعيه وكذا محتق ابيه وهو من مواليه وتام في
 باب عوة النسب من الجامع لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا بعتا او مرقوقا او
 اثبات توكليل كافر كافر بغيره بكل حق له بالكوفة عا خصم كافر فيقتدى ابي خصم مسلم
 آخر وكذا شهادة على عبد كافر بدين ومولاه مسلم وكذا شهادة تهما على وكيل كافر موكل
 مسلم وهذا بخلاف العكس في المسلمين كونهما شهادة على مسلم فصدوا
 في ما سبق ضمنا والثاني في مسلمين في الايضاشه كالفان على كافر انه او مسلم
 كافر واحضر مسلما عليه حق للميت وفي النسب شهد ان الضرائن ابن الميت فادعى
 على مسلم بحق وتام في شهادات الجامع لا يقضى اثنا لنفسه والمر لا تقبل

الاول

في دعوى الكوالة او وصاية صح اذا اقرانه ثم ادعى انه شراها طائرا يخ يقبل بخلاف ما قال لي قبله ثم ادعى لتسليم حتى يبرهن انه حادث بعد الابرار والفرق في جوارح الفصولين

في دعوى الكوالة او وصاية صح اذا اقرانه ثم ادعى انه شراها طائرا يخ يقبل بخلاف ما قال لي قبله ثم ادعى لتسليم حتى يبرهن انه حادث بعد الابرار والفرق في جوارح الفصولين

شهادته في الوضعية لو كان القاضي غير مقيم فثبت ان فلانا وصي مع وري بالرفع
اليه بخلاف ما اذا وقع قبل القضاء امتنع القضاء بخلاف الوكالة عن غيب فانه لا يجوز
القضاء بها اذا كان القاضي يدعون الغائب سواء كان قبل الرفع وبعده وتام في قضاء
الجامع امين القاضي كان القاضي لا عهد عليه بخلاف الوضعية فانه تحفة العهدة ولو كان
وصي القاضي فليس وصي القاضي وامينة فرق من هذه ومن اخرى وهي ان القاضي
مخو عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو نضوب القاضي بخلاف امينة
وهو من يقول له انما جعلتك امينا في بيع هذا العبد واقتضوا فيما اذا قال بيع
العبد ولم يزد الاصح انه امينة فلا تحفة عهدة وقدا وضحا في شرح الكنترو صرح
ابن ابي عمير الوكالة ان له تحفة العهدة فليراجع بنصب القاضي وصيا في مواضع اذا كان على
الميت من اوله او لتفقد وصيته وفيما اذا كان الميت والصغير وفيما اذا اشترى
من مورث شيئا واراد رده بحسب بعد موته وفيما اذا كان الصبي مسرقا مبيدا
فينصب له حفظا وذكر في قسمه الوالديه موضع اخر ينصب فيه فليراجع وطريق نصب
ان يشهد واعند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي
فالوصي وصي الميت ولا يلي النصب الا قاضي القضاة والامور بذلك لا يعقل
القاضي المحدث الا من قريب او من جرت عادته به قبل القضاء بشرط ان لا يرد ولا
خصوصا لما وردت في موضعين من تنزيب القلائد من السلطان والى
ووجه ظاهر فان من انما هو الخوف من مراعات الاله بها وهو ان راعى الملك فانيب
لم يراع لاجلها اذا ثبت افلاس المحبس بعد المدة والسؤال فانه يطلق بلا قبيل الا
في مال اليتيم كما في البرازية والحقت به مال الوقف وفيما اذا كان رب الدين غائبا لا يجوز
قضا الحكم لمن لا يقبل شهادته الا اذا او رد عليه كتاب فاضل لا تقبل شهادته
له فانه يجوز القضاء بذكره في السراج الوهاج للقاضي ان يعرف بين الشهود والاف شهادته

هذا هو الوجه
فيما اذا كان
القاضي مقيما
في البلد

النفاء قال في المتن حكى ان امير شهدت عند الحكم فقال فترقا بيننا فليكن
لك ذلك قال تعالى ان فضل احدنا فانه كراهما الاخرى فسكت الحكم شاهد الزور
اذا تاب تقبل توبته الا اذا كان عدلا عند الناس لم تقبل كذا في المتن قضاء الا
جائز مع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي من الخليفة كذا في المتن الحكم القاضي
الاف اربعة عشر مسألة ذكرنا في شرح الكنترو وفيه ان حكم لا يتعد الا في مسألة وذكر
الحضاف في باب الشهادة بالوكالة مسألة في اختلاف الناصرين خالف الحكم
فيها القاضي كل موضع تجري فيه الوكالة فان الولي ينصب ضمنا عن الصغير فيه وما
لا فلا فان نصب عنه في التفرق بسبب الحب وغيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينصب عنه
في التفرقة بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في المحيط لا تسمع البيعة على غير الاث وارث
مقردين على الميت فقام البيعة للتقدي ون مدعي عليه قرا بالوصاية فزهر الوصي في مدعي
اقربا لوكالة قبضتها الوكيل دفعا للفرق قال في جامع النفوس فمذا يدلى على جوار اقامتها
مع الاقرار في كل موضع يتوقع الفرار من غير الحول ولا فيكون هذا احدا انتهى ثم رابث
كتبته في الشرح من الدعوى وهو الاحتقان تقبل البيعة مع اقرار المسحق عليه ليتكسب الرجوع
على بايعه ولا تسمع على ساكن الا في مسألة ذكرنا في دعوى الشرح ثم رابث خامس
في القضية معزيا الى جامع البرغري لو حصر الابحج عن الصبي فافق لا يخرج عن الخصومة انتهى
ولكن بتمام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي اياها اذا اخرج عن الخصومة انتهى
ثم رابث سادسا في القضية لو اقر الوارث للوصي له فانه تسمع البيعة عليه مع اقراره ثم رابث
سابعا في اجادة منه المنفى اجرة بعبثها من رجل ثم من آخر فقام الاول البيعة
فان كان الاخر حاضرا يقبل عليه البيعة وان كان يقر بما يدعي هذا المدعي وان كان غائبا
لا تقبل انتهى كتمان الشهادة كبيرة وجرم الناصر بعد الطلب الا في مسائل ان يكون عاجزا
عن الذم او فيما اذا كان الحي بغيره الا ان يكون اسرع قبوله وان يكون الحكم جائزا وان يخبره

هذا هو الوجه
فيما اذا كان
القاضي مقيما
في البلد

في بيعه خلاصة البرازية وزدت عليها مسائل الاوباء ثم ادعى ان كان عتق
 وفي فتح القدير فظلمنا عن المشايخ التناقض لا يقتضي الحرية وفروعا انتهى وظلمنا
 ان البايغ اذا ادعى التدبير والاستيلاء سمح فالحجة في كلام القضاوي فقال وفي
 البرازية سوى بين دعوى البايغ التدبير والاعتاق وذكر خلاف فيما ورد عليها
 في الاوباء ثم ادعى ان كان عتقه الثانية اشترى ارضا ثم ادعى ان بايعها
 كان جعلها مقبرة او سجدا الثانية اشترى عبدا ثم ادعى ان البايغ كان عتقه الرابعة
 باع ارضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيع الخائبة وقضيتها وقضلي في فتح القدير فيه
 في جواب لا خلاف فليست فيه وقضلي في النظرية فيه قضيلا اخر ورجه وظهر ما في العاقبة
 ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بعين قاض
 السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك البعة المتولى على الوقف كذلك ذكر
 الثلاثة في دعوى القينة ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى الفكاك وشرط العاوي
 التوفيق بان لم يكن عالما به وذكر فيها اختلافنا ومن فروع اصل المسئلة لو ادعى
 البايغ انه فضولي لم تقبل ومنها لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم تقبل لا يشترط
 صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين كافي البرازية لا يشترط اليد في
 العقار الا بالبيينة او علم الشخص ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى العقب
 كافي القينة او الشراء منه كافي البرازية الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت
 والا الا في مسائل ادعى دينيا بسبب فشهد بالطلاق لو كان المشهود اقل
 ادعى انه تزوجها فشهد انها منكوبة ادعى ملكا مطلقا بلاتاريخ فشهد به تاريخ
 على المختار ادعى انشاء فعل كغصب فشهد بالاقراءه ادعى النكاح فشهد
 عن فلان فشهد بها كعالة عن الآخر ادعى ملك عين بالشر من قبل القينة
 فشهد بالطلاق ادعى ملكا مطلقا فشهد بسبب وقال المدعي مولى بذكر السبب

عدلان بما يسقط وان يكون معتق القاض خلاف معتقدات اعدوان يعلم ان القاضي لا
 يقبل القاض اذا تاب قبل شهرها ودر الا الحدود في القذف والمخوف بالكذب
 شاهدان وراوا كان عدلا على ما في المنظومة وفي الثانية القبول لا تقبل شهادة الفرع
 لا اصل الا اذا شهد بالحدة لابن ابنه على ابيه شهادة الفرع على اصله جائزة الا اذا
 على الاكراه فبينة الاكراه اولى في البيع الاجارة والبيع والافرار وعند عدم البيان
 فالقول لمدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفادة فالقول لمدعي الصحة اذا اختلف
 المتباينان كما ان الاثبات مستلزم اذا كان البيع عبدا خلف كل معتق على صدق دعواه
 تخالفه لا يخفى ويلزم البيع ولا يعتق واليمين على المشتري كافي الواقعة القضاوي
 تخصيصه بعتقه بالزمان والمكان واستثنى بعض الخصوم كافي الحاشية وعلى هذا
 لو ادعى المظالم بعتك الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع ويجب عليه تمام الرأى
 الى القاضي في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعاه ولكن لا جبر على بائنه في طلب حبيته
 بين المدعي ولله عليه فان امتنع لا جبر وحاشا للثانية وفي التزويج بين اليهود وفي
 السؤال في المكان والزمان في تخلف الشاهدان جاز كافي الصبر فيه وجها اذا باع
 الاب والوصي عقار الصغير فالرأى الى القاضي بعتقه كافي بيع الخائبة وفي مدعيه
 الهديون وفي تعيين الجبوس اذا خيف فراره وفي جسر الهديون في جسر القاضي او
 اللصوص في اخيف فراره كافي جامع الفصولين وفي سوال الشاهد عن الايمان اذا
 اتهم وفيما اذا انصرف الناظر لا يجوز كسب الوقف او رهنه فالرأى الى القاضي ان
 شاء عزله وان شاء ضم اليه بقتة بخلاف العاقر فانه يقسم اليه كافي القينة من سعي في نقض
 ماتم من جهة فحيدر وود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وبتنه ثم ادعى
 ان البايغ باع قبل من فلان القاي بكذا وبرهن فانه يقبل وجب جارية وكنتو
 الموهوب لم ادعى الوهبان كان تبرعا او استولاه وبرهن يقبل ويسترد ما والعقود

على البيينة او شهد على البيينة
 فقرة انه لا يثبت في كل حال ان كانت
 بينة الطوع بينة ٩

مطلوب حواير سماع
 انه كونه غير معتبر

في بيعه خلاصة البرازية وزدت عليها مسائل الاوباء ثم ادعى ان كان عتق
 وفي فتح القدير فظلمنا عن المشايخ التناقض لا يقتضي الحرية وفروعا انتهى وظلمنا
 ان البايغ اذا ادعى التدبير والاستيلاء سمح فالحجة في كلام القضاوي فقال وفي
 البرازية سوى بين دعوى البايغ التدبير والاعتاق وذكر خلاف فيما ورد عليها
 في الاوباء ثم ادعى ان كان عتقه الثانية اشترى ارضا ثم ادعى ان بايعها
 كان جعلها مقبرة او سجدا الثانية اشترى عبدا ثم ادعى ان البايغ كان عتقه الرابعة
 باع ارضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيع الخائبة وقضيتها وقضلي في فتح القدير فيه
 في جواب لا خلاف فليست فيه وقضلي في النظرية فيه قضيلا اخر ورجه وظهر ما في العاقبة
 ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بعين قاض
 السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك البعة المتولى على الوقف كذلك ذكر
 الثلاثة في دعوى القينة ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى الفكاك وشرط العاوي
 التوفيق بان لم يكن عالما به وذكر فيها اختلافنا ومن فروع اصل المسئلة لو ادعى
 البايغ انه فضولي لم تقبل ومنها لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم تقبل لا يشترط
 صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين كافي البرازية لا يشترط اليد في
 العقار الا بالبيينة او علم الشخص ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى العقب
 كافي القينة او الشراء منه كافي البرازية الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت
 والا الا في مسائل ادعى دينيا بسبب فشهد بالطلاق لو كان المشهود اقل
 ادعى انه تزوجها فشهد انها منكوبة ادعى ملكا مطلقا بلاتاريخ فشهد به تاريخ
 على المختار ادعى انشاء فعل كغصب فشهد بالاقراءه ادعى النكاح فشهد
 عن فلان فشهد بها كعالة عن الآخر ادعى ملك عين بالشر من قبل القينة
 فشهد بالطلاق ادعى ملكا مطلقا فشهد بسبب وقال المدعي مولى بذكر السبب

في بيعه خلاصة البرازية وزدت عليها مسائل الاوباء ثم ادعى ان كان عتق
 وفي فتح القدير فظلمنا عن المشايخ التناقض لا يقتضي الحرية وفروعا انتهى وظلمنا
 ان البايغ اذا ادعى التدبير والاستيلاء سمح فالحجة في كلام القضاوي فقال وفي
 البرازية سوى بين دعوى البايغ التدبير والاعتاق وذكر خلاف فيما ورد عليها
 في الاوباء ثم ادعى ان كان عتقه الثانية اشترى ارضا ثم ادعى ان بايعها
 كان جعلها مقبرة او سجدا الثانية اشترى عبدا ثم ادعى ان البايغ كان عتقه الرابعة
 باع ارضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيع الخائبة وقضيتها وقضلي في فتح القدير فيه
 في جواب لا خلاف فليست فيه وقضلي في النظرية فيه قضيلا اخر ورجه وظهر ما في العاقبة
 ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بعين قاض
 السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك البعة المتولى على الوقف كذلك ذكر
 الثلاثة في دعوى القينة ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى الفكاك وشرط العاوي
 التوفيق بان لم يكن عالما به وذكر فيها اختلافنا ومن فروع اصل المسئلة لو ادعى
 البايغ انه فضولي لم تقبل ومنها لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم تقبل لا يشترط
 صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين كافي البرازية لا يشترط اليد في
 العقار الا بالبيينة او علم الشخص ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى العقب
 كافي القينة او الشراء منه كافي البرازية الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت
 والا الا في مسائل ادعى دينيا بسبب فشهد بالطلاق لو كان المشهود اقل
 ادعى انه تزوجها فشهد انها منكوبة ادعى ملكا مطلقا بلاتاريخ فشهد به تاريخ
 على المختار ادعى انشاء فعل كغصب فشهد بالاقراءه ادعى النكاح فشهد
 عن فلان فشهد بها كعالة عن الآخر ادعى ملك عين بالشر من قبل القينة
 فشهد بالطلاق ادعى ملكا مطلقا فشهد بسبب وقال المدعي مولى بذكر السبب

في بيعه خلاصة البرازية وزدت عليها مسائل الاوباء ثم ادعى ان كان عتق
 وفي فتح القدير فظلمنا عن المشايخ التناقض لا يقتضي الحرية وفروعا انتهى وظلمنا
 ان البايغ اذا ادعى التدبير والاستيلاء سمح فالحجة في كلام القضاوي فقال وفي
 البرازية سوى بين دعوى البايغ التدبير والاعتاق وذكر خلاف فيما ورد عليها
 في الاوباء ثم ادعى ان كان عتقه الثانية اشترى ارضا ثم ادعى ان بايعها
 كان جعلها مقبرة او سجدا الثانية اشترى عبدا ثم ادعى ان البايغ كان عتقه الرابعة
 باع ارضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيع الخائبة وقضيتها وقضلي في فتح القدير فيه
 في جواب لا خلاف فليست فيه وقضلي في النظرية فيه قضيلا اخر ورجه وظهر ما في العاقبة
 ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بعين قاض
 السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك البعة المتولى على الوقف كذلك ذكر
 الثلاثة في دعوى القينة ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى الفكاك وشرط العاوي
 التوفيق بان لم يكن عالما به وذكر فيها اختلافنا ومن فروع اصل المسئلة لو ادعى
 البايغ انه فضولي لم تقبل ومنها لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم تقبل لا يشترط
 صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين كافي البرازية لا يشترط اليد في
 العقار الا بالبيينة او علم الشخص ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى العقب
 كافي القينة او الشراء منه كافي البرازية الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت
 والا الا في مسائل ادعى دينيا بسبب فشهد بالطلاق لو كان المشهود اقل
 ادعى انه تزوجها فشهد انها منكوبة ادعى ملكا مطلقا بلاتاريخ فشهد به تاريخ
 على المختار ادعى انشاء فعل كغصب فشهد بالاقراءه ادعى النكاح فشهد
 عن فلان فشهد بها كعالة عن الآخر ادعى ملك عين بالشر من قبل القينة
 فشهد بالطلاق ادعى ملكا مطلقا فشهد بسبب وقال المدعي مولى بذكر السبب

في بيعه خلاصة البرازية وزدت عليها مسائل الاوباء ثم ادعى ان كان عتق
 وفي فتح القدير فظلمنا عن المشايخ التناقض لا يقتضي الحرية وفروعا انتهى وظلمنا
 ان البايغ اذا ادعى التدبير والاستيلاء سمح فالحجة في كلام القضاوي فقال وفي
 البرازية سوى بين دعوى البايغ التدبير والاعتاق وذكر خلاف فيما ورد عليها
 في الاوباء ثم ادعى ان كان عتقه الثانية اشترى ارضا ثم ادعى ان بايعها
 كان جعلها مقبرة او سجدا الثانية اشترى عبدا ثم ادعى ان البايغ كان عتقه الرابعة
 باع ارضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيع الخائبة وقضيتها وقضلي في فتح القدير فيه
 في جواب لا خلاف فليست فيه وقضلي في النظرية فيه قضيلا اخر ورجه وظهر ما في العاقبة
 ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بعين قاض
 السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك البعة المتولى على الوقف كذلك ذكر
 الثلاثة في دعوى القينة ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى الفكاك وشرط العاوي
 التوفيق بان لم يكن عالما به وذكر فيها اختلافنا ومن فروع اصل المسئلة لو ادعى
 البايغ انه فضولي لم تقبل ومنها لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم تقبل لا يشترط
 صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين كافي البرازية لا يشترط اليد في
 العقار الا بالبيينة او علم الشخص ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى العقب
 كافي القينة او الشراء منه كافي البرازية الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت
 والا الا في مسائل ادعى دينيا بسبب فشهد بالطلاق لو كان المشهود اقل
 ادعى انه تزوجها فشهد انها منكوبة ادعى ملكا مطلقا بلاتاريخ فشهد به تاريخ
 على المختار ادعى انشاء فعل كغصب فشهد بالاقراءه ادعى النكاح فشهد
 عن فلان فشهد بها كعالة عن الآخر ادعى ملك عين بالشر من قبل القينة
 فشهد بالطلاق ادعى ملكا مطلقا فشهد بسبب وقال المدعي مولى بذكر السبب

اولى الايضاحات بالبراء والتمليك ادعى العبد بالصدقة كافي التلخيص فيها
 من الخلاصة وفتح القدير وقد ذكرنا في الشرح ثلاثين وعشرين مسألة فليراجع
 الامام يقضي بغير في حد القذف والعصا والتهمة كذا في السراجية وفي التهذيب
 يقضي القاضى بالان في الحدود والعصا القاضى اذا قضى بمجهدين في نقد فضاؤه
 الا في مسائل نفي ايمانها على عدم النفاذ لو قضى بطلان الحق بغير المدة او
 بالتزويج للبر عن الانفاق غايها على الصحيح لا حاضر او صحة نكاح مرنه آية عندنا في كونه
 او بغير نكاح ام مرنه او بنتها او بغير المتعة او سقوط المهر بالنكاح او بعدم تاجيل
 العنين او بعدم صحة الرجعة بلا رضاها او بعدم وقوع الثلاث على الجبل او بعدم وقوع
 قبل الدخول او بعدم الوقوع على الحائض او بعدم وقوع ما زاد على الواحدة او بعدم وقوع
 الثلاث بكلمة او بعدم وقوعه على الموطوءة عقبا وبصرف الجمار لمن خلقها قبل الوطء
 بعد المهر والتجوز وبشرها بده خطا بيه او في قسامة تقبل او بالتزويج بين زوجين بشرها
 الرضعة او قضاء ولده او دفع اليه حكمه او عدا وكافرا او الحكم بغيره او بغيره بغير نصيب
 الساكن من قرة حرة او ببيع مزرعة التسمية عامدا او ببيع ام الولد على الظاهر او قبل
 ينفذ على الصالح او بطلان عفو المرأة عن العقود او بغيره من الخالص او بزيادة
 اهل الحكة في معلوم الامام من اوقات المسجد وبطلان المطلقة ثلاثا بغير عقد الثاني او
 بعدم ملك الكافر مال مسلم باجازه بدراهم او ببيع درهم بدراهم بزيادة او بغيره
 صلوة المحدث او بقاء على اهل الحكة بلف مال او بحد القذف بالتعريض او
 بالقرعة في متقى البعض او بعدم تصرف المرأة في المهر بغير اذن زوجها لم ينفذ في الكل
 هذا ما حرمناه من البرازية والعمادية والعمرية والتاخرانية التي اذا اردت
 شهادة لعلته ثم زالت العلقة فشهد في تلك الحادثة لا تقبل الا في اربعة العبد
 والكافر على مسلم والاعمى والصبى اذا شهدوا فرددت ثم زال المانع فشهدوا

والجمل

مكرر

مكرر

تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من رده او غيره وسواء كان بعد سنين او لا كافي القينة
 للضم ان يطعن في اثبتين بثلاثة انهما عبادان او محمد ودان او شريكان في المشهود به
 كذا في الخلاصة القضاة لا يشترط له الدعوى والخصومة فاذا شهدا على خصم حتى وذكرنا
 اسمه واسم ابيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاؤه نسيبنا وان لم يكن في حادثة
 النسب وقد ذكر العماد في فصوله فريدين في كنفين حكما وذكرنا احدهما بغيره على الاخر
 وفوق بينهما في جامع الفصولين فليستظروا من مناهات مسائل القضاة على هذا الوجه
 بان فلاة زوجة فلان وكلت ذوجهما فلانا في كذا وكذا اعطى خصم منكر وقضى بتوكيله
 كان قضاؤه بائنا وجبته بينهما ومن حادثة الفتوى ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم
 بثبوت الرضائية ان يعلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويذكر بحق على الآخر
 ويتنازعان في دخوله فيقام البينة عاروا به فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل
 واصل القضاة الضمنية ما ذكره احكام المتون من انه لو ادعى كفا على رجل على يادنه
 فاقرها وانكر الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضى عليه قضاء وعلى
 الاسباب الغائب ضمنها له فروع وتفاصيل ذكرنا ما في الشرح قال في خزانة القضاة
 اذا مات القاضى انزل خلفاؤه ولو مات احد من الولاة انزلت خلفاؤه ولو مات
 الخليفة لا ينزل ولاته وقضاة انتهى وفي الخلاصة وفي هداية الناطق لومات القاضى
 انزل خلفاؤه وكذا موت امير الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان اذا
 عزل القاضى انزل نائبه بخلاف موت القاضى وفي المحيط اذا عزل السلطان القاضى
 انزل نائبه بخلاف ما اذا مات القاضى حيث لا ينزل نائبه كذا قيل في بعض ان لا
 ينزل نائبه بغير القاضى لانه نائب السلطان او نائب العامة لا ترى انه لا
 ينزل بموت القاضى وعليه كثير من المشايخ انتهى وفي البرازية مات الخليفة و
 له امراء وعال فاكل كل على ولاية وفي المحيط مات القاضى انزل خلفاؤه وكذا امر

القضاة بالنسبة

مكرر

مكرر

مكرر

الناحية بخلاف موت الخليفة واذا عزل القاضي ينزل نائبه واذا مات لا والقوى
 على انه لا ينزل بغير القاضي لانه نائب السلطان والامانة وبغير نائب السلطان لا ينزل القاضي
 انتهى وفي العماد وجامع الفصولين كما في الخلاصة وفي فتاوى قاضيين واذا مات
 الخليفة لا ينزل قضاته وعلمه وكذا لو كان القاضي ما ذابا لا بخلافه ولا خلاف في مات
 القاضي لا ينزل خليفته انتهى فتحرر من ذلك اختلاف الشيخ في انزال النائب بغير القاضي
 وموته وقول البرازي القوي على انه لا ينزل بغير القاضي على ان الفتوى على انه لا ينزل بموته
 بالاولى لكن عليه بانه نائب السلطان فيدل على ان النائب بالان ينزلون بغير
 القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا ينزل احد الا ان
 انه نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن العوس ونائب القاضي في زماننا ينزل بغير
 القاضي وموته فانه نائب من كل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في كلامه كونه وكيل
 قاضي القضاة عند سبب الشافعي واحد وعندنا انما هو نائب السلطان وفي التارخانية
 ان القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب النواب انتهى وفي وقف القينة كذا
 القاضي او عزل يقي ما نصبه على حاله ثم يبيع فيما انتهى وفي التهذيب وفي زماننا لا يثبت
 التزكية بغيره النسق واختار القضاة اختلاف الشهود كما اختار ابن ابي ليلى
 غلبة الظن انتهى وفي مناقب الكردي في كتابه يوسف اعلم ان تخلف المدعي
 وان جده منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى القاضي وخواتمه
 ان السلطان اذا اقر قضاته بتخليف الشهود يجب على الحاكم ان ينصحه السلطان
 ويقولوا لا نكلف قضاتك امر ان اطاعوك يلزم من سخط الخلق وان عسرك
 يلزم من سخطك الى آخر ما فيها لا يصح رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت عن قضائي
 او وقعت في غيبوبة الشهود او ابطلت حكمي لم يصح والقضاة ما مضى كما في الفينة
 وقيدة في الخلاصة بما اذا كان مع شرابط الصحة وفي الكر بما اذا كان بعد دعوى

على
 مطلق انزل القاضي
 بغير القاضي وموته

في اختلاف السور

مطلق
 تخلف المدعي والشيخ
 امر منسوخ باطل العمل
 بالمنسوخ حرام

رجوع القاضي

في انزال النائب
 بغير القاضي وموته

صحيحة وشهاد مستقيمة انتهى الا في مسائل الاولي اذا كان القضاء بغير الرجوع
 عنه كما ذكره ابن وهبان استنباطا من تقييد الخلاصة بالبيضة الثانية اذا ظهر له
 خطأه ويجب عليه نقضه بخلاف ما اذا تبدل رأي المجتهد الثالثة اذا قضى في مجتهد
 فيه بخلاف مذهبه فلا يقضه دون غيره كما في شرح المنظومة امر القاضي حكم بقوله سلم المحدث
 الى المدعي والامر بدفع الدين والامر بحسب القاضي مستلحق في العمادية والبرازية وقف
 على الفقه او فاجاب بعض قرابة الواقف فامر القاضي بان يصرف شيء من الوقف
 اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو اراد ان يصرفه الى فقير فرصه فعل القاضي حكم منه فليس له
 ان يزوج البيعة التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا ممن لا يقبل شهادته له
 واما اذا اشترى القاضي البيعة لنفسه من نفسه او من وصي قاه فذكره في جامع
 الفصولين من فضل تصرف الوصي والقاضي في مال البيعة فقال لم يجز بيع الحكماء من شتم
 وكذا عكسه ولما اشار من وصيه وباعه من بيعة وقبل وصيه له فانه يجوز ولو وصيا
 من جهة القاضي ولو باع القاضي وقف المريض في مرض موته بعد موته لغرامة ثم ظهر
 مال آخر لم يبطل البيع وشترى بالتمش ارض توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين
 عند عدم الاجازة فانه يشترى بقيمة الثلثين ارض توقف لان فعل القاضي
 حكم بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف لا في مسئلة ما اذا اعطى فقير من وقف
 الفداء فانه ليس حكم حتى كان له ان يعطى غيره كما في جامع الفصولين وفيما اذا اذن
 الولي للعاصي في تزويج الصغيرة فزوجها القاضي كان وكيله فلا يكون فعله حكما حتى لو
 رفع عقده الى مخالف له فقه كما في القاسمية فالمستثنى مستثنان وقوله ان فعل
 الحكم يدل على ان الدعوى نافية شرطا للحكم القوي دون الفعلي فليثبت له وقد ذكرناه في
 الشرح اذا قال المقر اسع اقراره لا تشهد على سواه ان يشهد عليه كما في الخلاصة
 الا اذا قال المقر لا تشهد عليه بما اقر فيمنع لا يبعد كما في جمل التارخانية

بلغ

الملك و غضب من جواب غيره انه لا يبرأ فاذا ظني بيمينه جوابي ولم اجد على صحته
 ما ذكره البرزوقي في غنا الفتاوى من جملته هو السبع الفاسد جملته القصد والربوبية ملك العوض
 فيها بالقبض فاذا استملك على ملكه من غيره لم يبرأ الا بالبراءة فلو كان ذلك رد ضمان
 استملك لارء عين ما استملك وبه ضمان ما استملك لا يبرأ من العقد السابق بل يتقرر
 مفيد الملك في فضل الربوا فلم يكن في ردة فائدة تنقض عقد الربا ليجي ذلك حقا للشرع
 وانما الذي يجب حقا للشرع وعين الربا ان كان قابلا لارء ضمانه انتهى وقد اقيمت اخذ
 من الاولى بان الشهود اذا شهدوا ان البعض لا حقيقة له وانما فعلوا طاعة وحيلة
 تقبل لا يجوز اطلاق المحسوس الا برضى خصمه الا اذا ثبت اعساره او احضر الدين للتعاقب
 في غيبة خصمه يقرض الكافي الا وقاف مبنى على المصلحة فما خرج عنها من باطل وقد ذكرنا
 من ذلك شيئا في الفتاوى اعد وما يدل عليه انه لو غزل ابن الواقف من النظر المشروط له
 وولي غيره بلا ضمان لم ينصح كافي فعل القاد من الوقف وجامع الفضولين من النفاذ
 ولو عين للنظر معلوما وغزل نظر الثاني ان كان ما عينه له بقدر اجره فله اودونه اجزاء عليه
 الثاني والاصل له اجر النخل وحظ الزيادة كما في القينة وغيرها ومنها حرة اصدان تغير
 فرائض للسجدة بغير شرط الواقف كافي الذخيرة وغيرها وقد ذكرنا في القاعة الخامسة
 ان من اعتمد على امر الكافي الذي ليس شرعي لم يخرج عن العهد ونقلت هناك فرائض فري
 الولو الجنية ولا يعارض في القينة طالب العلم المحلة ان يقرض من مال المسجد للامام
 كافي فامره الكافي بخرصه ثم مات الامام فخل لا يضمن القيمة لانه لا يضمن بالاقراض
 الكافي لان القاضي لا يقرض من مال المسجد وفي الكافي من الشهادة الاصح ان القاضي اذا علم
 ان المحقر من لا يجوز اقامة البينة عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بغير حاكم لا تقبل
 شهادة الغفيل ولا تقبل اقراره كافي الاولوية شهادة اذ ان مات وبه امراته واخوانه اطلقها
 قالوا الى اولى تنازعنا في ولا رجل بعد حوته فربما كل ان اعتقه وهو ملكه فالحال فيها

في حقه ان يبرأ
 من وجهه ان يبرأ
 من وجهه ان يبرأ

كافي

كما لو برحنا على نسب ولد كان بينهما واني بينة سبقت وقضي به لم تقبل الاخرى
 سئل الشهود بالسبع عن الثمن فقالوا لا تعلم لم تقبل وبالنكاح من المهر فقالوا لا تعلم
 تقبل كافي الصيرفة الاصح انه لا يفي بجواز تحمل الشهادة على المتغيبين والجمعوا انه لا
 يتحملها من وطء جدار كذا في المجتبى وفي البرازية بطلاق او عناق وقال لا لا ندري كان
 في صفة او مرض فلو على المرض ولو قال الوارث كان يهدى يصدق حتى يشهدوا انه
 صحيح العقل وفي الخزانة قال ابو زرع الكبري لكن لا ندري الكبري كلف اقامة البينة ان
 الكبري من شهد انهما زوجت نفسها ولا تعلم هل في الحال امراته ام لا او شهدا
 انه باع منه هذا العين ولا ندري انه هل في ملكه في الحال ام لا يقضي بالنكاح والملك في
 الحال بالاكتمال وان اهدى في العقد شاهد في الحال انتهى وفي البرازية مغزيا الى الجامع
 انما يهدى عاين دابة تبيع دابة ويرتفع لان يشهد بالملك والنتائج انتهى لا يكلف الكبري
 اذا حلف المدعي عليه الا في مسئلة ذكرنا في الدعوى من الشرع عن المحيط او قال فيه
 انها من خراسان الكاب وغزاية يجب حفظها اللعيب بالشرط لا يسقط العادة
 الا بواحد من نفس القارة عليه وكثرة الحلف عليه واخراج الصلوة عن وقتها بسبب اللعب
 به على الطريق وذكر شي من الفسق عليه كائنا في شرع الكثرة الدعوى على غيره في اليد
 لا تسمع الا في دعوى الغصب في المنقول واما في الدور والعقار فلا فرق كافي النتيجة
 شهادة الزوج على زوجته مقبولة الا بزمانا وقد ذكرنا كافي حد الغذف وفيما اذا
 شهدا على اقرارنا باننا له لرجل يبرأ فلا يقبل الا اذا كان الزوج اعطاه المهر وهو
 يقول اذنت لها في النكاح كافي شهادات الخائنة تقبل بشهادة الدعي على مشك
 الا في مسائل فيما اذا شهدا نصرانيا على نصراني انه قد اسلم حثيا كان او ميتا
 فلا يصلح عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية كافي الخامسة الا اذا كان ميتا
 وكان له ولي مسلم يدعيه فانما تقبل لارءه ويصلح عليه يقول ولينه كافي

شهادة صحيح

مطلق لا يسقط العادة
 اللعيب بالشرط

مطلق لا يسقط العادة
 اللعيب بالشرط

وإذا كان من غير مسلم
أو من غير مسلم

الحانية وقيل إذا شهد على نصراني ميت وهو من مسلم وقيل إذا شهد أربعة
نصارى على نصراني أنه زنا بمسلمة إلا إذا قالوا استسكروا في رجل واحد كافي الحانية وقيل
إذا ادعى مسلم عبداً في بكافر فشهد بكافران أنه عبد فمضى بطلان دعواه المسلم كافي
البدائع لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه إلا في مسألة القاتل إذا شهد بغيره وفي
المقتول وصورة في شهادته الحانية ثلاثة قتلوا رجلاً عداً ثم شهدوا بغيره التوبة
أن الولي عفا عنه قال الحسن لا تقبل شهادتهم إلا أن يقولوا ثلثان منهم عفا عنه
وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو يوسف يقبل في حق الواحد وقال الحسن
يقبل في حق الكل انتهى وكتبنا في قاعدة اليقين لا يزول والشك أن من تلف
لحم إنسان وادعى أنه ميتة فلكشفه عن أن يشهد وأنه ذكبة بحكم الحال كافي الحانية
وإذا فرغت لورا أو شخصاً ليس عليه آثار من اقرب شيء لهم أن يشهد وأنه
أقرب هو صحيح وكذا عكسه لوراوه في فراش أو به عرض ظاهر فلم أن يشهد وأنه
كان مرضياً علماً بالحال كمن لو قال لهم أنا صحيح هل يشهدوا بصدقه ويحكموا قوله فان
ظهورهم ما يدل على صحة شهادته وأنها لا يكادوا قوله وينبغي أن يسألهم القاضي هل ظهر عليه
ما يدل على مرضه فان أخبروا به لم يعمل بأخباره أنه صحيح والأصل به وهو حادثة الشك
في جنائيات البرازية شهد على رجل أنه جرحه ولم يزل صاحب فراشه حتى مات
بحكم به وإن لم يشهد وأنه مات من جراحة لأنه لا علم لهم به وكذا لا يشترط في الحلية
الحال أن يقولوا آمن سقوط ولأن إضافة الأحكام إلى السبب الظاهر لا تهم إلى
سبب يقوم الآخر أنه لا يجب القسامة في ميتة بحلة على رقبته حتى يلقوه أي
تقبل شهادته العتيق لمعقبة إلا في مسألة ما إذا شهد بالثمن عند اختلافهما
كافي الخلاصة وتقبل عليه إلا في مسألة ذكرنا في الشرح قاله بسط الأوزار
وللتفعية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة من أصحابنا في وجوبه

قد ذكرنا هذه المسئلة
في ورق ٥٦

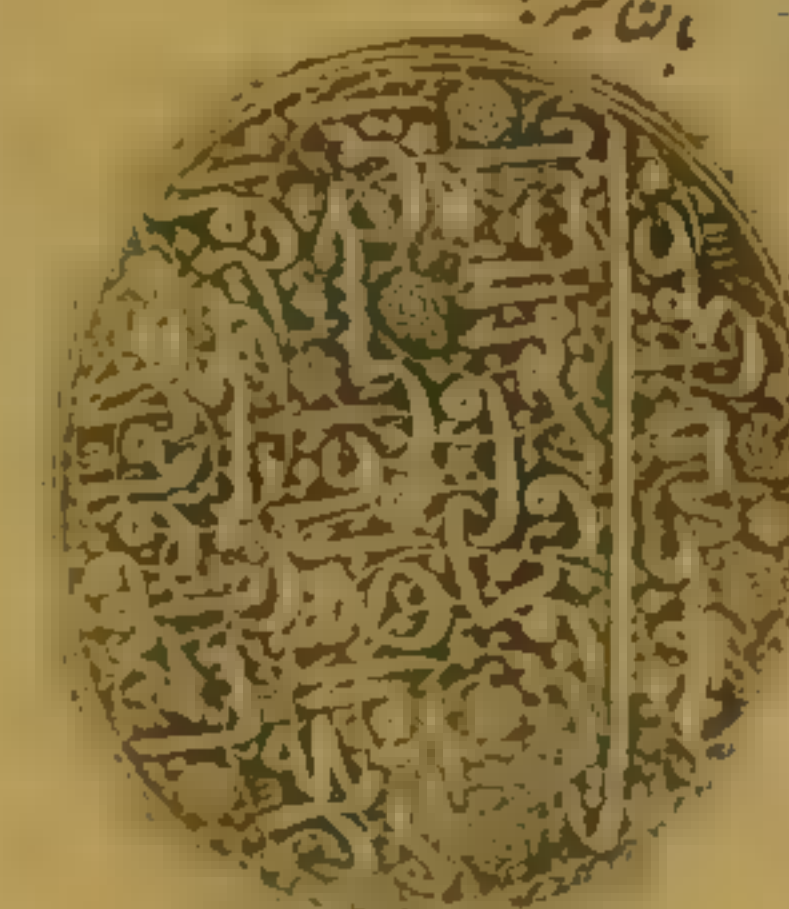
مطابق
في شهادة رجل بالانسان
دعوى

مات

ممن
بما ضاع أحد عشر
بنو من موالي النصارى

٢ شهادة جارية

بأن خبره عن غيره



أذا لم يكن القاضي رشيحاً من بيت المال فلاخذ عشرة ما يتولى من أموال النصارى والأوقاف ثم
بالغ في الاستحسان انتهى ولم أر هذا إلا صاحبنا لكن في الحانية ذكر العشرة بمقتضى مسئلة الظاهر
لا تخلف مع البرهان إلا في ثلاثة ذكرنا في الشرح دعوى دين على ميت وفي استحسان
المبيع ودعوى الابن لا تخلف بلا طلب المدعى إلا في أربع على قول أبي يوسف مذكورة في الحانية
تقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن دهبان
في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية الامة وتبديرها والجمع وطلاق حصتها
والنسب وزدت فها من كلامهم أيضاً قد الزنا وحرية الشرب والأبالة والظهار و
حرية المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة بما صله والجارية فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى
من غير من له الحق فلا جواب لها فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلاد دعوى جائز
في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القينة فصارت أربعة عشر موضعاً
في الشهادة على دعوى مولاه نسب ولم أر غيرها في الشاهد حسبة من غير سؤال القاضي
اعلم أن شاهد الحلية إذا شهد بشهادة بلا عذر تفسق ولا تقبل شهادته لقوله عليه
الحدود وطلاق الزوجة وعتق الامة وظاهر ما في القينة أنه في الكل وفي الظهيرة
والنيمة وقد آفقت فيها رسالة قلنا شاهد حسبة وليس لنا مع حسبة إلا في دعوى
الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على أنها لا تسمع
الدعوى الآمن المتولى كافي البرازية من الوقف فإذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه
فلا لا يجنب بالاول وظاهر كلامهم أنها لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقاً وهل يقبل خروج
الشاهد حسبة الظاهر نعم كونه خالداً لا مجال بين المولى وعبده قبل ثبوت عتقه إلا
في ثلاثة مذكورة في منية المعقن ولا مجال بين المنقول والمدعى عليه إلا في موضعين
منها أيضاً لا يلزم المدعى بان السبب ونقضه بونه إلا في التخليت ودعوى المرأة الدين
على شركة زوجها والثانية في جامع الفتولين والآخرة في الشرح من الدعوى الشهادة

بحجة العبد يدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين الاولى اذا شهدوا بحرية
 الاصلية واثبت حية تقبل الابد موتها الثانية شهدوا بانوا وصي له باعقافه
 تقبل وان لم يدع العبد ومما في آخر العادة والا لا مفرقة على الضيف فان العقب
 عنه اشترط دعواه في العارضة والاصلية كما قد تمناه ولا تسع دعوى الاتفاق من غير
 العبد الا في مسئلة من باب الفالف من المحيط باع عبد ثم ادعى على المشتري الشراء
 والاتفاق وكان في يد البائع تسع فيها وان كان في يد المشتري تسع في الشراء
 فقط ولا يشترط لصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم آفة لجواز ان يكون خرا الاصل
 واثبت رقية صرح به في آخر العادة وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بخبرة الال
 كافي دعوى القينة القضا بعد صدور صحيح لا يبطل باطل احد الا اذا اقر المقضي له
 ببطلانه فانه يبطل الا في المقضي بحرية وفيما اذا اظهر الشهود عبيدا او محدودون في
 قذف بالبينة فانه يبطل القضا لكن لكونه غير صحيح يخلف المنكر الا في احد وثلاثين
 مسئلة يتينا في شرح الكثر اذا ادعى جلالا كل منهما على ذي اليد استحقاق مانع
 به فاقول احدهما وانكر الاخر لم يستحق للمنكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب والبيع
 والاعارة فانه يستحق للمنكر بعد اقراره لاحدهما كافي في الحانية مفصلا في الخلاصة
 كل موضع لو اقر بانه فانما انكره يستحق الا في ثلث وذكرنا والصواب في اربع و
 ثمانين وقد ذكرنا في الشرح يجوز قضا والامر الذي يولي القضاة وكذلك كتابه الى القاضي
 الا ان يكون القاضي من جهة الخليفة قضى الامر لا يجوز كذا في المتن وقد اقيمت
 بان تولية باشام مصر قاضيا ليحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان
 باطلة لانه لم يعوض اليه ذلك ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القضا ان المولى لا يكون
 قاضيا قبل وصوله الى محل ولايته فمقتضا هو اذ قبول الهدية قبل الوصول مطلقا
 جواز استنابة بارسال نايب له في محل قضائه وعلى القضاة الآن على ارسال نايب

انه ولا اسم الى ج

هذا الا في القضاة بانظر الى ظاهر النقط وان
 فالابدا وكذا قبل وصوله من اهل محل
 ولايته فمقتضى الامر لا يولي في محل ولايته
 في كونه جاز قضاة

ارسال القضاة واما من فسطح لا يخل قضاة
 في كونه جاز قضاة

انما نوع من الظواهر والظواهر بالبرهان
 انما نوع من الظواهر والظواهر بالبرهان
 انما نوع من الظواهر والظواهر بالبرهان

حين التولية في بلد السلطان والظاهر ان باذن السلطان وجنته لا كلام فيه
 حادثة ادعى انه غرس اطلاق ارض محدودة بكذا من مدة ثمانية عشر سنة على ان الارض
 ان ظهر لها ما كثر فرفع اجرتها وان المدعي عليه يتعاضد بغير حق وطالبه بذلك فاجاب المدعي
 عليه بان الاصل المذكور غرسه مستاجر الوقف فاحضر المدعي شاهدين شهدا بان غرس
 من المدة المذكورة وزاد احد بهما بان واصلع اليه عليه فحكم القاضي بالملك للمدعي ولم
 يطلب البينة من المدعي عليه فاستلكت عن الحكم فاجبت بان غير صحيح لان المدعي لم
 يبين فيها انه خارج او ذوبه وعلى كل المطابقة بين الدعوى والشهادة والحال
 ان القاضي يستأنف الدعوى فان ذكر المدعي ان المدعي عليه واصلع اليه ويدوان خارج
 وصرف المدعي عليه على وضع اليد او برهن عليه ثم برهن على الفرس وشهدا على طوع الدكر
 طلب من الناظر البرهان فان برهن على ادعى قدم برهان الخارج لان الفرس
 مما يكثر فليس كالسلاح واذا ذكر المدعي انه واصلع اليه وان الناظر للمدعي عليه براضه
 وبرهن من الناظر على غراس المستاجر قدم برهان الناظر لكونه خارجا ومثل
 الترجيح لبينة الناظر لكونها ثبتت الفرس بحق والا لا تنبته غصبا فقلت لا ترجيح
 بذلك ثم سللت لو اقر في الفرس فاجبت بتقديم بينة الخارج الا اذا سبق
 تاريخ ذي اليد فتقدم لان الفرس مما يتكرر وقال الزيلعي انه بمنزلة الملك المطلق و
 هذا حكمه ثم رأت في غصب القينة لو غرس السلم في ارض مستبلة كانت سبيل اتجه فمقتضا
 ان يكون الاصل وقفا اذا كانت الارض قفلا على ابناء السبيل فظاهر ما في الاستحسان
 انه لو غرس في الوقف ولم يبرهن له كانت ملكا لا وقفا ذكر في خزانة المفتين من الوقف
 حكم ما اذا غصب ارضا وبني فيها او غرس لاغا لفا اذا اختلفا في الاجل الا في اجل السلم
 دعوى دفع التعرض مسومة على المغيبة كافي دعوى البرازية ودعوى قطع النزاع لا
 كافي في قضاوي فامري الهداية اختلف الشاهدين مانع الا في احدي وتلخيص مسئلة ذكرنا

في الشرح اذا اخبر القاضي بشي حال فضا قبل منه الا اذا اخبر باقرار رجل واحد وتام
في شرح ادب القضا للمصدر لا تسمع دعوى بدعي على الميت الا على وارث او وصي او موصي فلا تسمع
على غيرهم كما في جامع الفصولين الا اذا اوصى جميع ماله لاجنبي وسلم فانها تسمع عليه كونه زائرا كما
في فرائد المفتين لا بدعي عليه اذا وقع دعوى المدعي الملك من فلان بان فلانا اودعه اياه
ان دفعت الدعوى بلا بينة الا في مسكتين الاولى اذا ادعى الارث عنه فانها لا ترفع بخلاف
دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء منه وقال امرني بالقبض منك ثم ترفع والفرق
في فروق الكرايس دعوى القضا والشهادت عليه من غير تسمية القاضي لا تسمع الا في مسكتين
الاولى الشهادت بالوقف اي بان قاضيا من فضاة المسلمين قضى بصحة صوت الثانية
الشهادت بالارث اي بان قاضيا من القضاة قضى بان الارث له تحت ومما في الحراية و
دعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في اربعة مسكتين القاضي والثالثة الشهادت
بانه اشترى من وصيته في صفة صحيحة وان لم يسموه الرابعة الشهادت بان وكيله باعه من
غير بيان والكل من دالة المفتين الى مسكتين نسبة فعل الممتولى وقف من غير بيان
من نصبة على المفتين السادسة فعل الموصي يتم كذلك ويمكن الرجوع الى اخرتين الى
الاولى القضا بالحرية فضا على الكافة الا اذا قضى لعنق عن ملك موعود فان يكون
قضا على الكافة من ذلك التاريخ فلا يسمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبل كما ذكره
ملاخسر وفي شرح الدرر والغفر القول لشكر الابل الا في السلم فلم يرد الشراء يمنع
دعوى الملك كذا الاستيلاء بالضرورة كما اذا خاف من الغاصب تلف العين فاشترى
او اخذ ما وديعة ذكره التماس في الفصول وفي جامع الفصولين لكن بصيغة يتفني
الجمالة في المنكوبة تمنع العوة وفي المهران كانت فاحشة فمختل والافاقا لوسط كجدة
وفي البيع في المبيع والتمس يمنع العوة الا اذا ادعى صفاتي دار فادعى الاخر عليه صفاتي دار
اخرى قباليا المحلين المجهولين فانه جاز وفي الاجارة يمنع العوة في العين اوقفي الا

قوله
في شرح الدرر والغفر
قوله في المهران كانت فاحشة فمختل
قوله في المهران كانت فاحشة فمختل

كذلك هذا وفي الدعوى تمنع العوة الا في الغصب والسرقة وفي الشهادت كذا كذا في
التمس وفي الاختلافات تمنع الا في مسكتين هذه الثلاثة ودعوى جناية مبهمة على الموضع و
تحليف الموضع عن اتهام القاضي له وكذا الممتولى وفي الاقرار لا تمنع الا في مسكتين ذكرنا في
بابه وفي الوصية لا تمنعها والبيان الى الموصي ووارثه وفي الصق لوقال عطل فلانا شيئا
او جزءا من ماله اعطوه ما شافوا وفي الوكالة فان في الموكل فيه وتفا حشت منف والالا
فلا ولا يملك منع كذا وهذا وقيل لا وفي الطلاق والعنق لا وعليه بيان وفي الرد
يمنع كذا فان او هذا لا يجوز للمدعي عليه الا ان كان عالما بالحق الا في دعوى الغيب
فان للبايع انكاره ليعقم المشتري البينة عليه ليتكلم من الرد على بايعه وفي الوصي اذا
علم بالدين ذكرنا في بيع الوكيل اذا اقام الخارج البينة على التنازع في ملكه وذو اليد
كذلك قدمت بينة ذي اليد كذا اطلع اصحاب المتن قلت الا في مسكتين
ذكرنا في خزانة الاكل من دعوى النسب لو كان النزاع في عبد فقال الخارج انه ولد
في ملكي واعتقه وبرهن وقال ذو اليد ولد في ملكي فقط بخلاف ما اذا قال الخارج بترته
او كاتبة فانه لا يقدم الثانية لوقال الخارج ولد في ملكي من امي هذه وهو اني قدم على ذي
اليده اذا برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم ذي اليد الا في مسكتين في الحراية
الاولى لو برهن الخارج على انه ابن من امراته بهذه ومما حان واقام ذو اليد بينة انه ابنه
ولم ينسب اليه فهو للخارج الثانية لو كان ذو اليد ذقيا والخارج مسلما فبرهن الذي
بشهود من الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج سواء برهن بمسلمين او بكفار و
لو برهن الكافر بمسلمين قدم على مسلم مطلقا لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكافر على
على محجوس في الدعاوى الا في دعوى النسب كما في خزانة الاكل اذا شهد واليه بانه وارث
فلان من غير بيان سببه لا يقبل الا اذا شهد وابان فلان انما قضى بانه وارث
فانما تقبل كما في خزانة الاكل اخر الدعاوى اذا شهد واليه بقرانه كانه اخوه او عمه لا بد

قوله

قوله في الوصي فلو سلم
عليه الدين مع الميت فانه لا يرفع
انكر فاقبم البينة عليه
لا يقول الا باقراره
على بقرانه او كذا فافقه
على بقرانه او كذا فافقه

قوله في البيع فانه لا يرفع
قوله في البيع فانه لا يرفع
قوله في البيع فانه لا يرفع
قوله في البيع فانه لا يرفع

قوله في البيع فانه لا يرفع
قوله في البيع فانه لا يرفع
قوله في البيع فانه لا يرفع
قوله في البيع فانه لا يرفع

ان يتوالت لايه وانه اولايه بالان والبت وابن الابن والاب والام
 كما في الخزانة المحيطة بينه عاده اقراره كونه من عيين او بين اوقفه وعلمه
 بعد توليته او قريته قاطعة وقد اوضحناه في الشرح من الدعوى الا ان الفتوى
 على قول محمد لم يرجع اليه انه لا اعتبار بعلم الغاصي وفي جامع الفصولين وعليه الفتوى
 وعليه ما استخلصنا في البرازية من المسائل المحيطة من الدعوى القول قول الاب انه
 انفق على ولده الصغير مع اليقين وكانت النفقة مفرقة بالتقضاء او بعض الآلة
 ولو كذبته الام كما في نفقات الثانية بخلاف ما لو ادعى الانفاق على الزوجة وانكرت
 وعلى هذا يمكن ان يقال المديون اذا ادعى الايفاء لا يقبل قوله الا في مسألة اذا
 تنازع جيلان في عيى ذكر الكفاية على سنة ولطائف وفيها قلت في الشرح انها
 على خمسة واثني عشر التقديرات اقرار الا في الحد وكذا في الشرح من دعوى الرجلين
 لا يقضى بالقرينة الا في مثل ذكرتها في الشرح من باب الخالف الغاصي اذا حكم بشي
 وكتب السجل بجعل كل ذي حجة على حجة اذا كانت له وفهم من السجلات لا يجعل القضاة
 كل ذي حجة على حجة النسب والحكم بشهادة الغالبة وفسخ النكاح بالعتق وفسخ
 البيع بالاباق وتفسير الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات
كتاب الوكالة الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله فان كان مفيد اعتبر
 مطلقا والا لا وان كان ناقصا من وجه فصار من وجه فان اكد بالعتق اعتبر والا
 لا عليه فروع منها به بخلافه بغيره لم ينفذ لانه مفيد لجه من فلان قبله
 من غيره كذلك وبما في المحيط ومن هذا النوع بعت بغيره بغيره وبغيره
 قبض نقد انما لم يبيع نقد ولا بعت النسبة لم يبيع نقد البع في سوق
 كذا انما في غيره نقد لا بعت الا في سوق كذا لا نظيره بغيره ولا بعت الا بشهود
 فلما في لفتة مع النبي الا في قوله لا تتبع الابا بالنسبة وفي قوله لا تسلم حتى يقبض

في كل ما يتعلق بالسجل

التميز

التميز كما في العنق فلم يخالفه بخلاف لا تتبع حتى يقبض لان التسليم من الحقوق وهي
 راجعة الى الوكيل فلا يملك النبي الوكيل ملكا للموقوف كالفد والانهما وتما في
 نكاح الجامع الوكيل مصدق في برائة دون رجوعه فلو دفع اليه الغامر فان
 يشترى بها عبدا ويؤيد من عنده الخمسة فاشترى وادى الزيادة وكذا في
 تخالفنا وبعثتم الشئ انما لا للتعذر بخلافه في المقتينة حال قبضها وتما في الجامع
 لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل بشر شي بغير عينة او ببيع ماله ذكره
 في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعناق فان خسر الوكيل
 بشرا معينين والمقصود لا يجز الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه مبرعا
 الا في مثل اذا وكل في دفع عيى وغاب لكن لا يجب العمل عليه والمقصود الا في
 سواء وفيما اذا كان وكلا بالمقصود يطلب المدعى وغاب المدعى عليه ومن ذوق الكمال
 لا يجزى الوكيل بالاعتناق والتبشير والكتابة والجهة من فلان والبيع منه وطاف
 فلانة وقضاء دين فلان اذا غاب الموكل ولا يجز الوكيل بغيره على تقاضي الشئ وانما
 يحيل الموكل ولا يجز الوكيل بدلين موكل ولو كانت وكالة عامة الا ان ضمن لا يوكل
 الوكيل الا باذن او تفويض تفويض الى الوكيل يقبض الدين له ان يوكل من غيره بغيره
 في غير الديون بالرفع اليه والوكيل يرفع الزكاة اذا وكله غيره ثم وثم فرفع الامر جاز
 ولا يوقف كما في ائحة الثانية الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على
 موكله بالافضل اذا ادعى الدفع وصدة الموكل وكذا في البيع فلا رجوع كما في كتابنا
 وكيل الابن في مال ابنة كالأب الا في مستلبيين من بيع الوالوة الجارية اذا باع وكيل الاب
 لابنة لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنة وفيما اذا باع احد الابنين من الاخر يجوز
 بخلاف وكيله المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس عند الا في مسألة في بيع الوالوة الجارية
 الا كالمسلم في دار الحرب اذا امر ان يابان يشترىه بالف درهم فخالف

ينبغي ان يكون الوكيل يقبض الوديعة كذلك ولم يثبت لما فرق به الولو الى بينهما بالوكيل
 يقبض الدين يؤيد ايجاب الضمان على الميت اذ الدين يقبض بالمتلما بخلاف الوكيل
 يقبض العين لانه يريد نفي الضمان عن نفسه انتهى وكتبنا في شرح الكفر في باب الوكيل
 بالخصوص والعقب مسئلة لا يقبل فيها قول الوكيل يقبض انه قبض وفي الواقع
 الحاشية الوكيل يقبض القرض اذ قال قبضه وصدقه المقرض وكذب الموكل فان قوله
 للموكل اذا مات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع وفاد كانه يبيع الزاوية
 اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسانا الا في العرف كذا في منية المفتي
 الوكيل اذا جاز فعل القضا او كل بلا اذن وتقيم وحفرة فانه ينفذ على الموكل لان مقتضى
 حضور رايه الا في الوكيل بالطلاق والعناق لان مقتضى عبارة والخلع والكتابة كاي
 كما في مينة المفتي انتهى المفتي الى اثنين لا يملك احدهما كالوكيلين والوصيين و
 الناظرين والناصبين والحاكين والمودعين والمشر وط لهما الاستبداد والاداء
 والاخراج الا في مسئلة ما اذا شرط الواقف النظر والاستبداد مع فلان فان
 للواقف الافراد دون فلان كما في الحاشية من الوقف الوكيل لا يكون وكيل
 العلم بالوكالة الا في مسئلة علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع بكونه وكلا
 كما في الزاوية وفي مسئلة ما اذا وكل المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له و
 لم يعلم بكونه وكلا وصي في الحاشية بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع
 والوكيل بالوكالة فدفعها له فان المالك يختر في قضيتين ايها اراد اذ الملك وصي في
 الحاشية ايضا **كتاب الاقرار** المتعلق اذ كذب المقر بطل اقراره الا في
 الاقرار بالحرية والنسب ولا العتاقة كما في شرح الجمع معللا بانها لا تحمل النقص و
 يزاد الوقف فان المقر له اذا رده ثم صدق صح كما في الاسعاف والطلاق والنسب
 والرق كما في الزاوية الاقرار لا يجمع البينة لانها لا تعلم الا على منكر الا في اربع

بطل اقراره
 بغيره

في الوكالة والولاية وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق العين من المشتري
 كذا في وكالة الحاشية **الاول** للمجهول باطل الا في مسئلة ما اذا ارد المشتري المبيع
 فبرهن البائع على اقراره انه باع من رجل ولم يقينه قبل وسقط حق الرد كما في مجموع
 الذخيرة الاستصحاب اقرار بعدم الملك له على احد القولين الا اذا استأجر الموكل عبده
 من نفسه لم يكن اقرارا بخرينه كما في الغنية اذ اقر بشي ثم ادعى الخطا لم يقبل كما
 في الحاشية الا اذا اقر بالطلاق بناء على اقر به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع
 كما في جامع الفضولين والغنية اقرار المكره باطل الا اذا اقر بالسارق كونه فاقدر اقر
 بعض المتأخرين بصحة كذا في سرقة الظهيرة الا اقرارا بخبر لا انشاء فلا يطالب له لو كان
 كاذبا الا في مسائل فان شاء يرد بالرد ولا يظهر في حق الزاوية المستملكة ولو
 اقر ثم انكر يحلف على ايمانه اقرنا على انه انشأ ملكا لكن الصبي تحلف على اصل المال
 من ملكه الا انشاء ملكا لاخبار كالوصي والمولى والمراجع والوكيل بالبيع ومن له النفا
 وقاريع في ايمان الجامع قلت في الشرح الا في مسئلة استدانة الوصي على اليتيم فانه
 يملك انشاء ما دون الاخبار بها المقر له اذ ارد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلكل شي
 الا في الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار بالوقف للاختلاف في المقر ببيع الصبي
 وفي سببه لا اقر له بعين وديعة او مضاربة او امانة فقال ليس وديعة كمن اقر بملك
 الف من ثمن مبيع او قرض فلا شئ الا ان يعود الى تصديقه وهو مقر ولو قال اقر بملك
 فله اخذ ما لا تفاقم على ملكه الا اذا صدقه خلافا لابي يوسف ولو اقر انها غصب فله
 مثلها للرد في حق العين كذا في الجامع الكبير المقر اذا صدق كذا بشرط اقراره فلو
 ادعى المشتري الشراء بالغ والبائع بالغين واقام البينة فان الشفع باخذها
 بالغين لان الشك كذا في المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان المبيع للبائع ثم استخ
 من المشتري بالبينة بالتفصل الرجوع بالثمن على بائعه وان اقر له بالبائع كذا في

لها

قضاء الخلاصة ومنه ما في الجامع ادعى عليه كفاية معينة فانكر فبهر من المدعى وقضى على
 الكفيل كان له الرجوع على المديون اذ كان بامرة وخرج عن هذا السلسل ان في
 قضاء الخلاصة يجبر ان القاضي اذا قضى باستصحاب الى لا يكون تكذيبا **الاول**
 لو اقر المشتري ان البائع اعطى العبد قبل البيع وكذبه البائع فقضى بالنعم على المشتري
 لم يبطل اقراره بالعق حتى يعنى عليه **الثانية** اذا ادعى المديون الايلاء او الابداء
 على رب الدين فحلف وقضى له بالدين لم يهر الغريم كذا حتى لو وجد بينه تفعل
 وزدت عليهم **سأل** اقر المشتري بالملك للبائع صريحا ثم استخفى بغيره ورجع
 بالنعم لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يؤمر بالسليم اليه **الثالثة**
 ولدت وزوجها غايبة فظهر بعد المدة وفرض القاضي له النفقة ولها بينة ثم حضر الاب
 ونفاه للنعم وقطع النسب ولها اخنان في تخفيض الجامع من الشهادة **وعلى** هذا
 اقرار بحرية عبيد ثم اشتراه عنق عليه ولا يرجع بالنعم او بوقفية دار ثم اشتراها
 كما يخفى ومثله الوقف مذكورة في كتاب الامصاف قالوا اقر بارض في يد غيره
 انما وقف ثم اشتراها او ورثها صارت وقفا مواخضة له بزعمه انتهى وذكر في كتاب
 البرازية من باب الوكالة طرفا من سأل المتكلم اذا صار كذا باشرعا وذكر في
 كتاب حرائر الاكل مسئلة في التولية من كتاب الدعوى ومن جعل مات عن ثلاثة ابد
 وله ابن فقط فادعى رجل ان الميت اوصى له بعبد يقال له سلم فانكر الابن و
 اقر انه اوصى له بعبد يقال له بزيغ فبهر من المدعى قضى له بسلم ولا يبطل اقرار الوارث
 بزيغ فلو اشتراه الوارث بزيغ صح وعزم قيمته للموصى له ثم ذكر بعد هاهنا مسئلة
 تخالفها فلتراجع قبل قوله كذا الاقرار جهة قاصرة على المقر ولا يبعد الى غيره فلو اقر
 المورث ان الدار لغيره لا تنفس الاجارة الا في سأل لو اقرت الزوجة بدين فللمدين
 حبسها وان نضر الزوج ولو اقر المورث بدين لا يضمن ثمن العين فله بيعها بالعق

وقال له

وان نضر المستاجر ولو اقرت بحولته النسب بانها بنت ابى زوجها وعندها الاب
 انفسح النكاح بينهما بخلاف اذا اقرت بالرق ولو طلقها فثنتين بعد الاقرار بالرق لم
 يملك الرجعة **و** اذا ادعى ولد امته المحببة ولم يخ يثبت نسبه ونفى الى حرمان
 الاخ من الميراث كونه للابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب له حرة في حرة اخيه تحت
 وميراثه لولده دون اخيه كافي الجامع **باع** المبيع ثم اقر ان المبيع كان نجسة وقدره فمشتري
 فلا ردى على باعه بالعيب كافي الجامع **اقر** اربشي بحال باطل كماله لو اقر بارض يده التي
 قطعها فمسألة دهم وبران صحيحان لم يلزم شي كافي الثاني رخصة من كتاب الجبل وعلى
 هذا اقيمت بطلان اقرار انسان بقدر من السهام لو ارثت ومواز بين الفريضة
 الشرعية كونه في الاشرا مثلا لومات عن ابن وبنت فاقرا الابن ان التركة بينهما
 نصفين بالسوية قالوا اقرار باطل كما ذكرنا ولكن لا بد من كونه في الامن كل وجه والا
 فقد ذكر في مبيع باعني صح الاقرار صح ان البيع ليس من اهل المبيع والقرض ولا
 يتصور ان منه لكن انما يبيع باعتبار ان هذا المقر محل ثبوت الدين للصغير عليه
 في الجملة انتهى **وانظر** لما قلناه من الاقرار للمحل صحيح ان بين سببا صالحا كالميراث
 والوصية وان بين ما لا يبيع كالبيع والقرض بطل كونه محالا **يملك** الاقرار من المالك
 الا انشاء فلو اراد احد الدينين ان يبيع حصته في الدين المشترك وادى الاخر لم
 يجر **ولو اقر** انه حين وجب وجب موطأ صح اقراره ولا يملك المقر وف العزم عن
 الناذف ولو قال المقر وف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد كذا في حيل التنازع
 من حيل المدانيات **و** وقعت على هذا الواقر المشتري وطله الربيع انه يستحقه
 فلان دون صح ولو جعل لغيره لم يصح وكذا المشتري وطله النظر على هذا وعلى هذا
 لو قال المريض في مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لم يسمع الدعوى
 عليه من دارث آخر وصي الجيلة في ابراء المريض وادعى في مرض موته بخلاف

اقرار رخصة من كتاب الجبل ان لو اقر ان له
 الصغير ان في مرض موته بخلاف

ما اذا قال لبراة فانه يتوقف كافي حيل الخاوي القديس وعلى هذا الواقع المريض بذلك لا ينبغي
 لم يسمع الدعوى لم يثبت من الوارث كذا الواقع لبعض ورثة كافي البرازية وعلى هذا
 يقع كثير ان البنت في مرض موتها ثوبان الامتعة الغلانية ملكها للاحق لها فيها و
 قد اجبت فيها حرار بالصح ولا يسمع دعوى زوجها فيه مستدلا بما في التاتارخانية
 من باب اقرار المريض مؤبدا الى العيول ادى على رجل مالا واقبته و ابراه لاجوز برات
 ان كان عليه دين وكذا الوارث الوارث لاجوز سواء كان عليه دين او لا ولو انه
 قال لم يكن لي على هذا المطلوب شي ثم مات جارا اقراره في القضاء انتهى وفي البرازية
 مؤبدا الى حيل الخفاف قالت فيه ليس لي على زوجها و قال فيه لم يكن لي على فلان
 شي ثم اعندنا خلافا لثا فتى انتهى وفيها قبله و ابراد الوارث لاجوز فيه قال
 فيه لم يكن شي ليس لورثة ان يدعوا عليه شي في القضاء وفي الديانة لاجوز
 هذا الاقرار وفي الجامع اقرار لابن فيه انه ليس له على والده شي من تركته انه صحيح فكل
 ما لو ابراه او وجهه وكذا الواقع يقبض ماله منه انتهى فذا صرح فيما قلنا ولا ينافيه
 ما في البرازية مؤبدا الى الذخيرة قولها فيه لاهل عليه وكاشي في عليه ولم يكن لي
 عليه مهر قبل لا يصح وقبل يصح والصحيح انه لا يصح انتهى لان هذا في خصوص المهر لظهور
 انه عليه غايه لبا وكلامنا في غير المهر ولا ينافيه ايضا ما ذكره في البرازية ايضا بعده
 ادى عليه مالا وديونا ووديعه فصالح مع الطالب على شي يسير او اقرار الطالب
 في الغلانية انه لم يكن له على المدعي عليه شي وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس
 لورثة ان يدعوا على المدعي عليه وان برهنوا على انه كان لمورثنا عليه اموال لكنه
 بهذا الاقرار قصد ما لنا لا يسمع وان كان للمدعي عليه وارث للمدعي وجري ما
 ذكرنا فمن بقية المورثة على ان ابانا قصد ما لنا بهذا الاقرار وكان عليه
 اموال يسمع انتهى كونه متما في هذا الاقرار تقدم الدعوى عليه والصالح موع على

ان كان الثمن في الغلانية في مرضه فلا يملك
 لافرق بين ما وان لم يكن في يده فكلما كان
 صحيح على فلان فيصح والمخبر من كلامهم
 اقرار بكتاب الشئ الغلاني ملكا لي او اقر
 والشئ بيده وهو يوطق فانه عين الاقرار
 بالعين للوارث ولا شك في عدم صحة
 لمولاي جون زاده

ان كانت الامتعة في يد الوارث فلا يملك
 بالعين للوارث بل لا شك في ان
 بينه وبين الميراث يد او اقرار
 بيد ما قد ذكره في كل الشارح
 كلامه اطلاق الصفة

على سير الكلام عند عدم قرينة على التهمة ولا ينافيه ايضا ما في البرازية اقراره بغير
 الامتعة ثم اعترف فان صدق الورثة فيه فالعق بطل وان كذب فالعق من التمسك
 انتهى لان كلامنا فيما اذا اتفاه من اصله يتولى لم يكن لي حق ولا حق لي واما مجرد الاقرار
 للوارث فتوقف على الاجارة سواء كان بعين او دين او يقبض دين منه او ابرأ
 الا في مسائل لوارث بالطلاق وديعة المورثة او اقرار يقبض ما عنده وديعة او
 يقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي ان يلحق بالثا
 اقراره بالامانات كلها ولو مال الشئ او الامانة والمخفي في الكل انه ليس فيه ايثار
 فاعتمد هذا الخبر فانه من مودات هذا الكتاب وقد قلنا كثيرا من الاجرة بنقل كلامهم
 وفيه ان التقي من قبل الاقرار للوارث وهذا خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان الاقرار منها
 بان الشئ الغلاني ملك لي واتي وان كان عندي عارية بمنزلة قولها للاحق في نفسه فيصح ليس
 من قبل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما قال هذا الغلاني فليست له ولا يطلع المنقول وفي
 جنابات البرازية ذكر بكتابان شهد المخرج ان فلانا لم يخرج ومات المخرج منه ان كان جرح
 مع وفاعند الحاكم والناس للبيع اشهاد وان لم يكن معروفا عند الحاكم والناس بهج اشهاد
 لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصور بان فلانا كان جرح ومات منه لا يقبل
 لانه القصاص من الميت الى اخيه ثم قال ونظيره ما اذا قال المذوف لم يقذف فلان ان لم
 يكن قد قذف فلان مع وفاء يسمع اقراره والا لا انتهى الفصل في المرض احط مرجع من الفعل في
 الصلوات في مسئلة اسناد انظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت لاني الصلوات كان البيعة وغدا
 وفي كافي الحاكم من باب الاقرار في المضاربة لوارث المضارب ببيع الفدر وحرم في المال ثم قال
 انها فسمانه لم يصدق وهو غاص بما اقر به انتهى اختلفا في كون الاقرار للوارث في الصحة
 او في المرض فالقول لمن ادعى الصغر كذا في البرازية وكذا لو طلق او اعترف وقال كنت صغيرا
 فالقول له وان اسند الى حال الطنون فان كان موهودا قبل والا فلا مات المورث فمن

ان كان الشئ الغلاني في يده فلا يملك
 لافرق بين ما وان لم يكن في يده فكلما كان
 صحيح على فلان فيصح والمخبر من كلامهم
 اقرار بكتاب الشئ الغلاني ملكا لي او اقر
 والشئ بيده وهو يوطق فانه عين الاقرار
 بالعين للوارث ولا شك في عدم صحة
 لمولاي جون زاده

انه في المرض او في كونه في
 الصغر والبلوغ فالقول
 للمدعي صحيح

وفاقی وکیل

القضاء بعد مدوه صحيحا لا يبطل باطل أحد الأثر
وقر المقتضى بطلانه فانه يبطل الأثر المقتضى بطلانه
فما إذا ظهر الشرع بعينه أو كدودين في ظرف
بالبينة فانه يبطل القضاء لكونه غير صحيح
المفكر الأثر مسائل كما ينبغي بانه الشرح في بعض النسخ
لأنه قريب من قوله ذكره في نسخة

بعد الطلبين للاختصاص وله الرجوع اجلت امرأة الغنيين زوجا بعد الحول صح ولها
الرجوع استعمل المدعي عليه فامره المدعي صح وله الرجوع الصلح عقد يرفع النزاع
فلا يصح مع المودع بعد دعوى المالك اذا نشأ وتصح بعد حلف المدعي عليه دفعا
للنزاع باقائه البينة ولو برهن المدعي بعده على اصل الدعوى لا تقبل الا في صلح الموصي غنا
اليتيم على انكار اذا اصاب على بعضه ثم وجدا البينة فانهما تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل
ولو طلب بمسئله لا يحلف كافي القينة الثانية اذا ادعى دينا فاقربه وادعى الايما او الاب
فانكر فصالحه ثم برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لقتداء البين كذا في العادة من الصلح
ولو برهن المدعي عليه على اقرار المدعي انه بطل في الدعوى فان كان على اقراره قبل الصلح
لم تقبل وان بعده تقبل ولو برهن على صلح بطل كذا اذا الصلح بعد الصلح باطل كذا في العادة
الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كافي القينة ولكن في العادة في ما لم يشي
من القضاء ان الصلح على انكار جاز بعد دعوى مجهول فليحفظ وحمل على ما سبب
مناقضة المدعي لا ترك شرط المدعي كاذرة في القينة وهو توقيع واجب فيقال لا في كذا
علم صلح الوارث مع الموصي له بالمنفعة صحيح لا يبعد و صلح الوارث مع الموصي له بخين الامة
صحيح وان كان لا يجوز بيعه وبيان في جيل التنازع فانه طلب الصلح والابراء على الدعوى لا يكون
اقرار او طلب الصلح والابراء من المال يكون اقرارا الصلح على انكار على شيء انما يرفع
النزاع في الدنيا لا في القينة الا اذا قال صاحبك على كذا او ابرأك عن الباقي الصلح اذا
كان عين مال بمنفعة كان اجارة ولو كان عخدمة العبد المدعي الا اذا اصابه على غلته او غلته الدار
فانه غير جاز كثره النخل كما في القينة اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان
مالا لا يقبل التفرقة فانه يرجع بقيمة كالتصاغر والعنف والتكاح والمخاع كما في الجامع الكبير
الصلح جاز عن دعوى المرافق الادعى اجارة كان المستصفي لا يصح الصلح عن المدعي ولا
يستطبه الاحد القذف اذا كان قبل المرافعة كافي الخاتمة صالح المجهول ثم ادعى انه

كان مكره لم تقبل الا اذا كان في جيل الوالي لان الغالب حسمه كذا في النزاع الصلح
يقبل الا في الالة والنقض الا اذا اصاب عن العشرة على غيرة كافي القينة ادعى فانكر فصالحه
ثم ظهر بعده ان لا شيء عليه بطل الصلح كافي العادة من العاشر **كتاب المضاربة**
اذا خدعت كان للمضارب اجر مثله ان عمل الا في الوصي باخر مال اليتيم مضاربة فاسدة
فلا شيء له اذا عمل كذا في احكام الصغار اذا ادعى المضارب فسادا فاقول له رب المال
او عكسه فكم مضارب فاقول له مدعي الصلح اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة غفر
وقال للمضارب الثلث فاقول للمضارب كافي الذخيرة من اليوسع للمضارب الضم الا
الاخذ بالشفعة فلا يملك الا بالالف كافي النزاع والمضارب بالبيع بالنسبة الا في الجبل
لا يبيع اليوسع الخبار ويملك البيع الفاسد لا الباطل لا يبيح والمضارب باعني له رب المال الا
اذا قيد عليه بسوق بخلاف التقييد بالبلد والا اذا قيد باهل بلد كاهل الكوفة فلا يقيده
بهم بخلاف المبيع منهم المضاربة تقبل التقييد بالوقت فبطل بمضيته تعرف او لا في الهبة
بصحته رب المال مضاربة الا اذا اصابا المال عروضا اذا قال له اعلم بركبتك ثم قال له
لا تعمل براكب صح نهية الا اذا كان بعد العمل اطلقا ثم نهية عن التسرع على نهية الا اذا كان
بعد الشراء **كتاب الهبة** هبة المشغول لا تجوز الا في مسئلة ما اذا ذهب
للاب لولاه الصغيرة كافي الذخيرة قبول الصبي العاقل الهبة صحيح الا اذا اطلب له اعي
لانفع له ويحققه مؤنته فان قبوله باطل ويرد الى الواهب كافي الذخيرة تملك
الدين من غير عينة الا اذا سلط على قبضه ومنه كوجب من ابنها ما على ابيه
فالمعتمد الصلح للتسليط وتنع على المال لو قضى دين غيره على ان يكون الدين له لم
يجز ولو كان وكيل بالبيع كافي جامع الفضولين وليس من مال اقر الدين ان الدين
لعلمان وان اسم عاينة فيه فهو صحيح كونه اخبارا لا تملك ويكون للمقر ولاية قبضه
كما في النزاع الهبة تكون مجاز لمن الاقالة في البيع الاجارة كافي الاجارة ولو لو الهبة

لم اره صح كافي العادة اصله النقص
البائع والماضي جامع الفضولين في القضا
منه وليس فيه نقد فذكر كذا في حوى

منه ليس فيه نقد فذكر كذا في حوى
البائع والماضي جامع الفضولين في القضا
لم اره صح كافي العادة اصله النقص

الدين باطل

لا جبر على الصلاة الا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية العين الموصى به يجب على
 الوارث دفنها الى الموصى به بعد موت الموصى به ^{انها} مع هذه المسئلة الثالثة الشفقة يجب
 على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع انها مسئلة شرعية وكذا الوصيات الشفيع يطلب
 الشفقة كذا في شرح ادب القضاء للمصدر الشهد من النفقات قلت الرابعة مال
 الوقف يجب على الناظر تسليمه لموقوف عليه مع انه مسئلة محض ان لم يكن مقابلة
 عمل والا فليس بها **كتاب المدائيات** وفيه مسائل الابرار من الدين اذا
 قال الطالب لطلوبته لا تعلق في عليك ان ابراء عاماك فلو كان لا حتى قبل الا اذا
 طالب الدين الكفيل فقال لا تعلق في عليه لم يبرأ الا يسلم وهو المختار كما في القيمة
 الابرار بمرتبة بالرد الا في مسائل عديدة ذكرتها اربعة مسائل الاولى اذا ابرأ المختار
 المختار عليه فرده لم يرتد كما ذكرنا في شرح الكنز الثانية اذا قال المديون ابرأني فابره
 فرده لا يرتد كما في البرازية الثالثة اذا ابرأ الطالب الكفيل فرده لم يرتد كما ذكره
 في الكفالة وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد كما ذكره الزيلعي من مسائل
 شتى من القضاء الابرار لا يتوقف على القبول الا في الابرار في بدل الصرف والسلم
 كما في البدائع الابرار بعد قضاء الدين صحيح لان المساقطة بقضاء المطالبة لا اصل الدين
 فيرجع المديون بما اذا اذ ابرأه براءة اسقاط واذا ابرأه براءة استيفاء فلا رجوع
 واحتلفوا فيما اذا اطلقها كذا في الذخيرة من البيوع وصرح يابن وهبان في شرح الحجة
 وعلى هذا الوجه طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفعها لابطل التعليق فاذا ابرأته براءة
 اسقاط وقع ورجع عليها وحكي في الجمع خلافا في صحة ابرأ المختار لمجمل بعد المودة
 فابطل ابو يوسف بناء على انها نقل الدين وحكي محمد بناء على انها نقل المطالبة فقط
 وفي مدائيات القيمة تبرع بقضاء دين عن انسان ثم ابرأ الطالب المطلوب على
 وجه الاسقاط فلم يبرع ان يرجع بما تبرع به انتهى وتوفي على ان الديون نفقة بانها

طالب الكفيل حال صح

مسائل منها لو حلك البر من بعد الابرار من الدين فانه يكون مضمونا بخلاف ملكه بعد الاثبات
 ذكره الزيلعي ومنها الوكيل يقضي الدين اذا ادعى بعد موت الموكل ان كان قبضه في حياته
 ودفعه لم فانه لا يقبل قوله الا بينة لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بعض
 العين كما في وكالة الولو الجية حصة الدين كالابرار من الا في مسائلها لو وب المختار
 الدين من المختار عليه رجع على المكيل ولو ابراه لم يرجع ومنها في الكفالة كذا ذكره
 توفيقا على القبول على قول بخلاف الابرار ومنها لو شهد احد بما بالابرار والاخر بالهبة
 فقبضه قولان قبل لا يقبل وبينا في العشرين من جامع الفصولين الابرار عن الدين
 في معنى التملك مع الاسقاط فلا يصح تعليقه بصرح الشرط الاول بخلاف ادتهل كذا في
 برئ من الدين واذا ادعى كان يصح تعليقه بمحض الشرط الثاني قولان برئ من كذا
 على ان تؤدي المغة كذا وتام تعريفة في كتاب الصلح من باب الصلح بين الدين والاول
 يرتد بالرد والثاني لا يتوقف على القبول ويصح الابرار عن المجهول للثاني ولو قال الدين
 المديونية ابرأت احدكم لم يصح لكنا ذكره في فتح القدير من خيار العيب ولو ابرأ الوارث
 مديون مورثه غير عالم بموته ثم بان ميتا في النظر الى انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى
 كونه تملك لان الوارث لو باع عين قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما هو جوابه
 فبناء على ذلك ولو وكل المديون ببراءة نفسه قالوا صح التوكيل نظر الى جانب الاسقاط
 ولو نظر الى جانب التملك لم يصح كما لو وكله بان يسبع من نفسه واستشكل بان
 عامل من نفسه وهو براءة نفسه والوكيل من عمل غيره واجتماعه في شرح
 الكنز من باب تفويض الطلاق كل فرض بر نفعا حرم فله من سكنى المهره
 بانه الراس كما في الظهيرية وما روي عن الامام انه كان لا يقف في طرد جارية مديونة
 فذاك لم يثبت كذا في كراهية القول للملك في حصة التملك فلو كان عليه دينان
 من جنس واحد فدفع شيئا فالنقيب للدفع الا اذا كان من جنس لم يصح

تعيينه من خلاف جنس ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان الغيب
مقيدا فان كان احد ما حال او به رهن او كفيل والاخر لا يصح والافلا ولو ادعى المشتري
ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة قال لقول المشتري ولو ادعى الزوج ان
المدفوع من المهر قال لا يتحقق لقوله الا في المهر لا كل كذا في جامع الفصولين كل دين
اجله صاحبه فانه يلزم تاجيله الا في سبعة مسائل الاولى المقر من الثمانية الثمن عند الاقامة
الثالثة الثمن بعد الاقامة وهما في القينة الرابعة اذا مات المديون المستوفى
فاجل الدين الوارث الخامسة الشفع اذا اخذ الدار بالشفعة وكان الثمن
حالا فاجله المشتري السادسة بدل الصرف السابعة راس مال السلم اخر الدين
قضا ولاول عليه الف فرض قبض من مفرغه شيئا بالف مؤجلة ثم حلت فمفرغه
وعليه بن يفع المقاصة والمقرض اسوة المقر فكذا في الجامع القرض لا يلزم تاجيله
الا اذا كان في وصية كما ذكره قبيل الربا وفيما اذا كان محجورا فانه يلزم تاجيله كما
في صرف الظهيرة ما وفيما اذا حكم ما كفي يلزم بعد ثبوت اهل الدين عنده وفيما اذا اقام
المقرض به على ان فاجله المستوفى كذا في مدانيات القينة الوكيل بالابراء
اذا ابراء ولم يصف الى موكله لم يصح كذا في الخزانة الابراء العام يمنع الدعوى حتى يقضا
لا ديانة ان كان بحيث لو علم بما لم يبرأ كذا في شفعة الوالو الجنية لكن في خزانة
الغنى على انه يبرأ قضا وديانة وان لم يعلم به وفي مدانيات القينة احالت
انسانا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح
قال استاذنا وله ثلاث جمل احد ما شراء من مخوف من زوجه بالمهر قبل
الهيئة وان نية صلح ان معا من المهر بشي مخوف قبل الهيئة الثانية نية
امراة المهر لابن صغير لها قبل الهيئة اتمى وفي الاخير نظر نذكره في احكام الدين
من الجمع والسوق الدين المؤجل اذا قضا قبل حلول الاجل بحسب الطالب لان الاصل

في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان

في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان
في المهر ما كان

في المهر ما كان

حق المديون فلا ان يصفه هكذا ذكره الزيلعي في الكفالة وهي ايضا في الخيانة والنهابة وقد مر حاشا
عليه برشر وطسليم في بولاق فلقية الراين بالصعيد طلب تسليم في مستطاعه مؤجلة لمحل
الى بولاق فمقتضى مسئلة الدين ان يجبر على تسليم بالصعيد ولكن تعلق القينة قولين في السلم
وظاهرهما ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بان يقيم المديون بتلك البلدة وقد اقتضت به في
كذلك المجازمة المذكورة لانه ولو اسقط عنه مؤجلة لمحل الى بولاق فقد لا يتيسر له تبرا بالصعيد
اذا اقر بان دينه لفلان صح وحل على انه كان وكذا عنه ولما كان حق القبض للمقرض
المديون بالدفع اليهما كما في الخطامة والبرازية الا في مسئلة ما اذا اقام المشتري
المهر الذي على زوجي لعلم ان او لو اكد فانه لا يصح كذا في شرح المنظومة والقينة وهو
ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيفية سبب المهر كما لا يخفى والحيطة في ان المقر لا يصح
قبضه ولا ابراء منه بعد اقراره مذكورة في قول الجليل من وفي وكالة البرازية للزوج
عليها دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة بل ارضاء الزوج بخلاف ما يار
الديون لان دين النفقة اضعف فصار كاختلاف الجنس فانه ما اذا كان احد الطرفين
جيدا والاخر رديا لا تقع المقاصة بل ارضى عند رجل رديعة والمودع عليه دين من
جنس الوديع لم يبرأ فصار بالدين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا يصير قضا صاهما لم
يحدث فيه قبضا وانما يده يكتفى بالاجتماع بلا تجديد قبض تقع المقاصة وحكم المفعول
عند قيامه في يد رب الدين كالوديعه اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم
القارى فقدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة
البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين والله اعلم **كتاب الاجارات**
وفي ايضاح الكرماني من باب الاستئجار والاجارة عندنا يتوقف على الاجارة فان
اجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجرة وان كان بعد فلا وان كان
بعد قبض البعض فالكل للمالك عند ابى يوسف وقال محمد الماضي للعاصب المستقبل

في المهر ما كان

لما كملت انتهى القصب ليعقظ الاجرة عن المستاجر الا اذا امكن اخراج النفع من شجرة
 او حرفة كافي التنازل خاتمة والقنية العتق من الانتفاع لوجب الاجر الا في مثل
 الا اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب الا بقبض الانتفاع كما في فصول العتق
 وظاهر ما في الاسعار اخراج الوقف فيجب اجرة في النسخ بالعتق الثانية اذا استاجر
 بالركوب خارج المهر فبها عنه فلا اجرة كافي الثانية بخلاف اذا استاجر بالركوب
 في المهر فبها ولم يركبها **الثالثة** استاجر ثوبا كل يوم برافق فاسد سنين من غير
 لبس لم يجب اجرا بعد المدة التي لو لبسها تخرب كافي المصلحة وتفرغ على الثانية انها لو كانت
 في زمن امساكها عنده يعين لانه تالم بحسب الاجر كمن ما ذونا في امساكها بخلاف اذا استاجر
 للركوب في المهر فبها بعد امساكها عنده كافي فرفوف الكرايس **الزيادة** في الاجرة من
 غير ان يزيد عليه احد فان كان بعد مضي المدة لم يبع والمخط والزيادة في المدة جازية وان زيد على
 المستاجر فان في المكس لم يقبل مطلقا كالورق حقت وهو في المال البعير بعمومه وان
 كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسد اجرا انظر بلعوض على الاول اذا
 لاحق له لكن الاصل وقوعها بحسب باجرة المختل فاذا ادعى رجل انها بعين فاحش رجوع
 القاضي الى اهل البصر والامانة فان اجبر وانها كذلك فسخها والواحد يكفي عنه ما خلا في كافي
 في وهاب الثانية وانفع الوسائل لقبول الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها باجرة مختل
 كما في انفع الوسائل والافاق كانت اضرار الوتغش لم تقبل وان كانت الزيادة اجرا المختل
 فالحقار قبولها فيفضيها المتولى وبمضي القاض وان امتنع المتولى فسخها التام كافي
 في انفع الوسائل ثم يوجب ما من زاد فان كانت دارا او حائلا ناعضا على المستاجر فان
 قبلها فهو الاصح وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لامن اول المدة وان انكر زيادة
 اجرا المختل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها اجرا المتولى وان كانت
 اضرارا فغرم من الزرع فكذلك لدار وان كانت منفعول لم يبع اجرتها لغير صاحب الزرع

لكن بضم الزيادة من وقتها على المستاجر واما الزيادة على المستاجر بعد ثبوت او غير
 فان كان استاجر مستجرة فانها لو جرت لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها والبقية بملكه
 النافذ بغيره حتى القطع للوقف ولا يعبر حتى ينجلي بناؤه وان كانت المدة باقية لم تفر
 لغيره واما بضم عليه الزيادة كزيادة وبها ذرع واما اذا زاد اجرا المختل في نفسه من غير
 ان يزيد احد فلهما فسخها وعليه الفتوى وعالم نفسه كان على المستاجر المسح كافي القصر
 هذا ما حوته في هذه المسئلة من كلام مشايخنا اذا فسخ العقد بعد قبيل البذل مبيحا كان
 العقد فاسدا فلا يقبل جبر المبدل حتى يستوفى البذل ذكره الزيلعي في البيع القاصد
 بان للمستاجر جبر العين حتى يستوفى ما جله ولا يخالف ما في اجارة المولود لانه
 فيما اذا كانت العين في يد المورج وما ذكره الزيلعي انما هو اذا كانت في يد المستاجر وقد
 صرح به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين الاجارة عقد لازم لانفسه بغير غرض
 الا اذا وقعت عن استهلاك عين كالاستكباب فلهما جبر الورق فسخها بلا غرض والمه
 في المراجعة لرب البذل الفسخ دون العال من اعداء المجوز فسخها الدين
 على المورج ولا وفاء لامن ثمنها فلم فسخها ضمن بيعها الا اذا كانت الاجرة المعجلة
 يستوفى قيمتها لا يبيع الاستجار لمن نعت عليه الفعل كفسل الميت وحله ودفعه والاجرة
 مستجيبة رقبه ببيان الاجر والمدة آجر القاصب ثم ملكته استاجر ارضا لو وضع
 شبهة الصيد جاز وكذا استجار طريق للمهران بين المدة استاجر مشغولا و فارغا
 صح في الفسخ فقط اجرا المستاجر من المورج لم يبع استاجر نمراني مسما للخدمة
 لم يجر لغيره جازا كالاستجار لكتابة الفناء او لبناء بيعة وكينسته استاجر ليعيد
 او ليحطب جازا وقت استاجرت زوجها لم يجر لغيرها لم يجر استاجر شاة لارضاع
 ولده او جدي لم يجر استاجر لى ماني سنت لم يجر اصنافه الاجارة المنافع الدار
 جازية دفع داره الى آخره لم يجرها ولا اجرة عليه فهي عارية المستاجر فاسد اذا اوجبه

كالا سكتات

جارت وقيل لا استاجر دراهم ليعمل في كل شهر كذا في فائدة ولا اجر ولا فنيها ولو لم يكن
 بها جارت ان وقت ولا يجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له وكذا
 البان الغنم وصوفها ولو استاجر الشجر مطلقا قال خواجه زادنه لقابل ان يقول بالجواز
 وينصرف الى شدة الثياب عليها والذابة وبعده لان المنفعة المقصودة منها الثمرة
 وقع غلا الى حاكمه بالنسبة بالنصف فسد كاستيجار الكتاب للقرأة مطلقا ليعتد
 الشرط كما شرط اطعام العبد ولف الذابة وتطهير الدار وحرثها وتخليق البان
 وادخال جنين في سقفها على استاجر لا يجوز الاستيجار لاستيفاء الله والنصاحي
 استعان برجل في السوق لبيع متاع فطلب منه اجر فاقره بعدتهم وكذا الوادخل
 رجلا في حانته ليعمل له استاجر شيئا ليشفع به خارج المصرفا شفع به في المصرفان كان
 ثوبا وجب الاجر وان كان دابة لا ساقها ولا يركبها فعليه الاجر الا عذرها بالاجر كذا
 اذا اخطأ في كل ورقة خير ان شاء اخذه واعطاه اجر مثل وان شاء تركه عليه واخذ منه
 القيمة وان كان في البعض فقط اعطاه بحسبه من المسمى استخذه بعينه ما وجب
 الاجر وقيمة لو ملك على احد الاجيرين فقط فان كانا شريكين وجب لهما كل واحد نصف
 النصف قصر الثوب المحجود فان قبله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والساج ليعمل
 الخياط اج التفضيل بلا حياطة القير في باجر اذا ظهرت الزبافة في الكل استرد الاجرة
 وفي البعض بحسبه دفع الموجه المفتاح فلم يقدر على الفتح لضياعه ان امكن الفتح
 بلا كلطه وجب الاجر والا فلا اجرة دار ما من زوجه انتم سكن فيها فلا اجر
 من دلت على كذا فهو باطل ولا اجر لمن دلت على لفتن على فلك كذا فله اجر المثل
 للشيء وفي السير الكبير قال امير السرية من دلت على موضع كذا فله كذا يصح ويتحقق
 الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في البرازية وظاهر وجوب المسمى والظاهر وجوب
 اجر المثل اذا اعتقد اجارة هنا وهذا يخص مسئلة الدلالة على العموم لكونه

غيره اطلق

كان اخطأ في كل ورقة خير ان شاء اخذه واعطاه اجر مثل وان شاء تركه عليه واخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط اعطاه بحسبه من المسمى استخذه بعينه ما وجب الاجر وقيمة لو ملك على احد الاجيرين فقط فان كانا شريكين وجب لهما كل واحد نصف النصف قصر الثوب المحجود فان قبله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والساج ليعمل الخياط اج التفضيل بلا حياطة القير في باجر اذا ظهرت الزبافة في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسبه دفع الموجه المفتاح فلم يقدر على الفتح لضياعه ان امكن الفتح بلا كلطه وجب الاجر والا فلا اجرة دار ما من زوجه انتم سكن فيها فلا اجر من دلت على كذا فهو باطل ولا اجر لمن دلت على لفتن على فلك كذا فله اجر المثل للشيء وفي السير الكبير قال امير السرية من دلت على موضع كذا فله كذا يصح ويتحقق الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في البرازية وظاهر وجوب المسمى والظاهر وجوب اجر المثل اذا اعتقد اجارة هنا وهذا يخص مسئلة الدلالة على العموم لكونه

كذا
 اجرة دار ما من زوجه انتم سكن فيها معا

بين الموضع اجارة النادى والسمار والحمام ونحوها جازية للحاجة السكون في الاجارة
 رضى وقبول قال الرازي لارضى بالمسمى وانما رضى بكذا فسكت المالك فرعى لزمه وكذا
 لو قال لك كى اسكن بكذا والا فلا تغفل فكن لزمه تمامي الاجرة للارض كانهما على المعتمد
 يعني المصلحة فاذا استاجر فاللزاع فاضطلم الزرع انه وجب منه لما قبل الاضطلام وسقط
 ما بعده لا يلزم المكاري الزمان معا ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر ففعلتها استاجر
 طر حوض عشرة في عشرة وبين الحق فخر خمسة في خمسة كان له ربع الاجرة لان العشرة
 في العشرة مائة والخمسة في خمسة عشرة وعشرون فكان له ربع العمل استاجر طر فخر
 فخر فخر فيه غير سميت المستاجر فلا اجر له ربع كذا وكذا فباع له اجر المثل من
 وجب اجر المثل وجب الوسط منه اكثرها بمثل ما يحكى الناس ان تفاوتوا لم يصح والآن
 داري لك حبة اجارة او اجارة حبة فهي اجارة اجرك بغير شئ فائدة لا عارية ايجر
 القضا رامين لا يضمن الا بالتعدي والعقار على الاختلاف في المشترك وحده عند
 عدم اشتراط الضمان عليه اما مع فمض اتفاقا المستاجر اذا بنا فيها بلا اذن فان
 يلين فله رفعه وان تبرأ بها فلا ضمان على الخالي فيما تلف والنيابي الا باليضمن بالمودع
 تف اجارة الخال بطعام معين ببيان المدة وكذا بشرط الورق على الكا تشبه ط
 الخالي ان اجر من التعطيل مخطو عنه صحيح لان بحقه كذا ويعتد بشرط كون مؤنته
 ارد على المستاجر وباشترط اخراجها عشر ما على المستاجر وبرء ما كروية اجرة جمال
 حنطة القرض على من استاجره الا اذا استاجر المقرض باذن المستقرض امتنع
 الاجير عن العمل في اليوم اكثر اجير نزع بيت الخطاء لا يجب على الموجه ولكن تجزى ان كان
 للعيوب كذا اصلاح المنزلة وتطهير السطح ونحوه لان المالك لا يجبر على اصلاحه لكنه
 اخراج تراب المستاجر عليه وكفاية ورماه لا تغرب البالوعة رد المبيع
 على الموجه واجب في مكان الاجارة الصحيح ان الاجارة الا اذا انفسخت تحت

مط

مط

اثنية الاجارة من المستاجر او استاجره للموخر لا يبيع ولا تنقص الا بالنقصان
 عن اجر المشغل في الوقف اذا كان ليس اجازة اجرة ثم اجرة من غيره فالثانية موقوف
 على اجارة الاول فان رد ما بطلت وان اجازة ما لاجرة لم استاجره لعل سنة منقضى
 نصفها بلا عمل فلا يفسخ. تنفسح الاجارة بموت الموخر العاقل لنفسه الا في ضرورة
 كونه في طريق مكة ولا قاضي في الطريق وكالسلطان فيقتضي الحكمة فيرفع الاموال التي تقتضي
 ليفعل الاصل للميت والورثة فيجوز له ان كان امينا او يبيعها بالقيمة فان برهن كسار
 على قبض اجرة لا ياب رد عليه حصته من الثمن وتقبل البينة هنا بلا قسم لا يبرأ الا في
 من ثمن في يده موافق اعتق الاجير في انقضاء المدة فيجوز ان يفسخها فلم يولي اجرا بمعنى فان اجازة
 فالاجرة للموخر ولو بلغ اليتم في اثنا عشر لم يكن له فسخ اجارة الوقفي الا اذا اجرت اليتم
 فله فسخها اجرة لنفسه بلا اذن ثم اعتق فخذت وما عمل في رد فليؤله وما عمل في عقده
 ولومات في خدمته قبل عقده ضمنه مرضى العبد واباقه وسم فله عذر للمستاجر في فسخها
 وكذا اذا كان عملا فاسد لا اعدم حرفة ادعى نازل الخان ودخل الحام وسكن المحلة
 لا استغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اخلف صاحب الطعام والمطبخ في
 مقداره فالقول لصاحبه وياخذ الاجر بحسب الا ان يكون الاجر سميما اخلفا في
 كونها مشغولة او فارغة تحكم الحال اذا اخلفا في صحتهما فسادا فالقول للمدعي
 قال الفضلي الا اذا ادعى الموخر انها كانت مشغولة بالزراعة وادعى المستاجر انها كانت
 فارغة فالقول للموخر كما في آخر اجارة البرازية استاجرها المستاجر بانكرها المستاجر
 لا تطيب الزيادة له ويتصدق بها الا في مسلمتين ان يواجر ما خلا فحسن استاجره وان
 يعمل بها عملا كبناء كافي البرازية اخلفا في الشب والاجر والخلق والميزان فالقول
 لصاحب الدار الا في الدين الموصوع والباب والاجر والحق والجذع الموصوع فانه
 للمستاجر كتاب الامانات من الوديعة والعارية وغيرها الامانات تغلب

يمنع

مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث انظر اذا مات مجهلا غلاة الوقف والقاضي اذا مات
 مجهلا اموال اليتامى عنده من اودعها والسلطان اذا اودع بعض الغنمة عند الغاري ثم
 مات ولم يبين حذ من اودعها بمكة في فتاوى قاضي خان من الوقف وفي الخلاصة من
 الوديعة وذكرنا في الويلوحي وذكر من الثلاثة احد المتخاومين اذا مات ولم يبين
 حال المال الذي يده ولم يذكر انما هي ضار المستثنى بالتطبيق اربعة وزدت عليها مسائل الويلو
 المولى اذا مات مجهلا فاعلم ان عليه كافي جامع الفصولين. الثانية الاب اذا كان مجهلا
 مال ابنه ذكره فيها ايضا الثالثة اذا الوارث مجهلا اودع عند موته الرابعة اذا مات
 مجهلا القصة الرج في بيته بغير علم الخامسة اذا مات البصير مجهلا اودع عند مجرور
 وهذه الثلاثة في تحصيل الجامع الكبير خلافا في ضار المستثنى عشرة وقيدوا بتحصيل الفقه
 لان النظر اذا مات مجهلا مال البذل فانه يضمنه كافي الثانية ومعنى موته مجهلا ان لا يبين
 حال الامانة وكان لا يعلم ان وارثه يعلمها فان بينها وقال في حيوة ردودها فلا تجهيل ان جرح
 الوارث على قتاله والام يعقل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلمها فلا تجهيل وكذا اقل في
 البرازية والمودع انما يضمن بالتجهيل ان لم يعلم الوارث الوديعة احا اذا عرف الوارث
 الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها و
 انكر الطالب ان فسر ما وقال هو كذا وكذا وحكمت صدق انتهى ومعنى ضمانها ميرورها
 دينيا في تركته وكذا الوارث الطالب بالتجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم ما
 وكانت معروفة ثم ملكت فالقول للطالب في الصحيح كذا في البرازية يلزم العارية فيما
 اذا استعار جدار غيره لوضع جدره فوضعا ثم باع المعير الجدار فان المشتري لا يمكن
 من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القينة اذا اتقصدى الامين
 ثم ازاله لا يزول الضمان كما في المشتري والمستاجر الا في الوكيل بالبيع او بالخطا وبالا
 او بالاستيجار والمضارب والمستضعف والشريك غناانا ونفاوضه والمودع

في كل ما كان له من
الشيء في كل ما كان له من

لا اريد ان يكون المثل الى العظام ولو رجع في فوس الفارسي في اذ استعار دارها للزراعة
وزرعها لم تؤخذ منه حتى يحيد ولو لم يوقت وتترك باجر مؤنة ردة العارية على المستعير الا في
عارية الرمن كافي البسوط تخفيف الامين عند دعوى الرد والملاك قيل لتق التهمة وقيل
لانكار الضمان ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف لم يضمن الوصي كذا في
وديعه المبسوط لو رد الوديعة الى عبدتها لم يبرأ سواء كان يقوم عليها او لا هو الصحيح
واختلف الا في اذ رد مال الى بيت مالها او الى من في عياله ولو دفعها المودع الى الوارث
بلا امر التام فمن ان كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا والافلا اذا دفع لبعضهم ولو
قضى المودع بما دين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ يدون المبيت بدفع الدين الى الوارث
وعلى الميت دين ادعى المودع دفعها الى ذون مالها وكذا في القول في برائة لاني وجب
الضمان عليه الماذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا ما كان امانة فالقول له وان
كان مضمونا لم يضمن الدين الا في فاقوى قار المجدية ومن اشك ما اذا اذن المودع
استأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من اليأس وحي في احكام العماره من التمسك استأجر
بغير اكله فهو على الزمان دون المجر ولو استعار بغيره فمعه كما في اجارة الوالدية
وفي وكالة البرازية المستبضع لا يملك للبضائع والايدي والابضائع المطلقة كالوكالة
المقرونة بالمشية حتى اذا دفع اليه ثوبا وقال اشترى به ثوبا مع كذا اذا قال اشترى به
ان يثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا مع والبضائع كالمضاربة
الا ان المضاربة يملك البائع والمستبضع الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح
او نفعه على كسائنه العارية كالاجارة فنفسه يموت احد سما كافي الميتة القول
للمودع في دعوى الرد والملاك لا اذا قال امرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذا
بها في الامر فالقول لربها والمودع ضامن عند اصحابنا خلافا لابن ابي شيبة في آخر
الوديعة من المال للمودع اذا قال لا ادري على ما استودعني وادعاه فلان وان

مطلوب
كل ما كان له من
دعوى المالك

ادعاه
المودع

مصلحة
عنه ودعوى
عنه فخصم
الوديعة

يخلف لها ولا يثبت بعطيا لها نصيبين ويضمن مثلها بينهما لانه انفق استودع بجملة مات
رجل عليه دين وعنده وديعة بغير عينا فجميع ما ترك بين الوفاء وصاحب الوديعة لم يضمن
كذا في المال ايضا **كتاب الحجر والماذون** الحجر عليه بالسف على قولها المقتضى
بما لا يصغر في جميع احكام الا في النكاح والطلاق والعناق والاستيلاء والتبذير وجوب
الزكاة والحج والعبادة وزوال ولاية ابيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات في الاذن
وفي محنة وحماية بالغرب من الثلث فهو كالبالغ في حقن وحكمه كالعبد في الكفارة فلا
يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظلمها صح ولا يجزئ عنها ويصوم لها وتامة شرح ابن
وهبان واما اقراره في الثاثر خائفة انه صحيح عند ابي حنيفة لا عند ما انتهى يعني بناء على
الحج بالسف البصير المحجور عليه موافقا لفعال فيضمن المثل من المال واذا اقلق لدية على قلته
الا في مثل لو انفق ما اقترضه وما اودع عنده بلا اذن ولية وما اعير وما بيع منه بلا
اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا اودع صبي في ثوبه وهو ملك لغيره فملكه كغيره نصيب الا
او الاخذ في جامع الفصولين ومع من مشكلات ايداع البصير قلت لا اشك في المانة
انما لم يضمنها البصير للتسليط من مالها ومنها لم يوجد كالاخي الاذن في الاجارة
اذن في التجارة وعكس كذا في السراجية لا يبيع الاذن للابن والمقصود المحجور
لابنية ولا يصير محجورا بها على الصحيح اذن لعبد ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال
باليوم اعبد فاني قد اذنت له في التجارة فباعوه وهو لا يعلم بخلافه اذا بايعوا
ابن اذ قال له آجر نفسك ولم يقل من فلان او بيع ثوبي ولم يقل من فلان كذا اذنا
بالتجارة كافي في الخيانة والامر بالشراء كذلك كافي في الوالدية فلو قال اشتر ثوبا
ولم يقل من فلان ولا للبسر كان اذنا ومن حادثة الفتوى في حفظ الاذن بالتجارة
لا يقبل التحفيل الا اذا كان الاذن مضاربا في نوع واحد فاذا لم يضارب به
فانه يكون ما ذونا في ذلك النوع خاصة وقال الشرحي الاصح عنه التعميم

كان في الظهيرة اذا ارى المولى عبد مبيع ويشترى فسكت كان ما ذوقا الا اذا كان المولى قاضيا
 كان في الظهيرة السفيرة اذا نوجت بغيرها من كنوع فان نقت عن مثلها كان للمولى
 الاعتراض ولو اختلفت من زوجها على مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفيرة بالاشهاد
 عليه ولو دفع المولى المال الى التميم بعد بلوغه بغيرها فنه ولو لم يجز عليه ولو جاز القاضي على غيره
 فاطلقه آخر جاز طلاقه لان الجبر ليس بقضاء ولا يجوز الثالث تنقيح الجبر الاول خلافه فافترق
 ووقف الجبر عليه بالسفيرة باطل واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي فصح البيع وبطله
 ابو القاسم ولا يصير السفيرة محورا عليه بالسفيرة عند اشك والابن جرح القاضي ولا يرفع عنه
 الجبر ارشد ولا يدين اطلاق القاضي طلاقا فخر فيها ولا يشترط حضرة لصحة الجبر عليه كما في
 حواله المقتضين ووقف حادثة جرح القاضي على سفيرة ادى ارشد وادعى خطيئة على
 السفيرة وبرها فلم اربها فاعلم صريا وينبغي تقديم بينة البقاء على السفيرة طلاقا المحيط
 من الجبر الظاهر زوال السفيرة لان عقلم بغيره عنه ذكره في دليل يوسف على ان السفيرة
 لا تجزى الجرح القاضي وقال الزيلعي وغيره في باب التحالف اذا اختلف الزوجان في مهر
 قضى لمن برهن فان برهن من شهد له مهر المثل لم تقبل بينته لانها لا ثابتة فكل بينة
 شهد لها الظاهر لم تقبل وهما بينة زوال السفيرة شهد لها الظاهر فلم تقبل الماذون
 اذا الحقدين يتعلق بكسبه ورقبة الا اذا كان اجرا في البيع والشراء كما في اجارة مئنة
 المفتة العبد الماذون المديون اذا اوصى ببيده لرجل غمات ولم يجز الوصي كان ملكا
 للموصي له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبة ولو وهبه
 في حيوة فله فخر بطلانها ويبيعه القاضي فاقتل من ثمنه فله الوهاب كذا في فرائد المفتين من
 الوصايا الماذون لا يكون ما ذونا قبل العلم به الا في مسئلة ما اذا قال المولى لا اسل السوف
 ببيعوا كسبه والمال انهم لم يبيعوه ولم يعلم العبد ذلك **كتاب الشفعة** هي بيع في
 جميع الاحكام الا في ضمان الفرج فاذ اشترى المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفعة

كما هو هو. والمالك القديم واستيلاء الاب بخلاف البائع فمروية للمشتري ورضاه
 بالعيب لا يظهر في حق الشفعة كالا جمل ويرد على البائع لانت لم للمشتري وذلك المسئلة
 على الشفعة دون التحول قال الاسيحي والتحول اصح والابطال بالمعلوم لا يجوز
 للموهم فلو قطع بمسني رجلين فخر احد بما اقتضاه ولا خرف الدية ولو خرف احد
 الشفعين فضله بلكا كذا في جنابايت شرح المجمع باع ما في اجارة غيره هو شفعها فان
 اجاز البيع اخذ ما بالشفعة والابطال الاجارة وان رد كما في الولو الجنية **كتاب**
 اشترى دار لابنة الصغير وكان شفعها كان له الاخذ بها والوضعي كالاب اذا كانت دار
 الشفعة ملازمة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لازمة فقط وان كان فيه تفرق الصفقة
 الفسخ على جواز بيع دور مكنة وجوب الشفعة فيها يصح ان يطلبه الوكيل بالشرع ان لم
 يسلم الى موكله فان سلم لم يصح وبطلت هو المختار والتسليم من الشفع اصح مطلقا صح
 بابيع في طريق مكة يطلب طلب المواثبة ثم يشهد ان قدره والا وكل او كتب كتابا و
 ارسله والابطال **كتاب الجار مع الشريك** صح حتى لو سلم الشريك لم ياخذ الجار سلام
 الشفعة على المشتري لا يبطله هو المختار **الابراء العام** من الشفعة يبطله قضاء مطلقا ولا
 يبطله اديانة ان لم يعلم بها اذا اصبح المشتري بالبناء فجاء الشفع فهو مخير ان شاء اعطاه ما
 زاد الصبغ وان شاء ترك كذا في الولو الجنية وفيه نظر اخر الشفع الجار الطلب يكون القاضي
 لا يبرأ فهو معذور وكذا لو طلب من ائتم احضاره فامتنع فاخر اليهودي اذا سمع البيع
 يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا تعليق ابطالها بالشرط جارية اكثر المشتري طلب
 الشفع حين علم فاقول لمع ميمية على نفي العلم ادعى الشفع على المشتري انه احتال
 لا يبطالها بخلف فان نكل علم الشفعة وفي منظومة ابن وهبان طلاقه اشترى الاب لابنة
 الصغير فمختلف مع الشفع في مقدار الثمن فالقول للاب لا يمين هبة بعض الثمن يظهر
 في حق الشفع الا اذا كانت بعد القبض خط الوكيل بابيع لا يلحق فلا يظهر في حق الشفع

وادعى الشفعة على الجار
 فانه يبيع الشفعة
 فانه يبيع الشفعة
 فانه يبيع الشفعة

وبنت فلم يبار وعود ولو باليقضا
 ووليتا ووليتا بابيع الثاء
 محارجه

انما الشفعة انما الشفعة
 انما الشفعة انما الشفعة
 انما الشفعة انما الشفعة

في جامع الفصولين السادسة اذا احراب ابنه كافي القينة لا يجوز التصرف
في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد التصرف
من مال حريص يحتاج اليه بغير اذنه والثانية اذا انفق المودع على ابوي المودع
بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع راي القاضى لم يضمن استحقاقا الثانية
ما لم يضمن الرقعة في السفر فباعوا قماشه وعدته وجوزوه بثمنه وردها اليه
الى الورثة او اعطى عليه فأنفقوا عليه من مالهم لم يضمنوا استحقاقا وحي واقعة الحما
محمد ذكره الزلي في اخر النفقات ومن هذا النوع المسائل الخمسة في ج ساء
تصايب شدة ما لم يضمن دج امنية غير بلا اذنه في ايامه لم يضمن اطلاقه في الا
وقيد بعضهم باذا ائتمروا للذبح وكذا لو وضع قدرا على كائون فيه لحم ووضع
الخطب فادق غيره وطبخ وكذا لو طبخ بتر اجملة في ذوق وربط الحار فاسد وكذا
لو حمل حمله الساقط في الطريق فثلفه وكذا الواعانة في رفع الحجرة فالتكرت وكذا الوفق
فوت الارض فسقاها حينئذ ما صاحبها ومنها احرام رفيعة لا غائبة وسقى ارضه بعدد
الزرايع وليس منها سلع الشاة بعد تخليقها للشاوت والكل من كتاب المرضي من جامع
الفصولين المباشر ضامن وان لم يتعدو المتسبب الا اذا كان متعديا فلو رعى سها
من ملكه فاصاب انسانا ضمنه ولو حفر بئر في ملكه فوقع فيها ان لم يضمنه وفي غير ملكه
يضمنه ولو ارضعت الكبيرة الصغيرة لم يضمن نصف مهر الصغيرة الا بتعدا لافساد
بان يعلم بالنساج ويكون الارض مفسدة وان يكون لغير حابة والكل عندنا معتبر
لرفع الفساد كافي رضاع الهداية العقار لا يضمن الا في مسائل اذا اجد المودع
واذا ابا الفاضل وسلم واذا رجع اليه بعد الفضا كافي جامع الفصولين منافع
لا تضمن الا في ثلاث بالائتمار مال الوقف والمعد لا تستقلال منافع المعد لا تضمن الا
اذا سكن بناويل ملك او عقد كبيت سكنه احد الشريكين في الملك اما الوقف اذا سكنه احد

فالقينة بدون اذن الاخر سواء كان موقفا للكنى او للاستقلال فانه يجب
الاجور وبتشني من مال ائتمار مسئلة سكنت ام مع زوجها في دار بلا اجر ليس لها
ذلك الاجر عليه كما ذكر في وصايا القينة لا تغير الدار معدة له باجارتها انما تصحده اذا
بنائها لذلك واشترائها وباعها بالبيع لا تغير معدة في حق المشتري الفاضل اذا اجر منافع
مضمونة من مال وقفا وبنيم او معدة على المستاجر للمسمى الاجر المثل ولا يلزم الفاضل
المثل انما يرد ما قبضه من السكنى بناويل عقد سكن لمنه لو استاجر ثمنه باجر معلوم
فسكنها سنين ودفع اجرتها ليس له الاسترداد والتخرج على الاصول يقتضي له رد
اذا لم تكن معدة كونه ودفع ما ليس بواجب فيسترد الا اذا دفع على وجه الهبة واستهلك
الموجود اجرا ففقد دارا موقوفة وقبض الاجر خرج المستاجر عن العهدة ان كان ذلك
اجرا المثل وبيرة الى الوقف اجرا ففاضل ورد اجرتها الى المالك تطيب لان اخذ الاجرة اجرا
التم يميني قال الفاضل فصح ما فان ملكك قبل التضيعة ضمنتها وان بعده لا الاجر يميني وكذا
الختم امره ان ينظر الى جانبته فنظف الادم من انفسه فيها ضمن نقصا الحل الحش اذا
كسره الفاضل فاحشا لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع الرجوع عشر في ذواته
في البرين ضمنية الا اذا ومنه غير ضرورة الامر لا ضمنا عليه بالاجر الا في ثلثة ما اذا كان الامر طائفا
او مولى المامور او كان المامور عبدا امره بالتأمل بغيره فالتلف فان الضمان على العبد ويرجع به
على امره كافي جامع الفصولين وزدت رابعا ما اذا احراب ابنه كافي القينة لا يجوز دخول
بيت ابنه الا باذنه الا في الفروع كافي فينية المفقوت فيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف
لوا على اخذه كافي الوديعة حفر قبر اخذ فيه اخذ ميتا فهو على ثلاثة اوجه فان كان في ارض
ملكه لم يلزمه فظلم المالك النش على احواله التسوية والزرع فوقها وان كان في ارض مباحة
ضمن الحافرة حفر من دفن فيه وان كان في ارض موقوفة لا يكره ان كان في الارض موقوفة الحافر
لا يدري ان ارض يموت هكذا ذكر الفروع الثلاثة في الواقي الحاسية من الوقف ويمنع ان يكون

الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الخمر ويجعل سكوتة على الضمان في صورة الوقف عليه
في صورتان في أرض مملوكة فلما كان في مباحة فلا يضمن قيمة الخمر **كتاب**
الصيد والذباج الصيد مباح لا للتلقي أو حرقه كذا في البرازية وعلى هذا فإخاذه حرقه
للقضاة من السمك حرام وأسابك المكنة ثلثة ميثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح
ناظر بالبيع والهبة ونحوهما وظاهر ملك الوارث فالأول شرط خلقه للملك عن الملك فلو استولى
على حطب جمع غيره من المفارقة لم يملكه ولا يحل للمالكين ما يجده بلا تعريف ولو أرسل
ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملك الاستيلاء فلما جاز أخذه بعد حتى يشور الزمان للمفارقة لكن
المختار أنه يملك فمشور الزمان ولو التقي به من الميثبة فجاء رجل سلها وأخذ حطبها فلما كان أخذه
قلود بغير ذلها ما زاد الرباع أن كان بالقيمة والاستيلاء فسمي حقيقا وحكي قال الأول وضع
اليده عليه والثاني بالتمسك فإذا انصب الشبك للصيد ملك ما تعقل خلاف ما إذا انصبها للحيات
وإذا انصب الغسلا فقتل الصيد يملك ولو نصبها لقتل بها فأخذه غيره فملك كما إذا
بحيث لو قد يد أخذه ملكه فيأخذه من الشباك والأفلا ولو صغر صيد الذباب وغاب
فقد أم غريمه لصيد ما وقع الذباب في البئر فهو لحافه وما نقل في أرضه فله فان لم
يتمها لأنه من أثرها بخلاف النحل والظبي إذا تكتسب أو باقى الصيد فانه لا يكون لها حصة
الأبائية مالم يكن فرسانه بحيث لو مديده لأخذه ولو وقع في بئر من انتشار شئ
فأخذه غيره فهو للأخذ الآن يبي بجره وأما الشاة فشرط وجود الملك في المحل فلا يجوز بيع
ضربة القايض والغايض لملك لا محل ذبيح الجمر في أن كان أبوه سنياً وأن كان جرياً
حلت سكة في سكة فان كانت محيطة حل والألا لأنها مستقدرة وأن وجد فيها ذرة
ملكها طلالاً وأن وجد فاني أو ديناراً مغرباً لا وهو قطع أن يصرفها على نفسه بعد التعريف
أن كان محتاجاً وكذا أن كان غنياً عند ما أرسلت السمكة في الماء الغني فكيف فيه لباس
بأكملها للمحال ويجعل أكلها أن كانت بحرقه طافية اشترى سكة مشدودة بالشبك في الماء

وإذا كان الصيد مباحاً فلا يضمن قيمته الخمر ويجعل سكوتة على الضمان في صورة الوقف عليه
في صورتان في أرض مملوكة فلما كان في مباحة فلا يضمن قيمة الخمر
الصيد مباح لا للتلقي أو حرقه كذا في البرازية وعلى هذا فإخاذه حرقه
للقضاة من السمك حرام وأسابك المكنة ثلثة ميثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح
ناظر بالبيع والهبة ونحوهما وظاهر ملك الوارث فالأول شرط خلقه للملك عن الملك فلو استولى
على حطب جمع غيره من المفارقة لم يملكه ولا يحل للمالكين ما يجده بلا تعريف ولو أرسل
ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملك الاستيلاء فلما جاز أخذه بعد حتى يشور الزمان للمفارقة لكن
المختار أنه يملك فمشور الزمان ولو التقي به من الميثبة فجاء رجل سلها وأخذ حطبها فلما كان أخذه
قلود بغير ذلها ما زاد الرباع أن كان بالقيمة والاستيلاء فسمي حقيقا وحكي قال الأول وضع
اليده عليه والثاني بالتمسك فإذا انصب الشبك للصيد ملك ما تعقل خلاف ما إذا انصبها للحيات
وإذا انصب الغسلا فقتل الصيد يملك ولو نصبها لقتل بها فأخذه غيره فملك كما إذا
بحيث لو قد يد أخذه ملكه فيأخذه من الشباك والأفلا ولو صغر صيد الذباب وغاب
فقد أم غريمه لصيد ما وقع الذباب في البئر فهو لحافه وما نقل في أرضه فله فان لم
يتمها لأنه من أثرها بخلاف النحل والظبي إذا تكتسب أو باقى الصيد فانه لا يكون لها حصة
الأبائية مالم يكن فرسانه بحيث لو مديده لأخذه ولو وقع في بئر من انتشار شئ
فأخذه غيره فهو للأخذ الآن يبي بجره وأما الشاة فشرط وجود الملك في المحل فلا يجوز بيع
ضربة القايض والغايض لملك لا محل ذبيح الجمر في أن كان أبوه سنياً وأن كان جرياً
حلت سكة في سكة فان كانت محيطة حل والألا لأنها مستقدرة وأن وجد فيها ذرة
ملكها طلالاً وأن وجد فاني أو ديناراً مغرباً لا وهو قطع أن يصرفها على نفسه بعد التعريف
أن كان محتاجاً وكذا أن كان غنياً عند ما أرسلت السمكة في الماء الغني فكيف فيه لباس
بأكملها للمحال ويجعل أكلها أن كانت بحرقه طافية اشترى سكة مشدودة بالشبك في الماء

وإذا كان الصيد مباحاً فلا يضمن قيمته الخمر ويجعل سكوتة على الضمان في صورة الوقف عليه
في صورتان في أرض مملوكة فلما كان في مباحة فلا يضمن قيمة الخمر
الصيد مباح لا للتلقي أو حرقه كذا في البرازية وعلى هذا فإخاذه حرقه
للقضاة من السمك حرام وأسابك المكنة ثلثة ميثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح
ناظر بالبيع والهبة ونحوهما وظاهر ملك الوارث فالأول شرط خلقه للملك عن الملك فلو استولى
على حطب جمع غيره من المفارقة لم يملكه ولا يحل للمالكين ما يجده بلا تعريف ولو أرسل
ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملك الاستيلاء فلما جاز أخذه بعد حتى يشور الزمان للمفارقة لكن
المختار أنه يملك فمشور الزمان ولو التقي به من الميثبة فجاء رجل سلها وأخذ حطبها فلما كان أخذه
قلود بغير ذلها ما زاد الرباع أن كان بالقيمة والاستيلاء فسمي حقيقا وحكي قال الأول وضع
اليده عليه والثاني بالتمسك فإذا انصب الشبك للصيد ملك ما تعقل خلاف ما إذا انصبها للحيات
وإذا انصب الغسلا فقتل الصيد يملك ولو نصبها لقتل بها فأخذه غيره فملك كما إذا
بحيث لو قد يد أخذه ملكه فيأخذه من الشباك والأفلا ولو صغر صيد الذباب وغاب
فقد أم غريمه لصيد ما وقع الذباب في البئر فهو لحافه وما نقل في أرضه فله فان لم
يتمها لأنه من أثرها بخلاف النحل والظبي إذا تكتسب أو باقى الصيد فانه لا يكون لها حصة
الأبائية مالم يكن فرسانه بحيث لو مديده لأخذه ولو وقع في بئر من انتشار شئ
فأخذه غيره فهو للأخذ الآن يبي بجره وأما الشاة فشرط وجود الملك في المحل فلا يجوز بيع
ضربة القايض والغايض لملك لا محل ذبيح الجمر في أن كان أبوه سنياً وأن كان جرياً
حلت سكة في سكة فان كانت محيطة حل والألا لأنها مستقدرة وأن وجد فيها ذرة
ملكها طلالاً وأن وجد فاني أو ديناراً مغرباً لا وهو قطع أن يصرفها على نفسه بعد التعريف
أن كان محتاجاً وكذا أن كان غنياً عند ما أرسلت السمكة في الماء الغني فكيف فيه لباس
بأكملها للمحال ويجعل أكلها أن كانت بحرقه طافية اشترى سكة مشدودة بالشبك في الماء

وقبضاً كذلك فجاءت سكة فاستلمها فالمصلحة للبايع والمشدودة للمشتري فان كان
المصلحة للمشتري المشدودة فما للمشتري قبضها ولا ذبح أقدم الامير واحد من الغنم
يكرم ولو ذكره كرامته وللصيف لا التمر على الامير لا يجوز وكذا النفاط وفي العرس جاز
التقصو المنفصل من الحي كالميثبة الامن من بوع قبل موتة فيحل أكله من المأكول كما في ميثبة
كتاب الحظر والاباحة ليس ما نأخذ ما ان اختلفت الشبهات لما فيه
من الخائفة والتجسس الغش حرام فلا يجوز اعطاء الذبوف لذين والبايع والعرض
المفتوشة بلا بيان الا في شراء الامير من دار الحرب والثانية في اعطاء الجمل يجوز
اعطاء الذبوف في السود ووجاه في واقعات الحما من شراء الامير الفتوى في حق الجاهل
بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخائفة الحرة يتعدى في الاموال مع العلم بها
الا في حق الوارث وان مال مورثه حلال وان علم بحرمة من الخائفة وقبده في الظاهر بين
بانه لا يعلم ارباب الاموال من قبل يد غيره فحق الا اذا كان ذاعلم وشرف كذا في ملكه
الظهيرية ويدخل السلطان العادل والامير تحت ذى الشرف بكرة معاشرته لا
يصلي الزوج ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره المرأة معاشرته
كذا في نفقات الظهيرية الخلف في الوعد حرام كذا في اخذ الفدية وفي القينة وعده
ان ياتيه فلم يات له لا يثم الوعد الا اذا كان مطلقاً كما في كذا في البرازية وفي بيع
كما ذكره الزبلي استخدام البينة بلا اجرة حرم ولو لا خياراً ومعه الا انه وفيما اذا ارسل
المعلم لا حضوراً شريكاً في القينة لبس الحر في الحر حرام على الرجل الا لدفع قتل او حكمة
كما في الحد من غاية البيان ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فعلمه حرم عليه
فعله بولده الصغير فلا يجوز ان يسقيه خمر ولا ان يلبسه حرباً ولا ان يخطب يده بخنجر او رجل
ولا اجلاس الصغير لخطب او بول مستقبلاً او استدبراً الخلو بالاجنبية حرام الا
للملازمة مبدونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت عجوزاً شوما وفيما اذا كانت غنماً

مطلوب
القبول
في بيان الخصائص

تأويله

ع حطمت
الحظ في الوعد حرام

استعمال صوت المصلي لا يضر باقتضاب
لقولهم استمع المصلي بغيره والجلوس عليها
والندب بها من الكبر انما قال ذلك على وجه الاستدلال
وان سمع بغيره فلا مانع عليه ويجب ان يهتم بغيره
في ذلك لا يسمع لما ذكره ان استعمله الدم اذ خلا صنفه
في ذكره انما فراده اشعار العرب ان كان فيها
الغش كذا في الجانية

قال ابو حنيفة لا بأس باقتضاب المصلي والرياء
والنوم عليها وكذا الوضوء والمرافق والسطح
والسور من اليبايع والبر اذ لم يكن فيها
تأويل وقال ابو يوسف وجوبه بغيره بجملة ذلك
كراهة الحط في حطه والامام

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاحكام والفتاوى
التي هي في حق الرهن
والفرض والبيع
والايجار والطلاق
والنكاح والطلاق
والطلاق والطلاق
والطلاق والطلاق

وتجوز النظر الى فرج الرجل المختنة
وعن الامام انه يجوز للمحامي
النظر الى عورة الرجل المختنة
بما فيه من فساد

حاصل في بيت الخلوة بالمحرم مباحة الا اخت من الرضاع والضمرة السابعة من
على الكفر اربع لعنة الا والدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لبثت اذ اندها احياءها
امنا به كذا في مناقب الكوردي استماع القرآن اثوب من قرأه كذا في منظومة ابن
وهذا **كتاب الرهن** ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة اشياء بيع المشاع جاز
لرهنه بيع المشغول جاز لا رهنه بيع المتصل بغيره جاز لا رهنه بيع المتعلق بغيره بشرط قبل
وجوده في غير المذموم جاز لا رهنه كذا في شرح الاقطع لا يجوز رهن البناء بدون الارض
فاذا اجرة المهرين لا يطيب له الاجر اذن الراهن للمهرين في الاجارة فاجوز عن الرهن
ولا يعود الاجر اذ ارعاه العين على دين عند المتعاقب له صح وانسخت ابيع الراهن
لمهرين اكل الثمار فاكلها لم يفسد باع الراهن من زيد ثم باعه من المهرين الفسخ الاول
بكره للمهرين الانتفاع بالارض الا باذن الراهن واذا اذن له في البيع فلا رجوع
له بالاجرة رهنه على دين موقوف فذبحه البعض وامتنع الاجير لا يبيع الثمن الراهن
بغيبته الراهن المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين للمقدريين بضمون في الاصح
الكل في الرهن يفده الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن لا يكون لقطعة بل يحفظ
الى ظهور المالك المنكره مع اليمين وفي تعيين الرهن ومقدار ما رهن به اختلف المهرين
والمهرين فيما باع بالعدل الراهن فالقول للمهرين وان صدق العدل الراهن كما لو اختلفا
في قيمة الرهن بعد ملكه ولو مات في يد العدل فالقول للمهرين ولو كان رهنه بمثل الدين فما
العدل وادعى المهرين انه باعه باقل من قيمته وكذب الراهن فالقول للمهرين بالنسبة الى
المهرين لا العدل ما جازت الكفالة به جاز الرهن به لاني ذكر المبيع تجوز الكفالة بدون
الرهن وتجوز الكفالة بما على الكفيل والرهن في الكفالة المتعلقة بجواز اخذ الكفيل قبل وجود
الشروط دون الرهن ذكره في ايضاح الكرماني **كتاب الجنايات** العاقلة
لا تعقل العمد الا في مسئلة ما اذا غلب بعض الاولياء او صالح فان نصيب الباقيين يقتل

بعد اجماع الاص

الا وتلك العاقلة كذا في شرح المجمع صلح الاولين وعفوم عن القاتل سقط حقهم القصاص
والدية للاحق المقتول كذا في المينة الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به فلا
شأن لو سرى قطع العاصي الى النفس وكذا اذا اذاه المهر وكذا اذا سرى القصد الى النفس
ولا يوجب والمقتاد لوجوبه بالعقد ولو قطع المقتول يده يد قاطعة فمهرت ضمن الدية
لا يباح تقتيد ضمن لو غرر زوجته قاتت ومنه المرو في الطريق مقتيد بها ومنه ضرب
الاب ابنه تاديبا او الام او الوصي او المعلم باذن الاب تعليمات لثمان فمهرت
التاديب مقتيد كونه مباحا وضرب التعليل لا يكون واجبا ومحل في الضرب المقتاد ما فيه
توجب للضمان في الكل وخرج عن الاسلكتا ما اذا اذى زوجته فافضاها او ماتت فلا يلزم
عليه مع كونه مباحا كونه الوصي اخذ موجه وبه المهر فليجب به آخره وما في التوفير من الزينة
الجنايات على شخص في النفس وفيما دونها لا يندخل الا اذا كان خطأ ولم يتكلم به
فيجوز دية واحدة ذكر الزيلعي القصاص يجب لسميت ابتداء ثم ينقل الى الوارث فلو قتل العبد
مولاه اثنان فعلى احد ما سقط القصاص ولا يشي لغيره عند الامام ومعه المهر
وتعفى ديونه منه لو انقلب بالادب موث على فرايضه ثم اذنت الزوجة كالاموال
الا اعتبار في ضمان النفس بعد الجنايات وعليه قرع الوارث في الاجارة لانه
يضرب بعبد عشرة اسواط فضرر باحد عشر فوات مرقع عنه ما نقصت العشرة ومنه ما نقص
الاخير فيمنه مفر وبالعشرة اسواط ونصف قيمته دية القتل خطا او شبهه على القاتل
الا اذا ثبت باقراره او كان القتل في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب دية
فلا قصاص لادية على قاتله حجة القصاص لغير القاتل لا يجوز لانه لا يجري فيه التملك كذا
في اجارات الوارث لاجية لا يجب على المكره دية المكره على القاتل اذ قتل الاخر دفن نفسه
لكل احد التعرض على من شرع جناح في الطريق ولا ياثمون بالسكوت عنه بعض المصنفين
وان لم يكن متعديا فيضمن الحد اذا طرق الحد بفنفا عينا والقصاص اذا دق في جوفه

مقتل
عبد
او
قاصد
او
قاصد
او
قاصد

مقتل العبد مولاه
ولو اصاب قضا احدهما
سقط القصاص والدية
لغير العاقلة عند الامام

مال آخر دفع ضمانا الثالثة ادعى انه اذ جعل عبده السابق من غير جازة الرابعة
 ادعى انه اذ خرج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم
 البتيم السادس ادعى انه اذن للبتيم في التجارة وانه ركب ديون فقضاها عنه السابع
 ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبته ما لو اراد الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق
 على ربيعة الذين ماتوا التاسعة اخرج ورجع ثم ادعى انه كان مضاربا القسرة ادعى فدا
 عبده الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من مال بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر
 عشر ادعى انه زوج البتيم امرأة ودفع مهرها من مال اوصى ميتة الكل في ثمنها وادى القضا
 من الوصايا وذكرنا بطلانها وهو ان كل شيء كان مستطاعا عليه فانه يصدر فيه
 وما لا فلا وصلى القاضي كوصي الميت الثاني من الاولى الوصي الميت ان يبيع من
 نفسه ويشترى لنفسه اذ كان فيه نفع ظاهر عند ابن حنيفة خلافا لما اذا وادى
 القاضي فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه كذا في شرح المجمع
 من الوصايا الثانية اذا خصه القاضي بخص الوصي الميت الثالثة اذ ابلغ من
 لا يقبل شهادته لم يصح بخلاف وصي الميت وصما في الخلاصة وذكرنا في بعض
 استواءهما في رواية في الاولى الرابعة الوصي الميت ان يواجر الصغير لحياطة
 الذمب وسائر الاعمال بخلاف وصي القتل كذا في القينة الخامسة ليس للقاضي
التمتع ان ينزل وصي الميت العدل الكافي وله عزل وصي القتل كذا في القينة خلافا
 لما في النتيجة السادسة لا يملك وصي القاضي القبض الا باذن مبتدئ من القتل بعد
 الايضاء بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من المحاضر وكسجلا السابعة يعمل نهي
 القاضي عن بعض التقربات ولا يعمل نهي الميت كذا في البرازية وصي راجعه الى قبول
 التخصيص وعدم النسخة وصي القاضي اذا جعل وصيا عنه مودة لا يصير القتل وصيا
 بخلاف وصي الميت كذا في القيمة والثامنة وصي القتل كوصية اكا اوصيته عامة انتهى وبه

مطلب في بيان وجه
 الميت ووضوح القاضي
 من نفع القاضي
 في نفع القاضي
 بخلاف وصي
 القاضي

مطلب في بيان الوجه
 في عزل الوصي

يحصل التوفيق بين الميراث في مرض موته انما ينفذ من الثلث منه عدم الاجازة الا في بئر
 بالمتاح فانه ينفذ من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى والصغرى وطاهر في تقييد الجميع
 الكبير من الوصايا بخلاف وصورة الزيلعي في كتاب القصب بان الميراث عارض اجبي والمنفصل
 عليه انه اذا اجر باقل من اجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال لطر سوسني انها خالفت القواعد
 وليس كما قال الاعارة والاجارة يبطلان بموت فلاحا اضرار على الورثة بعد موته لا سيما
 وفي صوته لا ملك لهما فانهم اذا ابروا الوصي من مال البتيم ولم يجب بعهده لم يصح ولا يصح
 ضمن الثاني مسئلة لو كاتب الوصي عبد البتيم ثم ابرأ من البدل لم يصح كما في الثانية والثالثة
 على الوقف كالوصي كما جامع الفضولين الاشارة من الناطق باطلية في وصيته وغيره
 الثاني الا اذا عولوا قرار بالنسبة الاسلام والكفر كذا في التلخيص والخامسة وصية
 معتقل الذم كذا في الجميع والفقهاء على صحة ان دام العقل الى الموت ولا اطلعت
 ليس كذا في عزل الوصي العدل الكافي فان غلبه كان جازيا كما في المحيط والفقهاء في صحة
 عزله والاكثر على الصحة كما ذكرنا من الشبهة لكن يجب الاتفاق بعدم صحة كذا في جامع الفضولين
 واما عزل الثاني فواجب واما العاخر فيصير اليه اجرا كذا فيناه والعدل الكافي لا يملك عزل
 نفسه والحيلة فيه شيان احدهما ان يجعله الميت وصيا على ان ينزل نفسه متى شاء
 الثاني ان يدعى بذلك الميت فينتهي القتل فيجوز كذا في الولوالجية وفي الثانية الثالثة اذا
 اتهم الوصي لا بجره على قول ابن حنيفة انما يصير اليه آخر وقال ابو يوسف يخرج به وعليه
 الفتوى المعنى في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعاية فلما عتق عبده فيه فقتل
 مولاه خطأ فعليه قيمتان يسع فيهما واحدة لا عتاق فيكون وصية ولا وصية للقاتل واخر
 وصي لاقل من قيمته ومن دية المقتول بخلافه كالمكاتب اذا جفا خطأ ولو شهد في زمن السعاية
 لم يقبل كذا في شهادته الصغرى والكبرى لموت مولاه المعنى في زمن المرض ولو قتل في زمن
 سعاية خطأ كان عليه القتل وعند من ادعى على قتلته وجب جنايته بالجمع وخرج ايضا في

مطلب في شرح القاضي عن القينة
 ان يجوز ان يصير القينة وصيا
 بعينه كذا في

مطلب في بيان الوجه
 يجوز اخراج الوصي
 بالتهمة وعليه
 الفتوى

الكافي قبيل القسبان المذبح في زمن سعيه كالمكتب عنده وهو يدور عنده وكذا الموت
 وتركه من الامال له غيره فقتل هذا المذبح رجلا خطا فطليبا ليس في عينة على القليل عنده
 كالمكتب عنده على اليد انتق ولى من ليس للمذبح ان تزوج نفسها من سعيها لان المكتبة
 لا تزوج نفسها ومن هذا ما ذكرناه في وقتنا فثبت به القامح لا يورث الميت الا في ثلاث فيما اذا
 ظهرت حياته او تصرف بالاجور عالما بخار او ادعى دينيا على الميت وعجز عن اثباته ولكن في هذه النسخ
 لما ان تولى الميت او تركه لا يورث ويصلح وجوده الا اذا غاب غيبة منقطعة او اقر في
 الدين كافي الخزانة لا يمكن ان يبيع شي باقل من ثلث الشئ كما مسئلة ما اذا اوصى ببيع عبده من فلان
 فلم يبق الموصي بثلث الشئ فلا يورث الا اذا اقر بالثلاث الموصى له للفقهاء هناك ومما يورثه
 الوصي الثلث ثلث ثلث الوصي ويصدق به كافي القينة الوصي بثلث الا يورث الوصي والميت او انما منها
 كافي الخزانة الوصي اذا خلط مال الصغير عالم لم يقض منها ايضا للوصي لطلاق غير من البتيم من المجلس كان
 محرم الا ان كان موصرا لا يملكه الا التصرف في مال البتيم مع وجود وصيه لو كان منصوبا كافي ببيع
 البتيم لا يقض الوصي انفق على يده خزانة البتيم اذا كان متعاقبا لا تصرف فيه ومنهم من شرط ان
 اتفق وقبل يقض مطلقا كذا في غصت البتيم كما اذا اقام فيما لم يورث الوصي وان اقام مقام
 الاول انصرف كافي قسم الوصي الحية اذا مات احد الوصيين اقام الثلث الى وصيه او لم يورثه ولا
 تبطل الا اذا اوصى لها بالتصدق بالثلث ايضا حيث نشأ كذا في الخزانة وفي اختلاف الوصي
 اذا ابرأ عن ما وجب بعهده مع وصيه من الا اذا ابرأ من كتابه عن بل الكتاب وكذا الوكيل وكذا كافي
 الخزانة الصلح اذا لم يكن ابو حاكم فليس لمن هو في حجة تعليم الجارية لانه يعتبر بالام والولاية
 اجارة ابنها ولو كان في حجة قال القاضي جعلت كذا في تركه فلا كان وكذا بالخط لا يورث
 زاد تشرى وبيع كان وكذا فيها ولو قال جعلت كذا وصيا في تركه فلا كان وصيا اكل اذا
 مات الموصي خرج الموصي بغير ملك ولم يدخل ملك احد حتى يقبل الموصي فيه فدخل ملكه او يورثه فدخل
 في ملكه لو تركه كذا في التهديف يقضي الوصي الدين ثم ظهر آخر فمن له حصته الا اذا قضى بامر الله

ما اوصى به من ماله
 لا يورثه من ماله
 ما اوصى به من ماله
 لا يورثه من ماله

والذين يظهرون كلامهم ان يملك
 فيما يورثون من ماله
 لا يورثون من ماله

ما اوصى به من ماله
 لا يورثه من ماله

انفق الوصي على البتيم من ماله انفق ثم اراد الرجوع لم يقبل الا ببيعة **كتاب الفرائض**
 الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نسب سكره للمصيبة مات فماتت في المصيبة لم يورث فان يملك
 ويورث عنه ذكره الزبلي من الكتاب العطاء لا يورث كذا في صحيح الزبلي ذكره الزبلي من آخر كتاب
 الا ان ثبت المقتضى نزلت الحقوق فزادنا وكذا ما فضل بعد فرض هذا الزوجين برؤية وكذا
 المال يكون للبنت رضاءا وغراها الى النهاية بناء على انه ليس في زمانها ميت مال انهم لا يصنعونه
 موضوعه كل انسان يرث ويورث الا انما له الا بغيره الا بغيره وما قيل من انه عليه الصلوة والسلام
 ورث حريمه لم يصح وانما ذهب مالها في محنتها وانكرت لا يرث وزنه وزنه المسلمين واليهين
 يرث ولا يورث كذا في آخر البتيم وفي الثالث نظر في حق ما قدمناه في البتيم وصلى في وقت
 الا شغل في مشايخ العراق في آخر جزء من اجزاء حياة المشرك وقال شيخنا في حق الموت وفائق
 الاختلاف فيما لو قال الوصي بثلث ماله فانما هو كذا فانما هو كذا في حق الموت وفائق
 كذا في البتيم الارث يجري في الائمة واما الحقوق فمنها لا يجري في حق البتيم وفي حق البتيم
 القذف والامتناع لا يورث وجس المبيع الراس يورث والوكلاء والعوارى والودائع لا
 تورث والتمتع في خيار العيب منهم من قال يورث ومنهم من اثنى للوثة ابتداء والدية لورث
 اتفاقا واطبقوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعل للوثة ابتداء ويجوز
 ان يقال لا يورث عنه خلافا لما اخذ من مسئلة لو برهن احد الوثني على القصاص والباغيث
 فلا يبرهن اعادته اذ اخبروا عنه خلافا لما ذكر في آخر البتيم واما خيار العيبين فالتمتع اعاد
 ثبت للوثة ابتداء الحد كالا في اخر من مسئلة فحق الفرائض في وقت في غير ما اما الحية قالوا
 الجدة ام لا يرث الارث لمع الاب ولا يجب الجدة الثانية الا لوصية لا يورث ولا يسقطون بالاك
 ولا يسقطون بالجد على قتلها ولا يسقطون به كالا عاقل الامام عليه القسوى فالتمتع على قتلها
 خاصة الثانية للام ثلث ما يورث مع احد الزوجين والاب ولو كان مكرا لا يورث لانه ثلث جميع
 المال عند ابن حنيفة وفي خلافه لابن يونس الراعي لو مات المقتضى عن ابن حنيفة وابن حنيفة فلا

ولا يورثون
 ما اوصى به من ماله
 لا يورثه من ماله

[illegible]

بينا فان العزة نزلها الجبين لتوث عنه كافي فضايات الميسوط ولا يملك الميت الثاني
 مسئلة ذكرنا في الصيد ولا يضمن الا في مسئلة ما اذا خضر بر القديا ثم مات فوقع
 فيها انسان بعد موته كانت الدية على عاقلة ولو خضر عبد بر القديا فاعققه مولاهم
 مات العبد فوقع انسان فيه فالدية على عاقلة المولى كافي الجامع لو مات المستامن في
 دارنا عن مال وورثته في دار الحرب وقصد ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا بد من بينة ولو
 اهل ذمة ولا بد ان يقولوا الفسلم وارنا فبرسم ويؤخذ منهم كفيلا ولا يقبل كتاب ملكهم
 ولو ثبت انه كتابه كذا في مستامن فتح القدير قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب
 الهز في الهذ قال الجرجاني في الحرة قال ابو العباس الناطقي رايت بخط بعض
 مشايخي في رجل جعل لاصديه دارا بنصيبه على ان لا يكون له بعد موت
 الاب ميراث جاز واخفى به الفقيه ابو جعفر محمد بن ابي اسحاق احد اصحاب محمد
 بن شجاع الفقيه البلخي وحكي ذلك اصحاب احمد بن ابي الحارث
 وابو عمر الطبراني اشقى والله اعلم بالصواب
 ثم يعون الله تعالى الفقه الثاني
 وهو من الفوائد من الاشباه و
 النظائر يتلوها الفقه الثالث
 وهو من الجمع والفرق
 الفقه الثالث من الاشباه والنظائر
 وهو من الجمع والفرق نفع الله كتابه آمين
 يا معيين ويا خير الناصر
 والوارثين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على النعم والهم ورفع من فاني الخلق
 وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم **بعد** فهذا هو الفن الثالث من الاشياء
 والنظائر وهو من الحجج الفرق ونهت فيه على احكام كثيرة ورواها ويقع بالنية جهلا
 وهي احكام الناس والجاهل والمكره واحكام جهلاء العبيد والسكران والاممي و
 احكام اهل بيتنا في العوايد من كتاب البيع والاحكام الاربعة الاقصاد والاستثناء
 والتبيين والانتداب وحكم النفوذ من ما يتعين وما لا يتعين وما لا يجزى من احكام
 مكافاة بين حكم الساقط بل يعود ام لا وما يخرج على ذلك **باب** ما لا يملك لا يملك
 الاصيل **باب** ما يقبل الاستحسان من الحقوق وما لا يقبله **باب** ان الزيف كالجهاد في بعض
 دون بعض واحكام النكاح واحكام الميراث **باب** ما يعتبر فيه المعنى دون اللفظ **باب**
 احكام الانثى احكام الجن احكام الذن احكام المحارم احكام غيبوبة الحنفية احكام
 العقود احكام النسخ القول في الملك القول في الدين واحكام القول في غير المنزل
 واجرة المنزل ومنه المنزل القول في الشرط والتعليق القول في السفر في احكام المسجد
 الحرم ويوم الجمعة **احكام الناس** وعد النسيان في التخيير بانه عدم تذكر الشيء وقت
 حاجته واختلفوا في الفرق بين السهو والنسيان والمعتد انهما مترادفان والفقهاء
 على انه مستقط لانهم مطلقا لا يثبت الحسن ان الله وضع عن افعى الخطا والنسيان ما
 عليه **قال** الاصوليون انه من باب ترك الحقيقة بدلالة عمل الكلام لان غير الخطا
 غير مرفوع فالمراد حكمها وهو نزعها اخرى وهو المأمور ودينوى وهو الفاعل والاحكام
 مختلفة فصار المأمور بعد كونه مجازا مشتركا فلا يعم ما عداه فلا يشترك المأمور له واما عند
 ان فمى فلان المجاز لا يعم له فادانت الاخرى واجامع لم ثبت الاخر كذا في التفتيح وتما
 في شرحنا على المنار واما الحكم الديني فان وقع في ترك ما لم يستطع بل يجب تداركه
 ولا يحصل الثواب المرتب عليه او فعل منه غير فان اوجب عقوبة كانت شبهة في استقام

ذكر من المقتضين انهما مترادفان
 او السهو ما يتبين من جهة ما دون نية
 والنسيان ما يتبين من جهة ما دون نية
 قالوا لا يثبت ان العذر لا يرد
 عن الخطأ فثبت ما دون من جهة ما
 وول من الخطأ فثبت ما دون من جهة ما
 من حصل صورة ثابتة

المراد حكم الاخرة لا حكم الاخرة الباركة
 انه لو اخذ بالنية والافتقار
 الى علم

فمن نسي صلوة او صوما او حجا او زكوة او كفارة او نذر او جب قضاءه بطلا
 وكذا لو وقف بغير عرفة غلطاً يجب القضاء اتفاقاً ومنها من صلى بنجاسة مانعة
 ناسيا او نسي ركنا من اركان الصلوة او يقف الخطأ في الاجتهاد في الماد والنوب وقت
 الصلوة والصوم او نسي نية الصوم او تكلم في الصلوة ناسيا وما سقط حكمه في النسيان
 لو اكل او شرب ناسيا في الصوم او جامع لم يبطل واكل ناسيا في الصلوة لم يبطل كذا لو سلم
 ناسيا في الصلوة الرابعة على راس الركعتين والناسي العائد في اليمين سواء وكذا
 في الطلاق لو قال زوجتي طالق ناسيا ان له زوجته وكذا في العتاق وكذا في خطرات
 الاحرام وقد جعل له اصلا في التخيير فقال انه ان كان مع تذكره ولا داعي له كاكل الصلوة
 لم يسهط لتقصير بخلاف سلافة القعدة او لا مع دواعي كاكل الصيام يسهط او لا ولا
 فاولى كترك الفرج التسمية انتهى ومن سأل النسيان لو نسي المديون الذي صحت
 فان كان ممن مبيع او قرض لم يواخذه وان كان غصبا لو اخذ به كذا في الثانية ومنها
 لو علم الوصي بوما يملكه نسي مقدار ما وحكيه وما يارثه المقتبض **باب** الجمل فثبت نعم
 العلم عام من شأنه ان يعلم فان فارق اعتقاد النقص لم يرب وهو المراد بالشعور
 بالشيء على خلاف ما هو به والافسيت وهو المراد بعدم الشعور واقسامه على ما ذكره الامام
 كافي المنار اربعة **جهل** باطل لا يصلح عند رافى الاخرة **جهل** الكافر بصفات الله تعالى
 واحكام الاخرة **جهل** صاحب الهوى **جهل** الباغي حتى يضمن مالا عادلا اذا التقه
جهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة كالفتوى ببيع اموال الاولاد والنفقة
 الجمل في موضع الاجتهاد الصحيح او في موضع الشبهة وانه يصلح عذرا وشبهة كالحج اذا
 اقر على ظن انها فطرة ولكن زنا تجارية والده اوزوجه على ظن انها حلاله والناكح الجمل
 في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ويطي به **جهل** الشفيع **جهل** الامة بالحقاق
جهل الكبر بكنج الولي **جهل** الوكيل والمأذون بالاطلاق وضده انتهى وقما قوله

انما هو اذا علم مع العلم بالعلم
 وقيل ان العلم بالعلم لا يثبت
 انما هو ان العلم بالعلم لا يثبت

يكون
 من جهة ما دون نية
 من جهة ما دون نية
 من جهة ما دون نية

بين العلم والجهل لو قال ان لم اقل فلانا كذا وهو ميت ان علم به جنت والا لان الكفر وقالوا لو لم
 تعلم الا انه بان له خيار الصق لا يبطل بسكوته ولو لم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ بطل وقالوا لو
 استقام جارية مستقيمة او لو باطون فافظها انه حكمه بعد الكشف قبل ان يقدرا اذا ادعاه للجهل في
 موضع الخفاء وقيل لا والمعتد الاول قالوا ايضا الوصي والمقوي بالتناقض للجهل
 وقالوا اذا قلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله سمع فاذا برحت استردت البذل للجهل في حكم
 ولو قبل الكتابة وادى المبدل ثم ادعى الاغراق قبله سمع وبسر اذا برهن وقالوا اذا ادعى
 الوصي الاول اب ثم ادعى انه وقع بين فاحش وقال لا اعلم تقبل وقالوا في باب الرضاع
 ولا يضر التناقض في الحرية والنسب الطلاق كما وصفت في البحر في باب المغفقات ان
 الجهل يعتبر عند الرفع الفاد فلا تخاف على الكسيرة لو جعلت ان الارضاع يغسلها كافي الهوا
 وفي خلاصة لاذ انتم بكم الكفر جالسا قال بعضهم لا يفرغوا عنهم على ان يكفر ولا يفرغوا رانتي
 وفي آخر التسمية من جهل ان ما فعله من الخطو خلال الفان كان ما يعلم من دين النبي صلى الله عليه وسلم
 ضرورة كذا والا لا وقالوا في باب خيار الرؤية لو اشترى ما كذا رآه ولم يتغير فلا خيار له
 الا اذا كان لا يعلم انه حرثية لعدم الرضا به كذا في الهداية وقالوا في كتاب الغصب ان الجهل
 يكون مال الغير برفع الاثم لا الضمان وفي اقرار التسمية سئل على بن ابي بصير عن رجل اقر
 عليه اعدان حنظلة من علم عقده بينهما ثم انه بعد ذلك قال سالت القوم اني عقدت فها
 هو فاسد فلا يجب علي شي الاقر معروف بالجهل بل لو اخذنا قراره فقال لا يسقط عنه الحق
 برعوى الجهل انتهى وقال قبله اذا اقر بالطلاق الثلاث على من صدق المصنف بالواقع ثم تبين
 خطاؤه بافتاء الاهل لم يقع ديانته ولا يصدق في الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم
 يجر البيع ولو باع الوصي قبل العلم بالايباء جاز ولو باع ملكا بغير علم بموته ثم علم جاز
 وكذا لو باع الجذمال ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغير ومقتضى بيع الوارث انه لو ذوق
 ابيه ثم بان ميتا نفذ ولو باع على ابنه فان راجعا ينبغي ان ينفذ وما هو في غير العلم

انه صح

والجهل بان وكذا الخاتبة الوكيل بتفضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما وصى الدين من الميراث
 قالوا ان علم الوكيل بالدين ضمن والا فلا ولو دفعه الى الطالب بعد ردة قالوا ان علم الوكيل
 بطريق التفضاء يقع الى الطالب بعد ردة لا يجوز ضمن ما دفعه والا فلا ولو دفعه بعد ما
 دفع الموكل ضمن الي يوسف الفرق بين العلم والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالمشقة وضمان
 اذا اذن كل منهما لصاحبه باداء الزكوة فاذا احدى عن نفسه عن صاحبه فانه يضمن مطلقا
 وانما مور بتفضاء الدين اذا ادعى الامرينف ثم قضى للمور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بتفضاء
 للموكل قالوا هذا على قولهما اما على قولنا فيضمن على كل حال انتهى ولو اجاز الورثة الوصية
 ولم يعلموا ما اوصى به لم يضمن جازتهم كذا في وصايا الخاتبة وفي وكالات المنيحة احرر جلايل
 غلامه بآية دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل با بآية فقال المور بعث الغلام فقال
 اجرت جاز البيع وكذا في النكاح وان قال قد اخرجت ما تركت به لم يجر انتهى وفي وكالات
 الولو الجية اذا عني بعض الورثة عند القتال بعد ان تم قتله لباقي ان علم ان غنوا بعض يسقط
 التقاضي اقتص منه والا لان هذا مما يشكل على الناس انتهى وفي جامع الفصولين وكله
 بتبعض دينه فتبعض بعد ابراء الطالب ولم يعلم فهلك في يده لم يضمن ولذا دفع تبخير الموكل
 ولو وكله ببيع عبده فباعه بعد موته فبرعاه لم يضمن الثمن وهلك في يده لم يضمن ولا ضمانا
 على الموكل انتهى **احكام الاكراه** مذكورة في اخر المنار وهي شبيهة في النزوع تركنا ما
احكام البصيان هو جنين مادام في بطن امه فاذا انفصل ذكره فبصير يستمر رجلا كاف
 آية المواريث الى البلوغ فقلام الى تسعة عشر فتشأب الى اربع وثلاثين فكل الى احدى
 فبشع الى اخر عمره هكذا في اللغة وفي الشريعة يسمى غلاما الى البلوغ وبعد شأباً وفيه الى
 ثلثين وكل الى ثمانين وبعده ذلك وتامة في ايمان البرازية فلا تكليف عليه شي من الصلوات
 حتى الزكوة عندنا ولا شيء من المنهيات فلا حد عليه فلو فعل اسبابها ولا قصاص عليه عند
 خطا واما الايمان بانه كافر فيخرج من الاسلام من العباد الايمان فانبت

ثم ادعى ان في عينه
 وعن صاحبه

في التقاضي

اصل وجوبه في العبي سببه حدث العالم لا الاداء فاذا لم عاقلا وقع فرضا فلا يجب تجديده بالغائسجمل الزكوة بعد السبب ونفاه شمس الائمة لعدم حكمه ولو اذاه وقع فرضا لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد وجد فالاول اوجها انتهى و
اختلفوا في وجوب صدقة الفطر في مال والاخيرة والمعتمد الوجوب فيؤديها الولي ويذكر
ولا يتصدق قاضي من لم لها فيطعمه منه ويتباع له بالبابا متبع بعينه وانفقوا على وجوب
العشر والمزاج في ارضه وعلى وجوب نفقة زوجة وعياله وقرابة كالبالغ وعلى بطلان
عبادة بتفعل ما يفسد ما من نحو كلام في الصلوة واكمل في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف
لكن لا ادم عليه في فعل مخطو احواله ولا يتنقض طهارته بالتمتع به في صلوة وان ابطلت
الصلوة ونقض عباداته وان لم تجب عليه واختلفوا في ثوابها والمعتمد انه للمعلم ولو
التعليم وكذا جميع حسنة ولا تنفع امامته واختلفوا في صحته في التراخي والمعتمد عدمها
وجوب سجدة التلاوة على سامعها من صبي وقيل لا بد من علمه وحصل حسنة الجماعة بصلوة
مع واحد الا في الجمعة فلا يصح بثلاثة ومنهم من يسل او لا يا فلان لا في المباح ولا
ولا الشهادة مطلقا لكن لو خطب اذن السلطان واصل بالبلغ جاز ونصح سلطنة ظاهر
قال في البرازية مات السلطان انفتحت الرعية على لطفه ابن صغير لم يفتي ان يجوز التقليد
على والي بعده هذا الوالي نفسه فبما لا بال السلطان فهو سلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة
هو الوالي لعدم صحة الادب انفتحا وجمعة ممن لا ولاية له انتهى ويصلح ناظر او وصيا ويعتبر
القائم مكانه بالغالي بلوغه كما في منظومة ابن وهب من الوصايا وفي الاستاذ وفي المنقط ولا
نصح خصوصه العبي الا ان يكون ما دون في الخصومة وهو كالبالغ في نواقض الوضوء الا الشهادة
ويصح اذانه مع الكراهة كما في الجمع لكن في السراج لو ما جاز ان لا كراهة في اذان العبي العاقل في مقام
الرواية وان كان البالغ افضل وعلى هذا يصح تبريره في وظيفة الاداء او اما قيامه في صلوة
الزينة فظاهر كلامهم انه لا بد منه للحكم بصحتها وان كانت اركانها ونزولها لا تنصف بالوجوب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

المجلد

فی کل جامع واحد

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

في حقته واما فرض الكفاية فهل يستبطله هذا الواو قبل دوايته لفتح الاجازة لو قبل قبله
في الهدية والاذن ويمنع من مثل المصحف وتمنع الصبية المطلقة او المتوفى عنها زوجها من
الزوج الى انقضائه والعدة ولا تقول بوجوبها عليها على العمدة ويصح ما تمة ولا يدرك الابا
وليه وقتب اذن البنت الطفل مكره قياسا ولا باس به احيانا كافي للمنتقط اذا اهد
للصبي شيئا وعلم انه لم يفسد للوالدين الاكل بغير حاجة كافي للمنتقط ويصح توكيله اذا كان
يعقل العقد ويقصده ولو جحورا ولا يبرئ الخوف اليه في تخويله بل لو طه وكذا في دفع
الزكوة والاعتبار بينه الموكل ويعمل بقول المميز في المعاملة كهدية ونحوها وفي المنتقط ولا
تصح الضمومة من الصبي الا ان يكون ما دونها انتهى وحصل بوطنة التحليل المطلقة نلتا
اذا كان مراعا في حرك الازوشتهى النساء ويملك المال بالاستيلاء على المباح كالبالغ والتقاط
كالنقاط البالغ ويجب دسلاؤه ويقع اسلامه وردته ولا يقتل لو ارتد بعد الام صغيرا
او تبعا وتحل ذبيحة بشرط ان يعقل التسمية ويضبط بالبايعلم ان الحل لا يحصل الا بها اذا ان
ويوكل الصيد برميها او اسمي كالبالغ في النظر الى الاجنبية والحلوة بها فحوزة الدخول
على النساء الى خمسة عشر سنة كافي للمنتقط ولا يقع طلاقه وثقة الاحكام في مثل ذكرناها
في النوع الثاني من الفوايد في الطلاق والجوع عليه في الاقوال كلها لان الافعال مضمرة الملقه
الافعال مثل ذكرناها في الفوايد في الجوع وثبت حرمة المصاهرة بوطنة ان كامن شتهى النساء
والافلا وثبت ايضا بوطنة الصبية المشبهة وهي بنت سبع على المختار ولا يدل الصبي في القضاة
والعاقلة وان وجد قيل في دارة فالدابة على عاقلة كافي للصغرى ولا في غيره ولا يد
الغزاة السطحا كافي التسمية ولو لول الجيرة ولا يؤخذ صبي اهل الذمة بالغير عن ميثا المسلمين
كلهم ولا شى على صبي بنى تغلب ولا يقتل ولو اذ لم يتناول ولو قتل مجاهد بعد قول الامام
من قتل قتيلا فلا سلب لم يمتحى السلب الا اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله قتل قتيلا فلا سلب
قتل الطبع حتى سلب بقوله لقول الزلمي يدخل فيه كل من سجن الغيبة سبها او رخصا انتهى

वि. प्र. ३

Handwritten signature or mark, possibly a name, located at the bottom right of the page.

بجهد وفول الصبيحة
على النساء الرضعة
عنه

وفي الكثرة ان الصبي من رضع له اذا فاضل ولو قال السلطان الصبي اذا ركت فصل بالناس
 الحجة جاز وفي النزاهة السلطان والوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد جديد
 ولا يستغنى عنه ولو كانا ذوا فباع فوجده شري بغيره لا يخلقه حتى يدرك كما في العمدة
 ولو ادعى على صبي محرم ولا يثبت له لا يحضره الى باب القاضي لانه لو حلف فكل لا يفتي عليه كذا
 في العمدة ويطلب الثمن عليه تاويلا ويتوقف عقوده المترددة بين النفع والضرر على جازية وليه
 ويصح قبضه للدين ولا يتوقف من امواله ما يحض من امواله فراه واستقر اخذ له محرم الا لو كان
 ماذونا وكالت باطلا ولو عن ابيه وصحت له وعنه مطلقا وقد جمع العمدة في فصول الاحكام
 فمن اراد الاطلاع على كثرة فروعه وادواته من تفرعها وادواتها بها وعلى علمها على ما في
 من جميع المتفرع فيلزم ما ذكره كعاد وقد ذكر كعاد ما يكون به بالغوا ما يتصل به تركناه
 قصد التفرع في كتاب الجرد وكتابنا هذا ان شاء الله كتاب التفرع او المشتق والاعتية
 التي لا تشتمل على السفر بها غير محرم ولا يفتي بالصبي بالعتب فلو عصب صبيات عنده لم يفتنه
 الا اذا نقله الى سبعة او ثمانية او ثمانية الحمي وقد سئل عن من اخذ ولد انسان محفوف
 اخذ في البلد هل يلزمه احضاره الى ابيه فاجبت بان الخاتبة رجل عصب صبي اخر افعاب
 الصبي يريده فان العاصب يحبس حتى يجي بالصبي ويعلم ان مات انتهى ولو خذ حتى اخذ
 به رضاه لم يفرج في الخاتبة لانه ما عصبه الا اخذ قد اذ في المشتق من النكاح وعن محمد بن
 خديج بنت رجل او امرأة واخرها من منزله قال جيبه ابراهيم بن ابي داود يعلم موتها انتهى
 ولو قطع طرف صبي لم يعلم صحة فية كونه عدل لاديه ولو دفع كينا الى صبي فقتل لم يفتي
 الدافع وان قتل غيره فالدية على عاقلة الصبي برصون به على الدافع وكذا لو امر صبي
 ان يقتل ولو امر صبي بالوقوف من شجرة فوق فمذبة ولو امره في جادة فخطب فمذبة
 وكذا لو امر بصعود شجرة فوقع وكذا لو امر بالخطب كذا في الخاتبة وفيها ايضا صبي
 ابن سبع سنين سقط من على او غرق في ماء وقال بعضهم لا شيء على الوالد ان لم يخطب

مطالب في
 صبيات في

من رضع بنت
 او امرته
 وايضا

وان كان لا يعقل او اصغر منها فالو يكون على الوالد ان او على من كان الصبي في حجر الكفارة
 الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالد ان لا يستغفار وهو الصحيح لان بسطة يد تغطية الكفارة
 ولو حل صبي على دابة وقال امسكها الي هي افقدت سقطت وما كان على عاقلة الذي على الدابة
 وان سبر الصبي الدابة او طالت انسانا فقتله فالدية على عاقلة الصبي لان يكون القبي لا يتمك
 عليها فهدر ولو كان الرجل اكبا فقتل صبي معه فقتل الدابة انسانا كان الصبي لا يتمك على
 عاقلة الرجل فقط والافعل عاقلة ما انتهى ولو لملا الصبي كوزا من حوض ثم صب فيه لم يجل
 لاحوان يشرب منه ولا يجوز للوالي ان يجره والذهب ولا ان يسبقه فمروا ان يجله للبول
 والغايط مستقبلا او مستندرا وان خضب يده او رجله بالحناء وفي المشتق نوح ابنته
 من رجل وزهبت ولا يدرى لا يجزى عنها على الطلب انتهى **احكام السكر** هو مكلف
 لغو كذا لا تفرق بالصلوات وانتم سكارى فاطهرهم سكارى حال سكرهم فان كان السكر
 محرم فالسكران منه المكلف وان كان من مباح فلا فهو كمن لم يسكره ولا يقع طلاقه واختلاف
 التضييق فيما اذا سكر مكرها او مضطرا اطلاق وقد مر في الفتاوى من محرم كالصالح الا في
 الردة والافرا بالجدود والمالعة والاشهاد على شهادة نفسه وزدت على الثلاثة تزوج
 الصغير والصغيرة باقل من مهر المثل او بملكته فانه لا ينفذ الثانية الوكيل بالطلاق صاحب اذا
 سكر فطلق لم تنفع الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكلة اربعة غصب عن صاحب
 وردة عليه وهو كران وفي فصول الكفارة فموا الصالح الا في بيعه فموا اخذ باقواله وافعاله
 واختلف التضييق فيما اذا سكر من الماشية المتخذة من الجواب والعسل والتمت على ان
 من محرم فبيع طلاقه وعاقبه ولو زال عقله بالبيع لم ينع وعنه الامام انه ان كان يعلم انه ينج
 حين شرب يبيع والا فلا وهو كراهم ان كان السكران واجبا بعادة وينبغي ان لا يبيع
 اذ انه كالمجنون واما صبي في رخصا فلا اشكال ان صبي قبل خروج وقت النية انه يبيع منه
 اذ انك لو كانا لا تشترط التبيين فيها واذا خرج وقتها قبل صحوه اثم وقضى ولا يبطل الاعمال

فائدة
 في
 حكمة
 في
 حكمة

بسكر ويصح وقوله بوجاهة كالمعنى عليه لعدم شرط البينة فيه واختلف في حد السر من قبل من لا
يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاظم وقيل من في كلامه اختلاط
وهديا وهو قولهما وبأخذ اكثر الشايخ والمعتبر في الفرج كسر في حق المرأة ما قاله احتياطي
المرامات والخطا في الحد والفتوى على قولهما في انتفاض الطهارة وفي يمينه ان لا يسكر كما بينا
في شرح الكفر **تنبيه** قوله ان السكر من مباح كالا غليظة شتى منه سقوط القضاء فان
لا يستطع عنه وان كان اكثر من يوم وليست لانه يصنع كذا في الحظ انتهى **حكم العبد** لا يملك
عليه لا عيد ولا تنزيه ولا اذان ولا اقامة ولا حج ولا عمرة وعورتها كالرجل وتزاد البطن
والظهر ويحرم نكاح غيره حرم الى عورتها فقط وما عداها ان اشهر لا يجوز كونه شاهدا ولا مكرما
علانية ولا عاترا ولا قاسما ولا مقوما ولا كاتب حكم ولا امينا حكم ولا اماما اعظم ولا قاضيا
ولا وليا في نكاح او قود ولا يلي امر اعيانا الا بامر من الامام الاظم فلا نصب الا بامره عن
السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو اذن لعبد بالقبض ففقدت بعد عتقه جاز بلا تجريد
ولا وصيا الا اذا كان عبد الموصي والورثة نصفا عند الامام الاظم ولا يملك وان ملكه سيده
ولا زكوة عليه ولا فطرة وانما على مولاه ان كان له حرفة ولا انجته ولا هدي عليه ولا يكثر
الا بالوصوم ولا يصوم غير فرض الاباذن السيد ولا فرضا وجبا بحاجه وكذا الاعتكاف و
الحج والعمرة ولا ينفذ اقراره بالمال ما ذنا ومكانا الاباذن مولاه الا اذا اقر الماذن وبما في
يده ولو بعد جره وكذا اقراره بجنابة موجبة للرفع والنفاء غير صحيح بخلافه جده او قود
ولا ينفذ تزويج نفسه بغير عليه ويجعل صداقا ويكون نذرا وهنا ولا يبرئ ولا يورث
ولا يصح كفالته حاله الاباذن سيده ولا دينه في قتل وقيمة فائده مقامها كالا وبعضا ولا
قبلتها ولا عاقلة ولا كلامهم منهم وحده النصف ولا احصاء وجنابة متقطعة بربقة كديته
ولا سهم له من الغنمة وانما يرضع له ان قائله في بيع في دينه ويبرغ في جنابته ان لم يقده سيده
ويشترى ثمنين ولا يشترى له مطلقا وطلاقها ثلثان وعدتها حيضتان ونصف المقدر

ولا يورث

ولا لعان بعد فها ولا يملك على حرة ولا ينفق عن الكفارات ولا يحد فاذن وانما يورث
قسمها على النصف من قسم الحرة ومهرها للعقد ولا يبيع ولله ما مولانا لا بدعته ولو اقر
بوطها وايلاد الائمة المتكوفة شهران ولا خادم لها ولو جيلة ولا ينجي غنمها الا بالقبولة ولا
توطا الا بعد الاستبراء بخلاف الحرة ولا حصر عدد السراري ويجوز بيعهن في مكس واحد
بدون الرضا ولاظهار ولا ابلا من ائمة ولا يطالب بها اذا كان مولانا غنيا ولا حفا
لا قارب له سيده ولا قصاص منه وبين الطرفين الاطراف بخلاف النفس ويجب كونه نكاح
لحيته ودواؤه ومضيا على مولاه بخلاف الحر ولو زوجه واذا لم يقدر على الوضوء لم يجز
فعل السيدان بوضيعة بخلاف الحر ولا يتزوج الاباذن مولاه ومهره متعلق بربقة كالدين ويبيع
في نفقة زوجته ولا ينجي عليه نفقة ولله ولا نفقة لها الا بالقبولة ولا يسمع الدعوى الشهادة
عليه الا بحضرة سيده ولا يجس في دين ويملكه الكفار بالاستيلاء ولا يبيع نقادق العبد و
الائمة على النكاح الا في المسبيين قبل العتق بخلاف الحرين كافي الثاثر خاتنة واعتاقه باطل
ولو معلقا بملكه بعد عتقه وكذا اوصيته وبهنته وصدقته وتبرعه الالهة السيرة الماذون
والتمابة البيرة منه والاذن في القول الى مولانا وهو الطالب لزوجه العينة المحبوب
بالنقري وليس مرفقا للصدقات الواجبة الا اذا كان مولاه فقيرا او كان مكافا ولا يخل
عن مولاه مؤنة الا دم احصاء عن احوام ماذون فيه ولا ترجع الحقوق اليه لو وكيله
محجورا ولا اجرة عليه ولا يجل في الغشا وولي احدى الامتين بيان للعقوبة المبرم بخلاف
ولي احدى الامتين لا يكون بيان في الطلاق المبرم واوجه عيدين باتلاف شيء موجب لهما
واوجه الغير باتلاف غير مولاه موجب للضمان على الاطلاق بخلاف الحر الا اذا كان سلطانا
ويقتن بالغنم بخلاف الحر ولو صغيرا لا يبيع وقف وعقده موقوف على جازة مولاه يخرج
الائمة في العدة ويكسر سورا بغير محرم ولا حق له في بيت المال ولا يؤخذ بالتبني عن الكا عبد في
ولا يبيع الوقف على عبد نفسه او ائمة عند محي الاطهر وام الولد ارحم النفاط واستيلاء

على المباح ويتبع في الثاني ان يملكه مولاه اخذ من قواهم لورداً بقا لجعل لمولاه بغيره
 مولاه على الصحيح ولا يجده عندنا ومن لم يملكه على عبده يسيّرهما من حالهما ولم اربح
 ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم افصح لنا من رخصتك العنار شديداً **احكام الاسع**
 هو كالبصر الا في مسائل منها لا جها عليه ولا بقة ولا بقاء ولا ج وان وجد فانه لا يصح
 للشهادة مطلقا على المعتمد والقضاء والامانة العظمى ولا دية في عيذه وانما الوكيل الحكمة
 وتكره المنة الا ان يكون علم القوم ولا يصح عتق عن كفارة ولم ارجح ذبحه وصيده وحفظه
 ورويته لما اشتراه بالوصف ويتبع ان يكره ذبحه واما حصانته فان امكن حفظه المحض
 اهلا والا فلا يصح نظرا ووصا والثانية في منقوضتين وهما الاولى في اوقاف هلال
 كما في الاشفا **الاحكام الاربعة** قال في المستصفي الاحكام ثبت بطرق اربعة
 كما اذا انشا الطلاق او العتاق وله نظائر حجة والاقبال وهو انقلاب ليس يعلم
 عليه والاستناد وسواء ثبت في الحال ثم يستند وهو ابراهيم التميمي والاقصا
 وكما لم يستندوا على عندنا او الضمان مستند الى وقت وجوده او كطهارة المسمى والتميم تنقضي
 عند خروجه الوقت ورؤية الماء مستند الى وقت الحدث ولهذا قلنا لا يجوز المسح بها و
 التيميم وهو ان يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل مثل ان يقول في اليوم ان كان زيد
 في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتد ابتداء العدة
 منه وكما اذا قلنا لاهلته اذا حنت فانت طالق فانت الدم لا يقضي بوقوع الطلاق
 ما لم يمتد ثلاثة ايام فاذا تم ثلثه ايام حكمنا بوقوع الطلاق من حين خاضت والفرق
 بين التيميم والاستناد ان في التيميم يمكن ان يطلع عليه العتاق في الاستناد يمكن
 وفي الخيف يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم انه من الرحم وكذا يشترط الحية في الاستناد
 دون التيميم وكذا الاستناد يظهر اثره في القايم دون المتكاسمي وانه التيميم يظهر
 فيها فلو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد التيميم

وكان مستنداً في رتبة الزوجة عند المازني وورد

كما اذا علم الطلاق او العتاق
 بالظن عند وجوده والتميم تنقضي
 ما ليس يجوز عليه

بشهر فانما لانما الشهر طلقت مستند الى **والشهر** فيه العدة ما ولد ولو وطئها
 في الشهر صدر امرها ولو كان الطلاق رجعيا وعزم العقد لو كان باينا ويرد الزوج بدل
 الخلع اليها ولو خالها في خلا لثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع
 او لم تجب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل وبهذا يتبين انه فيها بطريق الاستناد
 لا بطريق التيميم وهو الصحيح ولو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتضاها على القدر
 لا مستند انتهى والفرق بينهما في المستصفي وقد فرغ الكرايسي في الفروع على الاستناد
 تسع مسائل فراجع فيها **احكام النقد** ما يتعين فيه وما لا يتعين في المكمل
 وفي يمينه في العقد الفاسد روايان ورجح بعضهم تفصيلا بان ما فسد من اصله يتعين
 فيه لا فيما انتفض بعد صحته والصحيح تعيينه في الصرف بعد خضاه وبعد ملكا
 المبيع وفي الدين المشترك فيؤمر بترده نصف ما قبض على شركه وفيما اذا اتين
 بطهران القضاء فلو ادعى على اخيه او اخواته لم يكن له على خصمه حق فعلي الذي
 رد عين ما قبض ما دام قائما ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فيرد مثل
 نصفه وكذا الرهنا لكونه لو ضا با حولا عندنا ولا يتعين في النذر والوكالة قبل التسليم
 واما بعده فالعامة كذلك ويتعين في الامانة والهبة والصدقة والشركة والمفاربة
 والعصب وتامة في فصول العتاق وكذا في بيع النسخ جريان الدرام مجرى الدنانير
 في ثمانية وفي وكالة النيابة اعلم ان عدم تعيين الدرام والدنانير في حق الاستحقاق
 لا غير فانها يتعينان جنسا وقدر او حنفا لا اتفاق وبه صرح الامام العتابي في
 شرح الجامع الصغير **ما يقبل الاسقاط** من الحقوق وما لا يقبل وبيان ان الاسقاط
 لا يعود لوقال وارث تركت حتى لم يبطل حقه اذ الملك لا يبطل بالترك والحق تبطل
 حتى ان احد الغائبين قال قبل القسمة تركت حتى يبطل حقه وكذا لو قال المرث من تركت
 حتى في جسد الرهن يبطل كذا في جامع الفصولين وفصول العتاق وظاهره وان كل حق

ما يتعين فيه
 ما لا يتعين فيه

بالاسقاط وهو ايضا ظاهر في الثانية من الشرب ونظما رجل المسيل ما في دائرة فباع
صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضر به كذا
في الثمن وان كان له حق اجزاء الماء دون الرقبة لا شيء له من الثمن ولا سبيل له على المسيل بعد
ذلك كرجل اوى رجل سكن داره فبات الموصى وباع الوارث الدار ورضي به الموصى له
جازا البيع وبطل سكناه ولو لم يبيع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطلت
حق في المسيل فان كان له حق اجزاء الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى
وان لم يرقبه المسيل لا يبطل ذلك بالابطال وذكر في الكتاب اذا اوى رجل سكن ماله و
مات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جازا البيع وذكر الشيخ الامام
المعروف بنحو ما مر انه ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متساوي في السقوط
بالاسقاط انتهى فقد علم ان حق الغائمه قبل القسمة وحق جسد الرهن وحق المسيل المحرور
وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة
على قول خواهر زادته يسقط بالاسقاط وصرحوا بان حق الشفعة يسقط بالاسقاط و
قالوا حق الرجوع في الهبة لا يسقط به حتى لو قال الواهب سقطت حتى في الرجوع في الهبة لم
يسقط كما في هبة البرازية واما الحق في الوقف فقال قاضيان في فتاواه من الشهادت
في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف
استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال ابطال حتى كان له ان يطلبه ياخذ بعد ذلك انتهى
وقد كتبنا في شرح الكثر من الشهادت ما فهمه الطرسوسى من عبارة قاضيان واما رد
ابن وبيان ما حوزناه فيها وقد بين حق من خيار الشرط قالوا يسقط به ومنها
خيار الروية قالوا الوابط قبل الروية بالقول لم يبطل وبالفعل يبطل وبعد ما يبطل
ومنها خيار العيب يبطل به ومنها الدين يسقط بالبراء ومنها حق الفضايل يسقط
بالغو ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها وان لها الرجوع في المستقبل

واما حقوق الله تعالى فلا يقبل الاسقاط من العبد قالوا لو غنى المحذوف ثم عاد وطلبه كمن
لا يتام بعده غنوه لغعد الطلب واما ما ليس لازم من العقود فلا يتصف بالاسقاط كما لو كان
والعارية وقبول الوديعة اما حق الاجارة فينبغي ان لا يسقط الا بالاقالة وقد وقع الاشبا
في مسائل وكثر السؤال منها ولم يجد فيها مخرجا بعد التفتيش منها ان بعض المذرية بشرط
لهم الربيع اذا سقط حقه لغيره من استحقاقه ومنها المشروطه النظر اذا سقط لغيره
فروع له عنه الا ان في اليقينة وغيره ان المشروطه النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض
له على وجه العموم صح تفويضه والا فان كان في محله لم يجز وان كان عند موت جاز بناء على
ان للوحي ان يوصي الى غيره انتهى وفي اليقينة اذا عزل الناظر المشروطه النظر لنفسه لا يغير
الا ان يخرج الواقف والقاضي انتهى ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرط في اصل الوقف
كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فاسقط حقه من هذا الشرط
وينبغي ان يقال لا يسقط في الكل لانه لا يسقط من شيء كما علم سابقا من كلام
جامع الفصولين الا اذا سقط المشروطه الربيع حقه لا لاحد فلا يسقط كما فهمه الطرسوسى
بخلاف اذا سقط حقه لغيره وفيما اذا سقط الواقف حقه ما شرط لنفسه او لغيره فان قلت
اذا اقل المشروطه الربيع او بعضه انه لا حق له فيه وانه يستحقه فلان قبل سقط حقه قلت
نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره الحنفى في باب يستحق واما حق المطالبة برفع
جذوع الغير الموضوعة على حايطه فغدا فلا يسقط بالبراء ولا بالاصح ولا بالعضو ولا بالبيع
ولا بالاجارة كما ذكره البرازي من فضل الاختلاف فانتم هذا التحريم فانه من مفردات هذا
التأليف ان شاء الله تعالى وفي ايضا الكرماني من السلم لو قال ابيعك اسقطت حتى في
التسليم في ذلك المكان او البلد لم يسقط انتهى وقد وقعت حادثة سئلت عنها شرط
الواقف لشرطه من ادخال واخراج وغيرهما حكم بالوقف متضمنا لشرط حاكم
حنفي ثم رجع الواقف عما شرط لنفسه من الشرط فاجبت لعدم صحة رجوعه لان الوقف

الاسقاط

بعد الحكم لازم كما هو حجاب بسبب الحكم وهو على الشرط فلو لم يمت كل زوجه كما صح به بالشرع فيكون
استقط حقه فاشترط من الربع الا لحد فانه قال بعدم السقوط وعلته ان الاشرط اجماع
لازما كذا في الوقف كما ان المشروط لا يمكن اسقاط ما شرطه فكذا الشارع ويذهب عليه ايضا
ما نقلناه عن ايضا ان اكثر من اسقاط السهم حقه فاشترط من تسليم المسلم فيه في مكان معين
فانه يذهب على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الا لحد **بيان ان ال**
الاسقاط لا يعود فلا يعود الترتيب بعد سقوط بقوله الفوات بخلافه اذا سقط بالنيابة
فانه يعود بالانكسار لان النسيان كما ما نفع لا مسقطا فهو من باب زوال المانع ولا يعود
بعد الحكم بزوالها فلو دعي الجدة بالشمس ونحوه وفكر القبول من المتني وجفت الارض
بالشمس ثم اصابها ما لا يعود النجاسة في الاصح فكذا البراءة اذا رما واما غدا ومرة عدم صحتها
الا فانه لا فائدة في السلم لانه دين سقط فلا يعود واما عود النفقة بعد سقوطها بالنشور
بالرجوع فهو من باب زوال المانع لانه من باب عود الساقط وعلى هذا اختلف المتأخرين في بعض
مسائل في الحيارات من البيوع فمنهم من قال يعود والخيار نظر الى انه مانع من ان يخل المتقضي
ومنهم من قال لا يعود نظر الى انه ما سقط لا يعود وقد ذكرناه في الشرح والال ان المتقضي
للمكران كان موجودا والحكم معدوم فهو من باب المانع وان عدم المتقضي فهو من باب الساقط
وقد وقعت حادثة الفتوى ابراهيم ما تم اقراره بالمال المبرأ منه فهل يعود بعد سقوطه فان
بانه لا يعود كان جامع الفضولين برهان ابراهيم من هذه الدعوى ثم ادعى ثانيا انه اقر
بالمال بعد ان ابراهيم فلو قال المدعي عليه براءه وقبلت البراءة وقال صدقته لا يصح بذلك
يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبل يصح الدفع لاحتمال الرد والبراءة برئ بالرد فبقى المال عليه
انتهى وفي الثنا رخصة من كثر بالاقرار لو قال لا حق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم
فقال نعم لا حق لك علي ثم اشهد ان عليه الف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فكذا باطل
ولا يلزم شي ولا يصح الشهود ان يشهدوا عليه انتهى ووجه على قولهم الساقط لا يعود

هذا هو
الاسقاط

قوله اذ احكم القاضي بتردها واداة النسيان مع وجوده الا بطلته لغسقا ولهته فانه لا يقبل
بعد ذلك في تلك الحادثة **بيان ان الدراهم الزبوف كالجدا في مسائل ذكرتها في شرحها كقوله**
من البيوع بيان ان النائم كالمستيقظ في بعض المسائل قال النووي في آخر فاداه النائم
كالمستيقظ في خمس وعشرين مسئلة الاولى اذ انام الصائم على القفا فانه مفتوحة فقط
قطرة من الماء المطر فيه فسد صومه وكذا لو افطر احد قطرة من الماء فيه وبلغ ذلك جوفه
الثانية اذ اجامعها زوجه او من ثمة يفسد صومها الثالثة لو كانت حرة فاجامعها زوجه
او من ثمة فبطلت الكفارة الرابعة محرم اذ انام في رجل حلق رأسه وجب الجرا عليه الخامسة
المحرم اذ انام فانقلب على صيد فقتله وجب عليه الجوار السادسة اذ انام المحرم على غيره ودخل
في عورات فقد ادر كالحج السابعة الصيد المرمي اليه بالسهم اذ وقع عند نائم فانت من تلك
الرمية يكون حراما كما اذ وقع عند اليقظان وهو قادر على ركعة والثامنة اذ انقلب
النائم على حلقه وكسر كجب الضمان التاسعة الاب اذ انام تحت جدار فوقع الابن عليه من
سطح وهو نائم فانت الابن بحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح العاشرة من دفع
النائم ووضعت تحت جدار فسقط عليه الجدار وما لا يلزم الضمان الحادية عشر رجل ظلم باعوانه
وغنم اجني نائم لا يصح الخلوة الثانية عشر رجل نائم في بيت فجات اعرانه ومكثت عنده
ساعة تحت الخلوة الثالثة عشر لو كانت المرأة نائمة في بيت ودخل عليها زوجه او مكثت
عند ساعة تحت الخلوة الرابع عشر اذ امة قامت في ارضه فارتفع من يدها بنت حرة
الرضاع الخامس عشر المتيقن او اقرت دابة على ما يمكن استعماله وهو عليها نائم انتقض نيمه
السادس عشر المصل اذ انام ونظم في حاله النوم فقد صلواته السابع عشر المصلي اذ
نام وفزع في حاله قيامه تعتبر تلك العروة في روايه الثامن عشر اذ اتى به السجدة في نومه سمعها
رجل يلزمه السجدة كالسبع من اليقظان التاسع عشر اذ استيقظ هذا النائم فاضره رجل
بذلك كان خمس الاثمة يعني بانه لا يجب عليه سجدة تلاوة ويجب في بعض الاقوال وعلى هذا

لو قر رجل عندنايم فانتبه فاجبر فوعلى هذا العشر ورجل حلف ان لا يكلم فلانا فاني لا
الى المحلوف عليه وهو نائم وقال له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يحث والاحم ان يحث
الحادي والعشرون رجل طلق امراته طلاقا رجسيا في الرجل واستبها بشهوة وحي نايمة صابرا
الثاني والعشرون لو كان الزوج نايما فجاءت المرأة وقبلته بشهوة بعير حاصا عند
يوسف طلاقا رجسيا **الثالث** والعشرون الرجل اذا نام وجاءت امراته واخذت
فرجها في فرجه وعلم الزوج بغيرها ثبت حرمة المصاهرة **الرابع** والعشرون اذا جاءته امرأ
الى نايمة وقبلته بشهوة وانفعا على ذلك ان كان بشهوة ثبت حرمة المصاهرة الخمس
والعشرون المصلي اذا نام في صلوة فاضلم بجيب الغسل ولا يمكن البناء وكذلك الذي نايما
يوما وليلة او يومين وليلتين صارت الصلوة دينيا في ذمته انتهى **احكام المعنوية احكام**
احكام الصبي العاقل فصح العباد آمنه ولا يجب وقيل هو كالمجنون وقيل كالبالغ العاقل
وقد ذكرناه في النواقض من شرح الكفر **احكام المجنون** ذكره الاموليون في بحث النواقض
فليست من رايها بيان ان الاعتبار للمعنى واللفظ ذكرناه في كتاب البيوع من النوع
الثاني احكام الحنفى المشكل ذكر النسق في الكفر حقيقته وذكر من احكام وقوفه
في الصف وحكم ميراثه وختانه وذكر مولانا في احكامه في الامل من كتاب المغفور واما
اذكر ما ذكره هناك باختصار بغير اذنا ويستجيبه ولا بد من الاحكام ويكفي كفى المرأة
ولا يلبس حريرا وحليا في حيوة واذا قبله رجل بشهوة حرم عليه اصوله وفرعها فان زوجه
ابوه جلا فصل اليه جاز ولا فلا علم على ذلك او امراته فبلغ فصل اليها جاز والاصل
ويلبس لباس المرأة في الاحرام ولا يصح الاتعاض ويقوم امام النساء خلف الرجال و
وان وقف في صف النساء اعادها وان في صف الرجال لا يعيدها ويعيدها من عن يمينه ويساره
وخلفه محاذيا له ولو وقع في الحمازة خلف الرجال والمرأة خلفه وتجعل خلف الرجل في القبر لو
وقد افترقة مع حاجر بينهما من الصعيد ولا على قاذف ولا على بقذ في بمنزلة المجنون

بغيره خلفه

وتقطع يده للسرقة وتقطع سائر ماله ويقعد في صلوة كالمراة ولا قصاص على قاطع يده ولو
عذرا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يده غيره عذرا وعلى عاقلة ارشها ولا تجلو به
رجل ولا امرأة ولا يسافر ثلثا الا بحرم واذا اوصى رجل ما في يده امراته بالطلاق كان غلاما
وتحسنا ان كان انثى فولدت حنفى مشكلا فالوصية موقوفة في الخمسة الزائدة الى ان
يسنين امره ولو قال لامرته ان كان اول ولد ولدنيته غلام فانت طالق او قال
كذلك لامنه فانت حرة فولدت حنفى مشكلا لم تطلق ولم تعتق ولا سهم مع الحنفى ولو
اتما برضه ولا يقبل لو اسبى او مرتد بعد الاسلام ولا خراج على ناسه لو كان ذميا ولا يبر
تحت قول المولى لكل عبد لي حرة الا اذا قال لها فيعتق ولو قال الزوج ان ملكته
عبد فانت طالق فاشترى حنفى لم تطلق وكذا لو قال ان ملكته فانت طالق فاشترى حنفى لم تطلق
ولو قال المشكلى ان اذكر او انثى لم تقبل قوله واذا قبل خطأ وجبت دية المرأة وتوفى الباقي
الى البنتين وكذا فيما دون النفس ويصح اعتناؤه عن الكفارة ولو تزوج مشكلا
لم يخرج حنفى بغيره فلا يوارثان بالموت ولو شهد شهودا ذكر وشهودا انثى وان كان
بطلب ميراثا من حنفى بشهادة من شهد انه غلام وبطلت الاخرى وان كان رجل يدعى
انه امراته قضيت بشهادة انه انثى وبطلت الاخرى وان كانت امراته تدعى انه زوجها قضيت
الامر الى ان يسنين فان لم يطلب الحنفى شيئا ولا يطلب منه شيء لا قبل واحدة منها
حنفى يسنين واما ميراثه والميراث منه فقال فان ما ابوه فله ميراثه انثى منه ونما فيه
وحاصل انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل لا يلبس حريرا ولا ذهب ولا فضة
ولا يزوج من رجل ولا يقف في صف النساء ولا يحل له براءة ولا يقع عنق
وطلاق علقا على ولادتها انثى به ولا يدخل تحت قول كل ان **احكام الانثى** خالف
الرجل في ان السنة في عاتقها الفتق ولا يسكن حناها وانا هو كونه وحسن خلق لحنا
لو نبت وتجمع من خلق ناسها وميتها لا يطهر بالفرج على قول وبزبد في اسباب البلوغ

غلام

بالحيض والمحل وبكره اذ انها واقفاتها وبكره كغيرها وقد مرها على المعنى
 على الرجوع وصورتها عورة في قول وبكره لها الحام في قول وقيل الا ان تكون حريضة او نفسها
 والمعتد لا كراهية مطلقا ولا ترفع يد بها فذا اذ فيها ولا يجرى بها وتضم في ركوعها وبكره
 اصابعها ولا ترفع اصابعها في الركوع واذا اذ انها شئ في صلواتها فصفت ولا ترفع وبكره
 جماعة من ويقف الامام وسطا ولا تقبل اما للرجال وبكره حضورها الجماعة وصلواتها في
 بيتها افضل وتضع يمينها على شمالها تحت يديها وتضع يديها في التشهد على ركبتيها تبلغ رءوس
 اصابعها ركبتيها وتورك ولا تقف عليها لكن تقف بها ولا عيب ولا تكبر في الركوع ولا في الا
 بزواج او محرم ولا يجب عليها الحج الا باحد من واليها ولا تسبح المخطط ولا تكشف اسمها
 ولا تسبيح بين الملبين الا خفيين ولا تحلق وانما تقف ولا ترحل والتباعد في طوافها عن
 البيت افضل ولا تحلب مطلقا وتقف في حاشية الموقف عند الفرائض وتكون قاعدة
 وهو ركب في نيل من ارجائها الخبيث وترك طواف الصدر بعد الحيض وتوخر طواف الزيارة بعد
 الحيض وتكفن في خمسة اوثاب ولا تقوم في الجنابة ولو فعلت سقط الفرض بصلواتها و
 لا تحل الجنابة وان كان الميت اشئ ويندب لها نحو القبلة في الثابت ولا سهم لها وانما
 يرضع لها ان قانت ولا تقبل المرتق والمشرقة ولا تقبل شهادة في الحد ودوا العقاص
 وتعتكف في بيتها وبيات لها خضيد بها وجليها بخلاف الرجل الا في الفورة والتفجئة بالذكر
 افضل منها وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية لنفسا وبعضا
 ونفقة القريب لا ينبغي ان تولى العقار وان صحت منها غير الحدود والعقاص وبعضها
 مقابل بالحدود والرجل وبكره الامانة على النكاح دون العبد في رواية والمعتمد عن الفرق
 بينهما في الجير وبكره الامانة اذا اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها قرا ولبنها محرم في الرضاع
 دونه وتقدم على الرجال في الحضانة والنفقة على الولد الصغير وفي النفوس فرد لغيره
 الى من وفي الاشراف من الصلوة وتوخر في جماعة الرجال والموقف وفي اضياع الجنابز

تسبب الخبيث

عند الامام فيجعل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا في الحمد وتجب الدية لقطع نديها او حلقه
 بخلافه من الرجل فالحكمة ولا قصاص لقطع طرفها بخلافه ولا فاسد عليها ولا دخل مع
 العاقلة فلا شئ عليها من الدية لو قتلت خطأ بخلاف الرجل فان القاتل كاحدم وبكره
 في الرجم ان ثبت ذنبا ما بالينة وتجلد جالسة والرجل قايما ولا ينبغي سياة وينبغي هو عانا
 بعد الجلوس سباسة لاحد او لا تكلف الحضور للدعوى اذا كانت محذرة ولا لليمين لا يحضر
 اليها القاضي او يبعث اليها نائبا به كلفها بجزرة شاهدين وتقبل لو كلفها بالارضاء والخضم
 اذا كانت محذرة اتفاقا ولا قبل الاثابة بسلام وتختفي لا تجاب ولا تشمت وتحرم
 الخلو بالاجنبية وبكره الكلام معها واعتلوا في جواز كونها بينة واختار في المسابرة
 جواز كونها لارسله لان الرسالة مبنية على الاستنها وبني حاله على السيرة بخلاف النبوة
 والتمام فيها ولا يدخل النساء في الغزوات السلطانية كما في الولوية من القسمة **احكام**
الذمي حكم حكم المسلمين الا انه لا يؤخرها لبعادها ولا يقيم تسبيرة ويقع وعنده وسيل
 فلو سلم جازت صلوة به ولا ياتم على ترك العبادا على قول وياتم على ترك اعتقادها اجماعا
 ولا يمنع من دخول المسيحي جنبا بخلاف المسلم ولا يوقف جواز دخوله على اذن سلم عندنا
 ولو كان المسجد الحرام ولا يقيم تدره ولا سهم له من الغنمة ويرض له ان قاتل او دلى على
 الطريق ولا يجد يشرب الخمر ولا يراق عليه اذا غصبت منه ويضمن مثلها له الا ان يظهر
 بيعها بين المسلمين فلا ضمان في اراقها او يكون المثلف اما يرى ذلك بخلاف اراق
 فخر المسلم فانه لا يؤجب الضمان ولو كان المثلف ذميا وينبغي ان يكون اظهاره شرعا
 كاظهاره بيعها ولم اره الا ان ولا يمنع من لبس الحرير والمذهب لا يرضى لهم لو
 تناكحوا فاصدا او بتا بعا كذا ثم اسلموا في الكفر وتقبل قول الكافر في الحد والدية وتعتقه
 الزبلي بان سبه ولا تقبل قوله فيها وجوابه انه يقبل فيها ضمن المعاملة لا مقصودا او
 هو مراده كما انصحه في الكافي ويؤخذ الذي بالتميز عنان المركب والكلب فيكون كالا

في جواز نبوة
 النفس
 راسا

من تركه عليه

الطاهر بن العباس
قال في جواب
السؤال

ولا يلحق الطائفة والاروية والنياب اهل العلم والشرف ويجعل على ورم علامة
ولا يجدون بيعة ولا كنيسة في مصر واختلف الرواية في سكاخم بين المسلمين في مصر
والمعتد الجواز في حيا خاصة واختلف الشايح على يلزم تخييرهم جميع العلما او سكتي وان
والمعتد انهم لا يركبون مطلقا ولا يلحق العامة وان ركبوا في ضرورة تزل في المجمع وعضيق
عليه في المرور ولا يرجع واما بجلد ولعل نقادهم الحد وكلمها عليه الا حد شرب الخمر ولا
يبدا الذي بسلام الحاجة ولا يرا في الجواب على عليك فكره مصافحة وجرم تعظيم وكبر
المسلم ان يوجه نفسه من كافر لعصر العرب وفي الملقط كل شئ امسح من المسلم امسح منه
الذي الا اخو الخنزير ولا يكره عيادة جاره الذي ولا يضاف ولا يغير الكفاءة بين اهل الذمة
الا اذا كانت بنت بك خدعها حايك او كاس فيفرق لتسكين الفتنة كذا في البرازية
تنبيه الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى وحقوق الارواح كالنكاح
وفضائل الاموال الا في ما نزل لواجب الكافر ثم لم يسقط ومنها لو زني ثم اسلم
وكان زناه ثابا بينة مسلمين لم يسقط الحد باسلامه والاسقط **تنبيه آخر** اشتركت
اليهود والنصارى في وضع الجزية وحمل المناكة والذبائح وفي الديه وشاركم المحوس في
الجزية والديه دون الاخرين واسموا اهل الذمة فيما ذكر وقتل المسلم بالزمية وديه
الكافر والمسلم سواء ولا يقل المسلم والذي بمسما من **تنبيه آخر** لا توارث بين
المسلم والكافر ويجوز الارث بين اليهود والنصارى والمجوس والكفر كذا عندنا لما
واحدة بشرط اتحاد الدار والكفار يتماثلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم وخرج
المرتدة فانه يربث كسب اسلامه ورفته المسلمون مع عدم الاتحاد **احكام الجان** قلن
تعرض لنا وقد اظفينا من اصحابنا القاضي بدر الدين الشبلي في كتابه احكام المرحان
في احكام الجان لكن لم اطلع عليه الا وما نقله عنه فانما هو بواسطة نقل الكسوطي
ولا خلاف في انهم مكلفون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار واما اختلفوا في

هذا الملقط لا يجدوا احد من اهل الذمة في مصر
الجان لا يتصل بسبب سبب سبب سبب سبب
ولا يتصل واما اذا اختلف سبب سبب سبب
جاءت السبب سبب سبب سبب سبب
فما وجد سبب سبب سبب سبب سبب
جاءت سبب سبب سبب سبب سبب
وليس كذلك بل قد صرح الشافعي في
المجمع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي
سبب سبب سبب سبب سبب سبب
عنها وبما سكتها من ان يكون له حكمة
كفنة المسلمين بعد ما ذكرناه في الاصل ان
والاذا ادى بالبيع المذكور في الاصل ان
يجوز للمسلم في المص حكمة خاصة
ولهم فيها منة عارضة كفنة المسلمين
فاما سكتهم - كذا في الاصل -
كذا انتهى

والعنف
في

نواب الطائعين في البرازية مغربا الى الاجناس عن الامام ليس للجن نواب وفي التفسير
توقف الامام في نواب الجن لانه جاء في القرآن فيهم يفر من ذنوبكم والمغفرة لا
تسلم الاثابة لانه سر ومنه المغفر للبيضة والاثابة بالوعد **فصل** قالت
المغفرة او عذرا لهم فيسحق النواب صالحهم قال الله تعالى واما القاسطون فكانوا
لجنهم حطب قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاحتساب قبل قوله تعالى فاما الا
ربك انك بان بعدد نعم الجنة خطا بالنقلين يرد ما ذكرت **تنبيه** قلنا ذكر وان
المراد بالتوقف التوقف في الماكل والمشرب والملاذ لا الدخول فيه كدخول الملائكة
للسلام والزيارة والخدمة والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام الله انتهى فمنا
النكاح قال في السراجية لا يجوز المناكة بين بني آدم والجن وانسان الما لا يخلو الجنس
انتهى وبقية في مينة اللغني والعنف وفي القينة سئل الحسن البصري عن التزويج بحكمة فقال
يجوز بلا شهوة ثم رفق لا يجوز ثم رفق لا يصفى ابدا لمحاقة انتهى وفي بينة الدهر في
قناوى اهل العصر سئل على بن ابي حمزة عن التزويج بامرة مسلمة من الجن هل يجوز اذا قصود ذلك
ام يخص الجواز بالادمين فقال يصفى هذا السائل لمحاقة وجهه قلت وهذا يدل على حق
السائل وان كان لا يتصور الا ترى ان ابا الليث ذكر في قناواه ان الكفار لو تترسوا في
من الانبياء هل يرى فقال سأل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد نبينا ورسولنا ولكن
اجاب على تقدير التصور كذا هذا وسئل عنها ابو طاهر فقال لا يجوز انتهى وقد استدل
بعضهم على تحريم نكاح الجنيات بقوله تعالى في سورة النحل والله جعل لكم من انفسكم ازواجا
اي من جنسكم ولو علم وعلى خلقكم كما قال الله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم اي من
الادمين انتهى وبعضهم يادواه حرب الكرماني في مسائله عن احمد واسحق قال
حدثنا محمد بن يحيى القطيع حدثنا بشر بن عمرو بن الحنفية عن يونس بن يزيد عن الزهري
قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح الجن وهو وان كان حرسا فقد اعتقه

باقوال العلماء فروى المنع عن الحسن البصري وقصاده والحاكم بن قتيبة واسحاق
 بن راهويه وعقبة الاثم فاذا نزع المنع من نكاح الانسي الجنية فالمنع من نكاح الجنى الانسية
 اولى ويبدل عليه قوله في السراجية لا يجوز النكاح وهو على ما كان روى ابو عثمان سعيد بن
 الصباغ الرازي في كتاب الالهام والوسوسة فقال حدثنا حقاقل عن سعيد بن داود
 الزبيدي قال كتب قوم من اهل اليمن الى مالك يستلونه عن نكاح الجنى وقالوا ان ههنا
 رجلا من الجنى يطلب النكاح يترجم ان يربى الحلال فقال ما رى بذلك يا سنان الدين
 ولكن اكره اذا وجد امرأة حامل قبل لها من زوجك قالت من الجنى فيكسر الفاء
 في الالام انتهى ومنها روى الجنى انسية فويل حب عليها الغسل قال قاضي حجازي فقلوا
 امرأت قالت معى جنى يا بنى في النوم مرارا واجد في نفسي ما اجد لوجامعني زوجي الغسل
 عليها انتهى وفيه اكمال بما اذا لم تنزل اما اذا انزلت وجب كانه احتلام ونكاح
 انقضاء الجارية بالجنى ذكره الاسيوطى عن صاحب نظام المرجان من اصحابنا سنده لا يثبت
 احمد بن ابن سعد في قصة الجنى وفيه فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلى اذ ركع
 شخصاً منهم فقال لا يا رسول الله انما نكحنا ان تؤمننا في صلواتنا قال ففصرها خلفه ثم صلبها
 ثم انصرف ونظر ذلك ما ذكره السبكي ان الجماعة تحصل باللائكة وخرج على ذلك لوصلي باذان
 واقامه منفردا ثم خلف ان صلب بالجماعة لم يثبت ومنها صح الصلاة خلف الجنى ذكره نظام
 المرجان ومنها اذا امر الجنى بين يدي المصلي يقابل كما يقابل الانسة ومنها لا يجوز قتل
 الجنى بغير حق كالانسي قال الربيعي قالوا ينبغي ان لا يقتل الجنية البيضاء التي تسمى مستورة
 لانها من الجنان لقوله عليه السلام اقلوا اذا الظنن والابرة واياكم والجنية البيضاء
 من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لانه عليه الصلوة والسلام عاهد الجن ان لا يدخلوا
 بيت الله ولا يظهروا انفسهم فاذا اخالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرج لهم والاول
 هو الانذار والاعذار فيقال لها ارجعي باذن الله تعالى او على طريق المسلمين فان

مطلق من الجنى
 بنكاح

فاما هو

ان صلبها
 خلف الجنى

خلف الجنى
 مطلق الجنية

مطلق

قتلها والانه اذا كانا يكون خارج الصلوة انتهى وقد روى ابن ابي الدنيا ان عاتبة رضي
 عنها رأت في بيتها جارية فامرت بقتلها فقتلتها فبقيت في تلك الليلة فقبل لها انها من النفر الذين
 استمعوا الوحى من النبي صلى الله عليه وسلم فادخلت الى اليمن فابيعت لها اربعون راسا فاشترتهم
 ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه وفيه فلما أصبحت اموت يا بنى عن الف درهم ففوتت على السكينة
 ومنها قبول رواية الجنى ذكر صاحب نظام المرجان وذكر الاسيوطى انه لا شك في جواز روايته
 عن الانس كما سمعه هو اعم عالم الانسي هو اولاد البجاء الشيخ من حفرة دخل الجنى كان في ظلمة من
 الانس واما رواية الانس عنهم فالظاهر منها عدم حصول الثقة بعد التتم ومنها لا يجوز الاحتجاج
 بزاد الجنى وهو العظم كما ثبت في الحديث ومنها ان ذبيحة لا تحل قال في المللقة وعن رسول
 صلى الله عليه وسلم انه منى عن ذبايح الجنى انتهى وقد ذكر الامام الكردى في مناقبه في فضل
 الامام شيبان من احكام الجن واولاد الشيطان وبيان الغول والكلام على جامعهم **فوايد**
 الاول الجهمور على انه لم يكن من الجن بى واما قوله تعالى يا معشر الجن والانس لم ياتكم رسلكم
 فقلوا لو علمنا انهم رسل عن الرسل سمعوا كلامهم فاندروا قومهم لامن الله تعالى وذهب الفحاك
 وابن حزم طهانه كان منهم بنى تشكك حديثه وكان ابنى مبعث الى قوم خاصه قال وليس
 الجنى من قوم ولا شك انهم اندروا **ففتح** انهم اهل انبياء منهم الثانية قال البغوى في تفسير
 الاحقاف وفيه دليل على انه صلى الله عليه وسلم لم كان يبعثنا الى الانس الجنى جميعا قال تعالى لم يبعث
 قبله نبي الى الانس والجن واختلف العلماء في حكم مؤمنى الجنى فقال قوم لانها اب لهم الا النجاة
 من ان رويها ذهب ابو حنيفة ومن اللبث فوايدهم ان يجاروا من النار ثم يقال لهم كونوا نارا
 كالبهايم وعن ابى الزناد كذلك وقال آخرون يثابون كما يثابون وبه قال مالك وابن
 ابي بديل وعن الضحاك انهم عليهم التسبيح والذكر فيصيبون من لانه ما يصيب بنو آدم
 من نعم الجنة وقال غيرهم ان مؤمنى الجنى حول الجنة في ريفها وليسوا بها انتهى الثالثة
 ذهب طائفة المحاسبين ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيمة نراهم ولا يروننا

مطلق من الجنى
 بنكاح

لو ابلغت وعقابه

ان الحكم لا يكون الا بالبرهان

عكس ما كانوا عليه في الدنيا **الكتاب** مخرج ابن عبد السلام بان الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى قال لان الله تعالى لا يدرى الا بصار وقد استثنى من هؤلاء البشر فيبقى على عموم في الملائكة قال في نظام المرجا ومقتضى هذا ان الجن لا يرون الله لان الابواب في الجنة على عموم في الملائكة ولم يستثنى الا سيوطي والاسد لال على عدم رؤية الملائكة والجن بالاية نظر لانها لا تدل على عدم رؤية المؤمنين اصلا فلا استثناء قال القاضي البضاوي لانه لا يخطبه واستدل المتأخرين على امتناع الرؤية وهو ضعيف اذ ليس الادراك مطلق الرؤية ولا يتحقق الاية عام في الادراك فظهر مخصوص ببعض الحالات ولان الاشخاص فانه في قوة قولنا كل بعينه كما مع ان التقى لا يوجب الامتناع **احكام المحارم** المحرم عندنا من حرم تكلم على التاب بنسب او مصابة او رضاع ولو بولي او ام زوج بالاول والاعمة واللوة وبان في اوقات الزوجة وعمتها وخالاتها وتعمل ام للزنى بها غيرها واما الزاني وابنته واحكامه تحريم النكاح وجواز انظر في الخلوة والفسوة الا المحرم من الرضاع فان الخلوة بها كرهية وكذا ابنة العمة الثابتة وجواز النكاح على التام لا مشاركة المحرم فيها فان الملاعبة تحل اذا اكد بنفسه او فخر من اهلية الشهادة والمجوسية تحل بالاسلام او بتهودا او نصرانيا المطلقة ثلثا بغير اكلها وانقضت عدته وتكون حرة الغير بطلاقها وانقضت عدتها ومعتدة الغير بالانقضائها وكذا الامتياز للمحرم في جواز انظر في الخلوة والسفر واما عدها فلا يجنب على المعتد لكن الزوج وبنات المحرم في هذه الثلاثة والنساء الشابة لا يقربن محرم المحرم والزوج في السفر وتختص المحرم بالنسب باحكام منها تنفع على قريب ولو حكم ولا يختص بالاسل والفرع ومنها وجوب نفقة الفقير العاجز على قريب الغني فلا بد من كونه كافيا محرم من جهة القرابة فابن العم الاخ من الرضاع لا يتقرب ولا تجب نفقة وبفسل المحرم من ربه ومنها انه لا يجوز التفريق بين صغير ومحرم بسبع اوجه الا في عشرة مسائل ذكرناها في شرح الكفر فان فرق مع البيع ومنها ان المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة وتختص بالاصول والعود من بين يري المحارم باحكام ومنها انه لا يقطع احد ما برقة مال الاخر ومنها لا يتقرب ولا يشهد احد بها

لاخر ومنها تحريم موطنة كل منها على الاخر ولو بغيرها ومنها تحريم منكم من كل منها على الاخر ومنها العقد ومنها الذين في الوصية للاقارب يختص بالاصول باحكام منها لا يجوز له قبل اصله الحي والادعاء عن نفسه وان خاف رجوعه من غير عليه الجاه ليعقل غيره ولم يقل فرعه لولي كونه ومنها لا يشترط الاصل بوجوه وبفسل الفرع باصل ومنها لا يجد الاصل ان يفرغ ويبد الفرع بقدر اصله ومنها لا يجوز مسافة الفرع الا باذن اصله دون عكسه ومنها لو ادعى الاصل ولو جارية ابنه بنت نسبته والجد الا كما لا يرعاه ولوحكم بعدم الاهلية بخلاف الفرع اذ ادعى ولو جارية اصله لم يصح الا بصديق الاصل ومنها لا يجوز الجهاد الا باذنه بخلاف الاصول لا يتوقف جهادهم على اذن الفرع ومنها لا يجوز المسافة الا باذنه ان كان الطريق مخوفا والا فان لم يكن ملحقا فله كذا الا فلا ومنها اذا ادعاه احد ابويه في الصلوة وجبت اجابته الا ان يكون عالما بكونه فيها ولم يدر الحكم الاجداد والآباء وبينهم المطلق ومنها كراهية بدو اذن من كره من ابويه ان احتاج الى خدمته ومنها جواز ما ديب للاصل فرعه والظاهر عدم الاختصاص بالاب قالام والاجداد والجدات كذلك ولم ارا لآن ومنها بغير الفرع للاصل في الاسلام وكذا مسائل الحدود ما يقوم مقام الاب في حق الفوائد ومنها لا يجوز بد بين الفرع والاجداد والجدات كذلك واختص الاصل المذكور بوجوب اللعان واختص الاب بالجد بالاب باحكام منها ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا لخط ومثله ما لا بد من الصغير ومنها تولى طرف العقد فلو باع الاب من ابنه او اشترى وليس فيه غبن فاحسن العقد بكلام واحد ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الاب والجد فقط واما ولا النكاح فلا يختص بها فثبت لكل ولي سواء كان عصبة او من ذوى الارحام وكذا الصلوة في الجنابة لا يختص بها وفي الملقط من النكاح لو قرع الملعن الولد باذن الاب فملكه لم يفرم الا ان يفرس بغيره بالايضرب بغيره ولو قرب باذن الام غم البنية اذا ملكه الجدا لا يرشد فقه الا في ثنتي عشرة مسألة ذكرناها في الفوائد من كتاب الفوايض وذكر ما خالف فيه الجد الصحيح **الفصل** في تربية علي النسب ثمانية عشر حكما توريث المال والولاء وعدم صحة الوصية

في عدم جواز نسبه
العلم بالادب وغيره
اذن والد

عند المراجعة وتلزمها الاقرار بالدين في مرضه وتلزمه في كل الدنيا وولاية الزوج وولاية غسل الميت
والصلوة عليه وولاية المال وولاية الحضانة وولاية المهر وسقوط الفصال **حكام غيبوبة**
الحشفة بزني عليها وجوب غسل وتزويج الصلوة والجمعة والطلاق و
قراءة القرآن وحمل المصروف وتمة وكتابة ودخول مسجد وكرامة الكحل والشرب قبل الغسل
وجوب نزع الحفاة الكفارة وجوبا وندبا في اول الحيض يدبنا في اخره بخمس دينار وقصا
وجوب قضاءه والتفريغ والكفارة وعدم انعقاده اذ اطلع الزوج على الطاء وقطع اتصال المشر وط
فيه في الاعتكاف وفساد الاعتكاف في الحج قبل الوقوف في المرة فلو طاف اكثر من وجوب المعنى
في قيامها وقضاءها وجوب الدم وبطلان خيار الشرط لمن له وسقوط الرد بعيب اذ اقبل
المشرى بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبل ان كانت بكرا انقضت وجوب مهر المثل بالوطى بشبهة او
بنكاح فاسد وثبوت الرجعة به وبيع العبد في ماله اذ انك باذن سيده وتزويج الربيبة
وتزويج اصل الموطاة وفروعها عليه وتزويج اصله وفروعه وحلها للزوج الاول وليس له الذي
طلقها ثم انك انك انك اذ كانت امته وزوال العتق وبطلان خيار العتقة وبطلان
خيار البلوغ اذ كانت بكرا وكالمتبر وجوب مهر المثل للمعقوفة واسقاط حقها نفسها
لاستيفاء عمل مهرها على قولها ووقوع الطلاق المعلق به وثبوت السنة والبرعة بطلانها
وكونه تعيينا في الطلاق المهر وثبوت الزنى في الاطلاق وجوب كفارة اليمين لو كانا باهنا
وجوب العون ومنع تزويجها قبل الاستبراء قول محمد المعنى به وجوب النفقة والسكنى
للطالقة بعده وجوب الحد لو كان زنا او لواط على قولها وذبح البهيمة المقصود بها ثم
حرها وجوب التعزير ان كان في ميتة او مشركة او موصى بمنفعتها او محرم مملوكة له
اولواؤه بزوجه وثبوت الاحضان وثبوت النسب ووقوع العتق المعلق به واختلاف
القول في القضاء والولاية والوصاية ورد الشهادة لو كان زنا **فوا** الاول في الفرق
في الاطلاق بين ان يكون مجابلا ولاكن بشرط ان يفصل الحارة معه هكذا ذكره في التلخيص

في المهر
في النفقة

فيجوز في سائر الابواب الثانية ما ثبت للحشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان يبق منه قدرها
وان لم يبق قدره لم يتعلق بشئ من الاحكام ويحتاج الى نقل كونها كلية ولم اره الثالثة
الوطى في الدبر كالوطى في القبل فيجب الغسل ويحرم به ما يحرم بالوطى في القبل ويقصد الصبي انفا
واختلوا في وجوب الكفارة والاصح وجوبها ويقصد في قبيل الوقوف على قولها واختلفت
الرأية على قوله والاصح فساد به كافي في حق القدير ويقصد به الاعتكاف ثبتت به الرجعة
على المعنى به كافي في النبيين الا في مسائل لا تثبت به حرمة المصاهرة ولا يجب الحد عند الامام اذا
تكرر فيقتل على المعنى به ولا تثبت به الاحضان والتخليل للزوج الاول ولا في المولى ولا في
بعض العتق ولا يخرج به عن كونها بكرا فيكتفى بسكوتهما ولا تخل بحلل والوطى في القبل حلان في الزنى
والامه عند عدم مانع وينبغي ان يسقط به خيار الشرط والعيب لغيرهم يسقط به بالتخييل الحسن
بشبهة هذا اولى للامه على الرضا ووجامع الفصولين جامعا في دبرها فاسد لا يجب المهر
والعدة انتهى فعلى هذا الوطى في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا يجب العدة لوطئها
بعده من غير صلوة الرابعة الوطى بنكاح فاسد كالوطى بنكاح صحيح الا في مسائل الاولى وجوب
مهر المثل والباراد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى الثانية المهر الثالثة عدم الحل للاول والار
عدم الاحضان الخامسة للوطى ملك اليمين احكام كاحكام الوطى بنكاح فيوجب تزويجها
على اصوله وفروعه وتزويج اصولها وفروعها عليه وجوب الاستبراء حرمة اختها اليها
وتحلال الوطى بالنكاح في مسائل لا تثبت به التخليل والاحضان السادسة كل حكم يتعلق بالوطى
لا ينعني فيه الا نزال كونه متبعا السابق لا يخلو الوطى لغير ملك اليمين عن مهر واحد الا في مسائل
الاولى والامه اذ انكحت بغير مهر ثم اسلمها وكانوا يدينون ان لامهر فلا مهر الثانية كفي
بالغة حرمة بغير ذنوبه ووطئها طابعة فلا مهر ولا مهر الثالثة زوج امته من عبده
والاصح ان لامهر الرابعة ووطئ العبد سيده بشبهة فلا مهر اخذ من قولهم في الثالثة ان
المولى لا يستوجب على عبده دنيا الخامسة لو ووطئ حرة فلا مهر ولم اره الا ان السادسة

اذ تكرر موطئ

الموقوف عليه اذا وطئ الموقوفة ينبغي ان لا يهر ولم اره **السابعة** البائع له وطئ الجارية قبل
التسليم الى المشتري وهي في حقل منقولة لذلك **القائمة** اذن الراهن للمشتري في الوطئ
فوطئ طائفا الحل وينبغي ان لا يهر ولم اره الا ان **الثامنة** الذي يحرم على الرجل وطئ زوجته
مع بقاء النكاح الحيض والنفس والصوم الواجب فحينئذ وقت الصلوة والامساك
والاحرام والابلاء والظهار قبل التكفير وعدة وطئ الشبهة واذا صار منقضاء اختلط
قبلها ودمر ما كان لا يخل الى اتيانها حتى يتحقق وقوعه في قبلها واذا كان لا يخل لصفه ووضو
مكنه وعند امتناعه لنقض محل مهره لم يخل كرها وفي بعض كتب الفقه انه يحرم وطئ من
وجب عليها قصاص وليس بها جمل ظاهر للاختلاف محل منع من استيفاء ما وجب عليها **الثانية**
اذا حرم الوطئ حرمت ذوابعه في الحيض والنفس والصوم لمن آمن فيحرم في الاستكفاف
والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء **الثالثة** اذا اختل الزوجان في الوطئ فالقول لنا
الا في مسألتي العين المصابة وانكرت وقلن غير القول لمع عينية لان كتمان
بكر او لا فرق في ذلك بين ان يكون قبل النكاح او بعده **الثانية** المولى لو ادعى
الوصول اليها قبل مضي المدة وقبل قوله بيمينه لا بعد ضمها **الثالثة** لو قالت
طلقتني بعد الدخول ولي كمال المهر وقال قبله ولكن نصفه فالقول لها لو جوب العدة
عليها وفي المهر والتعقة والسكنى في العدة وفي حل نيتها واربع سنوات واخصها للحل
فلوجاءت بولد لزم من محتمل ثبت نسبه وترجع الى قولها في تكميل المهر فان لا عن بغيره
عدنا الى تصديقه هكذا فهمت من كلامهم ولم اره الا ان حرجا **الرابعة** ادعت المطلقة
ثلاثا ان الثاني دخل بها فالقول لها حلها للمطلق لا كمال المهر الى **الخامسة** لو عاتقه
بعد وطئ اليوم فادعت عدمه وادعاه فالقول له لا تخاره وجوده بشرط قال في الكفر
وان اختلغا في وجوده بشرط فالقول له **الحكم المعقود** في قسم لازم من الجاني
البيع والعرف والسلم والتولية والمراجعة والوصية والشركة والصلة والحوالة

هذا هو ما في نسخة

الا في مسئلتين ذكرناهما في الغواير منها والاجارة الا في مسئلة ذكرناهما في الغواير
والعنة بعد القبض ووجوب مانع من الموانع السبعة والصدائق والخاص بعوض النكاح
الخاص من الخيارات الى خيار البلوغ والعنف والا ان يقال ونكاح البائع العاقل الحر امر
كذلك وجائز من الجانبين الشركة والوكالة والمضاربة والوصية والعارية والايديع
والتمحض والفضا وسائر الولايات الا الامانة العظمى وجائز من احد الجانبين فقط
الرهن من جانب المهر من ولازم من جانب الراهن بعد القبض والكتابة جائز من
جانب العبد لازمة من جانب السيد والكفالة جائزة من الطالب لازمة من جانب الكفيل وقد
الامان جائز من قبل الطرفين لازم من جانب السلم **تنبيه** من الجائز من الجانبين تولية
الغضا فليس له عزل الوطئ بغيره كافي الخلاصة وله عزل نفسه واما التولية على التسليم
بالوصاية فان كان وصي الميت في لازمة بعد موت الموصي فلا يملك القاضي فوله الاجابة او
بغيره ومن جانب الوصي فلا يملك الوصي عزل نفسه الا في مسئلتين ذكرناهما في وصايا الغواير
وان كان وصي القاضي فلا لان للقاضي عزله كافي القينة وله عزل نفسه بحجرة القاضي وقد
ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الغواير في قسم في العقود البيع نافذ وموقوف
ولا لازم وغير لازم وقاسد وباطل وحبط الموقوف في الخلاصة في خمسة عشر وزدت عليه
ثانية **تكميل** البطلان والفاصل عند نافي العباد امتداد فان وفي النكاح كذلك كقولوا
نكاح المحارم فاسد عند ابى حنيفة فلهذا وباطل عند ما فيجوز وفي جامع الفصولين نكاح
المحارم قبل باطل وسقط الحد لشبهة الاشتباه وقيل فاسد وسقط الحد لشبهة العقد
انتهى واما في البيع فمتباينان فباطل ما لا يكون مشروعا باصلا ووصفه وقاسد ما كان
مشروعا باصلا دون وصفه وحكم الاول انه لا يملك القبض وحكم الثاني انه يملكه واما
في الاجارات فمتباينان قالوا لا يملك الاجور البطلان كما اذا استأجره الشريكين من شركته
لعمل طعام مشترك وتجب اجرة الثلث في القاسدة واما في الرهن فقال في جامع الفصولين

مطلوب
الناظر والمعاينة

بطلان ما ينقضه
الكتاب

فاسده بخلق الضمان بالاجماع وبذلك الجس للمدين في فاسده دون باطله ومن
الباطل لو رخص شيئا بجائز او مغبنة واما في الصلح فغالوا من الفاسدة الصلح
عن انكار بعد دعوى فاسدة وانصاع الباطل الصلح عن الكفالة والشفقة وجنار العتق
وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البعوض فيها يبطل الصلح ويرجع الدافع بما ذكرنا
في جامع الفصولين واما في الكفالة فقال في جامع الفصولين اذا ادعى حكم كماله بن ابي اسد
رجع بما ادعى والكفالة بالامانة باطلة انتهى ولم يقع الفرق بين الفاسد والباطل في
الرجوع والكفالة بما ذكرنا فليرجع الى الكتب المطولة واما الكتابة ففرق فيها بين الفاسد
والباطل فجعل باء العين في فاسد ما لا يكتبه على غيره ولا يعتق في باطل ما لا يكتبه
على غيره اودم كما ذكره الزيلعي واما الشك فظاهر كلامهم الفرق بينهما فالشك في المباح
باطل وفي غيره اذا فقد شرط فاسدة **فان** الباطل والفاسد عند الشافعية مترادفان
الا في الكتابة والحكم والعارية والوكالة والشركة والنواحي وفي العبادات في الحج ذكرنا الا في
احكام الفسوخ وحقيقة كل ارتباط العقد ان انعقد البيع لم ينطبق اليه الفسخ **الكتاب**
اشياء وخيار الشرط وخيار عدم النقد الى ثمانية وخيار الرؤية وخيار الاحتياق وخيار
العين وخيار الكنية وخيار كشف الحال وخيار فوات الوصف المرجو فيه وخيار اهلاك
بعض المبيع قبل القبض وبالاقالة والتالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار التغير في المبيع
كالقترية على احد الزوجين وخيار الحيانة في المراجعة والولاية وهو المبيع مستأجر او موهب
فهذه ثمانية عشر سببا وكلها يباشرها العاقد الا التالف فانه لا ينفسخ به واما ينفسخ
القاضي وكلها تحتاج الى الفسخ ولا ينفسخ فيها بنفسه وقد مر الفرق **الكتاب** في قسم الفوائد
خاتمة في دواعي النكاح فسخ له اذا ساعده مما جبه عليه واختلفوا في جوده
المسمى للوصية الفسخ هل يرفع القدر من اصله او فيما يستقبل قال شيخ الاسلام انه يحل
العقد كان لم يكن فيما يستقبل لا فيما مضى فدائنه في احكام في شروح الهداية وذكره

في خيار الشرط

هذا الاستدلال

الزيلعي ايضا من خيار العيب انتهى **احكام الكتاب** يصح البيع بها قال في الهداية الكتاب
كما خطا وكذا الاصل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب او ادراك الركن انتهى وفي فتح القدير وصورة
الكتاب ان يكتب ما بعد فقد بعث عبد بن بكير افعلا بلغة وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس
واما في المبسوط من تصديره بقوله يعني بكرا افعالا بعينه ثم فليس مراده الا الفرق بين البيع
والنكاح في شرط الشهود وقيل بل الفرق بين الحاضر والغائب فعني من الحاضر استام
ومن الغائب يجب ان ياتي **ويصح النكاح** بها قال في فتح القدير وصورة ان يكتب اليها
بخطها فاذا بلغها الكتاب احضرت الشهود وقرأت عليهم وقالت زوجت نفسي من او يقول
ان فلانا كتب اليي خطي فاشهد والي زوجت نفسي منه اما لو لم تغفل محضتهم سوى زوجت
نفسى من فلان لا ينعقد لان جماع الشطرين شرط وبما علمهم الكتاب او التعيين منها قد سمعوا
الشطرين بخلاف ما اذا اتفقا ومعنى الكتاب الخطبة ان يكتب زوجتي نفسك فاني رغبتي فيك
وكونه زوجا والزوج الكتاب الى الشهود ومختما افعال هذا الكتاب الى الفلانة فاشهد واعلى ذلك لم
يخرج في قول الى حنفية حتى يعلم الشهود ما فيه **ووجه** ابو يوسف من غير شرط اعلام الشهود وبما فيه
واصل كتاب القاضي الى القاضي قال في المصنف هذا اذا كان بلفظ الاكره لوقوع في نفسك منى
لا بشرط اعلامها الشهود وبما في الكتاب لانها تنزل في طرفي العقد بحكم الوكالة ونقله من الكمال
قال وفانق الخلاف فيما اذا اجد الزوج الكتاب بعد ما اشهد من عليه من غير اعلامهم
بما فيه وقد فر المكاتب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد يخبرهم فاشهد وان هذا الكتاب لم يشهدوا
بما فيه يقبل هذه الشهادة عندهما ولا ينفق بالنكاح وعنده يقبل ويقضى به **اما الكتاب** فصحيح
بلاشهاد لهذا وهو لا يمكن المرأة من اثبات الكتاب بخود الزوج **الكتاب** انتهى واما
وقوع الطلاق والعقاق بها فقال في ابرزية الكتاب من الصحيح والاخرس على ثلاثة اوجه
ان كتب على وجه الرسالة مصدر مفعونا ونبت ذلك باقراره او بالبينة فكان خطاب
وان قال لم اؤثر الخطاب لم يصدق قضاء ودبانه وفي المنتقى انه يدين ولو كتب على

بلفظ التمسك
او كان

شئين يستبين عليه امراته او عبده كذا ان نوى ص والافلا وكو كتب على الهواء او الماد لم يقع شئ وان نوى وان كتب امراته طالق فليطلق بها او لا وان كان المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا ان لم يصل لا تطلق وان ندم وحي من الكتاب ذكر الطلاق وترك ما سواه وبعث اليها في طالق اذا وصل وكو الطالق كرجوع عن التعلق وانما يقع اذ يتبع في كتابه او رسالة فان لم يبعث هذا القدر لا يقع وان في الخط طالعها لو بعث اليها البياض لا تطلق لان ما وصل ليس بخبر لو تجد الزوج الكتاب واقامت البينة عليه ان كتب بيده فرق بينهما في القضاء انتهى وذكر الرطب من مسائل شتى في الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد عليه والاطلاع على الغير يقوم مقام البينة وفي الغيبة كتبت انت طالق ثم قالت لزوجها اقر اعلني فمرا لا تطلق ما لم يقصد بها انتهى وقد سكت عن رجل كتب يا نائم قال لا اقر اقر انا فمرا ما حصل لمزمه فاجبت بانها لا تله من ان كانت بالطلاق حيث لم يقصد وان كانت بالاد فقالوا الناس المحقق والظاهر كماله واما الاقرار بها في اقرار البرائة كتبت كما باقية او اباين يدي الشهود فهذا على اقسام لا بد ان يكتب لا يقول شيئا فانه لا يكون اقرارا فكل الشهادة بانه اقرار قال القاضي الشافعي ان كتب بعد ارسوا وعلم ان شاهد حل الشهادة على غيره كالمواثيق كذا وان لم يقبل الشاهد على فعله هذا اذا كتب للغائب على وجه الرسالة اما بعد فكل على كذا يكون اقرارا لان الكتاب من الغائب كالمطالب من الحاضر فيكون محكما والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للبرائة وفي حق الاخرى يشترط ان يكون مضمونا معصرا وان لم يكن الى الغائب الثاني كتبت وقرأت الشهود ولم ان يشهدوا به وان لم يقبل الشهود اعلى الثالث ان يقرأه اخذ عند من ~~غيره~~ فقال الكتاب يشهد واعلى به الرابع ان يكتب عندهم ويقول يشهدوا على باقية ان كانوا باقية كان اقرارا والافلا وذكر القاضي ادى عليه ما واخرج خطا وقال انه خط المدعى عليه هذا المال فانكر ان يكون خطه فاستكتب وكان بين الطرفين شاهدة ظاهرة دانه على انها خط كاتب واصل لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يبره على ان يقول

والهات

مطل
في اعطاء الخط

هذا خطي وانما جرت كمن ليس على هذا المال ونحوه لا يجب كتابتها الا بالادكار العامة والعرف في انتهى وكتبت من القضاء من الغوايا انه يعل به فتر البياض والسمار والعرف فالحظ فيه وفي كتاب كذا الكفار بالاستيلاء حتى لو وجد جرح في دارنا فقال ان رسول الله لم يصدق الا ان كان معك كتابي في غير الحائنة فيعمل بها واما اعتماد الراوي على ما في كتابه وانما هو على خطه وانما على علامته عند عدم التذكر فغير جائز عند الامام وجوزه ابو يوسف المراءى والقاضي دون الشاهد وجوزه محمد لئلا ان يتحقق به وان لم يذكر توسعة على الناس في الخلاصة قال تيسر لائمة الملواني ينبغي ان ينبغي بقول محمد وحكنا في الاجناس انتهى وفي اجازات البرائة امر الصكاك بكتابة الاجارة واشهدوا لم يجر العقد لا يقع بخلاف حكم الاقرار والمهر انتهى في الخطا فيما لو امر الزوج بكتابة الصك بطلانها فقبل بيع وهو اقرار به وقيل هو توكيل فلا يقع حتى يكتب ويقتضى وهو الصحيح في زماننا كذا في الغيبة وفيها بعد وقبل لا يقع وان كتب الا ان نوى الطلاق وفي المبتغى بالجمعة من راي خطه وعرفه وسعدان يشهد اذا كان في هوزه وبها خذ انتهى ويجوز الاعتماد على كتب الغيبة الصحيح قال في فتح القدير من القضاء وطريق نقل المعنى في زماننا عن المجتهد احمد بن اما ان يكون له سند فيه اليه او يأخذه من كتاب معروفا وذا لثة الايدى نحو كتبت محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة انتهى ونقل الاسيوطلي عن ابي اسحق الاسفراحي الاجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها انتهى ويجوز الاعتماد على خط المعنى اخذ من قوله يجوز الاعتماد على شارة فالكتابة اولى واما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة في يده فقال في الحائنة ولو ادعى من الكتاب تسع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى لكن لا بد من الاشارة في موضعها وفي البينة سئل عن وكيل عن باعة بالدعوى لا يشأ عن نسخة بقاها بعض الموكلين بل يسمعها القاضي قال اذا تلفها الوكيل من لسان الموكل مع دعواه والا لا انتهى

وفي شهادات البرازية شهد احد صاعن النسخ وقواه بلسانه وقر غير الشاهد الثاني
وقر الشاهد ايضا مع مقارنته لانه لا يصح لانه لا يتبين القاري من الشاهد وذكر
القاضي ادنى المدعى **المدعى** من الكتاب يسمع اذا اشار الى مواضعها انتهى وفي العينية
شهد بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد بالكتاب يجب وهذا اصطلاح القضاة وفي
اليتيمة وسئل على بن احمد عن الشاهد اذا كان يعنف عدو المدعى حين ينظر في
الحكم واذا لم ينظر فيه لا يقبل هل يقبل شهادته فقال اذا كان ينظر بعينه ويحفظ عن
النظر فلا يقبل فاما اذا كان يستعين بنوع استعانة كراهي العلم من المصحف فلا بأس
بأنه واما الحوالة بالكتابة فذكرنا في كتابنا الواقعات الحسنة في فصل السفينة وقصص
فيها تفصيلا حسنا فليجمع من رآه واما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبي
كتب مصحفا خط يده اقرارا بالادوية ثم قال لا تراشه على من غير ان يقول وسعد ان
يشهد انتهى وفي الثانية من الشهادات رجل كتب مصحفا وصية وقال المشهور وشهد
بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماؤنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه قالوا
ومعهم ان يشهدوا بالصحيح انه لا يسعهم وانما جعل لهم ان يشهدوا بما سمعوا
ثلاثا اما ان يقرأ الكتاب عليهم او يكتب الكتاب غيره وقر عليه بيده الشهود
ويقول لهم شهد واعلى بما فيه او يكتب هو بين يدي الشاهد يعلم بما فيه ويقول هو
اشهد واعلى بما فيه فغايه فيها انتهى **احكام الاشارة** الاشارة من الاخرى
معبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع واجارة وهبة ورهن وطاع و
طلاق وعناق وبراء واقرار وقصاص الا في الحدود ولو قد قذف وهذا ما قلنا
فيه القصاص الحدود وفي رواية ان القصاص كالحودود هنا فلا يثبت بالاشارة
وتامر في الهداية وقد اقتص في الهداية وغيره على استثناء الحدود ويزاد عليها الشهاد
فلا يقبل شهادته كافي التهذيب واما يمينه في الدعاء ففي ايمان حرانه القصاص

146
وعلى الاخرى ان يقال لم عليك عهدا وميثاقا ان كان كذا فيشير به نعم ولو حلف باسمه
كانت اشارة اقرارا بالكتابة وطاهر اقتصار الشايع على استثناء الحدود فقط **الاشارة**
بالاشارة ولم ار الا ان فيها نظائرا وكما في الاخرى كاشارته واختلفوا في ان عدم
القدرة على الكتابة شرط للقول بالاشارة او لا والمعتد لا وكذا ذكره في الكفر باوول
في اشارة الاخرى من ان تكون معهودة والام يعتبر وفي قس القدي من الطلاق
ولا يخفى ان المراد من الاشارة التي يقع بها الطلاق الاشارة المقررة بتصويت من
لان العادة منه ذلك فكانت بياننا لما اجمله الاخرى انتهى واما اشارة غير الاخرى
فان كان مقفلا للشفافية اختلاف الفتوى على انه ان دامت العقلة الى
وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه ومنهم من قدر الامانة
وهو ضعيف وان لم يكن مقفلا للسان لم تعتبر اشارة مطلقا الا في اربع الكفر
والاسلام والنسب والافعال كذا في تلخيص المجتبى ويزاد اخذ من مسئلة الاقرار
بالاثر اشارة الشيخ في رواية الحديث واما ان الكافر اخذ من النسب لانه يحاط
فيه لمحقن الدم وكذا ثبت بكتاب الامام كافر مناه او اخذ من الكتاب والطلاق اذا
كان نفس المهرم كما لو قال انت طالق بكذا او اشار بثلث وقوت بكذا فاما اذا قال انت
طالق واشار بثلث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم ار الا ان حكم انت بكذا
مشير اباصا بعلم قيل طالق ويزاد ايضا الاشارة من المحرم الى صيد فقتل يجب
المراء على المشير ومنها فروع اخرى الا ان الاشارة الاخرى بالقرابة وهو جنت ينبغي
ان يعرف على اخصامه فوطئهم الاخرى من يجب عليه ترك لسانه فجعلوا التبريد قراءة الا
على الطلاق بمشيرة اخرى فاشار بالمشية وينبغي الوقوع لوجود الشرط ان
لو على المشية رجل طلق ففسد فاشار بالمشية وينبغي الوقوع **ق**
فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والعبارة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فقال في الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المثلث رالية ذاتا ولو
يقتبه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى موجود في المثلث مثل
المثلث رالية وليس يتابع له التسمية بل يتبع في التثنية من حيث انها تعرف بالماهية والاشارة
تعرف الذات **الاشارة** من اشترى فضا على انه يافوت فاذا هو زجاج لا ينفق
العقد للاختلاف ولو اشترى على انه يافوت احد فاذا هو احد العقد للعقد للحداد **المشترى**
قال الشارحون ان هذا الكلام متفق عليه في النكاح والبيع والاجارة وسائر العقود ولكن
ابو حنيفة جعل الخمر والخمر والعبد حنثا واحدا فخلق بالمثارة اليه فوجب المثلث
لو تزوجها على هذا الدق من الخمر وشار الى خمر او على هذا العبد وشار الى خمر ولو سمي
حرثا وشار الى حلال فلها الحلال في الاصح وتسمى في البيع شيئا وشار الى خلافه فان كان
من خلاف جنسه ظل البيع كما اذا سمي ياقوت او اشار الى زجاج لكونه بيع معدوم وتسمى بغيرها
مهر وشار الى مروي اختلص في بطلان او فساد هكذا في الخائفة في البيع كما بطل
ذكر الاختلاف في الثوب وون الفضة ونظر الفضة الذكر والاشارة من بني آدم جنسا مختلا
من الحيوان جنس واحد والخيار ان كان الجنس متحد او الفايضة الصف في باب الاقتداء قالوا
لو نوى الاقتداء بهذا الامام زيد فبان عمر ولم يصح الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام القائم
في الحار على ظن انه زيد فبان انه عمر وصح ولو نوى الاقتداء بهذا الشاب فاذا اوشج لم يصح
الاقتداء ولو نوى الاقتداء بهذا الشيخ فاذا اوشج لم يصح لان الشاب يدعى شيخا علمه
وقبيل الاول انه لو صلى على جنازة على انه رجل فبان انه امرأة لم يصح ولا تشبه من مثله
الاقتداء شيخ الاسلام يعني في شرح النجاشي عند الكلام على الحديث صلوة في سجدة هذا
افضل من الف صلوة فيما سواها ان الاعتبار للتسمية عند اصحابنا فلا يخص النواصب كما
في رتبة صلواته عليه ولم الى آخره قاله وآما في النكاح فقال في الخائفة رجل لم يثبت واحدة
اسما عابثة فقال الاب وقت العذر زوجتك بنتي فاطمة لا ينفق النكاح ولو كان

في احوال

من الحيوان جنس واحد

المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك بنتي فاطمة هذا وشار الى عابثة وغلط في اسمها
فقال الزوج قبلت جازا انتهى ومقتضاه انه لو قال زوجتك هذا الغلام وشار
الى بنته الصبي فهو بلا على الاشارة وكذا لو قال زوجتك هذه العربية فكانت
ابعية او هذه العجوز فكانت شابة او هذه البيضاء فكانت سوداء او عكسه وكذا
المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو والنزول واما في باب الايمان ففان
لو حلف لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكلمه بعد ما شاخ حنث ولو حلف لا يكلم
لم هذا المثل فكل بعد ما صار كبريا حنث لان في الاول وصف العبا وان كان داعيا
الى اليقين لكنه منى عنه شرعا وفي الثاني وصف الصغر ليس يباع اليها فان المنع عنه
الشر امتناعا عن لم الكبر ولو حلف لا يكلم عبدا فلان هذا او احده هذا او صديقه
هذا اقرالت الاضافة فكلمه لم يحنث في العبد وحنث في المرأة والصديق فان
حلف لا يكلم صاحب هذا الصبي فباعه ثم كرم حنث **القول في الملك** قال في فتح
القدير الملك قدرة يشتملها الشارع ابتداء على التعريف فخرج نحو الوكيل اقمي ويبنى ان
يخال الا لانك كالحق عليه فانه مالك ولا قدرة له على التعريف والمبيع المنقول مملوك
للمشترى ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه وعرف في الحاوي القدسي بان الاختصاص
الحاخر وان حكم الاستيلاء لانه يثبت لا غير اذ المملوك لا يملك كالسور لا يملك لان
اجتماع الملكين في محل واحد محال فلا بد ان يكون المثلث كسبت الملك فيه خاليا عن
الملك الخالي عن الملك هو المبيع والمنسب للملك في المال المبيع الاستيلاء لا غير
الآخرة وفيه مسائل الاولى اسباب التملك للعاونة والمالكية والاعهار والخلع
والميراث والحبس والهدايا والوصايا والوقف والقيمة والاستيلاء لا غير
على المبيع والاحياء وتملك اللقطة بشرط ودية الغنيل ملكها اذ لا ثم ينتقل
الى الورثة ومنها الغرة ملكها الجني فقورث عنه والغاصب اذا فعل

بالمعصية شيئا ازال به اسمه وعظم منافعه ملكه واذا غلط المتبقي بمشلى بحيث لا يتغير
 ملكه الثانية لا تدخل في ملك الانسان شيئا بغير اختياره الا الارث اتفاقا وكذا
 الوصية في مسئلة وهو ان يموت الموصي بعد موت الموصى قبل قوله قال الزبلي و
 كذا اذا اوصى للحيين يدخل في ملكه من غير قبول استحضارا لعدم من يلى عليه حتى يقبل
 عنه انتهى وزدت ما ذهب للعبد وقيل بغير اذن السيد بملكه السيد بلا اختيار
 وعلى الوقف بملكها الموقوف عليه وان لم يقبل ونصف الصداق بالطلاق قبل
 الدخول لكن بسبعة الزوج ان كان قبل الدخول مطلقا وبعد ملكه الا بقضاء او رضا
 كما في فتح القدير والمعيب اذا رزق على البايع به لكن ان كان قبل القبض الغشخ البيع
 مطلقا وان كان بعده فلا بد من القضاء او الرضا كما هو مذهب اذ ارجع الواجب
 فيه وارسل الجنايات والشفيع اذا تمكك الشفعة ودخل الثمن في ملك المأخوذ منه
 جبره كالمبيع اذا ملك في يد البايع فان الثمن يدخل في ملك المشتري وكذا انما ملكه من
 الولد والثمار والماء التابع في ملكه وما كان من ازال الارض الا الاكلا والخشيش والعيد
 الذي باقى في ارضه الثالثة بملكه المشتري بالايجاب والقبول الا اذا كان فيه
 خيار شرط فان للبائع لم يملكه المشتري اتفاقا وان كان للمشتري فكذا عند الاما
 خلافا لها وفي التحقيق الاحر موقوف فان تم كان للمشتري فلكون الزوايد له
 من حبه وان فسخ فهو للبائع فانزوايد له ويعوب منه ملكه المرة فانه يزول عنه
 زوال امرئ فان اسلم قنين انه لم يزل وان مات او قتل بان ازال من وقتها
 الرابعة الموصى له بملك الموصى به بالقبول الا في مسئلة قد منها فلا يحتاج اليه قبلها
 شبهان شبه بالرهبة ولا بد من القبول وشبه باليكير فلا يتوقف الملك على القبض
 واذا وقع اليكس من القبول اغتبرت ميراثا فلا يتوقف على القبول واذا قبلها
 ثم رد على الورثة ان قبلوا بفسخ ملكه والام بحجره واكافي الوالوجية والملك بقبول

مطلب
 والتفيع اذا تمكك بالشفعة دخل
 الثمن المأخوذ منه جبرا

يستند الى وقت موت الموصى بدليل ما في الوالوجية رجل اوصى بعبد لثا والموصى له
 غايب فنقضته في مال الموصى فان حضر الغايب ان قبل رجع عليه بالشفعة ان فعل ذلك
 باو القاضى وان لم يقبل فهو ملك الورثة انتهى الخامسة لا يملك الموصى الاجرة بنفس العقد
 وانما يملكها بالاستيفاء او التمكن منه او بالتجديد او بشرط فلو كاتب عبدا فاعنته
 الموصى قبل وجود واحد ما ذكرنا لم ينفذ عنه لعدم الملك وعلى هذا لا يملك المستاجر
 المنافع بالعقد لانها تحدث شيئا فشيئا وهذا فاقفت البيع فان المبيع عين موجودة
 فلما تحدث فهو على ملك الموصى وكذا قلنا ان المستاجر لا يتبع اجارته من الموصى السادس
 اختلاف في القرض هل ملكه المستقرض بالقبض او بالقرض وقائدة ما في البرازية
 باع المقرض من المستقرض اكثر المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك
 يجوز لانه صادر ملكا للمستقرض وعندنا لا يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك
 وبيع المستقرض يجوز اجماعا فيه ليل على انه يملكه بنفس القرض وان كان مما لا يملك
 كالنفذين يجوز بيع ما في الذمة وان كان قابضا في يد المستقرض ويجوز للمقرض التفرغ
 في اكثر المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع انتهى فليتنا على مناسبة
 التعليل للحكم السابقة دية القنيل يثبت للمقتول ابتداء ثم ينتقل الى ورثة في
 كسائر امواله فتقضى منها ديونته وتنفذ وصاياه ولو اوصى بثلاث ماله دخلت وعندنا
 العصاص بدل عنها فيورث كسائر امواله ولهذا الوالوجية بالقبض به ديونته وتنفذ
 وصاياه ذكرنا البايع من باب العصاص فيما دون النفس وقررت على ذلك
 ولم ارجع فروع لو قال اقتلني فقتله وقتلنا لا قصاص اتفاق الروايات عن الامام
 فلا دية ايضا لانها تشبه المقتول وقد اذن في قتل وهو احدى الروايتين
 ويصح ما ذكرنا ثم رايت في البرازية ان الامم عدم وجوبها فظهر ما رجحه
 بجته بخارجا نقلنا هذه المدة والمدة ولو جنى الموهون على وارث السيد فلكلهم

الان ومقتضى ثبوتها للميت عليه ابتداء ان يكون الحكم مخالفا لما اذا اجتمع على اراهم
التامة في رتبة الوقف الصحيح عندنا ان الملك يزول عن المالك لا الى مالكه ان
لا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو كان متقينا التاسعة اختلافنا في وقف ملك
الموارث قبل في اخرج من اجزاء حيات المورث وقيل بموته وقد ذكرنا مع
فائق الاختلاف في الفرائض من الغايب والدين المستوفى للتركبة يمنع ملك الموارث
قال في جامع الفضولين من الفصل الثامن والعشرين لو استوفى قهرا دين لا يملكها باثر
الا اذا ابرأ الميت غريبا واداه وارثه بشرط التبرع وقت الاداء اما لو اداه من مال
مطلقا بلا شرط التبرع او الرجوع يجب له دين على الميت فقير مشغول بدين فلا يملكها
فلو ترك ابنا وقتا ودينا مستوفى فاداه وارثه ثم اذن للميت في التجارة او كاتبه
لم يصح ادالم بملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستوفى بالدين وانما يبيعها
والدين المستوفى يمنع جواز الصلح والقسمة فان لم يستوفى فلا ينبغي ان يصالحوا
حالم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز ولو اقسموه ثم ظهر دين يخط اولاد التركة
وللو وارث استخلاص التركة لقضا الدين ولو كان مستوفاه ههنا مساندا لو كان
الدين للوارث والمال مخفرفيه فهل يسقط الدين وما ياخذونه دينه قال في اواخر البراءة
استوفى التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث انتهى
ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلاف عن الميت فهو قائم مقامه كانه في غير المبيع
وبر عليه وبغيره مخرور بالطارئة التي اشترطت الميت ويصح اثبات دين الميت عليه بغير
وصي للميت بالبيع في التركة مع وجوده واما ملك الموصى له فليس خلافا عنه بل بعد ملكه
ابتداء فانكسرت الاحكام المذكورة في هذه كفا ذكره الصدر الشهيد في شرح القضا
للخفاف وذكر في التقييد ما ذكرنا وزاد عليه انه يصح شراء ما يباع الميتة باقل مما يباع
قبل نقد الثمن بخلاف الوارث العاشرة بملك الصداق بالعقد فالزواج له الجاهل

مرات او لا ياخذونه

القبض وانما الكلام في تقييد الزيادة مع الأسهل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا سابقا
في شرح الكثرة وقد منا ان النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض
مطلقا وبعد بقضاء او رضاء وفائدة في الزيادة الحادية عشر في استيفاء الملك المستوفى
في البيع الحالى عن الخيار بالقبض ويستوفى الصداق بالدخول والمخلوة والموت او
العرق عليها منه قبل النكاح كما او ضمناه في الشرح والاخير من زيادتي اخذ من كلامهم
والمراد من الاستوفاء في البيع الامن من انفسا غيا لملكه في الصداق الامن من خطر
بالطلاق وسقوط بالردة وتقبيل ابن الزوج قبل الدخول ولا يوقف استوفاءه على
القبض لانه لو ملك لم يفسخ النكاح ولا فرق بين الدين والعين وجميع الديون بعد
لزومها مستقرة لادين السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع بخلاف ثمن المبيع فانه
لا يقبل الانقطاع لجواز الاعتياض عنه واما الملك في المفضوب والمستهلك فاستند
عندنا الى وقت الغصب الاستهلاك فاذا غيب المفضوب وظن قيمته ملكه عندنا
مستند الى وقت الغصب وفائدة ملكه الاستساب وجوب الكف ونفوذ البيع
ولا يكون الولد له والتحقيق عندنا ان الملك يثبت للمغاصب بشرط الاغصا بالقيمة
لاحكامنا ثانيا بالغصب مقصودا وكذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف
من باب النهي وفي البداية من النفقة له انفق المودع على ابوي المودع بلا اذن القاض
ضمنها ثم اذ امن لم يرجع عليها لانه لما ضمن ملكا للضمان فظهر انه كان متبرعا وذكر الزوجه
انه بالضمان استند ملكه الى وقت التقيد فثبت ان تبرع بملكه فصار كما اذا اقرقدين
المودع به انتهى وفي شرح الزيارات لقاضيان من اول كتاب الغصب للاصل الاول
ان زوال المفضوب عن ملك المالك عند ادائه الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب
في حق المالك والمغاصب وفي حق غيرهما يقتصر على التقييد الا اذا اتفق بالاستناد حكم
شرعي بخلافه من ان نجعل الزوال مقصورا على الحال فحينئذ يستند في حق الكل لان الزوال

في حق الملك والغاصب استند لكون الغصب سببا للملك وضايفا مستند في حق الكل
بل ضرورة في وجوب الضمان من وقت الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيره الا اذا اتفق
بالاستناد حكم شرعي لان حكم الشئ يظهر في حق الكل فيظهر الاستناد في حق الكل ثم ذكر في
كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا اودع العين ثم ملكت عند المودع ثم غصب الغاصب
فلا يرجع على المودع لانه ملكها بالضم فصار مودعا مال نفسه وفيه اذا غصب جارية
فاودعها فابقت ضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب فلو اعتقها الغاصب صح ولو ضمنها
المودع فاعتقها لم يجز ولو كانت محرما من الغاصب غنقت عليه على المودع اذا ضمنها
قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تقييده فلا يرجع بما ضمن على الغاصب وهو
المودع لكونه عاملا له فهو كوكيل الشراء ولو اختار المودع بعد تقييده اخذ ما بعد عود
ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان ملكته في يده بعد العود من الاياق وكانت
امانة لولا الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت حينها والمودع حسب ما على الغاصب
حتى كالكوكيل بالشراء لان الغائب وصف هو لا يابله شئ ولكن يتخير الغاصب ان
اخذ ما اودى بجميع القيمة وان شاء ترك كافي الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب جريما او
فوق الوديع سواء وان اعاد ما اوجبه فان ضمن الغاصب كان الملك له وان ضمن
المستبر او الموهوب له كان الملك لهما لانهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان اقرار
الضمان عليهما فكان الملك لهما ولو كان مكانها مشتري فضمن ملك الجارية وكذا اذا غصب
الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعنى عليه لو كانت محرمة وان ضمن
الاول ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعنى عليه لو كانت محرمة ولو كانت حرة فللأول
الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني غاصبا ملك الاول وكذا لو ابراه المالك
بعد التضييع او وجهها له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم يضمن الاول
الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للاول فان قالنا ان اسلمها للثاني وارجع عليه

يظهر ما ضمن المالك فان ملك
بعد تضييعه بالقيمة وان
ذهب غصبها بعد تضييعه لم

لم يكن له ذلك لان الشئ قد رجع على رد العين فلا يجوز تقييده وان رجع الاول على الثاني ظهرت
كانت للثاني وتام التوقيفات فيه **التاسعة** عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغاصب
او للعين فقط او للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة ابدية للوارث ليرث شئ من ماله
ومنفعة الموصى فاذا مات الموصى عادت المنفعة الى المالك والولد والعلة والكتب للمالك
وليس للموصى الاجارة ولا اخراجه من بلد الموصى الا ان يكون اهل في غيره لم يخرج للعبد من
ولا يملك استخدام الا في وطنه وعنده اهل ويبيع الموصى على شئ ويبطل الوصية وجاز بيع
الوارث الرقبة من الموصى ولو جنى العبد فاعدا على المخدم فان مات رجع ورثته بالعدا
على صاحب الرقبة فان ابى بيع العبد وان ابى المخدم فاعدا فله المالك او دفعه وبطلت الوصية
وارش الجناية عليه للمالك كالموهوب له وكسبه ان لم تنقضي الخدمة فان انقصها اشترى بالارش
خادم ان يبلغ الا ربع الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا يقصص على قائده ثم انما يجتمعا
على قتل فان اختلفا ضمن الغائب قيمة يشترى بها اخر ولو اعنت المالك نفسه ضمن قيمة يشترى
بها خادما هكذا في وصايا المحيط واما نفقته فان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة فتعنى على المالك
وان بلغها فعلى الموصى الا ان يمرض مرضا يمنع عن الخدمة فيشترى على المالك فان طال المرض
باعه الغاصب ان راي واشترى بثمنه بعد ان يقوم مقامه كذا في نفقات المحيط واما صدقة فطره
فعلى المالك كافي الظهيرة واما في الزمير من انه لا تجب صدقة فطره فسبق قلم كافي فتعنى
القدير ويمكن عمله على ان المراد لا يجب على الموصى بخلاف نفقته واما بيعه من غير الموصى له
فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينقل حقه الى الثمن الا بالتراضي ذكره في السراج والبيع
من الجنايا بخلاف اذا اقل خطا واخذت قيمة يشترى بها عبدا وينقل حقه من غير تجريد
كالوقف اذا استبدل لنقل الوقف الى بلد ذكره قاضي خا وكالمدة اذا اقل خطا
يشترى بقيمة عبدا او يكون مديونا من غير تبيير ذكره الزمير من الجنايات ولم ار حكم كتابته
من المالك ينبغي ان لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك حكم وفي المالك ينبغي ان يحل له لانه

ان يكون كالعقار
في الزمان والافاق
في الزمان والافاق

تابع ملك الرقبة وقيد الشافعية بان تكون ممن لا تجل والا فلا **الثالث عشر** ملك الحبس
والصدقة بالقبض ويستقر الملك في اليه بوجوه مانع من الرجوع كسبوة معلومة في الفقه
وفي الصدقة بما ذكرناه في اصل الملك قبله لا ملك له فلا تورث عنه لو مات وبطل اذا باع
ما يشفع به **تنبيه** قد علمت ان الموصلي وان ملك المنفعة لا يورث وينبغي ان لا الاعارة
وانما المستاجر فيورثه ويورثه لا يورثه المستقر والموقوف عليه السكنى لا يورثه وبغيره
انما يورثه مصلوا لذلك اصلا وان ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع
ملك الاعارة لا الاجارة ويجعلون المستقر والموصلي بالمنفعة مالك للانتفاع فقط وهذا
يخرج على قول اكثر من ان العارية اباضة المنافع لا تملكها ولا تملكها انما تملك المنافع بغير
عوض فهي لا اجارة تملك المنافع وانما ملك المستقر الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عوض
فلا يملك ان يملكها بعوض ولانه لو ملك الاجارة لملك اكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بلا عوض
فملكها بغير ما ملك لانه لو ملكها للزم احد الاربعين الغير الجائز من لزوم العارية او عدم لزوم
الاجارة وهذا التعليقان يشملان الموقوف عليه والمستقر وما سواه على الراجح فملك
الموقوف عليه السكنى المنفعة المستقر وقيل انما باع الانتفاع وهو ينفذ بان لا الاعارة
وقام في فتح القدير من الوقف واما اجارة القطع ما قطع الامام فاقى العلامة قاسم بصحتها
قال ولا اشترط اخراج الامام في اثناء المدة كالاشترط موت المورث في اثنائها ولا يكون
ملك منفعة لان مقابلة مال فهو نظير المستاجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلته استقداؤه على
اعدل لا نظير المستقر ما قلنا واذا مات المورث او اخرج الامام الارض عن القطع تنفس الاجارة
لا تنقل الملك الى غير المورث كما لو انتقل الملك في النظائر الذي خرج عليها اجارة الاقطاع وهي
اجارة المستاجر واجارة العبد الذي هو صاحبها على خدمته مدة معلومة واجارة الوقف
عليه العدة اجارة العبد المأذون بما يجوز عليه عند الاجارة من مال التجارة واجارة ام الولد
انتهى وقد اختلفت مسائل في الاقطاعات اخرى سيمتها الخطة المرفوعة في الاراضي المصرية وفيما

الملك المستقر
او فضاء الملك
او فضاء الملك المستقر

مطل في الاقطاعات

افنى به العلامة قاسم النسخ بان لا يملك ان يخرج الاقطاع عن القطع متى شاء وهو محمول على ما اذا
اقطعه ارضاً عامرة من بيت المال اما اذا اقطعه مواتاً فاحياه ليس له اخراج عنه لانه صار
مالك للرقبة كما ذكره ابو يوسف في كتاب الخراج **القول في الدين** وعرفه في الجاوي
القدس بانه عبارة عن مال حكمي يحدث في الذمة ببيع او استهلاك او غيرها او ابتداءه ويستفاد
لا يكون الا بطريق المعاقبة عند ابي حنيفة مثاله اذا اشترى ثوباً بعشرة دراهم صار
ملكاً له وحدت الشراء في ذمته عشرة دراهم ملكاً للبائع فاذا دفع المشتري عشرة الى البائع
وجبت له في ذمة البائع ديناً وقد وجب للبائع على المشتري عشرة بدلا عن الثوب وجب
على البائع مثله بدلا عن المدفوعة اليه فالتقيا قضاها انتهى ونفق على ان طريق ابتداء
انما هو المعاقبة لانه لو ابراه عنه بعد قضاها مع وجوب المدون على الدين بما دفعه وقد
ذكرناه في المدائين من قسم الغايب واخص الدين باحكام منها جواز الكفالة بذا كان
صحيحاً ومما لا يفسد الا بالاداء والابراة فلا يجوز ببدل الكفالة لانه يقطع به
بالتجوز منها جواز الدين به فلا يجوز الكفالة والرهن بالايان الامانة والنفقة
بغير ما كان ببيع واما النفقة بنفسها كما المقصود وبدل الخلع وكهرو برل الصالحين
دم العهد المبيع فاسد او المقبوض على سبوم الشراء فتصح الكفالة والرهن بها
ملحقة بالرهن قال الاسيوطي معناه الى الجبكي في تكملة شرح الهند برفع حدث في الار
القرينة وقضا كقسط شرط الواقف ان لا يعار الا برهن او لا يخرج من مكان يجسر
او لا يخرج اصلا والذي اقول في هذا ان الرهن لا يوجب به الا ما فيه منفعة في يد الموقوف
عليه ولا يبال لها عارية ايضا بل الاخذ لها ان كان من اهل الوقف استحق الانتفاع
ومعه عليها يد امانة فشرط اخذ الرهن عليها فاسد وان اخطاه كان رضاء فاسداً ويكون
نوبه خازن الكفالة لانه فاسد العقد في الغيب كصحة ما ذكره من امانة هذا اذا اراد
الرهن الشراء وان اراد مدلوله لغيره وان يكون تذكراً فيصح الشرط لانه غرض صحيح

رجع

وإذا لم يعمل ما ادعى الواقف فحتم ان يقال بالبطالة في الشرط المذكور على المعنى الشرعي
ويحتمل ان يقال بالعمية فلا على اللغوي وهو الاقرب بفتح الكلام ما يمكن وحسنه لا يجوز
اخراجها بدونه وان قلنا بطلان لم يخرجها به لتقديره ولا بد منه اما لانه خلاف شرط الوا
والتلف الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح
لان اخرجها بطلان ضياعها بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من يقصد الانتفاع بذلك
الكتب في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج الا بذكره وهذا لا بأس به ولا وجه
لبطلان وهو كما قلنا عليه قوله الابره من في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود
ان يجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بان يصفه في الوقف ما يذكره
بإعادة الموقوف في تذكر الخازن به مطابقة في معنى هذا الوجه ان يصح هذا متى
أخذ على غير هذا الوجه الذي شرط الواقف بمتنع ولا يقول بان تلك التذكرة متعي
رهنابل لان يأخذ ما فاذا اخذ ما طلبة الخازن بمرور الكتاب ويجب عليه ان يترده ايضا
بغير طلب لا بعد ان يحل قول الوا ابره من على هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن
تنزيلا للفظ على الصحيح ما يمكن وحسنه لا يجوز اخرجها بغيره المذكور ويمنع بغيره لكن لا
ينبت له حكم الرهن ولا يتجى به ولا بد من الكتاب كقولنا اذا تلف بغير تقييد ولو تلف بغير
ضمنه ولكن لا يتعين ذلك الرهن لو فانه ولا يمنع على صاحبه التعرف فيه انتهى وقول
اصحابنا الاصح الرهن بالامانة مثل الكتب الموقوفة والرهن بالامانة باطل فاذا اهلك لم يجب
شي بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح واما وجوب اتباع شرط وحمله على المعنى اللغوي
فغير بعيد ومنها صحة الابرار عنه فلا يصح الابرار عن الاعيان والابرار عن دعواتها صحيح
فلو قال ابراركم عن دعوى هذا العبد صح الابرار فلا سمع دعواه بها بعده ولو قال
برئت من هذا الدار او من دعوى عن لم تسبح دعواه وينتبه ولو قال ابراركم عنها
او عن خصوصي منها فهو باطل وله ان يخاصم واما ابرار عن ضمانه كذا في النهاية في الصحيح

هذا

وفي كافي الحكم من الاقرار لا حتى قبله يبرأ من الدين والعين والكفالة والاجارة
والخذ والعصا من انتهى وبه علم انه يبرأ من الاعيان في الابرار العام لكن في مدانيته
القيمة افرق الزوجان وابرار كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعا وكان للزوج
بدر في ارضها واعيان قائمة فالحق والاعيان الغايمة لا تدخل في الابرار عن جميع
الدعا وانتهى ويدخل في الابرار العام الشفعة فهو مسقط لها قضاء لا بد ان
لم يقصد ما كذا في الولوية وفي الخاتمة الابرار عن العين المضمومة ابرار عن ضمانها
وتغير ما نه في يد الغاصب وقال زفر لا يصح الابرار ومضى مضمونة ولو كان العين مستملكة
صح الابرار وبوي من قيمتها انتهى فقوله الابرار عن الاعيان باطل معناه انها لا يكون ملكا
بالابرار والآقا لابرار عنها تسقط الضمان صحيح او يحل على الامانة الثالثة قبول الابرار
فلا يصح تاجيل الاعيان لان الاجل شرع وفقا للتحصيل والعين حاصلة **فوائد** الاول
ليس الشرع دين لا يكون الا حالاً الاراس الى السلم وبدل العرف والقرض الثمن
بعد الاقالة ودين الميت وما اخذ به الشفع العفار كما كتبه في شرح ائمة عند قوله وصح
تاجيل كل دين الا القرض ليس فيه دين لا يكون الا موقفاً لا الدية ولو لم يرد واما بد
الكتابة فيصح عندنا لا موقفاً الثانية ما في الذمة لا يتعين الا بقبض وكذا لو كان لها
دين لسبب احد فقبض احد بها نصيبه فان شريكه ان يشاكره ويصح تفرغه على ما في الذمة
لانصق فسمته الثالثة الاجل لا يحل قبل وفاء الامن المديون ولو حكم بالحق مرتدا
بدار الحرب لا يحل يموت الدين فلما الحرب اذا اسرق ولد من مؤخر فنقول بسقوط
الدين مطلقا لا سقوط الاجل فقط كما قال الشافعي واما الجنون فظاهر كلامهم انه لا
يوجب الحلول لانما كان التحصيل بولية الرابعة الحال فيقبل التاجيل الا ما قدمناه وكلمة
في لزوم التوقف شيان حكم المالك بمرور مبعده ما ثبت عنده من الدين وان يجبل
المستوفى صاحب الحال على رجل الى سنة او سنتين يصح ويكون الحال على

عليه في ذلك الوقت وعند الشافعية الحال لا يقبل بعد لزوم الا اذا نذر ان لا يطالب به
 الا بعد شهر واما في ذلك **وشرط التأجيل** القبول والافلاح والمال حال وشرط ايضا
 ان لا يكون مجهولا جهالة متفاحشة فلا يصح التأجيل الى مرتبة الربح **وجي الموطا** يصح الى
 الحظا والدياس وان كان البيع لا يجوز بغير موطن البها كذا في القينة **تنبيه** قال الدين
 للمدعيون اذ هب اعطى كل شهر فليس يتأجيل لانه امر بالاعطاء **الحكم الرابع** لا يصح عليك
 من غير من هو عليه الا اذا سلط على قبضه فيكون وكيلنا ايضا للموكل ثم نفقة
 محنة عنده عن التسليم قبل القبض وفي وكالة الواقعا الحسامة لو قال وجهت منك
 الدرام التي على فلان فاقبضها منه فقبض مكانها ذانية جاز لانه صار الى الموهوب
 لرفلك الاستبدال انتهى وهو مقنع لعدم صحة الرجوع عن التسليم وفي منية النفقة من
 الزكوة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنيت الزكوة او قبضه جاز اخسانا
 وان لم يجره لا ويبع الدين لا يجوز ولو بلس من المدعيون او هبه جاز والبنت لو
 مهرت من ابها او لابنها الصغير من هذا الزوج ان اوت بالقبض **والا لانه**
 حنة الدين من غير من عليه الدين انتهى وفي مديونات القينة قضى دين غيره ليكون
 له ما على المطلوب فرضي جاز ثم لا يخلو **ولو اعطى الوكيل بالبيع للامر** الثمن من
 حال قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا ورجع البايع
 على الكاخر بما اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله انتهى ثم قال فيها لو قالت المهر الذي
 لي على زوجي لو الذي لا يجوز اقرارا به **وفرح** عن تملك الدين لغرض من هو عليه الطهر
 فانها كذلك مع صحتها كاشارة الى الزيلعي منها **وفرح** ايضا الوصية بغير من هو عليه
 فانها جائزة كافي وحسابا البرازية فاستثنى ثلاث وقرة الاسام الاظم على تملكه
 من غير من عليه لو كان بشرا عبد ما عليه ولم يعين المبيع والبايع لم يصح التوكيل
 ان عتيق اصحابا واجمعوا انه لو وكل مدعيون بان يقضوا بما عليه فانه يصح مطلقا

بعض من قد يفتي
 وارادوا ان لا يفتي
 رولان او غيره

على ان لا يفتي
 الزانية وصلة دين
 فاصح جازا ومنه

ولو وكل المستاجر بان يبيع العين من الاجرة صح وقد اختلفنا في وكالة البحر الرابع لا
 تجب الزكوة فيه اذا كان المديون جاحدا ولو بينه عليه فلو كان على مقربة جبت الا اذا كان
 مفلسا فاذا قبض اربعين مما اصله بدل تجارة وجب عليه درهم وقد بينا في كتاب الزكوة
 من شرح الكثر انواع الدين ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع الاول الماء في الطهارة يمنع
 الدين وجوبه بشرانه لقول الزيلعي في اخباب التيم والكراد بالثمن الفضل عن حاجته
 الثاني السرقة كذلك فيما ينبغي ولم اراه الثالث الزكوة والمراد به المطالبين بعين
 فلا يمنع دين العذر والكفارات ودين الزكوة مانع الرابع الكفارة واختلف
 في منع وجوبها والصحيح انه يمنع بالمال كافي شرعا على المتأخر من بحث الامر الخامس صدقة
 الفطر والفقوا على منع وجوبها بغير دين العبد يمنع وجوب صدقة فطره ويمنع وجوب
 زكوة لو كان للتجارة كائنا به فيه من ذلك **الحل السادس** الحج يمنع اتفاقا **البيع** نفقة
 الغريب وينبغي ان يمنع لان الفتوى على عدم وجوبها الا بملك يضارب حرمان الصدقة
 التام ضمان سرية الاعناق ولا يمنع لان الدين لا يمنع دين آخر التاسع الدية لا يمنع
 وجوبها **العاشرة** الاضحية يمنعها كصدقة الفطر **تمت** قد منا انه لا يمنع ملك الوارث
 للزكاة ان لم يكن مستغنيا ويمنع ان كان مستغنيا ويمنع نفاذ الوصية والبيع من الميراث
 ويبسج اخذ الزكوة والدفع الى المديون افضل ما يثبت في ذمته المصروف ما لا يثبت
 اذ اهلك المال في الزكوة بعد وجوبه لا يثبت في ذمته ولو بعد التملك من دفعها وطلب
 السعي بخلافه اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تقطع بعد وجوبها بملك المال وكذا
 الحج بخلافه اذا كان محررا وقت الوجوب ثم اسير بعده فانها لا يجان وما يخير فيه
 بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين الفتي والفقير كراه الصيد وفدية الحلق والكلب
 والطيب لعذر وكفارة اليمين وما يكون العدم شروطا باعساره كفارة الفطر
 في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم التمتع والقران فيفرق فيه بينهما

فلا اعتبار لا غسل وقت تكفير بالصوم وكذا يعرف في فدية الشيخ التمس فلا وجوب على الغير
فاذا ايسر لا يلزمه الاخراج ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه اما حقوق الله تعالى كالزكاة
وصدقة الفطر فيسقط بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وقت التركة بكل
فلا كلام والاقدم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالثمة واذا اؤمى بحقوق الله تعالى
قدمت الاخرى وان اخرجها كالحج والزكاة والكفارات وان تساوت في القوة بدئ بها
بها وبها اذا اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض على البعض الا العتق والحياة ولا العزم
بالقديم والتاخير ما لم ينص عليه وتما في وصايا الزبلي **تنبيه** فيما يقدم
عند الاجتماع من غير الديون ثلاثة في السرجين وحايض وميت وثمة ما يكتفي لاحد
فان كان الماء كافا لاهدم فاولى به وان كان لهم جميعا لا يعرف ويجوز ان يتم لكل وان كان
الماء مباحا كان الجنب دلي لا يغسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلي اما المرأة
فيمسح الجنب ويتم المرأة ويغسل الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب دلي به لان
له حق ترك مال الابن ولو وبهم لم قدر ما يكتفي لاهدم قالوا الرجل اولى به لان الميت ليس
من اهل قبول العتق والمرأة لا تصلي لاما الرجل قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على
قول من يقول ان هبة المشاع فيما يمتثل التمس لا يغفل للملك وان اتصل به القبض كذا
فان افاضت فان وراثة من قوله ان غسل الميت سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل الجنابة
في الزمان وينبغي ان يلحق بما اذا كان مباحا اذ اؤمى به لاجل الناس ولا يكتفي لاهدم
واما من به نجاسة وهو محدث وجدا يكتفي لاهدم فانه يجبر الى النجاسة كافي في تكفير
من الانجاس على هذا لو كان مع الشك في نجاسة يقدم عليهم ولم اراه اجمع جنازة
وسنة وقية قدمت الجنازة واما اذا اجتمع كسوف وجمعة او فريضة وقت لم اراه
وينبغي تقديم الغرض ان ضاق الوقت ولا الكسوف لانه يخشى فواته بالانحلال والجمعة
عيدا وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذا لو اجتمع جمع فريضة وجمعة ولم يخف

الجمعة والجمعة
والجمعة والجمعة

خروج وقت وينبغي ايضا تقديم الحسوف على الوتر والزواج واما الحد واذ اجتمعت
ففي المحيط اذا اجتمع حدان وقد عرفت على دراهم حدان وان كان احدهما دبر وان كان احدهما
حد الزنا والسرقة والشرب والقذف والعتق بدئ بالفقار بدئ بالفقار فاذا برئ هو للقذف
فاذا برئ ان شاء بدئ بالقطع وان شاء بدئ بجدة الزنا وحد الشرب اخره بالشبهة
بالايمان من الصحابة وان كان محضاً بدئ بالفقار ثم جدة القذف ثم بالرجم ويلحق
غيره بالانتهى ولو اجتمع التغير والحد وقدم التغير على الحد وفي الاستيفاء
حق للعبد كذا في الظهيرة ولم ارا الا ان ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة
والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعاً لحق العبد وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة
وينبغي تقديم الرجم لان به يحصل مقصود مما بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يقع
بالرجم واذا قدم قتل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص والردة
وان قاتل الرجم **مزعج** يقرب من حد الماء لاجل اجتماع الفضيلة والنجاسة
فتم الصلاة اول الوقت باليتم واخره بالوضوء فغسل فاستحب لآخر ان كان طهر
من وجود الماء اخره والا فالتقديم افضل ولم ارا لصاحبنا انه يتم في اوله ويصلي فاذا اوجله
اخره وضوءاً وصلى ثانياً ولا يبعد القول بافضليته وقال المشافعية انه النهاية في تحصيل
الفضيلة ومنها لو صلى منفرد اهل في الوقت المستحب ان اخره صلى مع الجماعة
فالافضل التاخير ومنها لو كان اسبغ الوضوء تقوت الجماعة ولو اقم على مرة
ادركها فينبغي تفضيل الاقتصار لادراكها ومنها غسل الرجلين افضل من المسح
على الخفين لمن يرى جوازه والا فهو افضل وكذا بحضرة من لا يراه ومنها الوضوء
من الخوض افضل من النهج بحضرة من لا يراه ومنها لو حاف فوات الركعة لو مشى
الى الصف وفي النية افضل ادراكه في الركوع وقول النووي في شرح المذهب
لم ارفيه لاصحابنا ولا الغير هم شيئاً قصور ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيت صلاتها

ولو صلى في المسجد لم يقدر عليه في الخاصة يخرج الى المسجد ويصلي قاعدا ومنها لو كان
يحيث لو صلي قاعدا قد على سنة القراءة وان صلى قائما لا قعد وقاما ومنها
لو ضاق الوقت على سنن الطهارة او الصلوة تركها وجوبا ولو ضاق الوقت
استحب عن استيعاب السنن وينبغي تقديم الموكدة ثم الصلوة في المسجد ومنها
تقديم الدين الموقرة في الصلوة وما كان معلوم السب على الدين الموقرة في المرض ومنها
باب الامانة يقدم العلم ثم الاقرار ثم الاورع ثم الحسن ثم الاصلح وهذا في الحسن
خلقاً ثم الحسن زوجة ثم من لم جاءه ثم الاصلح ثم ما لم يقيم على المسافر ثم الحر
الاصلح على المفق ثم المقيم عن الحرث على المقيم عن الجانية وتما في الشرح
ويقرب من هذا المثل بعض فضائل الكفاة بقابل البعض فالعالم بالبحر كقولهم
ولو شربته وعلم يقابل سبها وكذا شرفه **فاحتمل** لا يقدم احد في الزنا على
الحقوق الا بمرئج ومنه سبق كالازدحام في الدعوى والافتاء والدرس فان
استودا في الحج افرغ منهم **القول في مثل المشل** وآجة المشل وهو المشل
وتوابعها اما نحن المشل فذكره في مواضع منها باب اليتيم قال في اكثر ولو لم يعط
الاثنين المشل وله ثمنه لا يثم والايتم وقرة في العناية بمثل القيمة في اقرب موضع
يفرضه الماد او يفتن بسير وقرة اليتيم بالقيمة في ذلك المكان لكن لم يبين
انه في وقت عزته او في اغلب الاوقات والظاهر الاول فان الاعتبار للقيمة حال التقويم
ويتعين ان لا يعتبر ثمن المشل عند الحاجة الى سد الرمي وخوف الهلاك وربما
تصل الشربة الى دينار يجب شراؤه على القادر باصفا قيمتها احياء لنفسه
ومنها باب الحج فثم المشل للزاد والماء والقدر اللائق به وكذا الرحلة كما في
فتح القدير ومنها على قول محمد اذا اختلف المتبايعان قالوا وتفاخا وكان
المبيع ما لك فان البيع يفسخ على قيمة المالك وهل تعتبر قيمة يوم التلف والقبض

باب العنارة
الزوجة في
الامانة

يلج

اذا قلنا قال ومنها اذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تخرجه كيف يرجع
به قال قاضيان وطريق معرفة النقصان ان يقوم محييا لا عيب به ويقوم به العيب
فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كان حصة النقصان عشر الثمن انتهى
لم يذكر اعتبارها يوم البيع او يوم القبض وكذا لم يذكره الزيلعي وابن الهمام ويسبق
اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على سوم النثر المضمون بتسمية الثمن اذا كان
قيما قال اعتبار قيمته يوم القبض او يوم التلف قال ومنها المقتضوب القيمة اذا هلك
فالمقبضة قيمة يوم غصبه اتفاقا ومنها المقتضوب المشلي اذا انقطع قال ابو حنيفة
يعتبر قيمة يوم المضمومة وقال ابو يوسف يوم الغصب قال محمد يوم الانقطاع
ومنها المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه ومنها المقبوض بعقد
فاسد تعتبر قيمته يوم القبض لانه به دخل في ضمانه وعند محمد تعتبر قيمته يوم التلف
لانه بتوفر عليه ذكره الزيلعي في البيع الفاسد ومنها العبد المجبي عليه يعتبر قيمته يوم
الجنابة ومنها العبد اذا جنى فاعتقه السيد غير عالم بها وقتلنا يضمن الاقل من قيمة
ومن ارشهل المعتبر يوم الجنابة او قيمته يوم اعتاقه ومنها الرهن اذا هلك
بالاقل من قيمته ومن الدين فالمعتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يده يد امانة فيه
حتى **كانت** نفقة على اراحه في حيوة وكفنه عليه اذ مات كذا ذكره الزيلعي
ومنها لو اخذ من الازد والعس وما اشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينارا مثلا
لينفق عليه ثم اختفاه بعد ذلك في قيمة الماخوذ هل يعتبر قيمة يوم الاخذ او يوم
المضمومة قال في القيمة يعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان
ياخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه سوم بين
ذكر الثمن انتهى ومنها ضمان العبد مشتركا اذا اعتقه احدهما وكان موسرا
واختار الساكن قيمته والمعتبر القيمة يوم الاعتاق كما اعتبر حاله من اليسار

والاعرافية كما ذكر الزبلي ٢ وتما قيمة ولد المور والحق في الخلاصة يعتبر قيمة
يوم المحضومة واقتر عليه وحكام في النهاية ثم حكى عن الاسجاني انه يعتبر يوم القضاء
والظاهر ان اختلاف اعتبار يوم المحضومة ومن اعتبر يوم القضاء فاما اعتبره بناء على
ان القضاء لا يترافق عنها ولهذا ذكر الرملي اولا اعتبار يوم المحضومة وثانيا اعتبار يوم
القضاء ولم اذكر من اعتبر يوم وعند **وسماضمان** جنين الامة قالوا لو كان ذكر جوب
على الضارب نصف عشر قيمة لو كان حيا عشر قيمة لو كان اثني كذا في الكفر
وفي الخاتمة وبها في القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبار يوم الوضع وتما قيمة البعد
المتلف في الحرم والا حرام ففي الكفر في الثاني بتقويم عدلين في مقتله او اقرب
موضع منه ولم يذكر الزمان والظاهر فيها يوم قتله كافي المتلف وتما قيمة النقطة
اذا اتصدق بها او انتفع بها بعد التعريف ولم يخرج ما لها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق
لقولهم ان سب الضمان تقرضه في مال غيره بغير اذنه ولم اذكر مريجا ومنها قيمة جارية
الابن اذا اجلبها الاب وادقاه والظاهر من كلامهم ان الاعتبار بقيمتها قبيل
العلوق لقولهم ان الملك ثبت شرط الاستيلاء عندنا لا احكاما وتما قيمة الصداق
اذا انصف بالطلاق قبل الميسر وكان مالا ولم اذكر مريجا وينبغي ان يعتبر
يوم القضاء به او التراضي لما قدمناه انه لا يعود الى ملك الزوج النصف الا باحد
اذا كان بعد القبض فمن سنة عشر موصفا فاعتبرها **القول في اجرة المثل**
تجوز مواضع احدها الاجارة في صورتها الفاسدة وتما لو قال المور
بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم والا فعلك كل شهر كذا وقيل تجب
اسمى ومنها لو قال اشترى العبد للاجر اعمل كذا كنت ولم يعلم بالاجر
بخلاف ما اذا علم فانه يجب ومنها لو عمل له شيئا ولم يسا جره وكان الصانع
مورفا بملك العنفة وجب اجرة المثل على قول محمد وبني يونس ومنها في

غصب المتافع اذا كان المصوب مال يبيع او وقف او موهب للاستيطان على المفتي به وليس
منها ما اذا اختلف **المثل** الى كثر طبان عمل اكثر من المشروط فانه لا يجب اجر ما زاد الضمان
والاجر لا يجتمعان ومنها انفسدت المساقاة والمزارعة كان للعامل اجر مثله ومنها
اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع فانه يترك باجر المثل الى ان ينحصد ومنها
اذا فسدت المضاربة فلعامل اجر مثله الا في مسئلة ذكرناها في الفوائد وتما حال
الزكوة يستحق الاجر مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفي اعوانه وفائدة ان الماخوذ اجرة
انه لو لم يعمل بان حلال باب الاموال اموالهم الى الامام فلا اجر له وتما الناطق على الوقف
اذا لم يشترط له الواقف فله اجر مثل عمله حتى لو كان الوقف طائفة يستقلها
الموقوف عليهم فلا اجر له فيها كافي لامة وهذا اذا عين القاضى له اجر فان لم يعين
له وسوى فيه سنة فلا شيء له كذا في القيمة ثم ذكر بعده انه يستحق وان كثر شرطه الى كثر
ولا يجتمع له اجر النظر والعالة لو عمل مع العبد انتهى ومنها الوصي اذا انقضى القاضى و
عين له اجر بقدر اجرة مثله جازا واما وصي الميت فلا اجر له على الصحيح كافي القيمة
ومنها القام لو لم يسا جره بغيره فانه يستحق اجر المثل ومنها يستحق القاضى
على كتابة المحضر والسجلات اجرة مثل **تنبيهات** الاول قولهم في الزرع بعد انقضاء
مدة الاجارة يترك باجر المثل معناه بالقبض او الحيا والافلا اجر كافي القيمة
الثاني اذا وجب اجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاسد فان كان معلوما
لا يراى عليه وينفق منه وان كان مجهولا وجب بالغاما بلع الثالث يجب اجر
المثل من جنس الدرام والدنانير الرابع اذا وجب اجر المثل وكان متفاوتا
منهم من يستحق ومنهم من يسأل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان اجر المثل اثنى
عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض احدى عشر وجب له عشر
بخلاف التقويم ولو اختلف المفتون في مستهلك فشهد اثنان ان قيمة عشرة

طاعة
عدم جواز الاجرة
روى يونس

وشهدا ان قيمته اقل وجب الماخذ بالكثر ذكره الا قطع في باب السرقة التي
 اوج المثل في الاجارة الفاسدة بطيب وان كان السبب حراما والكلمة الغنية و
 قد مناهم زيادة اوج المثل في الفوائد **الكلام في المثل** الاسل في اعتباره
 حديث بروع بنت واشق وبينما في شرح اكثر ما هو بمن يعبر واما الكلام هنا
 في المواضع التي يجب فيها فيجوز النكاح الصحيح عند عدم التسمية وتسمية ما لا يصلح
 مهر كالحمل والحر والعرقان وخدمة زوجة وكذا اخو وهو نكاح الشقاق
 ومجمل الجنس والتسمية التي على فطر وفوات ما شرط لها من المنافع بشرط ان
 في اكل الموت واما اذا اطلقها قبل المنة ولا تنقضي وفي النكاح الفاسد بعد الدخول
 وفي الوطى بشبهة ان لم يقدر الملك سابقا كما في امته ابنته اذا اجعلها فلاحه عليه
ما يتعد وفيه المهر يتعد الوطى وما لا يتعد واما في النكاح الصحيح فجعله ابو حنيفة
 منقسم على عدد الوطئات تقديرا ولا يتعد كما لا يتعد بوطى الاب جارية
 ابنته اذا لم تحبل وكذا ابوطى السيد مكاتبته وفي النكاح الفاسد وسقط بوطى
 الابن جارية ابنته او الزوج جارية امراته وافق والد الصدر الشهيد بالتعد وفي
 الجارية المشتركة وتامة في شرعنا على اكثر **تنبه** يجب مهران فيما اذا اذنا باهرا ثم
 تزوجهما ومن مخالط لهما المثل بالاول والمسمى بالعقد ومهران ونصف فيما
 لو قال كلنا تزوجتك فان طالق فتر وهما في يوم واحد ثلاث حرة ولو زاد
 باين ودخل بها في كل مرة فخلية خمسة مهر ونصف وبيا في فتاوى قاضيان
القول في الشرط والتعليق التعليق ربط حصول مضمون بجملة
 مضمون الاخرى وفتر الشرط في التسليم بان التعليق حصول مضمون جملة بحصول
 مضمون جملة انتهى وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على فطر الوجه فالتعليق
 بكاتب تنبيه والمستحيل حال وجوده ابط حيث كان الجراء مؤخره والا تنجز نعم

في التعليق
 في المهر

فاصل اجنبى بين الشرط والبراءة وركنه اداة شرط وفعله وجزا صالح فلو انقصر على
 الاداة لا يتعلق واختلفوا في تنجزه لو قدم الجاء والفتوى على بطلان كاتبا في
 نكح اكثر ما يقبل **التعليق وما لا يقبل** تعليق التمليك والتقييد بالشرط
 باطل كالبيع والشراء والاجارة والاستجارة والهبه والصدقة والنكاح والاقار
 والابراء وغزل الوكيل وجر الماذون والرجعة والتكليم والكتابة والكفالة في
 الملامح والوقف في رواية والهبه بغير المتعار وما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط
 الفاسد كطلاق وعق وحواله وكفالة ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن والاقالة
 بالشرط الفاسد وتعليق البيع بكلمة ان طال لا اذا قال بعث ان رضى ابى وولته
 كخيار الشرط وبطله على صحيح ان كان مما يقتضيه العقد او ملأه او جرد العرف
 به او رد الشرع به او كان لا منفعة فيه لاصحهما وقد ذكرنا في مدائنا الفوائد
 ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق الابراء بالشرط وفي البيوع ثلاثين مسئلة يجوز تعليق
 فيها وجملته ما لا يصح تعليقه ويبطل بفاسد ثلثة عشر البيع والقسمه والاجارة
 والرجعة والصلح عن مال والابراء والمجر وغزل الوكيل في رواية واجاب بالاعتكاف
 والمزاعة والمعاينة والاقار والوقف في رواية وما لا يبطل بالشرط الفاسد
 الطلاق والخلع والرهن والعرض والهبه والصدقة والوصايا والوصية و
 الشركة والمضاربة والعقدا والامارة والكفالة والحالة والاقالة والغصب
 وامان القن ودعوة الولد والصلح عن العقاص وجناية مغصب وعقد زمة و
 وديعة وعارية اذ ضمنها رجل بشرط فبها كفاية او حواله وتعليق الرد بعيب
 او بخيار شرط وغزل قاض والتكليم عند محمد وتامة في جامع الفضولين والبرازية
فان من ملك التنيه ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التنيه ولا يملك
 التعليق ومن لا يملك التنيه لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك او سببه اقلية

ما يبطل الشرط الفاسد
 وما لا يبطل

العبد والكاتب لو قالا لاكل مملوك امك فمذبح بعد عتي صح بخلاف العبد وتامه في الجامع
للعبد سليمان في ملك العبد والكاتب من باب البيمين **القول في احكام السفر رخصة**
الغمر والنظر والمسح ثلاثة ايام بلبا لها واما التنقل على الدابة في حكم خارج المص
لا السفر ومنها سقوط الجمعة والعبد والاشجحة وتكبير التشرقي واما صحة الجمعة
ففي احكام المص ومن احكام السفر حرمة على المرأة بغير زوج او محرم ولو كان واجبا
ومن ثم كان وجود واحد من شرط الوجوب الجعليها واختلافوا في وجوب نفقة
عليها اذا امتنع المحرم الا بها والمعتد الوجوب عليها بناء على شرط وجوب الاداء ويست
من حرمة خروجها الا باحد مما يجزئها من دار الحرب الى دار الاسلام ومن احكامه منع
الولد منه الا برضا ابويه **القول في الحج** اذا استغنيا عنه وتحريمه على المديون الا باذن
الدين الا اذا كان موجبا ويخص ركوب البحر باحكام منها سقوط الحج اذا غلب الخلال
وتحريم السفر منه وضمان الموضع لو سافر بها في البحر وكذا الوصي ويستويان في القيمة
الاحكام منها ما اذا غر في البحر ومو فرس فانه يستحق سهم الفارس كافي الحانية
القول في احكام الحرم لا يدخل احد الحرم الا بركب المجاورة ولا يقتل ولا
يقطع من فعل خارجة والتجابه ويحرم التعرض لعبيده ويجب الجزاء بقتله ويحرم قطع
شجره ويرعى حيشته الا اذا غر ويسب الغسل لدخوله وتضاعف فيه الصلوات وحسنه
كسبائه ويؤخذ فيه بالانتم ولا يسكن فيه كافر ولم يدخل فيه ولا تمتع ولا اذن
لكني وتخص الهدايا ويكره اخراج حجارة وترابه وهو ساول غير عندنا في اللفظ
والدية على القاتل فيه خطأ ولا حرم للمدينة عندنا فلا تثبت هذه الاحكام الا عندنا
الفصل لدخولها وكره المجاورة بها والله سبحانه اعلم **القول في احكام المسجد**
في كثيرة جدا وقد ذكرنا محاب الفتاوى في كتاب الصلوة في باب على حدة فمنها
تحريم دخوله على الجنبة الحائض والنفساء ولو على وجه العبور وادخال نجاسة

فيه يخاف منها الفتوى ومنع ادخال الميت فيه والصحيح ان المنع لصلوة الجنازة
ان لم يكن الميت فيه الا لعذر مطلق واختلف في علته فمنهم من علته بخوف القلوب
ومنهم بانه لم يبين لها وعلى الاول تحريمه وعلى الثاني تنزيهه ورجع الاول العكس فاصح
ولم يعلم احد من المجتاهدين الميت للجماعة على طهارة بالغسل حيث كان مسلما واما
صحة الاعتكاف فيه ومنها حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غلب تخييرهم والا فمكره
ومنها منع القاء القلة بعد قتلها فيه ومنها يحرم البول فيه ولو في اناء واما الفصد
فيه في اناء فلم يره وينبغي ان لا فرق بينهما منع افد شئ من اجزائه قالوا في ثراه ان
كان نجما جاز الاخذ منه ومسح الرجل عليه والا لا ومنها حرمة البصاق فيه والقأ
النخالة وفي الحصى اخف من ومنها تحت فان اضطر اليه دفنه ويكره المصقفة والكو
فيه الا ان يكون ثم موضع اعتد لذلك لا يصح فيه اذ في اناء ويكره مسح الرجل من الطين
على عموده والبراق على حيطانه ولا يجوز فيه بركاء وترك القدح ويكره غرس الاشجار
فيه الا المنفعة ليقبل النزول ويجوز اتخاذ طريق فيه للمرور الا لعذر ويكره الضاعة
فيه من خياطة وكتابة باجر وتعليم ميسان باجر لا بغيره الا لحفظ المسجد في رواية
ويكره الجلوس فيه للمصيبة وسحب النخية لداخل فان كان ممن يكره دخوله كفتة وكفا
كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه وجلوس القاضي فيه ويحرم الوقوف فيه وفوقه كالتحلي
ويكره دخوله لمن اكل ذابح كريمة ويمنع منه وكذا اكل موز فيه ولو بلبس او من
البيع والشرا وكل عقد لغير المعتكف بقدر حاجته ان يحضر السلعة وانشاد الصلوة
والاشعار والاكل والنوم لغير غريب ومعتكف والكلام المباح وفي
فتح القدير انه ياكل الحسنة كما تاكل النار الحطب ورفع الصوت بالذكر الا
واخراج الرجز فيه من الدبر والخصوة ويسكن كسنة وتطيفه وتطيبه وفرشه
وايقاده وتقديم البيمين على اليسرى عند دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتكف

نفسه

المنفعة

ما روي عننا ليس مشروعة اي وجوبا ما افرق فيه الامام والمأمومة الا اتمام
واجبة على المأموم دون الامام لا لصحة صلوات النساء خلفا وحصول الغيبة ولا بتطيل
صلوة الامام اذا بطلت صلوة المأموم بخلاف ذلك اذ اعين الامام واخطا لم يفسخ
بخلاف الامام اذا عين المأموم واخطا ما افرق فيه الجمعة والعيد المجزئ من العيد واجبة
ووقتها وقت الظهور وقت بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرطها الطهارة وكونها قبلها
بخلاف غيرها وان لا يتعد في محلها قول راجح بخلافه ويستحب في عيد الفطر ان يطعم قبل
خروج المصلح بخلافه ما افرق فيه غسل الميت والحي يستحب ابداء غسل الميت
بخلاف الحي فانه يبدأ بغسل يديه ولا يغمض ولا يستنشق بخلاف الحي ولا يؤخر غسل
رجليه بخلاف الحي ان كان في مستقع الماء ولا يمسح برأسه في وضوءه بخلاف الحي في رواية
ما افرق فيه الزكاة وصدة الفطر يشترط في نصاب الزكاة النمو ولو تعدت اجلا نصابا
ولا يجوز دفعها الذي بخلافها ولا وقت لها وصدة الفطر وقت محدد واما ما افرق فيه
اليوم الاول لا يجوز تعجيلها قبل ملك النصاب بخلافه بعد وجود الركن ما افرق فيه التسع
والعراق تحلل من العمرة بعد الفراغ منها ان لم يسبق الهدى بخلافه بحرم العمرة وحدها من الحيض
وياق بافعالها ثم بحرم ما يج من الحزم بخلاف القارن فانه يحرمهما معا من الحيضات ما افرق
فيه الهبة والابراء بشرط طهارة قبول بخلافه لا الرجوع فيها عند عدم المانع بخلافه ما افرق
فيه الاجارة والبيع الثاني بغيره ويحرم ويملك العوض فيه العقد وفيه الا ابراء
من اربعة وتفسخ بالا عذار بخلافه بغيره عيب حادث بخلافه وتفسخ بموت احدهما اذا
عقد بالنف بخلافه واذا اهلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا اهلك الاجرة العيين
قبل ان تستحق ما افرق فيه الزوجة والامه لا قسم لانه بخلافهما ولا حصر لعدد الاماء بخلاف
الزوجة ولا يتعد نفقتها بخلاف الزوجة فانه يجب لها ولا يستعملها النشو بخلاف الزوجة
ولا اصدان لها بخلاف الزوجة ما افرق فيه نفقة الزوجة والقريب نفقتها مقدره لهما

ما افرق فيه البتة والبراء
بشرط لها القبول بخلافه
الرجوع عليها عديم
الانحلال مطلقا

ما افرق فيه حكم من حكم الحكم
بشرط لها القبول بخلافه
الرجوع عليها عديم
الانحلال مطلقا

ونفقت بالكفاية ونفقتها الاستطاعة في الزمان بعد التزويج والاصطلاح بخلاف نفقتها
وشرط نفقة اعساره وزمانه وبيان المنفق بخلاف نفقتها ما افرق فيه المهر والمهر
الاصلي لا يتر المهر وكونه غيبة ولا يفسخ نكاحه ولا يخل في بطلانه ويؤخر ملكه ونفقة
ولا يفسخ ولا يفسد ولا يضمن عليه ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ
ما افرق فيه العتق والطلاق يقع الطلاق بالفاظ العتق دون ملكه وهو بغض المباحات
الى التمسك دون العتق ويكون بدعي في بعض الاحوال دون العتق ما افرق فيه العتق
والوقف العتق يقبل التعاقب بخلاف الوقف ولا يبرئ بالرد بخلاف الوقف على عتق
ما افرق فيه المدبر وام الولد طائفة عشر في فروق الكرابسي لا يضمن بالعتق بالاعتاق
والبيع الفاسد ولا يجوز القضا ببيعها بخلافه وتعتق من جميع المال وهو الثلث وقيمتها
ثلث قيمتها لو كانت فقه وهو النصف في رواية والثالثان في اخرى والبيع في اخرى وعليها
اذا اعتقت او ما السبيل لا على المدبرة ولو استولدت ام ولد مشتركة لا يملك نصيب
صاحبه بالضم بخلاف المدبرة وبنت نصيب له ما بالسكر دون ولد المدبرة ولا يسمى
لدين المولى بعد موته بخلافه ولا يبيع بغير ما يبيع سيلا المدبرة ولا يملك الحربى بغيرها
له ببيع ولو استولدت جارية وله جميع ولو صغيرا ولو دبر عبده لا ما افرق فيه البيع الفاسد
والصحيح يقع اعتاق البائع بعد قبض المشتري بغيره بلفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو امو
المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح ولو اموه بلفظ الحفظ ففعل
كان للبائع بخلافه في الصحيح ولو اموه ببيع شاة ففعل كانت للبائع بخلافه في الصحيح ولو ابراه
عن القيمة بفسخ النكاح ثم ملك المبيع فغلب البتة وفي الصحيح عليه ولا تشفع فيه بخلاف الصحيح
ما افرق فيه الامانة العظمى والقضاء يشترط في الامام ان يكون قريبا بخلاف القاضي ولا يجوز
تعدده في عمر واحد وجاز تعدد القاضي ولو في عمر واحد ولا ينقل الامام بالنسب بخلاف
القاضي على قول ما افرق فيه القضاء والحسبة للقاضي سماع الدعوى عموما وللحسب فيما يتعلق بها

او تطفيف او غش لا يسمع البينة ولا يخلف ما افرق في الشهادة والرواية بشرط
الحد فيها دون الرواية لا يشترط المذكور في الرواية مطلقا ويشترط في الشهادة
بالحد وود القصاص بشرط الحلية فيها دون الرواية لا يقبل الشهادة لاحد وفرع
ورقعة بخلاف الرواية للعالم الحكم بغير الجرح والتعديل في الرواية اتفاقا بخلاف
بغيره فبذلك اختلف الاصح قبول الجرح المبرهن من العالم بخلاف في الشهادة لا يقبل الشهادة
على الشهادة الا عند تقدير الاصل بخلاف الرواية اذا روي شيئا ثم رجع عنه لا يقبل بخلاف
الرجوع عن الشهادة قبل الحكم لا يقبل شهادة محدودة في القذف بعد التوبة ويقبل رواية
ما افرق بين جس من المبيع لو كان المبيع غايبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والرجوع اذا
كان غايبا عن المبيع ولو لم يمتد في احضاره لم يلزم احضاره قبل اخذ الدين ولم تنس
اذا اتمار الرهن من الاصل لم يطل حقه في الجس فله رد بخلاف البائع اذا اعار المبيع واودع
المشتري سقط حقه فلا يملك رده وما في بيع السراج والراج اذا قبض الثمن وسلم
المبيع للمشتري ثم وجد فيه زيوا او بهرجة ورد بالمس استرد المبيع وفي الرهن استرد
ولو قبضه المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن وتفرق فيه ببيع اوجه ثم وجد البائع الثمن
زيوا ليس له ابطال تفرق المشتري بخلاف الرهن ذكره الايجاب في البيع فحاشي الرهن
ما افرق في الوكيل بالبيع والوكيل يقبض الدين صح ابراء الاول من الثمن وعطه وضمن والاصح
من الثاني صح من الاول قبول الحوالة من الثاني صح من الاول اخذ الرهن لامن الثاني صح
منها اخذ الكفيل صح ضمان الوكيل بالقبض المديون فيه ولا يصح ضمان الوكيل في البيع
المشتري في الثمن ولا يقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع بل يشترط
مطابقة الوكيل بما دفع له اذا سلم للموكل بعد شح البيع بخلاف الوكيل بالقبض للثمن
ولا يصح نفي الموكل المشتري عن الدفع الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالقبض
ما افرق فيه النكاح والرجعة لا يصح الا المعقودة بخلاف ما افرق فيه الوكيل والوصي

الا يشترط بخلافه لا يفرق
في ضمانه بخلافه لا يفرق
في ضمانه بخلافه لا يفرق

يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول لا بشرط القبول في الكفالة ويشترط في
الوصاية وتقييد الوكيل باقيد الموكل ولا يتقيد الوصي ولا يسخن الوكيل اجرة على عمله
بخلاف الوصي ولا يتقيد الوكيل بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها الموكل
بخلاف الكفالة ويشترط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا
العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصيب القاض غير بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره
الا من منقوص الحفظ وفي رواية ان القاض يوزل وصي الميت لخيانة موته بخلاف الوكيل
وفي آن الوصي اذا باع شيئا من الزكاة فادعى المشتري انه معيب ولا يبينه فانه يخلف
على التثبت بخلاف الوكيل يخلف على نفي العلم ومن في القينة ولو اوصى لغرة اهل
بلغ فالافضل للموصي ان لا يجاوز مبلغ فان اعطى في كورة اخرى جاز على الاصح ولو اوصى
بالنقد في علي فترأى الحاج يجوز ان يقصد في علي غيره من الفقراء ولو قصص فقال لغرة
من السكة لم يجر كذا في وصايا ائمة المؤمنين وفي الخانية ولو قال الله تعالى ان اتصدق
على جنس فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور
ذلك ضمن المأمور انتهى فمن خالف فيه الوصي الوكيل ولو استاجر الموصل الوصي
لتقفيذ الوصية كانت وصية بشرط العمل وصي في الخانية ولو استاجر الموكل الوكيل
فان كان على عمل معلوم صحح والا لا ولا يجمعان في ان كلا منهما امين مقبول القول مع
اليمين ويصح ابر او معا وما وجب احقدهما واعلم ان الوصي والوارث يشتركان
في الخلافة عن الميت في التصرف والوارث اقوى ملكه العين فلو اوصى بعق
عبد معين فلكل منهما اعتقاد لكن يملك الوارث اعتقاده تقييدا وتعليفا وتديبرا
وكتابة ولا يملك الوصي الا التخيير وصي في التخيير ولا يملك الوارث بيع الزكاة لفقها
الدين وتقيد الوصية ولو في غيبة الوصي لا باهر القاض ومن في الخانية وصي القاض
كوصي الميت ويقتربان في ان الامين لا يلحقه عهدة كالقاضي ووصية تلحقه كوصي الميت

في شرط الوصاية

في ضمانه بخلافه لا يفرق
في ضمانه بخلافه لا يفرق
في ضمانه بخلافه لا يفرق

والله تعالى اعلم الحمد لله رب العالمين ولحمده هذا الفن بقواعد شتى من ابواب متفرقة و
 فوائد لم تذكر فيما سبق **قاعدة** اذا انى بالواجب وزاد عليه بل يقع الكل واجبالا
 قال اصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلوة وقع فرضا ولو اطال الركوع وسجد فيها وقع
 فرضا واختلفوا فيما اذا مسح جميع راسه فقبل يقع الكل فرضا والمعتد برفع الرفع
 فرضا والباقي سنة واختلفوا في تكرار الفصل فقبل يقع الكل فرضا والمعتد بالاول
 فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة ولم ار الا ان ما اذا خرج بغير عن نفس من
 الاصل هل يقع فرضا او فسه وما اذا اندرج شاة فخرج بدنه ولعل فايده في النية
 بل ينوي في اكل الوجوب لم لا وفي الثواب هل يناب على الكل ثواب الواجب او
 ثواب الفضل فيما زاد وفي مسألة الزكاة لو استحق الاسترداد من العامل هل يرجع
 بقدر الواجب او الكل ثم رايهم قالوا في الايجبة كما ذكره ابن وجها مغريا الى الخلصة
 الفرض اذا نجا بشايتي وقت واحدة فرضا والاخرى تطلع وقبل الاخرى لم انتهى
 ولم ار حكم ما اذا وقف بعرفات ازيد من الفرض الواجب او زاد على حالها في نفقة
 الزوجة او كشف عورة في الخلابة ابلغ القدر المحتاج اليه هل باثم على الجميع او لا
قائمين تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه لبدنه وفرض كتابه
 وهو ما زاد عليه لنفع غيره وممدوبا وهو النجى في الفقه وعلم القلب وهو اما وعلم
 الفلسفة والشريعة والتجيم والرمل وعلوم الطب بعين السحر ودخل في الفلسفة
 المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى وما هو اشعار المولدين من الفول
 والبطالة وما حاكها شعرا من التي لا تستحق فيها وكذا النكاح يدخل الاحكام الخمسة
 كما بيناه في شرح الكفر منه وكذا الطلاق يدخل وكذا العقل **قائمين** ذكر البرزخي
 في المناقب عن الامام البخاري الرجل لا يصير محمدا كاطا الا ان يكتب اربعين اربع
 مثل اربع في اربع عند اربع باربع على اربع عن اربع لاربع وهذه الرباعية لانتم الا

في العبادات
 اركانها

باربع مع اربع فاذا تمت لفظها كانت عليه اربع وابتلى باربع فاذا اجبر اكرمه الله تعالى في الدنيا
 باربع واثابه في الاخرة باربع لما الاولى فاجتار الرسول عليه الصلوة والسلام وشرايعه
 واجتار الصحابة ومقارنهم والتابعين واحوالهم وسائر العلماء وتوارى بهم مع اربع اسماء
 رجالهم وكنابهم وانتمهم وارزمتهم كاربعة التمجيد والخطب والدعاء مع التبريل والتسمية
 مع السورة والتكبير مع الصلوة مع اربع المسندات والمرسلات والوقوفات والخطبات
 في اربع في صفرة في اوراق في شيا به في كولة عند اربع عند شغلة عند فراهة وفرة و
 غناه باربع بالخيال بالبحار بالبلدان على اربع على الجارة على الاقواف والجلود والاكاف
 الى الوقت الذي يمكن لفظها لال اوراق عن اربع عن من هو فوقه ودونه وشكله
 وعن كتابه ابيه اذا علم ان خطه لاربعة لوجه الله تعالى ورضاه والعمل به ان وافق كتابه
 الله تعالى ونشر ما بين طائبيها ولاحياء ذكره بعد موته ثم لانتم له هذه الاشياء الاربعة
 من كسب العبد وهو موقوفة الكتاب والنفقة والصرف الفومع اربع من عطاء الله الصلوة
 والقدرة والوصى والحفظ فاذا تمت له هذه الاشياء ما ن عليه اربع الامل والولد
 والمال والوطن وابتلى باربع بشماته الاعداء وطاعة الاعداء وطعن الجبال وحده
 العطا فاذا اجبر اكرمه الله تعالى في الدنيا باربع بغير القناعة وبميتة النفس ولذة العلم
 وحبوة الابد واثابه الله تعالى في الاخرة باربع بالشفاعة لمن اراد من اخوانه وبظن
 العرش حيث لا ظل الاظلم والشرية من الكوش وجوار النبيين في اعلى عليين
 فان لم يطق احتمال هذه المشاق فعليه بالفقعة الذي يمكن تعلمه وهو في بيته قار
 ساكن لا يحتاج الى بعد اسفار وطول ديار وركوب بحار وهو مع ذلك شجرة الحديث
 وليس ثواب الفقيه وعزه اقل من ثواب المحدث وعزه انتهى **قائمين**
 قال في آخر المصنف اذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب فخا لغينا في الفروع يجب
 علينا ان نجيب بالا مذهبنا صواب يحمل الخطا ومذهب فخا لغينا خطأ يحمل الصواب

لا تمنع من نسخ

الى ان يزول ذلك انتهى وظاهره ان يتحقق للعدا والنزاع لانه اقرب الى الاجابة وان كانت
 الصلوة فرادى وفي الجنب في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست سنة انتهى
 وفي السراج الوياح يصح كل واحد نفسه في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف من الافاعي
 كالرجح الشديدة والظلمة الهائلة من العدو والامطار الدائمة والافاعي الغالبة وكلها حكم
 خسوف القمر في الوضوء وحال ان العبد ينبغي له ان ينزع الى الصلوة عند كل حادثة نفخ
 كان عليه الصلوة والسلام اذ اخبره امرها انتهى وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الهدى
 الرجح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والنجم والامطار الدائمة والصواعق والزلازل
 وانتشار الكواكب والفضة الهائلة بالليل وعموم الاحراض وغير ذلك من النوازل
 والاهوال والافاعي اذا وقعت حصلوا واحدا وسالوا وتفرعوا وكذا في الخوف
 الغالب من العدو وانتهى فقد فرضوا بالاجتماع والدعاء لعموم الاعراض وقد صرح شيخنا
 البخاري وسلم المستعملون على الطاعون كابن جرير بان الوبا اسم للحار من عام وان كل طاعون
 وباء وليس كل وباء طاعونا انتهى فتصرح صاحبنا بالمرحى العام بمنزلة القهر بجمه بالوبا
 قد علمت انه يشعل الطاعون وبعلم حواجز الاجتماع للدعاء برفعه لكن يصلون فرادى كغيره
 بنوي ركني رفع الطاعون وصرح ابن جرير بان الاجتماع للدعاء برفعه بدعة واطال الكلام
 فيه وقد ذكر شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري سببه وحكم من تأبه ومن اقام من
 بلده صابرا محتسبا ومن فرج من بلده هو فيها ومن دخلها وبذلك علم ان اصحابنا رحمهم الله
 لم يهلوا الكلام على الطاعون وقد اوسع الكلام فيه الامام السبكي قاضي القضاة
 من الخليفة كما ذكر شيخ الاسلام ابن جرير في كتابه المحصى ببذل الجاهل في نوادر
 فضل الطاعون وقد طالعته في تلك السنة من اوله الى آخره وقد ذكر قتيبا شرح
 عند متأخرى الشافعية ان الطاعون اذ اظهر في بلدته مخوف الى ان يزول عنها
 فتعتبر بقية من الثلث كالمريض وعند المالكية روايتان والمرج منها عند

اذا ظهر الطاعون في بلدته
 فليخرج من بلده
 فليخرج من بلده
 فليخرج من بلده

الما
 بيان

ان حكمه حكم الصحيح واما الخيفة فلم ينفعوا على خصوص السخلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون
 الحكم كما هو الصحيح عند المالكية هكذا قال لي جماعة من علمائهم انتهى قلت انما كانت قولنا
 انه في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض لو طلق الزوج وهو مصور او في صف الفكا
 لا يكون في حكم المريض فلا ميراث لزوجته لان الغالب لسلامة بخلاف من يبرز رجلا وقدم
 لتقبل بقوله وادرجه فانه في حكم المريض لان الغالب للحال انتهى وغاية الامر في الطاعون ان
 ان يكون من زل بدم كالمواقفين في صف القتال هكذا قال جماعة من علمائنا لابن جرير
 ان قواعدنا تقتضي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد اما اذا طعن واحد فهو
 حريص حقيقته وليس الكلام فيه انما هو فيمن لم يطعن من اهل البلد الذي نزل بهم
 الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام ابن جرير في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة يستبظ
 من احد الاوجه في النهي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى البلا من
 الادلة الدالة على مشروعية الدخول في ايام الوبا من امور اوصى بها خذاف الا
 مثل اخراج الرطوبة النفسانية وتقليل الغذاء وترك الرياضة ولكل في الكلام وملازمة
 السكون والدعة وان لا يكسر من استنشاق الهواء في عفن وصرح الرئيس ابو
 علي بن سينا بان اول شئ يبادر به في علاج الطاعون الشرط ان امكن فنبذل ما
 فيه ولا يترك حتى يجد قنطرة ادمية فان احتيج الى مضيق بالحمية فيفضل بلطف وقا
 ايضا يعالج الطاعون بما يقبض ويبرد وباصفحه مبلولة منقوعة في حل وماء او
 دهن ورد او دهن آس ويعالج بالاستغواغ بالفصد بما يتحمله الوقت او يوجع
 ما يخرج المظلمة يقبل على القلب بالخط والتقية بالمبررات والمعطر او يجعل
 على الطب من ادوية اصحاب الحنفية الجارية لئلا وقد اغفل الاطباء في عمرنا وما قبل
 هذا التدبير فوقع التعريط الجدي الشديد من لواطهم على عدم التعرض لاصحاب الطاعون
 باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وداع بحث ما راعاهم لعقده غريم ذلك هذا الغفل

او من نزل
 و

دوى الامام احمد في مسنده من حديث ابن جابر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالطمع والطمعون قال يا رسول الله
 اخوانكم من اهل الجنة في كل طاعون قال و
 من اهل النار في كل شهادة ورواه ابو
 لان الامة في كل طاعون ورواه ابو
 عداوة اخوة في الدين لا ينافي في بين النظر
 فالعداوة بين الناس بالطمع وان كانا من طائفة
 طعن ليس ينافي في ذلك قال ابن الاثير الوضوء
 ونفث ونحوه ورواه
 من الحكم المجهول
 في الحكم المجهول

عن رئيسهم بخالف ما اعتدوه والعقل يوافق ما يقدم ان المعنى ثمة الدم الكافي
 فيرجع في البدن فيصلي المكان **فهم** ثم يصل اثر ضرره الى القلب فيقتل ولذلك
 قال ابن سينا لما ذكر العلاج بالشرط او الفصد انه واجب نهى كلام شيخ الاسلام
 وفي النزاهة واذا انزلت الارض وهو في بيته يستحب له النزول الى الصحرى لقوله تعالى
 ولا تلحقوا بالرجال الى التهلكة وفيه قيل انوارها لا يطاق من سنن المسلمين انتهى
 وفيه يفيد جواز النزول من الطاعون اذا نزل ببلده والحديث في الصحيحين بخلافه
 وروى العلا في فتاواه انه صلى الله عليه وسلم فرمى بابل فاسرع المشي فقبل له
 اتفر من قضاء الله تعالى فقال عليه السلام فرأى الى قضاء الله تعالى ايضا **فان**
 نقل الامام السبكي الاجماع على ان الكنية اذا احدثت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة ذكرها
 الا سيوطي في حسن المحاضرة في احوال مصر والقاهرة عند ذكر الاعراء قلت يستنبط
 من ذلك انها اذا اقبلت لا تغنى ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عمر بن الخطاب في كنيسته
 بجارة ذؤيبه قلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تغنى الى الان صحت
 ورد الامام السبكي بقوله فلم يجز حاكم على فتحها ولا ياتي ما نقله السبكي من الاجماع
 قول اصحابنا وبعاد المندم لان الكلام يهدم الامام لا يهدم فليقل **فان** الفسق لا يمنع
 اهلية الشهادة والقضاء والامارة والسلطنة والامانة والولاية في مال الولد والقول
 على الاوقاف ولا يخلو لوليتها كنيسته في الشيخ واذا فسق لا يغفل وانما يستحق بمعنى
 يجب عزله او يحبس عزله الا بالاب السفيه فانه لا ولاية له في مال ولده كما في وصايا
 الخاتمة وقست عليه النظر فلانظر له في الوقف وان كان ابن ابي المشرط ولم ي
 ان تفرقه لنفسه لا ينفذ فكيف يتصرف في غيره ملكه ولا يوتى على ماله وكذا لا يدفع
 الزكوة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يوتى على مال الوقف
 وفي فتح القدير الصالح للنظر من لم يبال الولايه وليس فيه فسق يعرف ثم قال

النزول الى الصحرى

على قضاء الله تعالى في الاجماع
 بعد ان ثبت عنه حدوده وبعدها جتمع
 كل على ما سلف في عمره على ما حكم به حتى
 غالبهم في رسله وبالغوا في وجوب
 منعهم عن الاجماع ما ومن جملتهم
 شيخ الاسلام تاج الدين السبكي
 وشيخنا العلامة العبد المذنب
 السامعي وافرهم تقدم الله تعالى
 وكانت مع وقتنا عاص بالبحر من التفرقة
 مع الامام

مؤخر

ومرجه بانه خارج به الناظر اذا نظره فسق كشر الخمر ونحو انتهى والظاهر
 ان يخرج مني عالم سيم فاعلم فخرجه الله لانه يقول به طوف في الله ثم اعلم ان السفة
 لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من البحر السفينة المبذرة المضيق لاله سواء كان في الشربان
 جمع اهل الشرب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسف في النفقة و
 يفتح باب الجائزة والعطا عليهم او في الخبز ان يعرف ماله في بناء المساجد واشياء
 ذلك فخرج عليه القاضي عندهما صيانة لاله انتهى وذكر الزبلي ان السفيه من عادته ان
 والاسراف في النفقة وان يتصرف يعرف الغرض ولا يفرق الباعده العطاء من اهل الديانة
 عن ضايع دفع المال الى الغنى واللعب وشراء الحمام الطيارة بشئ غال والغنى في التجا
 من غير محمدة واصال المساجد في الترفات والبر والاحسان مشروع والاسراف
 حرام كالاسراف في الطعام والشرب انتهى والفضل من سبب الخمر عندهما ايضا
 من ليس بمفسد ولا يفسده لكن لا يستدعي الى الترفات الراجحة فيغنى في البيعة
 سلامة قلبه كره الزبلي ايضا ولم احكم شهادته السفيه ولا شك ان كان
 مفسدا لما في الشرع فواسق لا يقبل شهادته وان كان مغلطا لا يقبل شهادته
 بل **فان** المراد بالمغلط في الشهادة المغلط في الحق قال في الخاتمة ومن شئت غلطة
 لا يقبل شهادته انتهى وفي المغرب رجل مغلط على اسم المنعول من التعجيل وهو الذي
 لا يظنه له انتهى وفي المصباح الفظة غيبة الشيء عن بال الالف وعدم تذكره
 والظاهر ان المغلط في الحق غير في الشهادة وهو انه في الجرح لا يستدعي الى الترف
 الراجح وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه او سمعه فلا قدرة له على ضبط المشهود به
فان لا تكرر الصلوة على ميت موضوع على كان ولا ينافيه قوله ان حكم الامام
 هو بكرة **فان** على الدكان لانه معلل بالتشبه بابل الكتاب وهو موقوف هناك والاصل
 عدم الكراهة وبافتيت **فان** ذكر الالف في القضاء في شرح مسلم الزرق بين علم

ينزل
 وهذا في المحيط لصاحب

عندما
 سئل في حق من الذخيرة

وان كان في الحق يقبل
 وان كان في

المراد

القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم ففقه القضاء اعم لانه العلم بالاحكام الكلية
 وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة
 ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقبى ان امير افرنجية استغنى اسد بن الفرات في دخول
 الحمام مع جواربه دون ساتره ولان فاقاه بالجواز لان ملكه واجاب ابو عز
 بمنع ذلك وقال له ان جاز ملكه النظر اليه وجاز لمن النظر اليه لم يجز لمن نظر
 بعضهم ببعض فاهل اسد اعلى النظر في هذه الصورة **والجواب** فلم تغير بالان في اسد
 واعتبر ابو محرز والفرق المذكور هو ايضا الفرق بين علم الفقه والفقه ففقه القضاء
 هو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع تنزيلها على النوازل
 ولما ولي الشيخ الفقيه الطحاوي ابو عبد الله بن شعيب قضاء القير وان محل تحصيل
 في الفقه وهو له شهير فلما جلس المحضوم اليه وفصل بينهم دخل من مقبوضنا
 فقال له زوجته ما شاكت فقال لها غشيت على علم القضاء فقلت له رايستك انما عليك
 سهلة اجعل المحضومين مستفيدين ساكنا قال فاعتبرت ذلك فسهلت على انتهى
فائدة ذكر الامم ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاكام
 الشرعية وان يكون بعينه ابا المومنين وبه يبر الحيوث وان الاجتهاد يكون له قوة
 بحيث لا يتولد اقامة الهدود وضرر القاب وانصاف الظالم من المظلوم ان يكون ورعا
 عدلا بالان ذكرنا في الحكم مطاعا فاد اعلى من خرج عن طاعته واما التحكيم فيها فلو
 قريشيا واثميا ومعصوما وافضل اهل زمانه ذكر الابن من كتاب الامامة **فائدة**
 كل انسان غير الانبياء لم يعلم ما اراد الله تعالى به لان ارادة تعجب عنا الا انفقنا فانهم
 علموا ارادة تعجبهم بخبر الصادق المعصوم بقوله عليه السلام من يرد الله به غير انفقته
 في الدين كذا في اول شرح البهجة للعلماني **فائدة** اذا ولي السلطان مدرس الدين
 باهل لم يقع توليته لما قدمنا من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في توليته

في الامام
 في الامام

في القضاء والفتوى

غير الاهل خصوصا انه تعلم من سلطان زماننا انه انما يولي المدارس على اعتقاد الامة
 كما كانا كالمشروط وقد قالوا في كتاب القضاء لولي السلطان قاضيا عدلا ففسق
 انزل لانه لما اعتد عدالة صارت مشروطا وقت التولية قال ابن الكمال وعليه الفتوى
 هكذا يقال ان السلطان اعتد اهلية فاذا لم تكن موجودة لم يصح تقريره خصوصا
 ان كان المقرر من مدرس اهل فان الاهل لم ينزل وصرح البرازي في الصلح ان السلطان
 اذا اعطى غير الشئ فقد ظلم من يمنعه المستحق واعطاه غير المستحق وقد مناه عن
 رسالة ابن يوسف الى مارون الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من احوال
 بحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضيان ان امر السلطان انما ينفذ اذا وافق
 الشرع والا فلا ينفذ وفي مفيد النعم وبعيد النعم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس
 لم يجز تبادله للعلوم ولا يستحق القضاء المنزول معلوما لان مدرسته شاخرة عن مدرسته
 انتهى وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواقف في التدريس اما اذا علم شرط
 ولم يكن المتقرر متصفا به لم يصح تقريره فان كان اهلا للتدريس لوجود اتياع
 شرط لا يخرج عن علمه البصيرة والذي يظهر انها معرفة منطوق الكلام ومفهومه بمعرفة الغايم
 وان يكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقتدر على اخذ
 المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويجيب اذا سئل ويتوقف ذلك على
 سابقة اشتغال في النحو والفقه بحيث يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا اقر
 لا يمكن واذا لم يكن قادرا بحضرة رتو عليه **فائدة** ثلاثة لا يستجاب دعاءهم وحل
 له احوالة سنية الخلق فلا يطلونها ورجل اعطى الاسفيرا ورجل ابن ولم يشهد كذا في
 جرح المحيط **فائدة** كل شئ يسئل عنه العبد يوم القيمة الا العلم فان اسئل
 عنه لانه يطلب من بنية ان يطلب الزيادة منه وتقلد رتو في علمي فكيف يسأل عنه
 فذكره في الفصل **حادثة** سئلت عن مدرسة بها صفة لا يصح فيها احد ولا يدبر

ان الامام
 ينفذ اذا وافق
 الشرع

والقاضي جالس فيها الحكم فعل له وضع خزانة فيها لحفظ الحاضر والسجل للنفع العام
ام لا فاجبت بالجواز اخذ من قولهم لوضاق الطريق على المارة والسجد واسع فلم
ان يوسعوا الطريق من السجد ومن قولهم لو وضع اثاث بيته ومتاعه في المسجد الخوف
في الفتنة العاتية جاز ولو كان المحبوب من قولهم بان القضاء في الجامع اولى وقالوا
للمناظر ان يوجوهه للتجار ليخبروا المصالح المسجد ولم يضع السرر بالاجارة في فناء
ولا شك ان هذه صفة من القضاة حفظ السجل من النفع العام فهم جوزوا
بعض المسجد طريقا دفعا للضرر العام والمناظر وجوزوا اشغال المحبوب بالاثاث
والمناظر دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النعل على ردفه وصرحوا بان القضاء
بالجامع اولى من القضاء في بيته وصرحوا بان القاضي يصنع قطره عن يمينه اذا
جلس فيه للقضاء وهو في السجل والمناظر والوثائق تجوزوا اشغال بعضه
محاذاة الكثرة وتقدر على ما كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة
الى حفظها به **قائد** معنى قولهم الاشبه انه اشبه بالمفوض **رواية** والراجح
دراية فيكون الفتوى عليه كذا في قضاء البرازية **قائد** اذا بطل الشيء بطل ما
في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن قالوا الواو ابراه او اقر
ضمن عقد فاسد الاراد كافي البرازية وقالوا انما على من عقد فاسد او بطل
لا ينفقه به البيع كافي الخلاصة وقالوا وقال بطلك دمي بالف فقله وجب انقصا
كافي خزانة المعنيين ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بغيره فانه لو قال اقتلني فقله
لاقصا بطلانه فيضمنه وقالوا كافي الخزانة لو اوجر الموقوف عليه ولم يكن
ناظر احق لم يبيع واذن للمستاجر في العارة فانفق لم يرجع على احد وكان محظوظا
قلت لان الاجارة لما لم يقم لم يبيع ما في ضمنه وقالوا الوجه الثاني المنكوحته
بهم لم يلزم فقلت لان النكاح الكالم يبيع فلم يلزم ما في ضمنه من المهر عند النكاح

في القيمة مستلين يلزم فيه ما لو جرده للزيادة لا للاختياط ولو قال لها ابراهني
فاني امرك من اجدي ابراهني فجدد لها في هذه الصورة وقعت حادثة اشترى بها
مع او قافرو وقعه وصنعت الى وقف آخر وشرط ان شرطها فان ثبت بطلان شرطه بطلان
المتضمن وهو شرط الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا لو اشترى ثيابا لم يجر وكان لان
يستحلفه اشترى فقلت لان الشرط المأبطل بطل ما في ضمنه من شرطه لا يبين لم قلت يمكن ان يترجى
ما لو باع وضمنه في الوقف لم يبيع ولا يستحق منه ما يخرج على من وجع عنها ما ذكره في
البيع لو باع الثمار واجره الاشجار طالب لشرطه مع بطل الاجارة فثبت في القاعدة ان لا ييب
لشئ الاذن في ضمن الاجارة وما ذكره في المحاب لوابراه الكو عن بدل الكفاية فقلت
عقوب وبقى البطل مع ان الابرار متضمن للعقوب وقد بطل المتضمن بالرد لم يطل ما في ضمنه من العتق
وما ذكره في الشفعة لم يبيع بالبيع ككن كان اسقاطا للشفعة مع ان المتضمن
للاسقاط اصله وقد بطل لم يطل ما في ضمنه وقالوا الوبايع شفعة بال لم يبيع وسقطت فقلت
بطل المتضمن ولم يطل المتضمن وقالوا وقال العتق لامة او المخرجه لخرجه اختار
ترك العتق بال فاختار لم يلزم المال وسقطت خيار ما فقد بطل الزام المال لا ما في ضمنه
وقالوا الكفاية بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب للمال وبسقط **قائد** يقر
من هذه القاعدة قولهم المبني على الفاسد فاسد ويستثنى منها مسئلة الدفع الصحيح للدعوى
الفاسدة صحيح على المختار وقيل لان البناء على الفاسد فاسد ذكره البرازي في الدعوى و
وبينت في الشرح فائدة صحيحة بعد فساد ما في المسئلة **قائد** اذا اجتمع الختان قدم
حق العبد لا احتياجه على حق الله تعالى لغناؤه باذنه الا فيما اذا احرم وفي ملكه صيد وجب
ارساله فانه تعا ومنهم من يقول انه من باب الجمع بينهما لا التزجج وكذا يرسل على وجه
يضيع ثم الفن الثالث من الاشياء والنظاير يتلو الفن الرابع
في الالف زه

الفصل الرابع في الافاز من الاشباه والنظاير

بسم الله الرحمن الرحيم وبه عسى

الحمد لله اولوا افراده والصلوة والسلام على من مكنت محاسنه ظاهرا وباطنا وبعد
فقد اهل الفن الرابع من الاشباه والنظاير وهو من الافاز جمع لغز قال في الصحاح الغرق
كلما دأبى مراده والاسم للغز والجمع الافاز مثل رطب اوطاب واصل للغز حجر
البرق بين القاصع والنافع في مستقيما الى اسفل ثم يعيد عن يمينه وشماله ثم وجها
بعينه فيمضي مكانه تلك الافاز انتهى وقد طاعت قديما حيرة الغفاه والعدة فرائها انما
على كثير من ذلك ثم رايتم قريبا الذخاير الاخرية في الافاز الخفية لشيخ الاسلام عبد البر
بن الشيخ فانتجبت منها احسنها بالاختصار تاركا لما فرغ على ضعيف او كان ظاهرا
طهارة ما افضل المياه فقل مانع من احسانها الى السلام اي موضع صغير لا يجس وقوع
النجاسة فيه فقل حوض الحمام اذا كان الغرف من متدركا اي حيوان اذا خرج من البرجيا
نزع الجس وان مات لا فقل الفارة ان كانت مارة من الثرة فيخرج كله والا لا اي بشر
يجب دكو واطمنها فقل برصت فيها الدود الاخر من بشر تحت موت خوفاة اي ماء
كثير لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز فقل هو ماء حرم من اعلاه حتىق ولا فقل شرافي عشر اي
طهور يجوز الوضوء به ولا يجوز شره فقل ماء مائه فيه صنف عكرتي ونفقت انتهى
صلوة اي تكبير لا يكون بشت رعا فيها فقل تكبير التعجب والتعظيم الا كلف لا يجب عليه
العت والوتر فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس فيها طلعت اي حصل تنفص صلوة
بقراءة القرآن فقل من سجد الحذ فقرأ في ذنابه اي صلاة قراءة بعض السورة فيها فقل
من سورة فقل التراويح لا استحباب الختم في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان افضل من قراءة
سورة الاخلاص ويكفي ان يقال في غير ما ايضا لان البعض اذا كان اكثر ايات كان افضل اي
صلوة فسدت حشا واي صلاة محي محشا فقل رجل ترك صلاة وصلى بعد ما فحشا اكررا

للغاية فان قضيت الغاية فسدت الحسن وان صلى استقبل فضاها تحت الحسن من غير
الكفر اي صلاة فسدت اصلها الحدث فقل فصل الرابع اذا قام الى الحاشية قبل القعود
قد تشهد فوضع جبهة فحدث قبل الدفع تمت ولو رفع قبل الحدث فسدت وضعت
وفيه قال ابو يوسف وصلوة فسدت اصلها الحدث فنجي من قتل محمد اي فصل قال نعم
ولم تنف صلوة فقل من اعتاد ما في كلام اي فصل تنوضي راي الماء فسدت فقل للمفسر
بامام متيم اذا راه دون امام اي امرأة تعلق لامانة الرجال فقل اذا قرأت اية سجدة سجدة
ويتبعها ال معوي فريضة تجب اداؤا ويحرم قضاؤا فقل الجملة اي رجل كثر اية سجدة
في مجلس واحد وتكرر الوجوب عليه فقل اذا نكح ما خارج الصلوة وسجد لها ثم اعاد ما في الصلوة
انتهى **زكوة** اي مال وجبت زكوة ثم سقطت بعد الحول ولم يملك فقل للموهر بدارج الواس
فيه بعد الحول ولا زكوة على الواهب ايضا اي نصاب حرمي فارغ عن الدين ولا زكوة فيه
فقل المهر قبل القبض او مال الغنم اي رجل يترك ويكل له اخذ فقل من ملك نصابا ثلثه
لا يساوي ما في درهم اي رجل ملك نصابا من القند وحلت له فقل من رد يدين لم يقبضه اي رجل
ينسب له اخفا افرجها من بعض دون بعض فقل المريض اذا خاف من ورشته يخرجها من بينهم
اي رجل يستحب له اخفاؤا فقل الخائف من الظلم لا يعلمون كثره ماله اي رجل غني عند
الامام ولا تحل له فقير عند محمد فقل له دور يستغله ولا يملك نصابا **الصوم**
اي رجل افطر بلا عذر ولا كفارة عليه فقل من راه وحده ورد القاضي شهاده ولك
ان تقول من كان في محبة صومه فقل اي رجل اوى رمضان في وقت النية وقع فقل
فقل من بلغ بعد الطلوع اي صائم ابتلع ديتي غيره وعليه الكفارة فقل من ابتلع ريق حبيبه
اي صائم افطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه مظلونا كن شرع بنية القضاء فبين ان لا
قضاء عليه اي رجل اوى التطوع في وقت ولم يصح فقل الكفاة لم قبل الزوال ونوى الحج
اي قادن لادم عليه فقل من احرم بها قبل وقتة ثم اتي باضا لها في وقتة اي قدير لمز لا تستقر

للقتل من كان غنيا ودون عليه ثم استهلك أي فاتي تجاوز اليقظة بالحرام ولادع عليه
فعل من لم يقصد دخول مكة او من تجاوز اقل المواقيت **الحج** أي آداب **الزواج** من كفو
ولم يقصد عند الامام فقل لايبسكران اذا تزوجا فقل من مهرتها أي امرأة اخذت ثلثه
مهورين ثلثه ازواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلق ثم وصفت فلها كمال المهر ثم تزوجت
وطلق قبل الدخول ثم تزوجت فمات أي جلوات عن أربع سنوة واحدة منهن نكح المهر
الميراث والثانية لامرأها ولا ميراث والثالثة للمهر دون الميراث والرابعة لاميراث دون
المهر فقل هو عهد زوجه مولاه أمه ثم اعتقه ثم تزوج مرة ونفرا نية أي صغير بوقت **الحج**
على جازة فقل المكاتب الصغير اذا تزوج مولاه أي بزوج بنه فلم ير من الولي فقل فقل
العبد أي جماع لا يوجب المصاهرة فقل جماع الصغيرة والميتة أي مطلقة ثلاثا دخل بها اثني
ولم تحل فقل اذا كان العقد فاسدا أي معتدا استغفرت رجعتها ولم تحل لغيره فقل اذا غشلت
وبقيت لم تحل **الطلاق** أي جل طلق ولم يقع فقل اذا قال عنت الاخبار كاذبا أي جل
قال كل امرأة تزوجها حتى يتوهم الغش فهي طالق فزوج ولم يقع فقل اذا قصد تلك الغش التي
هو فيها وهذا اذا سكن أي رجل له امرأتان ارضعت احدهما **الحج** موت الاخرى عليه
وحد فقل رجل تزوج ابنة الصغيرة فاعتقت فاصارت نفسها فزوجت باخر وزوجه
فارضعت العبي الذي كان زوج حرة بليلين هذا الرجل حرمته فقل على زوجها لانه عداينة
من الرضاع فصار مزرعا جليله ابنة فقل يجوز **العتاق** أي عتق عتق بلا عتاق وصار مولاه
مالكا فقل حرة في ظل دار ناعم عبده بلال أو العبد لم يعتق ولا يملكه يملكه ويسال له
آخر أي رجل صار مملوكا لعبده وصار العبد حرا أي زوجين مملوكين تولد منها ولد
فقل الزوج عتق فزوج بالاذن أمه أبيه باذن فالولد ملك للاب هو خزانة ابن ابنة أي رجل
اعتق عبده وباعه وجاز فقل اذا ارتد العبد بعد عتقه فبسه سيده وباعه أي عبدا عتقه
على شرط ووجد ولم يعتق فقل اذا قال له ان صليت ركعة فانت حر ففعل ما لم تكلم ولو صلي ركعتين

الحج

عتق فاركعه لا بد من ضم أخرى اليها لتكون جائزة أي رجل اقر بعتق عبده ولم يعتق عبده
فقل اذا اسند الى حال صباه **الايام** قال لامرأته ان خرجت من هذا الماء فانت
طالق فاما الجليزة في ذلك فقل تخرج ولا يثبت لان الماء الذي كانت فيه زال بالجرمان رجل
الى امرأته بكيس فقال ان صليت ركعة فانت طالق وان قصصت فانت طالق ان لم تخرجي ماء
فانت طالق فخرجت ما في الكيس ولم يقع فقل ان الكيس كان فيه سكر او ملح فوضعه
في الماء فبانه امرأة تزوجت بالجرمان فقال لها زوجها ان لم اجامعك في هذه النية فانت
طالق فخرجتها وابنت لبسها فاما الخلاص فقل ان يلبسها هو ويحاصرها فلا يثبت ان لم
اطاك مع هذه المقتعة فانت طالق وان وطأك معها فانت طالق فاما الخلاص فقل ان
يطاها بغير ما ولا يثبت ما دامت المقتعة باقية وبها حيان حلف لا يطاسوا ما اراده
فاما الخلاص فقل ان يولي بوجهه فيصدق ديانته ثلاث سنوة ولو ثوبان فقال ان
لم يلبس كل واحدة منك ثوبا منها في هذا الشهر عشرين يوما والا فانت طالق كيف
الخلاص فقل تلبس اثنتان منها كل ثوبا يلبس احدهن ثوبا عشرة وثمنه فقل الاخرى
بقية الشهر حلف ان يشبعها من الجماع اليوم ان لم يفارق حتى انزلت فقد اشبعها ان
عاريها فكذا ولا بأس فكذا ما الخلاص فقل يطاها ونصفه مكشوف والنصف مستور **الحدود**
أي رجل سرق مائة من حرز ولا قطع فقل اذا سرقها على مرات كل مرة اقل من عشرة أي رجل
سرق من مال ابيه وقطع فقل اذا كان من الرضاة أي رجل قال ان شربت الخمر طايبا فحصد
حرقته طايبا بالبيضة وعتق العبد ولم يجد فقل اذا كانت رجلا وامرأتين **السير**
أي رجل امن الفاق فقتلوا لم يقتلوا او قتل هو فقل جري طلب الامان لالف فعد ما ولم يبعدها
أي تدا فقل فقل من كان اسلامه تبعا او فيه شبهة أي حصن لا يجوز قتله ولا امان لهم
فقل اذا كان فيهم في العرف فلو خرج البعض على قتال الباقي أي وضع يكم اسلامه بلا تبعية فقل
لعيظ في دار الاسلام **المفقود** أي رجل يعدم ميتا وهو حي يقع فقل **المفقود** أي رجل اذا

وطئتك

فعل ينف لا يجوز واذا وكل به جاز فعل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله
اي وقف اخذ جرة ان ثبات فاشيت فعل الوقف اذا جره ثم ارتدت فانه يصير
ملك الورثة وتفسخ بموت **البيع** اي بيع اذا عقده المالك لا يجوز واذا عقده من قام مقامه
جاز فعل بيع المريض بحاجه بسيرة لا يجوز ومن وصية جاز اي رجل باع اياه وصح حلالا له
فعل اذن لعبد ان يتزوج ففعل فولدت ابنا وامنت فزنها ابنا فطالب الابن ماله ابيه
انه فوله المولى في بيعه ولا يتفادى المهر من ثمة ففعل جاز اي رجل اشترى ثمة ولا فحل له فعل اذا
كانت موطوءة ابيا وابنة او محسنة او اخت من المضاغة ومطلقة بنتين اي خبر لا يجوز
بغير من الشفعة فعل ما عمن باع بغير قبيل لم يجز بيع من اليهود والنصارى لانه اذا اعلمهم لا
يشترى ولا يجوز بيع اعلامهم بخلاف الشفعة فانه عندهم طاهر فيجوز بيعهم بلا اعلام **كفالة**
اي رجل كفيل بالاراذل اي لم يرجع فعل عبد كفيل سيده بارة فاقضى بشفقة **قضاء** اي بيع
بغير اكل عليه ففعل بيع عبد المسلم للكاثر والمصحف المملوك كفا في اي قوم وجبت عليهم عير
حلف واحد سقطت عن الباقيين فعل رجل اشترى دارا باباها في سكة نافذة وقد كان
قد باع في سكة غير نافذة في دار الجيران ولا بينة حلفوا فان تخلوا قضى لبيع الكتاب وان حلف
واحد فلا يمين على الكتاب لان فائدة النكول وقد امتنع الحكم بحلف البعض كره الكفا من
قضايا اي الليث **شهادة** اي شهد وشهد واعلى شريكين فقبلت على احدهما دون
الاخر فعل شهد وشهد وشهد واعلى نفر في مسلم يفتق عبد شرك اي شهد وقبيل
شهادتهم ولا يبرخون المشهود وعليه فعل في الشهادة على الشهادة اي شاهد جاز لا اكتم
فعل اذا كان الحق يقوم بغيره او كان الشك فاستا او كان يعلم انه لا يقبل اي مسلمين لم يقبل
شهادتهما بشي وشهدا نفران بشفقة فقبلت فعل نفر في مات له ابنان مسلمان شهدا
انه مات نفران ونفران انه مات مسلمانا قبل نفران **اقرار** اي اقرار لا بد من تكراره فعل
الاقرار بالزنا والاقرار بالابن على غير ظاهر الرواية ذكره ابن الشحنة والشك من اغراب يكون

والظاهر ان لا وجود لتلك الرواية **صلح** اي صلح لو وقع فانه يبطل حق المصالح
ويرد الحق للبطل اليه فعل حق الصلح عن الشفعة **مضار** به اي مضارب بغيره الشفعة
من عنده فعل اذا لم يبق في يده من مالها شي **هبة** اي هبة وهب لانه طلب الرجوع
فعل اذا كان الابن مملوكا لابن اي موهوب وجب دفع ثمنه الى الوهاب فعل المسلم فيه
اذا وهبه تب المسلم الى المسلم اليه وجب عليه رد اسر المال **اجاره** خاف المستاجر من فسخ
الاجارة باقرار الموهوبين مال الحيلة فعل ان يجعل للسنة الاكبر قليلا من الاجرة ويجعل
للاجرة الاكثر **وديعة** اي رجل ادعى وديعة فصدقه المدعي عليه ولم يادعه الكفا بالتسليم
اليه فعل اذا اقر الوارث بالانتماء وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الوارث ففعل
القاضي دين الميت ويرجع المدعي على الوارث لتقديره وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية
والرهين **عارية** اي استعير ملك المنع بعد الطلب فعل اذا طلب السيف في جبة البحر او السيف
ليقتل به ظم او الظرف بعد ما صار العين لا يافز الا بغيرها او فرس الغازي في دار الحرب او عارية
الرحمن قبل قضاء الدين اي مودع ضمن بالمال فعل اذا ظهرت شفعة اي مودع لم يبال في
ضمن فعل اذا امر به فيها الى بعض ورثته فدفعها اليه بعد موته **مكاتب** اي مكاتبه فقها
غير العاقدين فعل اذا كان المكاتب يدون فاعلوا نقضها اي مكاتب وهو جاز ببعه
فعل اذا مكاتبه جوي في دار الحرب وديعة ثم اخبره الى دار الاسلام او يتقاه بدار الحرب
مرتدين فاسر مملوكا **مادون** اي عبد لا يثبت اذنه بالسكوت اذا رآه مولاه ببيع
ويشترى فعل عبد القاضي **الغصب** اي رجل ستهلك شيئا فزعه شيئا فعل
اذا استهلك احد ممرعي الباب او زوج حنف اي غاصب لا يبرأ بالرد على
المالك فعل اذا كان المالك لا يعقل اي مودع ضمن بلان قد فعل مودع الغاصب
شفعة اي شترى سلم الشفعة ولم يبطل فعل هو الوكيل بالشراء
قسم اي شترى كافرين يمكن قسمه اذا اطلبوا لم يقسم فعل السكة الغير

عما التزم ولو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويغفر **الثالث** في الزكوة
 من له نصاب اراد منع الوجوب عنه فالحيلة ان يتصدق بدينار منه قبل التمام
 ويهيب النصاب لابنه الصغير قبل التمام بيوم واختلفوا في الكراهة وشايعا
 اخذوا بقول محمد دفعوا للفقراء ومن له على فقير دين واراد جعله من
 زكوة الغني فالحيلة ان يتصدق عليه ثم ياخذ منه عن دينه وهو افضل من غيره
 ولو امتنع المديون من دفعه لم يدره وبأخذه منه لكونه ظمرا فحبس حتى ينفق فانما
 رفعه الى القاضي فيكف عنه الدين او يوكل المديون خادما له ليدفع له زكوة
 ثم يقضاه دينه فيقبض الوكيل صار ملكا للموكل ونظر فيه بما كان عزله فدافعه
 وباتى ما يقدم ودفعه بان يوكله ويغيب فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبة
 منهم من اختار ان يقول كلما غرتك فانت وكيله ودفعه بان في صورة الوكيل
 اختلافا فان كان للطالب شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض
 فالحيلة ان يتصدق له الدين بالدين ويهيب المديون ما قبضه للدين فقامت
 والحيلة في التكفين بها التصدق بها على فقير ثم هو يكف عن الثواب لها
 وكذا في بقية المسائل **الرابع** في الفدية اراد الفدية عن صوم بيا وصلوته
 وهو فقير يعطى من ماله من الحنطة فقير ثم يستوجبها ثم يعطيه ماله الى ان يتم
الحسن في الحج اذا اراد الا فا في دخول مكة بغير احوال من الميعات فصد ماله
 آخر داخل المواقيت كبستان بنى عامرا اذا اراد ان يكون ليلة محرم في السفر
 يزوجه من عبده بعلمها فقط **السادس** في النكاح ادعت امرأة نكاحه فانكر
 ولا بنية ولا عين عند الامام عليه لا يملكها التزوج ولا يؤثر بتطليقها لانه يصير
 مترا بالنكاح فالحيلة ان يامر القاضي ان يقول ان كنت امرأتى فانت طالق ثلاثا
 ولو ادعى نكاحها فانكرت فالحيلة في دفع العين عنها على قولها ان يتزوج باخر

العين

واختلف في صحة افراق ما بفتح غايب في حيلة في صحة الابطاشيا من مبرنة التزوج
 انها ان كانت كبيرة فانه يهب كذا اباذنها على انها ان انكرت الاذن فانما ضامن
 فيصح وان كانت صغيرة يحيل الزوج البنت بذلك القدر على الاب ان كان مليا
 فتصح ويبرأ الزوج وان اراد ان يزوجه عبده على ان يكون الامر له يزوجه على ان
 امر ما بيد المولى بطلها المولى كلما اراد وان خاف المرأة الاخراج من بلد ما تزوجه
 على مكره على ان لا يخرجها من بلد ما فاذا اخرجها كان لها عام مهر مثلها او تقدر
 لابيها او ولد ما بين فاذا اراد اخرجها منها المقر فان خاف المقر ان يحلف
 الزوج ان له عليها كذا اباذنها بكذا المال ثوبا فاذا حلف لابيها والاولى ان تشتري
 شيئا ممن تشق به او تكفل له ليكون على قوله الحمل فان خالف في الاقرار وان را
 ان تزوجهها وخيف من والائها توكله ان يزوجه من نفسه ثم يقول بحضرة الشهود
 تزوجت المرأة التي جعلت امرأتي بصداق كذا اجوزة الخصاص ان كان كفوا وذكر
 الحواشي ان الخصاص رجل كبير في العلم يصح الاقضاء به ولو ادعت عليه مهرها وكان
 قد دفعه الى ابيها وخاف النكاح بها ينكر اصل النكاح ويجازله الحلف انه ما تزوجه
 على كذا اقا هذا اليوم والاعتبار لنيته حيث كان مظلوما حلف ان لا يتزوج فا
 ان يزوجه فعضولي ويحرمه بالفعل وكذا لا يتزوج ولو حلف لا يتزوج بنته
 فزوجه فعضولي فاجازة الاب لم حيث **السابع** في الطلاق مسئلة المحلل كتب
 لامرأة كل امرأة في غيرك وغير فلانة طالق ثم محي اسم فلانة وبعت بالكتاب لانه لم يطل
 فلانة وهذه حيلة جيدة والحيلة للمطلقة ثلاثا ان يقول المحلل قبل العقد ان
 تزوجهك وجامعتك فانت طالق ثلاثا او بانية فيقع بالجماع مرة فان خاف
 من امساك بلا جماع يقول ان تزوجهك امسكتك فوق ثلاثة ايام ولم اجامعك
 فبما بين ذلك والاحسن ان تزوجه على ان امر ما بيد ما في الطلاق بشرط بدائها

بلغ

بذلك ثم يقول أما إذا بدأ المحلل فقال تزوجتك على أن امرئك بيدك فقبلت لم يصح
 بيدك إلا إذا قال على أن امرئك بيدك بعد ما تزوجك فقبلت قال وإذا خافت
 ظهور امرئها في التحليل نهى عن تنقيحها ما لا يشترى به مملوكا مراعاتيا جامع مثل ثم تزوجها
 منه فإذا دخل بها وجبه منها وتقبضه فينفخ النكاح ثم نعت إلى بلد تباع ونظر فيها
 بأن العبد ليس كحرة ويكس حلة على رضاء المولى إذا نهى الأولى لها حلفا بطلها
 اليوم فالجيلة أن يقول لها انت طالق إن شاء الله تعالى فلف فلن تقبل حلف لا
 يطلقها في كل ما اجتهد ودفع له بدل لم يحث لو قال كل امرأة تزوجها في طالق فزوج
 فإذا حكم الشافعي في حكم بطلان البين صح ولو قال إن لم اطلقك اليوم فانت طالق فلا
 فالجيلة أن يقول لها انت طالق على الف درهم ولم يقبل لم يقع عليه الفتوى
 أكثر طلاقا فالجيلة أن يدخل بيتا ثم يقال له اكسا امرأة في هذا البيت فيقول
 لا اعدم علمه فيقال له كل امرأة لك فيه فهي باين فيجب بذلك فتنظر فيه ثم
 عليه أن لم تطبخ قدر انصفها حلال وانصفها حرام فالجيلة أن تجعل الحرفي
 القدر ثم تطبخ البيض فيه حلف لا يدخل دار فلان فالجيلة حله لها في قبلة فخر
 فقال إن اكتمها فهي طالق وإن طرحتها فهي طالق بكل النصف ويطلق النصف أو
 ياخذ ما من فيه إنسان بغير امره **الثامن** في الخلع سئل أبو حنيفة عن رجل قال
 لارأه انت طالق طفا ان سألني الخلع ولم اخلعك وحلفت حي بالعتق ان
 لم تسأله الخلع قبل الليل فقال أبو حنيفة للمرأة سئله الخلع فسالته فقال لا قل
 خلعتك على الف فقال لها قولي لا اقبل فقالت فقال قومي وأذبي مع زوجك
 فقد تبرك كل منها **وحيلة** أخرى أن تباع المرأة بجميع ما عليها من ثوب به قبل منه
 اليوم ثم تسترد بعد **التاسع** في الأيمان لا يتزوج بالكوفاة بعقد خارجها
 ولو نوى سوادا أما بنفسه أو بوكيله لا يتزوج بمسحده من امت ثم اراده فالجيلة

ان يبيعها من ثمنه فزوجها ثم يسترها لا يملكها بنحو ان يخرج منها ثم يطلقها او
يؤكل فيطبقها خارجها حلف لا يزوجها بعد فربن قال ان تزوجتها فوطئها فزوجها
الاولى ان يطلقها تحمل لغيره يتعين حلفته امراته باكل جارية بشرها في
حرة فقال نعم ناويا فربته بعينها صحت بنته ولو نوى بالجارية السفينة صحت بنته ولو نوى
كل امرأة تزوجها عليك ناويا على رقبتك صحت عمن على غيره بمينا فقال نعم لا
يكفي ولا يصير حالها وهو الصحيح كذا في التامر خاتمة وعلى هذا يقع من الغالب
في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج نطيقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح ان فعلت
كذا فبعدت قريبتك ثم يفعل ثم يشترط الجيلة في بيع مدبر يعق بموت سيدة ران يقول
اذا مت وانت في ملكي فانت ترأى تقضى البيع باقالة او خيار ثم ادعاه فالجيلة ان يحلف
المدعى عليه ناويا مكانا غير مكانه او زمانا غير زمانه حلف لا يشترط به ثلث عشر درهما
يشترط به ثلث عشر وثنى آخر غير الدائم للابيع الثوب من فلان ثمن ابد فالجيلة بيع
الثوب منه ومن آخر او ببيع البعض وبهب البعض او يؤكل ببيعة منه او ببيعة فقتل
منه ويخبر البيع لا يشترط بالجار وفيه نظر ويشترط مع اخو او يشترطه الاسد ثم ثامن
يشترط السهم لانه الضمير بعدوان اخذ دينه متوقفا باخذه الا درهما حلف
ليأخذ من فلان عتة او ليقضيه ثم اراد ان لا يأخذ منه يأخذ من وكيل المحلوف
عليه او من كفيله او حوله وقيل بحث ان اظن من هذا الخبر تدق وتلقبه في
عصيدة ونظيره حتى يصير لها كفا فأكولها اياكل طعاما فلان يبيعه له او يهديه فيأكل
انه صمدت فكذا وان نزلت فكذا اجملا ونزل بها لا يتفق عليها بهرهما لا تشققة
او يبيها فقبطل اليمن اذا انقضت عتتها او شتا جردا وهاكل سنة بكذا اعلا
ان يخرجها فحينئذ اكسب لها وان كان صانعا تساجره ليقبل العمل طلبت ان
يطلق ضرتها فالجيلة ان تزوج اخرى اسمها اسم الفرة ثم يقول طلفت

غلاة ناديا الجديدة أو يكتب اسمها على اسم الفرة في كفة البصري ثم يقول طلفت فلانة
 مشير اليه الى ما في كفة البصري **حلف السارق** ان لا يجرب سائرهم ثم يثب عليه الكساء
 فمن ليس بسارق يقول لا والسارق بسكت عن اسمه فيعلم المولى **السارق**
ولا تخف الخائف لا يسكنها وشنق عليه نعل الامتعة ببيعته ممن يثق به ويخرج
 ان لم اخذ منك حتى وقال الاخوان اعطيتك فالحيلة **الاخذ جبر العاشر** في الاخذ
 وتوا بعد الحيلة للشريكين في تدبير العبد وكفايته لهما ان يوكلا من يفعل ذلك بكلمة
 واحدة **الحيلة** في عتق العبد في الرضى بلا سعاية ان يبيعه بنفسه ويقبض البدل منه
 فان لم يكن للعبد مال دفع المولى له ليقبضه منه بحجرة الشهود **واختلوا في محبة**
 اقرار المولى بالقبض اعتقه ولم يشهد حتى عرض فان اقر اعتبر من الثلث فالحيلة ان
 يقر بالعبد رجل ثم الرجل بعينه **اذا اراد ان يطا جارية ولا يمتنع بيعها لو ولدت بهما**
 لانه الصغير ثم ينسبها فاذا اولدت فالاولاد اوار ولا يكون ام ولد **الحادي عشر**
 في الوقف في عرض موه وخاف عدم اجازة الورثة في ثمنها وقف رجل وان لم يسمو
 انه متوليها وهي في يده اراد وقف داره وقفاً صحيحاً اتفقا يجعلها صدقة موقوفة
 على المساكين ويسلمها الى المتولي ثم ينشأ عن فقير القاصي بالزوم او يقول ان قاصياً
 حكم بعيني فيلزم وان اطلق قاص كان صدقة **الثاني عشر** في الهبة ارادت جهة
 المهر من الزوج على انها ان خلعت من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة ان يبيعها شيئاً
 مستوراً بمقدار المهر عليه فاذا او تقطر اليه فردة بخيار الرؤية وان ماتت فقد
 برئ الزوج وهكذا فيمن له دين واراد الكسوف على انه ان مات بغير المدبوع وال
 فهو على حلة يفعل ذلك قال لها ان تمهيني صدقك اليوم فانت طالق فالحيلة
 ان يشتري منه ثوباً مكفوناً بمهر ثم ترقه بعد اليوم فيبقى المهر ولا حنث
الرابع عشر في البيع والشراء اراد بيع داره على انه ان امتهن

مطلوب

والصدقة اراد الرهن

ان يبيع كل نصف من ثوبه
 بنصف ثوبه الا في يوم
 بعقد الماهي المودع

والاراد الثمن فالحيلة ان يقر المشتري ان البائع باعها من في يده ظالم يقر بالغيب
 ولم يكن في يده البائع ولولا ذلك كان المشتري جسد البائع على تسليمها هكذا ذكر
 الحضاف وما يوا عليه تعليم الكذب وكذا كذبت على الامام الاظم في قوله اذا باع
 جمل وخاف المشتري من البائع ان يذبح جملها يستحق البيع قال فالحيلة ان يامر
 البائع بان يقر بان الجمل من عبده او من ظان حتى لو اتى به لم تسع واجيب
 عنها بان لا ليس امرها بالكذب وانما المصنع انه لو فعل كذا كان حكمه كذا اراد شراء
 شيئاً وخاف ان يكون البائع قد باعه فاراد المشتري ان يبيعه على ما يرضى
 بعينه الثمن ويكون حلالاً فالحيلة ان يبيع له بعينه الثمن فلو كان له دنيا مثلاً
 ثم يشتري الدار بانه دينار ويدفع الثوب له بالمال فاذا استخفت رجع بالمالين ولو
 اراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب
 يبيع من المشتري الحيلة في بيع جارية يفتوها المشتري ان يقول ان اشتريتها فهي حرة
 فاذا اشتريتها اعتقت واذا اراد المشتري ان يخذله زاد بعد موتى فتكون مدبرة
 اراد شراء انا ذهاب بالف وليس معه الا النصف ينقده ما معه ثم يتوقفه منه ثم
 ينقده فلما يفسد بالتفرق بعد ذلك لم ير عيب في الرضى الا بروج فالحيلة ان يشتري
 منه شيئاً قليلاً بقدر مراده من البرج ثم يستوفى اذا اراد البائع ان لا يخاف
 المشتري ببيع بامر البائع ان يقول ان خاصمتك في عيب فهو صدقة وان اراد
 البائع ان لا يرجع عليه المشتري اذا استحق فالحيلة ان يقر المشتري بانه باع من
 البائع **الحادي عشر** في الاستبراء الحيلة في عدم لزوم ان يزوجه البائع
 اولاً من ليس تحت حرة ثم يبيعهها ويقبضها ثم يطلقها قبل الدفول ولو طلقها قبل
 القبض وجب على الاصح او يزوجه المشتري قبل القبض كذلك ثم يقبضها فيطلقها
 ولو خاف ان لا يطلقها يجعل امرها بغيره كمالاً شاف وانما قلنا كمالاً شافاً لاننا لا نقدر على المجلس

وثاني ما يفتي في بيع الاراد ان يبيعها
 الا على حال ثم يخرجه بنفسه على طيبها
 بغير استبراء في الاستبراء

ولكن بشرط ان يكون المولى الذي يزوجه
 استبراءها او لا يفتي ثم تزوجه
 لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع
 الربطين على اجماع واحدة في هذا اجتماع
 فانما يبيع دنيا مودع المولى الذي يزوجه
 الذي قلنا

او يتزوجها المشتري قبله ثم يشترها ويقبضها او اختلفوا في كراهية الحيلة لا استطاع
السادس عشر في الدائيات الحيلة في ابراء الدين ابراءا باطلا او ناجلا كذا
او صلي كذا كذا ان يقر الدين بالدين لرجل شق به ويشهد ان اسمه كان عارته ويؤكل
بقبضه ثم يذهبها الى القاضي ويقول المقر انه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا
وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر للقاضي امنع هذا المقر من قبض المال وان يثبت
فيه حدا او اجر عليه في ذلك فيجوز القاضي عليه ويمنع من قبضه فاذا فعل ذلك
ثم ابراء او اجل او صالح كان باطلا وانما جازع الى جرح القاضي لان المقر هو الذي يملك
القبض فلا ينفذ الحيلة فتنبه فانه يفعل عنه ثم قال الخفاف بعده وقال ابو حنيفة يجوز
قبض الذي كان باسم المال بعد اقراره وتاجيله وبراءه ومسته لانه لا يرى الجرحا
الحيلة في تحول الدين لغير الطالب اما الاقرار كما سبق او الطواله او ان يبيع رجل من
الطالب شيئا بالعلف فلان او يصالح عن ما على المطلوب بعده فيكون الدين لصاحب
العبد اذا اراد المدينون التاجيل وخاف ان الدين ان اجل يكون وكذا في البيع فلا
يبيع تاجيله بعد العقد فالحيلة ان يقر ان المال حين وجب كان مؤجلا الى وقت كذا
ان اراد احد الشريكين في دين ان يؤجل نصيبه الى الاخر لم يجز الا برضا فالحيلة
ان يقر ان حصته من الدين حين وجب كان مؤجلا الى كذا واذا اراد المدينون التاجيل
وخاف ان يكون الطالب اقرب الدين لغيره واخرج نفسه من قبضه فالحيلة ان يبيع
الطالب المطلوب بايديه من درك من قبله من اقرار بجملة وحبته وتوكيل وتخليك
وحدث احدته بيطل به التاجيل الذي استحقه فهو من امن حتى يخلصه من ذلك او
يرد عليه ما يلزمه فاذا احتال بهذا ثم ظهر انه اقرب المال قبل التاجيل واخذ المال منه
كان له حق الرجوع على الطالب فيكون عليه الى اجله وحيلة اخرى ان يقر الطالب
بقبض الدين بتاريخ معين ثم يقر المطلوب بعده بيوم بمثل الدين للطالب مؤجلا فاذا

كل من صاحبه احقر الشهود وقالوا لا يشهدوا علينا الا بعد قراءة الكتابين
فاذا اقر احدنا وامنع الاخر لا تشهد واعلى المقر وتقر فيه فان للشاهد ان يشهد
ان قال للمقر لا تشهد وجوابه ان محله فيما اذا لم يقل للمقر لا تشهد على المقر اما
اذا قال له لا تسق الشهادة فالحيلة في تاجيل الدين بعد موت من عليه الدين فاذا لا
يصح اتفاقا على الاصح ان يقر الوارث باز ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا الى كذا
ويصدق الطالب ان كان مؤجلا عليها ويقر الطالب بان الميت لم يترك شيئا والا
فقد حل الدين بموته فيقوم الوارث بالبيع لقضاء الدين وهذا على ظاهر الرواية من ان
الدين اذا اجل بموت المدين لا يخل على كنفه **السابع عشر** في الاجارات اشتراط المدة
على المستاجر بغيره ما والحيلة ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يامر المورج
بصرفها اليها فيكون المستاجر وكيل بالانفاق فان ادعى المستاجر الانفاق لم يقبل منه
الا بجة ولو اشهد له المورج ان قوله مقبول بلا جمة لم يقبل الا بهاء والحيلة ان يعجل
المستاجر قدر المدة ويدفعه الى المورج ثم المورج يدفعه الى المستاجر ويأمره بالانفاق
في المدة فيقبل بلا بيان او يحجل مقدار ما في يده عدل ولو استاجر عرصه باجرة
معينة واذن لرب العين ببناء فيها من الاجر جاز واذ انفق في البناء استوجب
عليه قدر ما انفق فيلتحقان قصاصا ويتراوان الفضل ان كان والبناء للمورج ولو
امر به ببناء فقط فبني اختلعه اقل للاجر وقيل للمستاجر الحيلة في جواز اجارة الارض
المشغولة بالزراعة ان يبيع الارض من المستاجر او لاثم يوجه وقته بعضهم باذا
كان يبيع رغبة اما اذا كان يبيع مهلا وتكسنة فلا يبقائه على ملكه البائع وعلامة الرغبة
ان يكون بقيمة او باكثر او بنقصان يبيع اشتراط فخرج الارض على المستاجر غير جائز
كاشتراط المدة والحيلة ان يبر في الاجرة بقدره ثم ياذنه بصره وقته ما تقدم في المدة
واشتراط العلف او طعام الغلام على المستاجر غير جائز والحيلة ما تقدم في المدة

مطلوب المستاجر

مطلوب المستاجر

مطلوب المستاجر

كتاب دفع الشك في الاستحسان والادان
بجملته في كتاب من الشك

الاجارة تنسخ بموت احد ما واذا اراد المستاجر ان تنسخ بموت المواجه يبرأ
بانها للمستاجر عشر سنين يزرع فيها ماشاء وما خرج فهو له او يقر بانها اجر بالرجل
من المسلمين ويقر المستاجر بانه استاجر بالرجل من المسلمين فلا تبطل بموت
احدهما واذا كان في الارض عين فقط او غير فاراد ان يكون للمستاجر يقر بها
انها للمستاجر عشر سنين والحق الانتفاع عشر سنين فيجوز اذا اجره منه وفيها
تحل فاراد ان يسلم التمر للمستاجر يدفع النخيل الى المستاجر معاملة على ان الرب
المال جزء من الف من التمرة والباقي للمستاجر **الثامن عشر** اذا ادعى عليه شيئا
باطلا فالجمله لسبع المدين ان لا يقرب لابنه الصغير ولا اجنبى وفي الثاني اختلاف
او يعبره لغيره فغنية فبعضه للمستغير للبيع فساوم المدعى فيبطل دعواه ولو ادعى
عدم العلم به ولو صنع الثوب فساوم بطلت ولو قال لم اعلم او يبيع المدعى عليه
ممن يتق به ثم يبيع للمدعى ثم يشتري بالبيعة **التاسع عشر** في الوكالة
الجمله في جواز شراء الوكيل بالمعين لنفسه ان يشتريه بخلاف جنس امره او بكثر
مما هو به او يبيع بالشر لنفسه بحضرة موكله او يوكل في شرائه الجمله في حق الوكيل
الوكيل عن الثمن اتفاقا ان يدفع له الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن للمراد
الوكيل انما اذا ارسل المتاع للموكل لا يقبل فالجمله ان ياذن له في بيعه وكذا اذا اراد
الابواب يستأذنه او يرسل الوكيل مع امير له لان الامير الواحد من عماله او يرفع
الوكيل الامر الى القاضي فياذنه في ارسالها **العشرون** في الشفعة الجمله ان
يحب الدار من المشتري ثم هو يوجبه قدر الثمن وكذا الهدية او يعقل ان اراد
شراها ثم يقر الاخر له بعد بيعها او يتصدق عليه بخروجها على دار الجارية بطريقه
لم يبيعها الباقي **الحادي والعشرون** في الصلوات وتركها وزوجها
ودار افاد على رجل الدار فصالحه على مال فان صالحه على غير اقرار فالجمله

في دفع الشك في الاستحسان

عليها اثنا والدار بينهما اثنا والاف مال عليها نصفان كالدار والحيث في
جعل الاقرار غيره ان يصالح اجنبى عنها على اقرار على ان يسلم لها الثمن وله بيعته
او يقر المدعى بان لها الثمن والباقي للابن **الثاني والعشرون** في الكفالة **الثالث**
والعشرون في الحواجز الجمله في عدم الرجوع اذا افسس الحال عليه او ما منشا
ان يكتب ان الحواجز على فلان مجهول او الجمله في عدم براءة المجهول ان يضمن المالك
الرابع والعشرون في الرهن الجمله في جواز رهن المشاع ان يبيع منه النصف
بالحيار ثم يرهنه النصف ثم يبيع الجمله في جواز انتفاع المدين بالرهن
ان يستغيره بعد الرهن فلا يبطل بالعارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج عن
الضمان مادام مستقلا فاذا فرغ عاود الضمان الجمله في اثبات الرهن **الخامس**
الكفالة في غيبة المراهق ان يدعيه ان ينفذ فبانه رهن عنده وثبت فينقضي
الكفالة الرهنية ودفع الخصومة **السادس والعشرون** في الوصية الوصايا لا تقبل
التخصيص نوع ومكان وزمان فاذا خصص نيدا بمصر وعمر واثام واراد
ان ينفذ كل فالجمله ان يشترط لكل ان يوكل ويعمل براه او يشترط الا نفرا
الجمله في ان يملك الوصي عزل نفسه متى شاء ان يشترط الوصي قتل الابناء
الجمله في ان الكافي عزل وصي الميت ان يدعى دين على الميت فيخرج القاضى ان
لم يبرأ منه انتهى ثم الفن الخامس ثلثون الفصل السادس في الفروق **الاول**
الفن السادس في الفروق من الاشباه والنظائر
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد
هو الفن السادس من الاشباه والنظائر وهو من الفروق ذكرت فيها
من كل باب شيئا جمعتها من فروق الامام الكواييس المسمى بتلخيص المحبوز في
كتاب الصلوة وفيها بعض مسائل الطهارة البعرة اذا سقطت

في البئر لا ينجس الماء ونفسها ينجس والفرق ان البقرة عليها جلدة تمنع من شرب
ولا كذلك النصف وفي الحلب على هذا القياس لا يجب عليه ان يوقظ امرأته
المريضة بخلاف عبده وامته والفرق ان العبد ملكه فيجب عليه اصلاح امرأته لا
ينزع ماء البئر كله للفارة وينزع في ذنبها والفرق ان الدم يخرج من ذنبها
فخرج الكل له ولو نظر المصلح في المصنف وقراءته فسدت لا الى فرج امرأة
لان الاول تعليم وقلم فيها الثاني قال الامام بعد شهر كنت بحبسها فلما علمت
عليهم ولو قال يمينه بلا وصفا وفي ثوب نجس اعادوا ان كان متيقنا والفرق
ان اخباره الاول مستنكر بعيد والثاني محتمل اقيمت بعد شهر وعنه مستغلا لا يعطى
ومقرضا يقطعها ويأثم والفرق ان الثاني لاصلاحها لا الاول سواء
نجس لا يولها للضرورة وجد مينا في دار الربيع مع زنا وفي حجره مهن
يصل عليه وفي دار الاسلام لا لانه في دار الحرب قد لا يجد امانا الا به بخلافه
في دار الاسلام **كتاب الزكاة** يجوز زكيتها على نفسه بعد ملك نصيب
وقبل الحول ولا يجوز تعجيل العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق انه فيها تعجيل
بعد وجود السبب وفيه قبل الكيل بدفعها له لقرابته ونفسه وبالسبع لا
يجوز والفرق في مبنى الصدقة على المسحمة والمعاوضة على المضايقة شك في
ادائها بعد الحول اذ ما وفي الصلوة بعد الوقت والفرق ان جميع العروق فيها
فيها كالصلوة اذا شك في ادائها في الوقت اشترى زعفرانا ليجعله على فك
التجارة لازكوة فيه ولو كان مسحما وجبت والفرق ان الاول مستهلك
دونه الثاني والملك والخطب للطبخ والحرف والصاؤون للفقار والشح
والفرق للربا كالزعفران والعصفر والزعفران للصباغ كالسهم
الفرق ظاهر **كتاب الصوم** نذر صوم يومين في يوم لا يلزمه الاول

مطلب في الامانة

في تعجيل

ولو نذر رجلين في سنة لزمناه والفرق ان كانا في وقتين فيها بنفسه وبالنايب
بخلافه ذاق في رمضان من الملح قليلا كثر وكثير الا والفرق لان قليلا نافع و
كثيره مضر ونقص وكفر باطلاع سمسة من خارج لان مضيقها لانهما تملأ بالضغط دون
الابتلاع **كتاب الحج** كورى الحجرة بالبرجواز وبالجواهر لا لان في الاول اختارها
بالشيطان وفي الثاني اغراه لودل الحوم على قتل صيد لزمه لودل على قتل
مسلم لا والفرق ان الاول مخطو احواله والثاني مخطو بكل حال ولو غلطوا
في وقت الوقوف لا اعادة وفي الصدم والاشجعة اعادوا والفرق ان تذكرك
في الحج متعذرا في غير متيسر اعتق العبد بعد حج لك الاسلام ولو استغنى الفقير
كفاه والفرق في تعاد السبب في حق الفقير دون العبد والقبض كالعبد والاعمى
والزمن والمرأة بلا حرم كالفقير **كتاب النكاح** النكاح يثبت بدون الدعوى
كالطلاق والملك بالبيع ونحوه لا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحل
والحرمة حق سبحانه بخلاف الملك لانه حق العبد للاب قبض صداقها قبل الدخول
وصحى بكربا لانه لا قبض ما وهبه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد
والفرق انها تنسخ من قبض صداقها فكان اذا دلالة بخلافها في الموصوب
لومس امرأة بشهوة حرم اصولها وفروعها ان لم ينزل وان انزل لا لان الاول
داع للجماع فاقم مقامه بخلافه في الثاني **كتاب الزجر** يوجب حرمه المصاهرة
للجماع لان الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج امه على ان كل ولد تلهه فخرج
النكاح والشرط ولو اشترى ما كذلك فسد لان الثاني بنفسه الشرط الاول
كتاب الطلاق قال ليست امرأتى وقع ان نوى ولو زاد واسه لا وان نوى
لا احتمال الاول الا في الثاني تخفى للاخبار بكل وكل المطلقة رجعية لا
السفر بها والفرق ان الاولى رجعة بخلاف المسافرة تقبل ابن الزوج

لو نذر رجلا
صوم يومين
في يوم لا يلزمه الاول

المعدة عن باين لا يخرجها ولها النفقة وقال قيام النكاح بخلافه لعدم معادفة
 النكاح في الاول بخلافه في الثاني انت طالق ان دخلت الدار عشر اذ قلت لا
 يقع شيء حتى تدخل عشر ولو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلثا فدخلت مرة
 وقع الثلاث لان العدد في الاول لا يصلح للطلاق ويصلح للدخول بخلافه في الثاني
 للموكل عزل وكيله بالطلاق ولو وكلها بطلاقها لانه عليك لصايقع الطلاق والعاقبة
 والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالثلاثين بخلاف البيع والهبة
 والاجارة والاقارة والفرق ان تلك متعلقة بالانطاط بلا مدخل بخلاف الثانية
كتاب العنا وتواضعا الى فرجه حتى لا يذكره لان الاول يغيبه عن الكل
 بخلاف الثاني ولو قال عتقتك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب لان الاول
 يوصف به دون الثاني ولو قال كل عبد اشترته فهو حر فاشترته فاسد ثم صححتا
 لا يعتق وفي النكاح تطلق لا تحلل البين في الاول بالقاسد بخلاف الثاني اعتق احد
 عبدي ثم قال لم اعن هذا يعتق الاخر وكذلك في الطلاق بخلافه في الاخر ارفاهه لا
 بتعين الاخر لان البيان واجب فيها فكان تعيينها اقامة
القول السابع في الحكم بآثاره واسمه الموقوف **من الاشياء والنظاير**
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
 وبعد فهذا هو الفن السابع من الاشياء والنظاير تمامه وهو فن الحكم بآثاره والمراسلات
 وتوفيق واسع قد كنت طالعت فيه اواخر كتب الفناوي وطالعت مناقب الكور
 مرارا وطبقت عبد العادر لكنني اختصرت في هذا الكتاب من الزيادة مختصرا غابا على
 اشتمل على الاحكام **جلس** ابو يوسف رحمه الله للتدريس من غير اعلام في حنفية
 فارسل اليه ابو حنيفة رجلا فاسأله عن مسائل فحتمه الاولى قصار جرد الشوب وجأبه
 مقصودا اهل يستحق الاجرام لا فاجاب يوسف بسحق الاجر فقال له الرجل اضطل

فقال لا يستحق فقال اضطل ثم قال له الرجل ان كانت القنطرة قبل المجر يستحق
 والا لا الثانية هل الدخول في الصلوة بالنقض ام بالسنة فقال بالنقض فقال
 اضطل فقال بالسنة فقال اضطل فخير ابو يوسف فقال الرجل بها لان التكبير
 فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طر سق في قدر على النار فيه لحم ورفق بل يوكلان
 ام لا فقال يوكل فخطاه فقال لا يوكل فخطاه ثم قال ان كان اللحم مطبوخا قبل سق طر
 يغسل ثلثا ويوكل ويرى المرقه ولا يرى اللحم **الرابع** مسلم له زوجة ذميمة ماتت
 وهي حامل منه تدفن في اى المقابر فقال ابو يوسف في مقابر المسلمين فخطاه فقال في مقابر
 اهل الذمة فخطاه فخير فقال تدفن في مقابر اليهود ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون
 وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهره الخامسة ام ولد
 لرجل تزوجت بغير اذن مولاهما مات المولى هل تجب العدة من المولى فقال لا تجب فخطاه
 فقال لا تجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا تجب الا وجبت تعلم ابو يوسف
 تفصييره فعاد الى ابي حنيفة فقال زينت قبل ان تحرم كذا في اجارات الفيض وفي مناش
 الكورى ان سبب انفراؤه انه مرض مرضا شديدا فعاده الامام وقال لقد كنت اؤملك
 بعدى للمسلمين ولئن احببت ليموتن علم كثير فلما برأ اعجب بنفسه وعقد المجلس
 الامالى وقال له حين جاء ما جابك الامس القصار سبحان الله من رجل يتكلم في دين الله
 ويعقد مجلسا لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى عن العلم فليكن
 على نفسه انتهى وقال في آخر الحكاوي المصيري مسئلة جلييلة في ان البيع يملك مع البيع
 او بعده قال ابو القاسم القصار جرد الكلام بين سفيان وبشر في العقود متى يملك
 المالك بها معها او بعد ما ال الامر الى ان قال سفيان ارايت لو ان رجلا سق طر
 فانكسرت مكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعد ما او ان الله تعالى خلق نارا
 في قتلته فاحترقت مع الخلق احترقت او قبلها او بعده وقد قال غير سفيان هو الصحيح عند اكثر

اذا كانت الكفاية في بعضها ولم يسلم وقدمت او كانت
 لا يصح على ما بالاجماع واحكامه في بعضها قال بعضهم
 ولا يصح انما تدفن في مقابر المسلمين لان في بعضها ولد
 مسلم والولد يبيع خيرا لابيها وبنها وكيفية دفنها
 ان يجر قبرها كقبر المسلمين فاذا وضعت في حبل
 راسها الى المشرق ورجلها الى المغرب والوجه الى الشرق
 الى السجدة ليصير من المولى الى المشرق والوجه الى القبلة
 وهو قوله في اذنية
الحكم اوله
 ٢ عدة ام ولغيره حيث
 يغير اذن مولاهما
 لان القعدة لصيانة
 الماء

اصحابنا ان الملك في البيع يقع مع البعد فيبيع البيع والملك جميعا من غير تقدم ولا
 تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع الملك في الطرفين معا وكذا
 النظام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلة الى اخرها
 ذكره في مناقب الكردري قال الامام الاظم خذعتني امرأة وقضيت امرات وزعتني
 امرأة اما الاولى قال كنت مجتازا فاشارت الى امرأة الى شيخ مطروح فتو
 اتها في سائر الشئ لحافا رفعت اليها قالت اضبط حتى تسلي لصاحبه الثانية
 سألني امرأة عن مسئلة في الخبيث فلم اعرفها فقالت قولنا فقلت الفتة من اجل
 الثالثة مرت ببعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلي الخبز بوضوء
 العث فتحدث ذلك من صارداني وسئل الامام عن من قال لا ارجو الجنة ولا
 اخاف النار ولا اخاف الله تعالى واكل الميتة واصلح على الاركوع وسجدوا شهد بالهم
 اره وابغض الحق واحب الفتنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكلا فقال الامام
 هذا رجل يبرجوا الله لا الجنة ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه
 وياكل السمك والجراد ويصلي الجنازة ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حق
 يحب المال والولد وبما فتنة فقام الابل وقيل راسه وقال اشهد انك للعلوم
 وعاد انت وفي اخر فتاوى الظهيرية سئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 عن رجل يقول ان لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانا اخاف الله تعالى وارجوه فقال
 قوله لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله
 فاتقوا النار التي اعدت للكافرين ومن قبله ففما خوفك الله تعالى فقال لا
 اخاف ردا لذلك كبر انت وفي مناقب الكردري قدم فتادة الكوفة فاجتمع
 عليه الناس فقال سلوني عن الفتنة فقال الامام ما تقول في امرأة المغفور فقال
 قول عمر رضي الله عنه تترى بربع سنين ثم تغتفر عن الوفاة وتزوج بماشا

هذا الرجل
 يبرجوا الله
 لا الجنة
 ولا النار
 ولا اخاف الله
 تعالى

قال فان جاء زوجها الاول وقال تزوجت وانا في وقالة انك تزوجت ولكم زوج
 بلاعن فغضب قتاده وقال لا ايسلم بشئ قال الامام خذوا مع هذا شئ من الاعشى
 اعز الما لصلاة المغرب فاقبى فتاد باليتم الاول الوقت فقلت يؤخر الى اخر الوقت فان
 وجد الماء والايتم فقلت فوجد في اخر الوقت وهذا مسئلة خالف فيها استاده وكما
 للامام جارة لها غلام احباب منها دون النج فجلت فقال لها كيف تدويني بك فقال
 بل لها احد شق به قالوا اغتربها فقال تب الغلام منها ثم تزوجها منه فانما ازاله ربه ردت
 الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج الامام الى البستان فلما رجع مع اصحابه فابوا باني الى
 في قبة فوجد فتنة فيها شهادته فدعا له يشهد في تلك الفتنة فلما شهد استقطبت شهادته
 وقال قلت للفتنات احسن من فقال تبي قلت ذلك حين سكت ام حين كن
 قال حين سكت قال اردت بذلك احسن من بالسكوت فامض شهادته كان
 له حنفية في ولية في الكوفة وفيها العلماء والاشراف وقد زوج صليها ابنيه من اخين
 فغلط النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فافتي سفيان بقضاء على كل منها
 المهر وترجع كل الى زوجها فسئل الامام فقال علي الغلامين فاني بها فقال لا يجب كل منها
 ان يكون المصايب عنده قال نعم فقال كل منها طلق التي عندك ففعل ثم امر بتجديد النكاح
 فقام سمر فقبل بين عينيته وحكي الخطيب الخوارزمي ان طلب الروم ارسل الى
 الخليفة مالا جريا على يد رسوله وامر ان يسال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم
 اجابوا بذكرهم بالمال وان لم يجيبوه طلب من المسلمين الخراج فقال العلماء فلم يات احد
 بما فيه مقنع وكان الامام اذ ذاك صبا حاضرا مع ابيه فاستاذنه في جواب الروم فلم ياذن له فقام
 واستاذن من الخليفة فاذا له وكان الرومي على المنبر فقال له اسال انت قال نعم قال
 انزل مكانك الارض ومكان المنبر فنزل الرومي وصعد ابو حنيفة فقال صل فقال اي شئ
 كان قبل الله قال صل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شئ قال

اشهد على من
 يفتن في كتمان
 الامام
 احسن من
 نظر ابن ابي
 ليبي

فلا بد من
 جوابه
 مؤد

اذ لم يكن قبله المجدى للفقير فكيف يكون قبله احد الحقيق فقال الرومي في ابي
 حنيفة وجه الله تعالى قال اذا اوقدت السراج فاني وجه نوره قال ذلك نور يستوي لهما
 الاربع فقال اذا كان النور المجدى كاستفا والزلزل للوجه الى جهة فنور خالق السما
 والارض الباقي الدائم الخفي كيف يكون له جهة قال الرومي بماذا يستغل الله تعالى
 قال اذا كان على المنبر مشية مثلك انزله واذا كان على الارض موقفا مثلي يغيبك يوم يوفى
 شان فترك المال وعاد الى الروم **احقاج** الامام الى ما في طريق الحاج فساد ثم اعزى اقرباءه
 فلم يبعد الا خمسة دراهم فاستراه بهائم قال له كيف انت بالسويق فقال اريد به فوضع
 بين يديه فاكل ما اراد وعطش فطلب الماء فلم يخط حتى اشترى منه شرية بخ درهم
وصية الامام الاعظم لابي يوسف بعد ان ظهر له منه الرشوة وحسن السيرة والاقبال
 على الناس فقال يا يعقوب وقرال سلطان وعظم منزله واياك والكذب بين يديه
 والرجوع عليه في كل وقت مالم يدعك الحاجة علمية فانك اذا كثرت اليد لا تخطا طمنا
 بك وصنوت منزلك عنده فكن من كائنات من النار تنفخ وتباعد ولا تدرك
 منها فان السلطان لا يرى الا احد قاري لغف واياك وكثرة الكلام بين يديه فانه
 ياخذ عليك ما قلته ليري من نفسه بين يدك حاشية انه اعلم منك وانه يخيطك فقصفر
 في عين قومه وتكلم اذا دخلت عليه فترق قدرك وقد يغرك ولا تدخل عليه وعنده
 في اهل العلم من لا تعرف فانك ان كنت ادون حاله من لعلك ترفع عليه فيفكر وان كنت
 اعلم منه لعلك تخط عنه فتسقط بذلك من عين السلطان واد اعرض عليك شيئا من
 اعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم انه يرضى مذهبك في العلم والقضا بكمالاته حاج
 الى ارتحاب مذهب غيرك في الحكماء ولا تواسل اولي السلطان وحاشيتك بل اقرب اليه
 فقط وبتا عن حاشيته ليكون مجرك جاهك باقيا ولا تشكلم بين يدي العامة لا تبال
 عنه واياك والكلام في العامة والتجار الا بامر صريح الى العلم كمالا توقف على جيبك ورغبته في الما

سقط من هذا الموضع وقد اثنى المحقق في بعض
 ونبأنا قال الرومي بماذا يستغل الله تعالى
 واما هذا فانه من كلامه عليه السلام
 من قال ان الله تعالى لا يبال
 بامر صريح الى العلم كمالا توقف على جيبك ورغبته في الما

الاعظم

الاعظم

فانهم يسيئون الظن بك ويعتقدون يملك الى اخذ الرشوة منهم ولا تفكر ولا تشك
 بين يدي العامة ولا تشتر الخرج الى الاسواق ولا تشكلم المرهقين فانهم قسمة ولا بال
 ان تشكلم الاطفال وتشح رؤسهم ولا تشتر في قارة الطريق مع المشايخ والعامة فانك
 ان قدمتهم ازدي ذلك لعلك وان اخرتهم ازدي بك من حيث انه اسن منك فان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من لم يرم صغيرنا ولم يفر كبرنا فليس منا ولا تشتر فوارع
 الطريق فاذا دعاك ذلك فاقعد في المسجد ولا تأكل في الاسواق والمساجد ولا تشتر
 من السقايات ولا من ايدي السقاين ولا تشتر على الخواص ولا تشتر الارباج والحلى
 وانواع الابريسم فان ذلك يفي الى الرغوة ولا تشتر الكلام في بيتك مع امرائك
 في الغرائز الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك ولا تشتر منها ولست بها ولا تشترها الا بذكر
 الله تعالى ولا تشكلم بامر من الغريب بين يديه ولا باجر الجوارى فانها تنسب اليك في
 كلامك ولعلك اذا تكلمت عن غير ما تكلمت عن الرجال لا جانب ولا تشتر وج
 كان لها بعل او اب او ام او بنت ان قدرت لا يشترط ان يدخل عليها احد من اقاربك
 فان المرأة اذا كانت ذمالة يدعي ابوها ان جميع مالها لها عارية في يدها ولا تدخل بيت
 ابيها واياك ان تترقى في بيت ابنتها فانهم ياخذون املاكهم ويطلعون فيها غا
 الطلع واياك ان تترق بذات البنين والبنات فانها تخرج جميع المال لهم وتترق من مالك
 وتنفق عليهم فان الولد اغر عليها منك ولا تجمع بين المراتين في دار واحدة ولا تشتر وج
 الابدان تعلم انك تعد على القيام بجميع حوائجها واطلب العلم او اثم اجمع المال من الحلال ثم تترق
 فانك ان طلبت المال في وقت التعليم عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى ترك الجوار و
 العلم ولا تشتر بالدين والنا قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك ويضيع عليك الولد ويكثر
 عيال فتحتاج الى القيام بمصالحهم وترك العلم وتشترق العلم في عشوان شبابك ووقت فراغ
 قلبك خاطرك ثم اشتغل بالمال ليجتمع عندك فان كثرة الولد والعيال يشوش البال

الاعظم

الاعظم

من قايما

فاذا جمعت المال فزوج وعليك بقوى الله تعالى واداء الامانة والنصيحة في الحاجة والعمارة
 ولا تخف بالناس وروى عنك ولا تكثر معاشرتهم الا بعد ان يعاشروك وقابل معاشرتهم
 المثل فان كان من اهل العلم والادب لم يكن من اهل الجحيم واما ان تعلم العاشر
 الدين في الكلام فانهم قوم بقلد وكم في شغلهم بذلك ومن جاءك يستفتيك في العلم
 فلا تجب الا على سؤاله ولا تعلم اليه غيره فانه يشوش عليك جواب سؤاله وان بقيت عشر
 سنين بغير كتب ولا قوة فلا تعرض عن العلم فانك اذا عرضت عنه كانت معيشتك ضيقة وقيل
 على متغيرك فانك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولد الزيد هم رغبة في العلم ومن ناقشك
 من العامة والسوقة فلا تناقش فانه يذبحك ولا تخشع من احد عند ذكر الحق
 وان كان سلطانا ولا ترضى عنك من العباد الا بالكره ما ينعلم غيرك وتتعاظما فافانما
 اذا لم يبر وامنك الاقبال عليها بالكره ما ينعلمون اعتقدوا فيك قلة الرتبة واعتقدوا ان
 علمك لا ينفك الا ما تنفعهم الجليل **بهم فيه** واذا دخلت بلدة فيها اهل العلم فلا تتخذها
 لنفسك بل كون كواحد من اهلهم ليعلما انك لا تقصد جاههم ولا يخرجون عليك
 باجمعهم ولا تطعن في مذاهب العامة يخرجون عليك وينظرون اليك باعينهم ويطلعون
 في مذاهبك فتصير طهرنا غدا بلا فائدة وان استفتوك في المسائل فلا تناقشهم
 في المناظرات والمطاردات ولا تذكر لهم شيئا الا على دليل واضح ولا تطعن في سائبقهم
 فانهم يطعنون فيك وكن من الناس على حذر وكن لله تعالى في سر كما انت له في علانية
 ولا تصليح امر العلم الا بعد ان تجعل ستره كعلانيته واذا ولى الامر السلطان علما لا يصلح لك فلا
 تقبل ذلك من الا بعد ان تعلم انه انما يولييك ذلك لالعلمك واما ان تحكم في مجلس النظر
 خوف فان ذلك يورث الخلل في الاحاطة والخلل في الال واما ان تكثر الفتى فانه يمت
 القلب ولا تمشي الا على طائفة ولا تكن عجولا في الامور ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فان
 البهايم تنادي من خلف واذا تكلمت فلا تكثر صياحا لا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون

دور

ولا تطعن في مذاهبهم
 والعامة يخرجون عليك
 وينظرون اليك باعينهم
 فتصير طهرنا غدا

وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند ان سبائك واكثر ذكر الله تعالى فيما بين انك لموا
 ذلك منك واتخذ لنفسك وردا خلف الصلوة تقرأ فيها القرآن وتذكر الله تعالى وتشكره على
 اودعك من العبر واولا من النعم واتخذ لنفسك بامعة دودة من كل شهر تقصوم فيها ليعتد
 غيرك بك راقب نفسك حافظا على البصر للشفقة من دنياك واخرتك بعلمك ولا تكثر
 بنفسك ولا تنبع بل اتخذ لك مصليا يقوم باشغالك وتعمد عليه في امورك ولا تطعن الى
 دنياك والى ما انت فيه فان الله تعالى سائل عن جميع ذلك لا تكثر الغلمان المزدان ولا
 من نفسك التقرب الى السلطان وان تركت فانه يرتفع اليك فان قتلت اناك لان
 لم تقم عابك ولا تتبع الناس في خطاهم بل اتبع في صوابهم واذا عرفت انسانا
 بالشر فلا تذكره بل اطلب منه غير ما ذكره به الا في باب الدين فانك ان عرفت في دينه
 ذلك فاذكر للناس كمالا يتبعوه ويحذروه قال عليه السلام اذكر والفاخر بما فيه حتى
 يحذره الناس وان كان ذاجاه ومثله والذي يرى منه الخلل في الدين فاذكر ذلك ولا تبا
 من جاهد فان امة عينك ناصر وناصر الدين فاذا فعلت ذلك مرة ما يوك لم ينجح
 احد على اظهار البدعة في الدين واذا رايت من سلطانك الا يوافق العلم فاذكر ذلك
 منع طاعتك اياه فانه يده قوي من يدك تقول له انا مطيع لك في الذي انت فيه سلطانا
 وسلطان على غيري اني اذكر من سيرتك الا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة
 لانك واظبت عليه ودمت لعلهم يتبعوك فيكون قبح الدين فاذا فعلت ذلك مرة او
 مرتين ليعرف منك الجدة في الدين والمعرض في الامر بالمعروف فاذا فعلت ذلك مرة اخرى
 فادخل عليه وحك في داره وانص في الدين وانظره ان لا يستعاضا وان كان سلطانا
 فاذكر له ما يحسن من كتابه تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قبل منك
 والا فقل الله ان يحفظك منه واذا ذكر الموت واستغف للاستاذ ومن اخذت عنهم العلم
 وداوم على الصلاة واكثر من زيارة القبور والمشاغ والمواضع المباركة واقبل

والمسلط على غلبته

عنه في ذلك

من العامة ما يرضون عليك من رؤياهم في النبي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين
 والمنازل والمقابر ولا تجالس احدا من اهل الاهواء على سبيل الدعوة الى الدين ولا
 بكثرة اللعب والشتم واداء المودون فتايب دخول المسجد كيلا يتقدم عليك العامة
 ولا تتخذ دارك في جو السلطان وماريت على جارك فاشتره عليه فانه امانة ولا تظهر
 اسرار الناس ومن استشارك في شيء فاشتر عليه بما تعلم انه يتركب الى الله تعالى واقل وصية
 هذه فانها تنفع بها في اول الامر واذا كان شاة الله تعالى وياك والنجى فانه يفيض المرء
 ولا تترك طاعة ولا كذا اباه ولا صاحب تحاليل بل احفظ نفسك في الامور كلها والبس من الثياب
 البسيطة في الاحوال كلها واظهر غنى القلب بظهور من نفسك قلنا الحزم في الدنيا وظهر
 من نفسك الغنى ولا تظهر الفقر وان كنت فقرا وكن ذاهما فان من ضعفته حمة ضعفته منزلة
 واذا مشيت في الطريق فلا تنفث عينا وشاة لا بل داوم النظر الى الارض وادخل الحام
 فلا تقاد من الناس في اجرة الحام ويجلس على ارجل على ما تظن من النظر من ركبهم فيمنعواك
 ولا تسلم الاستعانة الى الحامك في سائر الصناعات بل اخذ لنفسك شاة يفعل لك ولا تملك الحام
 والدوايق ولا تزن الدرهم بل اعتمد على غيرك وحقر الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ما عند
 اسيرهمها ودل امور غيرك ليتمكنك الاجبال على العلم فذلك احفظ طاعتك واياك ان
 تكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والحجة من اهل العلم والذين يطلبون الحاه ويستغفرون
 بذكر المسائل فيما بين الناس فانهم يقصدون تحريكك ولا يبالون منك وان عرفوك على
 واذا دخلت على قوم كبار فلا ترتفع عليهم مالم يرفعوك لتلا بلحى بك منهم اذية واذا
 كنت في قوم فلا تتقدم عليهم في الصلوة مالم يقدموك على وجه التعظيم ولا تدخل الحام وقت
 الظهيرة او الغداة ولا تخرج الى الشطآن ولا تختر الى مظالم السلاطين الا اذا غر
 انك اذا قلت شيئا ينزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وانت عندهم برع لا تفك
 منهم وبظن ان اسل ذلك حق لسكونك فيما بينهم وقت الاقدام عليه واياك والغضب



الحق في
الاحكام



في رؤياهم في النبي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين

في مجلس العلم ولا يتقص على العامة فان العاص لا بد له ان يكذب واذا اردت اتخاذ
 مجلس احدا من العلم فان كان مجلس فقه فاحضر نفسك اذكر فيه ما تعلم كيلا يفتقر اناس
 بحضورك فيظنون انه على صنعة من العلم وليس هو على تلك الصنعة فان كان يصح للفتوى
 فاذكر منه ذلك الا فلا ولا تقعد ليدرس احدين يدريك بل انزل عنده من اصحابك ليجرك
 بكيفية كلامه وكيفية علمه ولا تخف مجلس القراة ومن يتخذ مجلسا بجارك وتزكيتك
 لربك وقبلة اهل مجلسك عامتك الذين يعتمد عليهم مع واحد من اصحابك ففوض امر التناصح
 الى خطيبنا حيثك وكذا صلوة الجنائز والعبيد ولا تنس من صالح دعائك وقبل هذه
 المواعظ مني وانما وصيتك لصلحتك وصلاحك المسلمين انتهى وفي اخر تلقي المحبوني
 قال الحاكم الجليل نظرت في ثلثمائة جزء من الاما ونواوين مما عني الفت كتاب المنقني
 وقال حين ابتلي بحسنة القليل من جهة التارك هذا جزء من اثر الدنيا على الاخرة و
 العلم متى اخفى علمه وترك حقه خفي عليه ان يتحقق بما يسهو وقيل كان سبب ذلك انه لما
 رأى في كتب محمد مكررات وتوطيلات فحذفها وحذف مكررات اخرى في منامه فقال لم
 فعلت هذا لكي تنال لان في القراءات كسالى فحذفت المكثر وذكرت المقرات شاة
 وقال قطعك لاه كما قطع كسبي فاستلج التارك حتى جعلوه على راس شجرةين فقطع
 نصفين رحمه الله تعالى والمسلمين امين وكانت مدة تاليفه ستة اشهر مع تحلل ايام
 الحسد وهذا اخر ما اوردناه من كتاب الاشياء والنظاير في الفقه على مذهب
 الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان رضي الله عنه وارضاه الحاج
 للفنون السبعة التي وعدنا بها في خطبته
 الغزيرة في نوبة حيث لم اطلع له
 على نظيره كتب اصحابنا
 رحمه الله تعالى

اعلم ان من كتب الفقه في
الدين والعبادة

كتاب المنقني
حاكم الجليل

كتاب المنقني

كتاب المنقني
كتاب المنقني

بلغوا المقابلة

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
KİŞİ	AMCA ZADE HÜSEYİN PASA
YERİ	
Eski Kayıt No	169

من بی غش و انصاف به ان لم یقبلها فی السور

